ثورة الاتصالات والتعاون الدولي
في ظل العولمة



د. دانا علي صالح البرزنجي



مركز الزهاوي للدراسات الفكرية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي (٣٤)

ثورة الاتصالات والتعاون الدولي

في ظل العولمة

د. دانا علي صالح البرزنجي

ثورة الاتصالات والتعاون الدولي

في ظل العولمة

- إسم الكتاب: ثورة الاتصالات والتعاون الدولي في ظل العولمة.
- الكاتب: د. دانا علي صالح البرزنجي.
- منشورات: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
ومركز الزهاوي للدراسات الفكرية (٢٤).
- المصمم: روشت محمد.
- الطبعة: الأولى ـ السليمانية ـ ٢٠١٣.
- مطبعة: شڤان.
- للتواصل مع المركز: www.zahawi.org

رقم الإيداع في وزارة الثقافة ـ إقليم كردستان العراق: ١٦٠٠/٢٠١٣م.

المقدمة

حظي التعاون الدولي –كحقل للدراسة النظرية وكميدان للممارسة العملية، بعد الحرب الباردة وانتهاء القطبية الثنائية– باهتمام كبير، سواء من قبل العلماء والباحثين أو من قبل صنّاع القرار في الوحدات الدولية، وكان هذا الاهتمام مدفوعاً بمتغيرات عديدة.

وشهد العالم متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية وتنموية وثقافية وتكنولوجية، أثرت في نمط سير العلاقات بين الدول والوحدات الدولية الأخرى، وكان لتأثير ثورة الاتصالات ضمن هذه المتغيرات نصيبٌ كبيرٌ، لا سيّما بعد أن وصلت هذه الثورة إلى درجة عالية من التطور.

أثّرت هذه الثورة ـ من الجانب النظري والعملي ـ في العلاقات الدولية بشكل عام، وفي التعاون الدولي بشكل خاص. وبما أن العلاقات والتعاون بين الوحدات الدولية قائمة على الاتصال، وأن الاتصال بين الوحدات الدولية أصبح، بفضل هذه الثورة، آنية ولحظية ومباشرة، فإن هذه العلاقات وهذا التعاون وقعا تحت تأثير ثورة الاتصالات، من الجانب النظري ومن الجانب العملي؛ ففي الجانب النظري أدرك دارسو العلاقات الدولية أن آليات التعاون وأسبابها وتداعياتها قد بدأت بالتغيير التدريجي نتيجة للتغيير في كثير من المعادلات -الموجودة في السابق– التي تغيّرت إثر ثورة الاتصالات. أهم هذه المعادلات يتعلق بالوقت المطلوب والكلفة المطلوبة لإنجاز المهام الجماعية، والتغير في الفوائد والمكاسب التي ستجنى من خلال التعاون، فضلاً عن التغيير في قيمة المساحات الجغرافية والحدود الطبيعية وأهميتهما وتسارع الاتصال بين الوحدات الدولية. ومن جهة أخرى، جعلت هذه الوسائل الجديدة للاتصال كثيراً من التحديات ذا طابع

عالمي متجاوزة الحدود السياسية والطبيعية، بشكل تتطلب مواجهتها جهوداً تعاونية جماعية، تشارك فيها الدول والفاعلون من غير الدول.

أما في الجانب الواقعي والعملي، فقد تركت هذه الثورة آثاراً كبيرة في عمليات التعاون بشكل واضح؛ حيث أصبحت عمليات التعاون وإنجازها أسهل وأسرع من قبل بكثير، كما أصبحت ثمارها ونتائجها أكبر بكثير أيضاً من ذي قبل. وأيضاً أصبحت أطراف التعاون الدولي من غير الدول أقوى تنظيماً وأوفر حظاً في المشاركة في الشؤون الدولية والعالمية، بل وانحسر دور الدول تدريجياً في مقابل تزايد دور الفاعلين من غير الدول.

فقد ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية – منذ انتهاء الحرب الباردة– ازدياداً كبيراً، كما تنوعت المجالات التي تعمل فيها هذه المنظمات، وتطورت في طريقة تنظيم نشاطاتها العابرة للحدود. كما وفّرت ثورة الاتصالات الوسائل الكافية لها للتعبير عن آرائها والقيام بنشاطاتها ونشر هذه النشاطات وتنبيه الدول والشركات المتعددة الجنسية إلى مخاطر التجاوزات التي تحصل في عدة مجالات مثل البيئة وحقوق الإنسان وما شابه ذلك.

كل ذلك يدلّ على أن التعاون الدولي –كما هي حال كل الأنشطة الأخرى– لا يقتصر على الدولة وحدها، بل تقوم الوحدات الدولية الأخرى، بدور ملحوظ في هذا الميدان، سواء كفاعلين، أو كمحفزين لعملية التعاون باتجاه تحقيق المصالح المتبادلة، أو لدرء المخاطر المشتركة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في جوانب أهمها:

١. **العنوان:** الذي ينطوي على متغيرين رئيسين هما التعاون الدولي وثورة الاتصالات في ظل العولمة؛ فالاهتمام بالتعاون الدولي له أهمية بالغة ليس لمنظري العلاقات الدولية ودارسيها والسياسيين الممارسين فحسب، بل للشعوب والمواطنين أيضاً، حيث أصبح التعاون الدولي –بفضل ثورة الاتصالات– لا يتم بين الدول فحسب، بل أصبح للشعوب دور كبير في تقرير مصيرها، كما أصبحت الشعوب على اتصال مباشر بما يحدث يومياً في دولها وفي الخارج وتتفاعل معه. أما المتغير الآخر في البحث فهو المتغيرات المؤثرة في التعاون، ولا سيّما ثورة الاتصالات، التي دخلت بتداعياتها كل مجالات الحياة، وأثرت بأشكال متنوعة في عمليات التعاون الدولية والعالمية، لا سيّما بعد الحرب الباردة، ولا زالت مستمرة في تطوراتها الكبيرة، فضلاً عن تداعياتها وتأثيراتها في معظم مجالات الحياة، ومنها التعاون الدولي.

٢. **الأهمية النظرية:** تأتي الأهمية النظرية لهذا البحث في كونها تقع في مجال لم يحظ –لحد الآن– بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، لا سيّما باللغات غير الإنجليزية؛ فالدراسات النظرية المتعلقة بالتعاون الدولي باللغة العربية نادرة، حيث إن معظم الدراسات تصب في الشق الآخر لأنماط التفاعلات الدولية، ألا وهو الصراع. يأتي هذا البحث ليعطي أهمية لموضوع التعاون ولكيفية دراسة المدارس الفكرية الرئيسة في العلاقات الدولية للتعاون الدولي، كما يقف على محاولة كتابة دراسة متكاملة بشأن التعاون الدولي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يقف هذا البحث في حدود التعاون الدولي بصورة بحتة، بل تعطي أهمية بالغة لتأثير المتغيرات المؤثرة فيه، لا

سيّما تأثير ثورة الاتصالات، التي هي ثورة غير مكتملة وغير معروفة العواقب، حيث إنها تنمو بسرعة بالغة وغيّرت كثيراً من المفاهيم والمعادلات التقليدية في العلاقات الدولية.

٣. الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذا البحث في كونها تعطي أهمية لموضوع يمسّ حياة الوحدات الدولية ورفاهيتها، وتعطي دليلاً عملياً لصناع القرار والشعوب في كيفية إجراء عمليات التعاون وشروطها وعواقب الذين يقفون في وجه مشاريع التعاون، وحسابات المكاسب والخسارة. من جهة أخرى، يعطي هذا البحث أهمية لثورة الاتصالات التي تنمو بسرعة شديدة، ولا تنتظر من يتخلف عن متابعتها والاستفادة من وسائلها، حيث أصبح العالم الآن مرتبط بعضه ببعض، ويتبادلون التأثير والتأثّر، كما أن المجتمعات والدول النامية إذا لم تواكب التطورات في هذا المجال فإن ذلك ستفضي إلى المزيد من العزلة والتهميش وكذا الخضوع والتبعية في مقابل ترسيخ أكثر لهيمنة الأطراف الأقوى في النظام الدولي.

أهداف البحث:

يكمن الهدف الأساس لهذا البحث في تحليل مدى تأثير المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة بشكل عام، وتأثير متغير "ثورة الاتصالات" بشكل خاص، الذي ينطوي على آثار إيجابية وأخرى سلبية.

هناك مقاصد أخرى وراء البحث تكمن في الرغبة في إيلاء اهتمام أكبر بدراسة التعاون الدولي من خلال تحديد إطار نظري له، وتتبع رؤى المدارس الفكرية الرئيسة له، ودراسة المحاولات الجارية لإيجاد نظرية بشأن التعاون الدولي، والبحث عن نماذج عملية لمجالات التعاون الدولي في مستوياته المختلفة.

فضلاً عن ذلك يهدف البحث إلى التعرّف على الظاهرة التي تُلقي بتأثيراتها في مجالات الحياة كافة، ولا سيّما التعاون الدولي، ألا وهي ثورة الاتصالات، وذلك من خلال دراسة مفهومها ومراحل تطورها والاختراعات التكنولوجية التي تعدّ مداخل لها، فضلاً عن دراسة أهم وسائل الاتصال الجديدة التي أفرزتها هذه الثورة.

كما يهدف البحث أيضاً إلى التأثير في رؤى صناع القرار حثّ الدول والفاعلين الآخرين –بغض النظر عن مستوى تطورها– إلى الدخول في عمليات التعاون مع غيرها، بالاستفادة من وسائل الاتصال الجديدة، بنية حسنة، من أجل تحقيق المصالح المتبادلة ودرء المخاطر المشتركة.

إشكالية البحث:

في قراءة متأنية للتعاون الدولي، سواء من الجانب النظري أو من الجانب العملي، يلاحظ أن هناك إشكالية تبدأ بالظهور وتتعلق بمدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية والبيئية والصحية والتعليمية ونوعي هذا التأثير –ولا سيّما تأثير ثورة الاتصالات– في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة؛ أي إلى أي مدى ستقع عمليات التعاون تحت تأثير هذه المتغيرات، ولا سيّما الثورة غير المكتملة في مجال الاتصالات، سلباً وإيجاباً، كمّاً وكيفاً؟ وإذا أدت ثورة الاتصالات إلى تزايد عمليات التعاون الدولي، فلصالح أي طرف ستكون؟ هل ستصبح عمليات التعاون والمشاريع العديدة بهذا الشأن آلية جديدة لترسيخ هيمنة القوى العظمى على الأطراف الضعيفة، سلمياً؟ أم أنها ستكون لصالح الجميع بمن فيهم الأطراف الضعيفة في العالم بالاستفادة ممّا تنتجه البشرية من المعرفة وتوظيف ما لم يتم الاستفادة منه من الموارد لحد الآن، كي يعمّ الخير الجميع؟ أم أن العائدات من التعاون ستوزّع على

المشاركين فيه بقدر المساهمة فيه، أي سيحصد كل طرف من نتاج عمليات التعاون بقدر مشاركته فيها وتحمّل تكاليفها؟ أي مادام التعاون يجني الفوائد ويدفع المخاطر بشكل عام، فإن المحصلة النهائية ستكون ازدياداً لرصيد فوائد الجميع، كل بقدر مساهمته في تنفيذ عمليات التعاون وإيجاد الآليات المناسبة لتنفيذها، لكن هذه المعادلة المادية، يكمن خلفها البعد المعنوي والثقافي الذي يخاف من تعرضها للخطر كل من لم يملك الأدوات الكافية لنشر ثقافتها أو –على الأقل– للحفاظ عليها. فهل هنالك اتجاه نحو إيجاد ثقافة معولمة تذوب من خلالها الثقافات المحلية لصالح طرف مهيمن قوي؟ أم ستصبح الثقافات المختلفة –بفضل وسائل الاتصال الجديدة– تشترك في خصائص أساسة وفي نقاط يشترك فيها جميعها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون والتقارب بين الشعوب والوحدات الدولية؟

من هنا يظهر التساؤل عن تأثير ثورة الاتصالات وكيفية تأثيرها في تنمية التعاون الدولي وتعزيزه، هنا تكمن الإشكالية.

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية الأساسية التي يحاول البحث التثبت من صحتها من أفكار أساسة تتلخص في أن "هناك جملة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر في تنامي التعاون الدولي، منها سياسية وأمنية، ومنها اقتصادية وتجارية، ومنها تنموية وبيئية، ومنها ثقافية وتعليمية، ومنها تكنولوجية..، وزاد تأثير هذه المتغيرات بعد الحرب الباردة إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء القطبية الثنائية وانتشار نظام اقتصاد السوق وازدياد عدد القضايا والمشاكل والتحديات العابرة للحدود، بالإضافة إلى تزايد الفاعلين من غير الدول وتنوع مجالات عملها وازدياد دورها، في مقابل تراجع دور الدولة. وتركت ثورة الاتصالات –المتغير المستقل

الرئيس– آثاراً عديدة في التعاون الدولي، منها إيجابية باتجاه تعزيز التعاون من أجل تحقيق المصالح المتبادلة ودرء المخاطر المشتركة، ومنها سلبية تعرقل عمليات التعاون، وإن الآثار الإيجابية أكثر من الآثار السلبية، كما أن كل أطراف التعاون الدولي تستفيد من تعميق التعاون الدولي –إذا كانت النيات حسنة من وراء التعاون– على الرغم من التفاوت في مستويات المكاسب، وإن الأطراف القوية في التعاون هي التي تحصل على مكاسب أكثر من التعاون من الأطراف الضعيفة، وقد يؤدي ذلك إلى هيمنة الأقوياء على الضعفاء باعتبارهم الذين يمتلكون القدرات الكافية لتحقيق ذلك، كما أنها هي المنتج والمصدّر والموزّع لوسائل الاتصال الحديثة كافة".

من خلال ذلك نحاول الإجابة على أسئلة رئيسة، أهمها يدور حول كيفية إجراء عمليات التعاون الدولي، والجدل الدائر بين الأنساق التنظيرية في حقل العلاقات الدولية حول مدى إمكانية التعاون الدولي وشروطه وحدوده، ومدى إمكانية إيجاد نظرية عامة بخصوص التعاون الدولي، فضلاً عن مستويات التعاون الدولي ومجالاته، والمتغيرات المؤثرة فيه، ولا سيّما ثورة الاتصالات؛ أي ستتمّ الإجابة عن مدى تأثير ثورة الاتصالات في العلاقات التعاونية الدولية وكيفيته، وكيفية إمكانية تعزيز آثارها الإيجابية في ظاهرة التعاون الدولي في ظل الاستمرار السريع في تطور ثورة الاتصالات غير المكتملة.

مناهج البحث:

نظرا لتعقد موضوع البحث والظواهر المختلفة التي يغطيها اهتماماته، وتلافياً للنقص الذي يحصل عند استخدام منهج واحد في بحث كهذا، يتعذر استخدام منهج واحد ومحدد لتغطية موضوع البحث، وإن المحاولة المنهجية

للبحث تتركز في التعامل مع أكثر من منهج، وذلك للتوصل إلى مقاربات منهجيـة تسمح بدورها بالتوصل إلى نتائج معينة تخدم أهداف البحث، لـذلك تمّ الاعتمـاد على مناهج، أهمها:

١. المنهج التأريخي: لتتبع الجذور والتطورات التأريخية للظواهر التي تقع في مركز البحث.

٢. المنهج الوصفي: للتعرف على طبيعة مختلف الظواهر الرئيسة الـواردة في البحث وتوضيح أهم المفاهيم الأساسية فيها وتفسيرها.

٣. المنهج التحليلي: تم استخدامه انطلاقاً ممّا يحتوي عليه مـن تحلـيلات نظريـة مناسـبة لمختلـف الظـواهر والوقـائع وربـط بعضـها بـبعض بطريقـة موضوعية وأكاديمية، حيث إنه يساعد علميـاً علـى دراسـة نوعيـة العلاقـة بـين المتغيرات والتأثيرات المتبادلة بينها.

٤. المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج لمقارنة رؤى المدارس الفكرية بشأن التعاون الدولي وشروطه وآلياته وآفاقه.

الدراسات السابقة:

يبيّن الباحث هنا أنـه لم يجـد لحـد الآن دراسـة تنطلـق بشـكل أسـاس مـن الاشكالية والفرضية الـتي انطلـق منهـا هـذا البحـث. إن الأغلبيـة السـاحقة مـن الدراسات الموجودة حول الموضوع إمـا تتنـاول التعـاون الـدولي دون التطـرق لثورة الاتصـالات وتـداعياتها علـى التعـاون بشـكل دقيـق، وإمـا تتنـاول ثـورة الاتصالات دون تحليل تأثيراتها في التعاون الدولي، لكـن للأمانـة العلميـة نشـير إلى أهم المصادر والمراجع التي استفاد منها الباحث مـن خـلال البحـث بشـكل رئيس.

١. **الدراسات باللغة العربية:** استفاد الباحث من بعض المصادر العربية أو المعرّبة، للمفاهيم الأساسية في مجال العلاقات الدولية، منها كتاب: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وقاموس بنغوين للعلاقات الدولية، وكتب الدراسات النظرية في العلاقات الدولية، منها كتاب د. عدنان السيد حسين "نظرية العلاقات الدولية"، وكتاب أليس لاندو "السياسة الدولية النظرية والتطبيق"، وكتاب جون بيليس و ستيف سميث "عولمة السياسات العالمية" وكتاب د. ثامر كامل الخزرجي "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات"، وكتاب مارك هاينز دانيال "عالم محفوف بالمخاطر"، كما استفاد من كتب ودراسات أخرى لأساتذة منهم "د. هاني إلياس خضر الحديثي". واستفاد أيضا من مصادر أخرى لدراسة اختراعات ثورة الاتصالات ووسائلها، نخص بالذكر كتب الأستاذ "د. حسن عماد مكاوي"، سواء ما كتبه لوحده أو مع غيره، وكتابين لـ "د. مجد الهاشمي"، وكتابين لـ "د. نبيل علي"، وكتاب "شبكات الحاسب والإنترنت" بجزئَيه، وكل هذه المصادر مثبتة في قائمة المصادر.

وهناك عدد قليل من الدراسات المنشورة في الدوريات المحكمة استفدت منها، فمنها: دراسة "د. عبدالله جبر العتيبي" تحت عنوان "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية"، ودراسة "د. فايز بن عبدالله الشهري" بعنوان "التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة". كما استفدت من بعض المصادر المنشورة على الإنترنت، منها: دراسة "د. حسن الحاج علي أحمد" بعنوان "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، و"عبد الله بن بيه" تحت عنوان "جلب المصالح ودرء المفاسد في

التعاون الإقليمي والدولي"، فضلاً عن مواقع إلكترونية رسمية لـدول ومنظمـات دولية وإقليمية.

٢. الدراسات باللغة الإنجليزية: استفاد الباحث من التقارير الرسمية العالمية المنشورة على مواقع المنظمات الدولية، أهمها تقارير الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات. فضلاً عن ذلك، استفاد الباحث من كتب في مجال العلاقات الدولية ومجال الاتصالات، كلها مدرجة في قائمة المصادر، لكن الاستفادة الأكبر كانت من الدراسات النظرية المنشورة في المجلات المحكمة التي حصل الباحث على معظمها عن طريق الإنترنت والزملاء، أكتفي هنا بذكر اسم الدراسات:

- Cooperation under the Security Dilemma.
- Is the good news about compliance good news about cooperation?
- Bargaining, Enforcement, and International Cooperation.
- Actors, Norms, and Impact: Recent International Cooperation Theory and the Influence of the Agent-Structure Debate.
- Game Theory and International Environmental Cooperation.
- The Further Evolution of Cooperation.
- Realism, Neoliberalism, and Cooperation.
- Power and Interdependence in The Information Age.
- Complex Interdependence.
- International Institutions: Can Interdependence Work?
- A Theory of International Cooperation.

كل هذه المقالات تطرح قضايا التعاون الدولي، لكنها لا تركّز على ربطها بثورة الاتصالات، إلا ما ندر.

صعوبات البحث:

بما أن هذا البحث يجمع بين الجانب النظري والجانب العملي في العلاقات الدولية، فإنها لا تخلو من صعوبات؛ حيث إن مواكبة التطورات الحاصلة في المجال النظري وفي الميدان العملي ليست مهمة سهلة؛ فنماذج التعاون تزداد أنواعها ومستوياتها يوماً بعد يوم، والتداعيات التي ستحصل جراء التطور المستمر لثورة الاتصالات مستمرة، ومن الصعوبة تتبع الجانب النظري والعملي في آن واحد، في ظل ندرة الدراسات التي تربط بشكل نظري وعملي بين التعاون الدولي وثورة الاتصالات، وفي ظل ندرة الدراسات النظرية للتعاون الدولي باللغة العربية، هذا فضلاً عن صعوبة الحصول على المصادر الأجنبية والاحصاءات الحديثة بشأن التعاون الدولي والتطورات الحاصلة في مجال ثورة الاتصالات، نظرياً وعملياً.

إذاً فالصعوبات كانت تتعلق بنمط البحث الذي هو حديث من جهة، ويربط بين الجانب النظري والعملي من جهة أخرى، كما تخللت ذلك صعوبات منهجية، حيث إن المتغيرات التي تناولها البحث بالتحليل متشابكة ومتعددة ومختلفة المستويات. عدا ذلك، فإن دراسة ثورة الاتصالات ليست بعملية سهلة على الباحث في مجال العلوم السياسية، لكونها منطوية على أمور تقنية صرفة قد يصعب فهمها لغير المتخصص، وإن دراسة تداعياتها تحتاج إلى دقة وتمحيص، لا سيّما في مجال العلوم الإنسانية التي لا تقبل الصرامة والحسم في معظم الأحيان.

هيكل البحث:

تمّ استخدام التقسيم الرقمي في توزيع مواضيع هذا البحث، فهو تبعاً لذلك يتكون من مقدمة وخمسة فصول واستنتاجات، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول بمثابة تمهيد نظري لدراسة التعاون الدولي ويتناول في فقرتين رئيستين التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، ونظرية التعاون الدولي.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى مستويات التعاون الدولي ومجالاته، التعاون على المستوى الثنائي والإقليمي، وعلى المستوى الدولي، الحكومي منه وغير الحكومي.

الفصل الثالث مخصص لتحليل مدى تأثير أهم المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي، بدءاً بالمتغير الاقتصادي والتجاري، والمتغير السياسي والأمني، ومروراً بالمتغيرات البيئية، الصحية، التعليمية، الثقافية، وانتهاءً بالمتغير التكنولوجي.

أما الفصل الرابع من البحث فتناولنا فيه دراسة ثورة الاتصالات بشئ من التفصيل، بدءاً بالإطار المفاهيمي ومراحل تطور ثورة الاتصالات، مروراً باختراعات ثورة الاتصالات، من اختراع للكمبيوتر وتطويره، والألياف الضوئية والميكروويف والأقمار الصناعية، وانتهاءاً بالتركيز على أهم التطبيقات العملية لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المتمثلة بالإنترنت، والقنوات الفضائية، والهاتف النقال.

ويأتي الفصل الخامس والأخير، ليتناول بالتحليل أثر ثورة الاتصالات في التعاون الدولي، في فقرتين أساسيتين، تمثلان الآثار الإيجابية والآثار السلبية.

فمن الآثار الإيجابية: تسهيل عمليات التعاون وازدياد مجالاته –على صعيد المجتمع الدولي بشكل عام وعلى صعيد الدول الموجهة للنظام الدولي– وازدياد عدد أطرافه، وتعظيم المكاسب، وتعزيز التقارب والمواطنة والثقافة العالمية، أما الآثار السلبية فتتمثل أهمها في: تعميق الهوة بين دول الشمال والجنوب وتهديد الخصوصية الثقافية، وسهولة ارتكاب الجرائم والأعمال غير المشروعة. واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات.

أخيراً، أرجو من الله التوفيق والسداد، وأن تكون هذا البحث دليلاً عملياً لصناع القرار للاهتداء بها، وتمهيداً لدراسات أخرى تهتم بالتعاون الدولي من أجل الوصول إلى عالم تنعم فيه البشرية بالأمن والسلام والاستقرار.

١. التعاون الدولي (إطار نظري)

١–١. التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية

١–١–١. المدرسة الواقعية

١–١–٢. المدرسة الليبرالية

١–١–٣. المدرسة البنائية

١–٢. نظرية التعاون الدولي

١–٢–١. أسس نظرية التعاون الدولي

١–٢–٢. معضلة السجين، المراقبة، والتنفيذ في نظرية التعاون الدولي

١–٢–٢–١. معضلة السجين

١–٢–٢–٢. المراقبة والتنفيذ

١–٢–٣. الاتصال والمؤسسات والتطورات المعاصرة في نظرية التعاون

١–٢–٣–١. الاتصال والمؤسسات

١–٢–٣–٢. التطورات المعاصرة لنظرية التعاون

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتّاب بأن الصراع –لا التعاون– هو الأبرز في العلاقات الدولية أكثر ممّا هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها[1]، يبدو أن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان كفّتي ميزانٍ في العلاقات الدولية[2]؛ أي أن التعاون الدولي جزء رئيس وأساس في حقل العلاقات الدولية، وأصبحت أهميته تزداد يوماً بعد يوم، في الجوانب النظرية والعملية.

وبما أن التعاون يشكل إحدى المسائل الأساسية والمهمة في نظريات العلاقات الدولية[3]، فقد اعتبرت دراسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه، من المهام المستمرة لمنظري العلاقات الدولية، حيث يتمحور معظم الجدل الدائر بين مدارس العلاقات الدولية، لحد الآن، حول هذه القضية[4]؛ أي حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه المستقبلية.

وللحاجة الدائمة إلى اختبار جملة من النظريات والأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية[5]، حيال الظواهر الدولية، يفضل الباحث التطرق

---

(١) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، ط١، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، و مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٦٥.

(٢) هاني إلياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، بغداد، العدد (١)، أيلول ٢٠٠١، ص٣.

(٣) أليس لاندو، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب "سلسلة الترجمة -٢-"، ٢٠٠٨)، ص٣٧.

(٤) د. عبدالله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد: ١١، يناير، ٢٠٠٦، ص١٣٥.

(٥) محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية: شيء من النظرية و آخر من التطبيق، موقع: الحوار المتمدن - العدد: ١٧٦٦ - ٢٠٠٦/١٢/١٦، على العنوان الالكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543>

ملاحظة: بالنسبة للمصادر المأخوذة من الإنترنت، التي لم يشر الباحث إلى تأريخ سحبها، فإنها كانت متاحة على الإنترنت حتى (٧-٢٠١١/٧/٩)، لذلك لا داعي لتكرار هذا التأريخ.

إلى رؤية أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية للتعاون الدولي وكيفية تحليلها له، وصولاً إلى المحاولات الجارية لإيجاد نظرية بخصوص التعاون الدولي.

١.١. التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية

هناك ثلاث مدارس رئيسة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والبنائية)، التي تناولت التعاون الدولي بالتفصيل، وطوّرت كيفية معالجتها له، ولحد الآن يجري تطوير رؤيتها بصور مختلفة، ومن ثمّ "هي المداخل الأكثر تأثيراً في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية"[(١)].

على الرغم من وجود تيارات متنوعة وعديدة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الجديدة وما بعدها، لا يسعنا المجال للأخذ بكل تفاصيل التحوّلات النظرية في هذه المدارس، بل نأخذ الرؤية العامة لها ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومعوقاته.

١.١.١. المدرسة الواقعية

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيّون تقليديّون و واقعيّون جدد وغيرهم؛ فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو

---

(١) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ (مصدر سبق ذكره)، ص١٣٦. وقد سيطر الحوار أولاً بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على معظم جهود التنظير طوال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، لكن مع بداية التسعينيات بدأ الحوار يتمركز بين هاتين المدرستين من جهة وبين الاتجاه الجديد المعروف بالبنائية من جهة أخرى. المصدر نفسه.

التصادم والحروب[1]، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفرّ منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالاً[2].

ذلك لأن الافتراضات الأساسية للواقعية تكمن في: أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وتتصرف بعقلانية لتحقيق مصالحها الوطنية، وإن القوة والأمن هما قيمتان جوهريتان للدولة. كما أن النظام الدولي يتميّز بالفوضى، ومن ثمّ فالمدرسة الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها وفقاً لمصالحها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، ومن هنا فهي نظرة متشائمة حيال التعاون الدولي[3].

في مقابل ذلك، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي[4]، وتشكّل الطبيعة الفوضوية للنظام

---

(1) Martin Gri ths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, (London, New York: Routledge, "Taylor &Francis e-Library", 2001), pp. 261-262.

(2) Goo Lee, Cooperation under the Security Dilemma: Evolving Inter-Korean Relations in the Early 1990s, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. XVII, No. 3, (Winter 2005), p. 29.

(٣) ينظر: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص١٨-٢٢؛=

= Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Closing the gap between international relations theory and studies of digital-age security, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (Editors) International Relations and Security in the Digital Age, (London and New York: Routledge, 2007), p. 11.

(4) Stephen M. Walt, International Relations, One World, many Theories, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), p. 32.

وترجمت هذه المقالة إلى العربية من قبل: عادل زقاغ و زيدان زياني، ونشرت على الانترنت، على العنوان التالي:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html>

الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. وحسب الواقعية الجديدة، لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضاً إلى خطر أن تصبح الدولة هدفاً لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعباً بسبب عدم امكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية. ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جرّاء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوأ ممّا هي عليه قبل التعاون بالمقارنة مع الطرف الآخر لهذا التعاون[1].

ترى الواقعية الجديدة أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلاً، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيّد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه[2].

وهناك عاملان أساسان يسهمان في جعل التعاون أمراً صعباً: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بـ"المكاسب النسبية"[3]؛

---

(1) Lorenzo Valeri, Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit., p. 145.

(2) John J. Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, International Security, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994-1995), pp. 7-9.

و جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٤١٨.

(٣) المصدر نفسه (جون بيليس)، ص٤١٩. فبالنسبة للغش أو استغلال القواعد والمعايير المشتركة لتحقيق الفوائد على حساب الآخرين، هناك نماذج كثيرة، فاستخدام الولايات المتحدة حجة حظر انتشار الأسلحة النووية لتبرير احتلالها للعراق، يعدّ مثالاً على ذلك. أما بالنسبة للقلق من ازدياد القوة النسبية للأعداء المحتملين جراء التعاون معهم، فإن هذا القلق حول هذه المكاسب النسبية كان -ولا يزال- منتشراً في تأريخ العلاقات الدولية، فهذا القلق يشكل لدى الواقعيين دافعاً للدول لتخفيض مستوى تعاونها العسكري والاقتصادي، فالضغط الأمريكي باتجاه حظر تصدير السلاح الأوروبي= =للصين مثال جيد لذلك. ومثال آخر هو قلق الكثير من صنّاع القرار الأمريكيين من استخدام الصين للمؤسّسات الاقتصادية العالمية أو استغلال

فبدلاً من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقّق مصالح كل من دولتين متعاونتين، ينبغي أن تكون الدول عموماً على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر. وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب، ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائماً هدفاً يصعب تحقيقه والحفاظ عليه[1]. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام، مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص[2]. ويستند الواقعيون إلى نموذج "معضلة السجين"[3]، لشرح ما سبق، حيث إنهم يرون أن الدول هي أطراف

مشاركتها فيها، من أجل تطوير قوة نسبية طويلة الأجل في مقابل قوة الولايات المتحدة وهيمنتها. ينظر: د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٥٤.

(١) المصدر نفسه (جون بيليس)، ص٤٢١.

(2) Kate O’Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Actors, Norms, and Impact: Recent International Cooperation Theory and the Influence of the Agent-Structure Debate, Annu. Rev. Polit. Sci. 2004, p.15٣.

(٣) وهي عبارة عن لعبة لا صفر الأرباح يؤديها سجينان يُشتبه في أنهما ارتكبا معاً جريمة ولكن لم يعترف أي منهما بعد، فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلتين، لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض، ويقال لكل سجين التالي: أ. في حال عدم اعتراف أي منهما، يخرج كلاهما من السجن؛ ب. في حال اعترافهما، يسجن كل منهما؛ ج. في حال اعترف واحد منهما، وأعطى دليلاً واضحاً يدين الآخر، يكافأ على اعترافه، ويبقى الآخر مسجونا لفترة طويلة. وبما أن الاعتراف يمثّل الحل الأفضل بالنسبة إلى كل سجين بصرف النظر عمّا يفعله الآخر، من الطبيعي حينئذ أن يعترف كلاهما حين يغيب التعاون بينهما. وكما يمكن أن يكونا بحال أفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف، ولكن لسوء حظهما يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافزاً يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف. يرى الواقعيون أن المنطق المرتبط بمعضلة السجين يفسّر سبب إمكانية توضيح سلسلة واسعة من المحصلات غير العقلانية من منطلقات عقلانية؛ فهو يوضّح لماذا أصرّت الدول على الصيد الجائر في البحار، وتلويث الجو، وبيع الأسلحة لأنظمة غير مرغوب فيها، وتشجيع سياسات تثبط التجارة، فهذه الحالات تؤدي إلى الفشل، حيث تتبع الدول استراتيجيات تنافسية بدل الاستراتيجيات التعاونية. فهي تفشل في اتباع استراتيجيات تعاونية لأنها تتوقع من الأعضاء الآخرين في النظام الفوضوي أن يتبعوا استراتيجيات تنافسية، فسيكون من غير العقلاني أن تطلب إحدى الدول من صناعة صيد الأسماك لديها أن تراعي حصة الصيد، مثلاً، إذا كان من المعتقد أن

فاعلـة ممتلكـة لقـوى غـير متكافئـة، وأن الـدافع لسـلوك الـدول هـو المصـلحة الذاتية[1]

بشكل عام، تجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدوداً معينة لهـذا التعـاون في ظل حالة الفوضى، التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، فقد يـؤدي إلى الفشـل في تحقيـق مكاسـب محتملـة، لأن احتمـال عـدم التعـاون أو

صناعات الصيد في الدول الأخرى تنـوي عـدم مراعـاة الحصـة وبـذلك تصـبح مـن "الـراكبين الجـانبيين" (Free-riders). وسنوضح لاحقاً معنى "الركوب المجاني". ينظر:

- ريتشارد ليتل، الأنظمة الدولية، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمـة السياسـات العالميـة، ترجمـة ونشـر: مركـز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ص٥٠٥-٥٠٦.

- مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط١، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص٣٩٣.

- Jack Donnelly, Realism, in: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005), pp. 37-38.

(1) Goo Lee, Op. Cit., pp.51-52.

طبق Lipson هذين الافتراضين إلى نموذج بسيط لنظرية اللعبة، ينبني على فرضية "اثنين باثنين""two-by-two" في معضلة السجين المتكررة. فكل واحد من الفاعلين -في هذا النموذج- له أحد الخيارين: التعاون أو عـدم التعـاون. يفـترض الواقعيـون الجـدد أن الفـاعلين يفضـلون اختيـار (D) أي (عـدم التعـاون/Defection) بـدلاً مـن (C) أي (التعاون/Cooperation)، لأن الفاعلين يتوقعون المكاسب النسبية الناجمة عن عدم التعاون عند احتمال استخدام القـوة في هذه المسألة. حتى النتائج التعاونية المؤقتة التي تقدم المكاسب غير المتكافئة لا يمكـن أن تسـتمر في هـذا النمـوذج، لأنـه يمكن لدولة أن تحقق مكسباً نسبياً من خلال عدم التعاون على التوصـل إلى اتفـاق، ذلـك لأن الفـاعلين لـديهم خيـار تنفيـذ سياسة استعادة خسائرهم النسبية في الجولة السابقة. وهكذا، إذا تكررت اللعبة، فإن النتيجة تنتقـل مـن التعـاون إلى عـدم التعاون في كلا الطرفين، أي من (C. C) إلى (D. D). إنـه يـدل علـى أن الهـدف مـن اسـتراتيجيات عـدم تعـاون القـوى الفاعلة هو الدفاع عن أمنها عن طريق حماية المكاسب النسبية. ووفقاً لـ"Jervis"، من المـرجح أن يتخـذ أفضـل اختيـار الترتيب التالي: (التعاون. عدم التعاون"C. D") إلى (عدم التعـاون. التعـاون "D. C") إلى (التعـاون. التعـاون " C. C") إلى (عدم التعاون. عدم التعاون "D. D"). ينظر: Ibid.

الانحراف (Defection) من جانب الشركاء يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل[1].

ومع أن الواقعية الدفاعية ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة وعدّها أساساً للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية، فإنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية، لا سيّما في السياسات الأمنية[2].

على الرغم من أن الواقعية الدفاعية لا تنكر احتمالية التعاون، يبقى هذا التعاون بحاجة إلى توضيح، حيث إنه غامض أكثر من أيّ شيء غير عادي، لذلك فالواقعيون بحاجة إلى القيام بتوضيح الظروف التي تؤدي إلى التعاون. والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين، الذين يعتقدون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية واشتباك تفضيلات الدول للأهداف وضعا حدوداً حادة على المدى الذي يمكن فيه تقليل الصراع بواسطة سياسات عملية بديلة[3].

مع كل ذلك، لابدّ أن نقرّ أن النظرة المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لَم تحظَ بتأييد كل الكتّاب حتى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين أنه ينبغي تعديل وجهة النظر "التقليدية" لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين أو استبدالها[4]، حيث ظهر –خلافاً لآراء أولئك الواقعيين الجدد المتشائمين بشأن

(1) See: Ibid. and: Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., p.152.

(2) Steven L. lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Neo-raelism and Neo-liberalism, in: John Baylis and Steve Smith (Editors): The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 2001), P. 187.

(3) Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security, vol. 24، No. 1 (Summer 1999), p. 62.

(٤) جون بيليس، م. س. ذ، ص ٤٢١.

التعاون الدولي بعد الحرب البـاردة- كتّـاب واقعيـون آخـرون يطرحـون تقييمـاً أكثر تفاؤلاً، فيَرى (Charles Glaser)، مثلاً، أنه خلافاً للحكمة التقليدية، ليسـت النزعـة العامـة القويـة للخصـوم في التنـافس نتيجـةً منطقيـةً حتميـةً للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية. وعلى الرغم من قبوله بجزء كـبير مـن تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يجادل (Glaser) أنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنيـة علـى أفضـل وجه عبر سياسات التعاون، بدلاً من سياسات التنافس، في مثـل هـذه الظـروف سوف تختار الدول التعاون بدلاً من المنافسة. وتسمى هذه الفئـة مـن الواقعيـة "الواقعية المشروطة"[1].

أكثر من ذلـك، يجـادل الواقعيـون الشـرطيون أن الواقعيـة البنيويـة المعياريـة تنطـوي علـى عيـوب لثلاثـة أسـباب رئيسـة: فهـم يرفضـون نزعـة المنافسـة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقـدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل "الواقعيـون الشـرطيون" إلى أن يكونـوا أكثـر تفـاؤلاً بشـأن التعـاون بـين الـدول مـن "الـواقعيين الجـدد" التقليديين[2].

استناداً إلى ما سبق يمكن القول: إن المدرسة الواقعية، بصـورة عامـة، تطغـى عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويـل الأمـد" حيـث إن أسباباً من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخـرين، والشـكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمـام بالمصـلحة الخاصـة للـدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عمليـة التعـاون، إلا في حـالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولـة العليـا التي يمكن أن تتغيّر بتغيّر الظروف.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤٢١-٤٢٢.

(٢) جون بيليس، م. س. ذ، ص ص٤٢٢-٤٢٣.

١- ١- ٢. المدرسة الليبرالية

تتلخص أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد والدول – بناء على *العقلانية* (التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة)– يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست متحدة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشياً مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية. فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية، وذلك بمحاولة الدول لتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي[1]. هذا عدا تجاوزها الإطار الضيق للسيادة

---

(1) See:

- Men Honghua, Critiques of the Theory of International Regimes: The Viewpoints of Main Western Schools of thought. <http://www.irchina.org/en/pdf/mhh1.pdf>

- Colin hay, political analysis, A Critical Introduction, (Hampshire: Palgrave, 2002), p. 22.

منقول من: د. أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط١، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٤٠٤. وللتعريف الوارد للعقلانية، ينظر: ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٥١٩. وعلى الرغم من اعتقاد بعض الليبراليين بأن الفاعلين عبر القوميين –لا سيّما الشركات المتعددة الجنسيات– استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول، فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، ولكن دون أن تكون عناصر موحّدة نظراً لأن السلطة غير مركزية حتى على الصعيد الدولي. وتمتلك الدول الحديثة قنوات اتصال عديدة تضعف سيطرة صناع القرار السياسي. ينظر: أليس لاندو، م. س. ذ، ص٣٤. و Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 33.

الوطنيـة، لتصـل إلى وضـع لَبِنـات للتعـاون الـدولي علـى غـرار دعـم المنظـات والمؤسسات الإقلـيـية والدولية التي يتنـامى دورها بـشـكل كـبير[1].

عدا ذلك، فقد عدّ الليبراليون الجـدد إقـرار الشـفافية والوضـوح في مسلسـل صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشـمل فـاعلين جـدد، جملـة أسـباب يمكـن اعتمادها من أجل دمقرطـة العلاقـات الدوليـة وتغليـب المظـاهر التعاونيـة علـى المظاهر الصراعية فيها[2].

لقد اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقفاً أكثر إيجابيـة مـن الواقعيـة الجديدة نحو التعاون الدولي. هـذا الموقـف ينبـع مـن حقيقـة أن تحليلـها يركـز أساساً على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها. وبسبب تركيـزهم الاقتصـادي أكـد العلمـاء الليبراليـون الجـدد أن الـدول ترغـب في تحسـين مواقعهـا الفرديـة بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها، مقارنة بالدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فـإن هنـاك عوامـل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الـدول؛ فالـدول تخـاف مـن عـدم امتثـال الشركاء، ومن تعرضها للخداع، ومـن ثـمّ الحصـول علـى مـردود مـنخفض مـن جهودها التعاونية. وفي هـذا السـياق، تلعـب الأنظمـة الدوليـة دوراً مهمـاً، حيـث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلّب على الخوف مـن الخـداع من جانب الـدول الأخـرى المشـاركة في الترتيبـات التعاونيـة. فالأنظمـة الدوليـة

---

(١) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ. (ملاحظة: السبب في عدم ذكـر رقـم صـفحات بعـض المصـادر المـأخوذة مـن الإنترنـت في هـذه الأطروحة، يعود إلى أنها كتبت ونشرت بصيغة (Word) وليست (PDF)، وهذا ما يجعل عدد الصفحات يـتغير بتغـيير حجم الكلمات).

(٢) عبد النبي بورزيكي، هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد "يوتوبيا"، المجلة العربيـة للعلـوم السياسـية، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠، ص١١١.

تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، ومن ثمّ تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون[1].

تُعدّ المدرسة الليبرالية أكثر اهتماماً من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، لذلك يتم تسليط الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي باختصار.

بحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمّن تقاسم الخيرات الجماعية، شريطة أن لا يهدد *الراكبون المجانيون* (free-riders)[2] هذا التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن[3].

---

(1) Lorenzo Valeri, Op. Cit., p. 14٧.

(٢) الركوب المجاني يدلّ على الاستفادة والتمتع بمحصلات نشاط جماعي أو خير عام، دون المشاركة في الأعباء والتكاليف. في الاقتصاد، والمفاوضة الجماعية، وعلم النفس، والعلوم السياسية. "الراكبون المجانيون" هم الذين يستهلكون أكثر من نصيبهم العادل من الموارد العامة، أو أعباءهم أقل من حصة عادلة من تكاليف الانتاج. جاء اسم "الراكب المجاني" من مثال أن شخصاً ما يقوم باستخدام وسائل النقل العام دون دفع الأجرة، وإذا زاد عدد القائمين بهذا العمل، فإن هذا النظام لا يبقى لديه ما يكفي من المال ليستمر في العمل. وهذا يهدد نظام العمل ويستوجب إجراءات تحدّ من هذه الحالة. ينظر:
<http://translate.google.com/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://www.answers. com/topic/free-rider-problem>

(٣) أليس لاندو، م. س. ذ، ص ص٣٩-٤٠. ليست القوة المهيمنة مضطرة للجوء إلى الإكراه لفرض التعاون. بل تستخدم أدوات أخرى مثل الوسائل المادية. يعني أن الدولة المهيمنة من أجل ممارسة رقابتها على الدول الأخرى في المنظومة، تلجأ إلى المحفزات المادية، والتهديد باتخاذ تدابير ثأرية أو فرض عقوبات. لكن هذا لا يمنع الالتزام بالقواعد العامة المتفق عليها. فالهيمنة مزيج من السلطة والأفكار والمؤسسات، لكنها تجسد في الوقت نفسه شيئاً إضافياً، ألا وهو = =تعميم السلطة على الصعيد العالمي. هذه المؤسسات التي تدعم الهيمنة وتعبر عنها، تمثل الأنظمة الحاكمة التي هي عبارة عن عادات تمّ إعطاؤها طابعاً مؤسسياً من أجل تحقيق التعاون. المصدر نفسه، ص٤٣.

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة[1]، فقد اهتمّت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة

---

(١) اهتمّ كل من (Robert Keohane) و(Joseph Nye) في سبعينيات القرن الماضي بمسألة الاعتماد المتبادل. وقد لاحظ كل منهما أن الاتصالات عن بُعد والرحلات الجوية قد أوجدت قرية عالمية بعد أن توسّعت العمليات الاقتصادية عبر الحدود، وقام عدد كبير من الفاعلين الجدد غير الإقليميين بتقليل دور الدول؛ لأن الاعتماد المتبادل يؤثر في السياسة الدولية وعلى عمل الحكومات. وقد طوّرا دراستهما وركّزا على سياسة "الاعتمادية المتبادلة المكثفة" حيث يمكن للمجتمعات أن ترتبط بعضها ببعض عبر عدة قنوات. العلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين تكون أكثف عبر الاتصالات المستمرة بين البيروقراطيين وبين النخب غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية التي تحوّلت إلى وسائل ناقلة تربط المعلومة بالاتصال وتخلط الحدود بين السياسات الدولية والقومية. وشاع استخدام اصلاح الاعتماد المتبادل في الأدبيات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، لا سيّما منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد مفهوم واضح محدد له. ينطوي الاعتماد المتبادل، بشكل عام، على معنى تعظيم التشابك في البلدان المتاجرة، وإن هذا التشابك خلق علاقة بين كل بلد وآخر، أو بين مجموعة وأخرى من البلدان؛ فالاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير وتأثّر بين طرفين، بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه، وهذا هو المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن عندما يذكر اصطلاح الاعتماد المتبادل. إن هذه الفكرة تعكس حقيقة مفادها إن الاعتمادية فيما بين الدول تعبر عن فكرة مؤداها أن الدول -بسبب عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة- أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض. وبهذا المعنى العام تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها، وبين إمكانات غيرها. ينظر للتفصيل:

- طاهر حمدي كنعان و إبراهيم سعدالدين عبدالله (محرران)، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، أيار ١٩٨٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص١٥.

- د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١)، ص١٧٨.

- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Complex Interdependence, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), pp. 459-474.

- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence Revisited, International Organization, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987), pp. 725-753.

بين الدول؛ أي أنها تَفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون[1].

وقد تمّ التركيز على أبعاد التعاون وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني[2].

إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، مثلاً، سوف يمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين[3]، في حين إن الاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يولّدان الفاعلية وتحصيل الحدّ الأعلى من الثروة. فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، تتمّ إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي قائم على المنافسة، وتتعاون الدول في المنظومة الدولية، لأن هذا التعاون تنتج عنه الفوائد والنمو السريع[4]، لا سيّما وأن ثورة المعلومات أدت إلى ازدياد عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات إلى حدّ كبير، كما غيّرت أساليب الاعتماد المتبادل المكثف، حيث إنها أدت إلى ازدياد دور الأفراد والمنظمات غير

---

(1) Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (New Jersey: Princeton University Press,1984), p. 6.

(٢) وسن إحسان عبدالمنعم العزاوي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي (الأبعاد السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠١، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

(3) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 3٢-33.

(٤) أليس لاندو، م. س. ذ.، ص٣٥.

الحكومية والأسواق المالية بشكل يؤثر في أجندة صناع القرار[1]، ليفكروا باتجاه التعاون الدولي في مجالات شتى.

تبرز أهمية الاعتماد المتبادل كنمط للتعامل وطريقة للتعاون بين الدول في المجالات كافة، وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش الوحدات الدولية بمعزل عن الاعتماد المتبادل فيما بينها، علماً أن هذه الوحدات اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها في الساحة الدولية، لا سيّما في ظل ثورة الاتصالات التي زوّدت الدول والوحدات الدولية الأخرى بوسائل الاتصال ووفرت الفرصة المناسبة للاعتمادية المتبادلة، ومن ثمّ مهّدت السبيل للتعاون الدولي في المجالات كافة.

---

(1) Robert Keohane and Joseph. S. Nye, Jr, Power and Interdependence in The Information Age, Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 (September/October, 1998).

وحدّد "Keohane " و "Nye " ثلاث سمات للاعتمادية المتبادلة المكثفة:

أ. ثمة قنوات متعددة تربط بين المجتمعات بما في ذلك روابط غير رسمية بين نخب حكومية جنباً إلى جنب مع ترتيبات تتخذها وزارة الخارجية، وعلاقات غير رسمية بين نخب غير حكومية، ومنظمات عابرة للحدود القومية؛ بمعنى وجود فواعل من غير الدول على الساحة الدولية.

ب. تتعدد قضايا جدول أعمال العلاقات بين الدول دون أن تكون مرتباً حسب تسلسل هرمي واضح أو مطرد، معنى عدم استمرار هيمنة القضية العسكرية باستمرار على جدول الأعمال، فثمة سلسلة طويلة من القضايا.

ت. عندما تكون الاعتماد المتبادل المكثف سائدا في منطقة، فلا يتم استخدام القوة العسكرية من قبل الحكومات في هذه المنطقة أو حول أية قضايا فيها، غير ان هذه القوة قد تكون ذات أهمية في علاقات هذه الحكومات مع حكومات خارج المنطقة، أو بشأن قضايا أخرى. ينظر للتفصيل: روبرت أو. كيوهين وجوزيف إس ناي، الواقعية والتبادل المعقد للتبعية، ضمن كتاب: فرانك جي. لَتشنر و جون بولي (المحرران)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ص١٥١-١٥٢.

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة دائمة وواسعة الانتشار، ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك، ولا سيّما نظرية النظام، والليبرالية المؤسّسية الجديدة، ويكمن تحدّيهما الرئيس للنهج السائد في ادعائهما أن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة، أكثر من مكاسبها النسبية. لقد فتح هذا الادعاء فرصة لدراسة التعاون بصورة مشتركة، تعاون يؤدي إلى تجاوز الدول مخاوفها الضيقة[1].

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة –التي ظهرت مع نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته– أن هناك إمكانية لتنمية أنماط التعاون الدولي وتطويره، في ظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن والمصالح أو المنافع المتبادلة بين الدول، اعتماداً على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي[2].

"ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولاً يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانياً أن يكون التغيير في درجة "المأسسة Institutionalization" يمارس تأثيراً قوياً على الدول"[3].

وعلى الرغم من أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات[4]، وخلق أنظمة أو إجراءات

---

(1) Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., P.153.

(٢) د. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، ط١، (بيروت: دار الجيل/ طرابلس: دار الرواد، ١٩٩٩)، ص١٧٠.

(3) Robert Keohane, International Institutions and State power, (Colorado: Westview Press, 1989), p. 2. منقول من: د. أنور محمد فرج، م. س. ذ، ص٤٠٣.

(4) John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 18.

خاصة بمراقبة الغش أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية المتبادلة(١)، حيث إن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون(٢)، كما توفّر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، ومن ثمّ تقلّل من عدم اليقين(٣)، وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يُفعّل بشكل أفضل، عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكهم. كما تسهّل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن(٤).

إن وجود الأنظمة(٥) يدلّ على أن التعاون ممكن بالتأكيد، ضمن حلبة تسودها الفوضى، ذلك لأن الفوضى لا تعيق التعاون، بل تجعل تحقيقه صعباً(١)، وأن الأنظمة القائمة ينبغي أن تستمر حتى في غياب طرف مهيمن(٢).

(١) د. حسن عبدالله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد: ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص٦٠.

(2) Robert Jervis, Op. Cit., p. 54.
(3) Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Scandinavian Political Studies, Nordic Political Science Association, Vol. 29 – No. 2, , 2006, p. 77.
(4) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, (London and New York: Routledge, 2001), p. 188.

(٥) يعرّف "Keohane" الأنظمة الدولية بأنها "مجموعات المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار-تحد من تكاليف المعاملات بالنسبة للدول- وهذا هو تكاليف صنع الاتفاقات وتنفيذها". أما "Stephen Krasner" فيعرفها بأنها "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية". إذاً، فالأنظمة جملة أحكام وقواعد وسنن وقوانين تحكم مساحات نزاعية معينة في إطار العلاقات الدولية، وتكمن أهميتها في كونها تسهّل نوعاً من الحكم الدولي في مناطق الفوضى، كما تعكس واقع تقاطع المصالح بين الدول واستعدادها للتعاون في سبيل تحقيق مصالحها، كما قد تؤدي دوراً مهماً في فضّ النزاعات بين الدول وتسهّل التعاون فيما بينها على المستوى الدولي. قد تأخذ هذه الأنظمة شكل المؤتمرات والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو المؤسسات الدولية، ويمكن تأسيسها في معظم ميادين النزاعات، بما فيها ميدان الاقتصاد والبيئة والشرطة والأمن والاتصالات والنقل وحقوق الإنسان وضبط التسلّح وحتى حقوق النشر وحقوق براءة الاختراعات. توجد هذه الأنظمة في معظم المجالات حيث تتقاطع مصالح الدول؛ فمنظمة التجارة العالمية ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، ومعاهدة الأسلحة

تظهر أهمية الأنظمة الدولية أيضاً، كوسيلة داعمة للتعاون بين الدول، في مجال التكاليف والمعاملة بالمثل، لأنها توفر المعلومات حول توقع مشاركة الفاعلين في الحاضر والتزاماتهم المستقبلية لهذه الترتيبات؛ فالدول تبحث في نهاية المطاف في اتخاذ الإجراءات ضد السلوك غير المتعاون الذي قد يعرقل تحقيق المكاسب الفردية، وفي الوقت نفسه، يقوم الذين يحتمل أن ينشقوا أو يعدلوا عن التعاون بقياس النتائج المترتبة على سلوكهم اللاتعاوني من حيث عدم اشباع تفضيلاتهم ومصالحهم الخاصة[٣].

يمكن معالجة مسألة الغش والخداع والانشقاق من خلال المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة[٤]: أولاً، إيجاد نوع من الالتزام القانوني. ثانياً، خفض نفقات الصفقات بين الدول (تكلفة التفاعلات داخل المسائل المتنازع عليها وبينها، بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة). ثالثاً، تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسألة نزاعية، وأي إجراءات تتخذها الدول. من هنا تقل

الكيميائية (لعام ١٩٩٣) هي أمثلة على هذه الأنظمة الثابتة. يمكن أن يكون النظام بين طرفين أو متعدد الأطراف أو إقليمياً أو عالمياً في مداه، كما يمكن أن يكون رسمياً ومؤسسياً أو غير رسمي ومتحركا. ينظر: ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٤٩٥. و مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص ٤٢٦-٤٢٨. و

Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Op. Cit., p. 76.

(١) المصدر نفسه (ريتشارد ليتل)، ص٤٩٣.

(٢) وهذا ما أتى به (Keohane) في كتابه المعنون "ما بعد الهيمنة" (١٩٨٤). حيث اعترف بان الهيمنة الأمريكية وقوتها كانت بالأساس ضرورية لإنشاء منظمات اقتصادية دولية مهمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، لكنه بمجرد قيام مثل تلك المنظمات، تمكنوا من الاستمرار بمبادئهم الانقاذية وممارساتهم،= =حتى في غياب القوة الأمريكية؛ فالليبرالية البنيوية في مقدورها الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي "بعد الهيمنة". ينظر للتفصيل: Robert O. Keohane, After Hegemony, Op. Cit.

(3) Lorenzo Valeri, Op. Cit., p. 14٧.

(٤) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ٣٩٦.

درجة الخوف والارتياب وعدم اليقين ضمن هذا النظام، ممّا يؤدي إلى تعاون دولي أكبر.

هنا يتبيّن أن الاتصال هو السبيل الأفضل لتقارب وجهات نظر الوحدات الدولية والوصول إلى حلول مشتركة والتقليل من الشكوك المتبادلة وخوف بعضها من البعض، خاصة وإن ثورة الاتصالات تزود الدول، لا سيّما المتقدمة منها، والوحدات الدولية الأخرى، بالوسائل الكافية للاتصال المباشر والتفاعل والوصول إلى معلومات دقيقة من بعضها عن بعض.

ترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن "لعبة معضلة السجين" لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فحسب، بل تشير أيضاً إلى أن الدول تعترف بفوائد التعاون؛ فلا يمنعها عن الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها أن الدول الأخرى سوف تتنصّل من ذلك، وتظهر معضلة السجين أهمية تحديد آلية تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصّل[1]، لا سيّما وأن العلاقات الدولية —في رؤيتهم— لا يلزم أن تكون لعبة ذات محصلة صفرية، وكثير من الدول تشعر بالأمان بما فيه الكفاية لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الخاصة بها، بغض النظر عما يؤول للآخرين، وإن تبادل المنافع

---

(١) ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٥٠٨. وقالوا أن معضلة السجين تبالغ في صعوبة توليد التعاون من النظام الدولي الفوضوي، لأنها تفترض مسبقاً أن اللعبة تتم ممارستها مرة واحدة فقط. لكن في الحقيقة، وبسبب استمرار الأوضاع مع مرور الزمن، فإن من الأنسب التفكير بأن اللعبة تتم ممارستها مراراً وتكراراً؛ ذلك أن *ظل المستقبل* (وهو تعبير مجازي يشير إلى كون متخذي القرارات واعين بالمستقبل عند اتخاذ قراراتهم) يحوم فوق اللاعبين فيؤثر في حساباتهم الاستراتيجية. وبما أن اللعبة ستتم ممارستها في مناسبات في المستقبل، يصبح ممّا يستحق بذل الجهد للمخاطرة باتباع استراتيجية تعاونية لإنتاج المحصلة الفضلى؛ فإذا تم إقناع جميع الدول بفعل الشيء نفسه فلن يكون هناك حافز إلى التنصل في المستقبل، لأنه إذا تنصلت دولة واحدة فإن الآخرين سيتبعونها، عملاً بمبدأ "واحدة بواحدة"؛ فإذا تم قبول= =هذا التوجه الجدلي، فإن الآلية الكبرى لإقامة نظام ما والحفاظ عليه ليست في وجود مهيمن، بل في مبدأ المعاملة بالمثل. ينظر: المصدر نفسه، ص٥١٩. و مارتن غريفيشس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ، ص٥٠٩.

الناشـئة عـن التعـاون ممكـن، لأن الـدول ليسـت مشـغولة دائمـاً بالمكاسـب النسبية[1].

لكن هل التغييرات في تفضيل الاستراتيجيات كافية لإنتاج تعاون أكبر؟

تجادل الليبرالية الجديـدة أنـه في أغلـب الأحيـان، تعـدّ المؤسسـات الدوليـة أدوات قادرة لهذا الغرض[2]، حيـث إنهـا يمكـن أن تسـاعد الـدول للتغلـب علـى نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكـبر من التعاون الدائم، مثلما هو الحال في "وكالة الطاقة الذريـة" و"صـندوق النقـد الدولي"[3].

الليبيراليون المؤسساتيون بـدورهم اسـتمروا في تكييـف نظريـاتهم. ويعـود ذلك إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فَقَدَ الكثير من بريقه، مع مرور الزمن، إذ أن المؤسسات أصبحت يُنظر إليها كعامـل مسـهل للتعـاون، طالمـا أن ذلـك يتماشى مع مصـلحة الـدول، لكنـه أصـبح مـن الواضـح الآن أن المؤسسـات لا تستطيع فرض سلوكيات معينـة علـى الـدول إذا كانـت تتنـافى مـع مصـالحها الأنانية[4].

فقد تناولت الوظيفية _أبـرز تيـارات الليبراليـة الجديـدة_ التعـاون الـدولي، وركّـزت علـى أن الوسـائل التقنيـة الحديثـة والنمـو الاقتصـادي والمشـاكل الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية سـوف تشـكل ضـغوطاً لا تقـاوم

---

(1) Scott Burchill, Liberalism, within: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005), P.65.

(2) Robert Jervis, Op. Cit., p. 62.

(3) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 3٣.

(4) Ibit., p. 34.

من أجل التعاون الدولي[1]، وأن ظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص، الذين يحبّذون السير في اتجاه المسار عبر الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، ممّا أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب[2]، كما يمكن بناء منظومة سلام من خلال تشجيع أشكال من التعاون الذي يلتفّ على سيادة الدول. ولخّص رائد الوظيفية (D. Mitrany) ذلك في عبارته: "الشكل يتبع الوظيفة"، ويشير إلى أنه لا يمكن قيام التعاون إلا إذا تركّز على بعض النشاطات النوعية (الوظائف) التي يمكن أن تتمّ في سياق أوسع من الدول[3].

يمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الأساسية الأتية[4]:

أ. التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.

ب. إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان إلى الاتفاق السياسي.

ت. إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد التعاون وتعاقبه في مجالات أخرى، وفقاً لمبدأ الانتشار التدريجي.

فحسب الوظيفية يجب أن يبدأ التعاون الدولي بالتعاطي مع المشاكل العابرة للحدود (كالسيطرة على انتشار الأمراض)، حيث توجد إمكانية لتطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية سيؤدي إلى

---

(١) وسن إحسان عبدالمنعم العزاوي، م. س. ذ، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

(٢) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(٣) أليس لاندو، م. س. ذ، ص١٠٤.

(٤) هاني إلياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، م. س. ذ، ص٤.

جهود إضافية لإعادة انتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع[١]؛ أي أن توضع السلطة بين أيدي منظمات التعاون الإقليمي، ولكن المشكلة تكمن في أن أكثر الحلول تقنية مازال له مقتضيات سياسية، وأن هذا الحل تستفيد منه مجموعة ويتضرر منه آخرون[٢]، ولكن لم يَعُد من الواجب النظر إلى النظام العالمي على أنه توزيع للسلطة، بل من زاوية الحاجات التي لابدّ أن يؤدي إشباعها إلى التعاون. ينفذ التعاون تدريجياً إلى قطاعات النشاط الاقتصادي كلها، ويتجاوز المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي من خلال الاعتماد المتبادل وتشعباته المتعددة، حينما تهتم ديناميكية الإدماج بالقضايا التقنية، المسيّسة قليلاً، فإنها تمتدّ إلى قطاعات أخرى وتؤدي إلى اعتماد سياسات مشتركة. وعند تماس النخب مع الاندماج فإنها تفقد دوافعها الأنانية لتكتسب ارتكاسات تعاونية[٣].

كما استكشف (Mitrany) دور المعرفة التوافقية بين النُخب في تسهيل التعاون بين الدول، فضلاً عن إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها، مع تمتعها بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت كلا من حكم القانون ومبدأ صنع القرار بالأكثرية[٤].

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص بـ(Ernst Hass) الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على المستوى الإقليمي، خصوصاً في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس (Mitrany) اعترف أيضا بأنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات

---

(١) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص٤٥٩.

(٢) أليس لاندو، م. س. ذ، ص١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(4) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, Op. Cit., p. 181.

بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساوٍ في ما بينها. وبالنتيجة، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسماً، ولفعاليتها يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية[(١)].

ترى الوظيفية الجديدة أن التكامل يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انصهار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة. كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بمسار نتيجة للمنفعة التي تجنيها ممّا يجعلها تقف في وجه أية محاولة من السلطة السياسية داخل الدول لوقف مسار التكامل[(٢)].

بذل الوظيفيون الجدد اهتماماً أكبر بآليات الانتشار وعوائقه، ودرسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاون بين النخب السياسية مركّزين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم "الفدرالية بالتقسيط" تعتمد على مهارة

(١) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، ص٤٥٩. لكن هذه النظرة الوظيفية واجهتها انتقادات عديدة، منها: أولاً، إن فكرة فصل المسائل التقنية عن المسائل السياسية ثمّ الحاق الأخيرة بالأولى هي فكرة ساذجة نوعاً ما؛ ثانياً، إنها ترتكز على قيم سياسية ليبرالية نفعية على الرغم من ادعائها أنها مقاربة كونية وغير سياسية تتعاطى مشاكل الاندماج العالمي، لذا قد تكون فضائل الوظيفية مرتبطة بتلك المناطق من العالم التي تتقاسم قيم الرفاه التي تدّعي الوظيفية تعزيزها؛ ثالثاً، ترتكز الوظيفية على نظرة متفائلة تقول: إن فوائد التعاون التقني ستولد آثاراً تنسكب على قطاعات أخرى، في حين قد لا يكون الأمر كذلك عند الانتقال إلى المشاكل الأكثر مدعاة للخلاف. إذاً، لا يمكن اعتبار الانتشار أمرا مضموناً. ردّ الوظيفيون على هذه الانتقادات بتقليل حماستهم إزاء الوظيفية العالمية وبزيادة الاهتمام بمشاكل الانتشار. ينظر: المصدر نفسه.

(٢) د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١، (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٧)، ص ص٩٢-٩٥.

متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالاجماع لحل مشاكل مشتركة[١].

أما نظرية "السلام الديمقراطي"، فترى أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق المبادئ نفسها[٢]؛ أي أن الحجة البارزة في هذه النظرية هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، ذلك لأن الحروب بين الدول الديمقراطية نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً بنسبة أكبر ممّا تفعله الدول غير الديمقراطية[٣].

---

(١) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص٤٦٠. وقد تعرضت هذه النظرية أيضا لانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. صعوبة، إن لم يكن استحالة، فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة، فقد أثبتت الأحداث أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي موضوع تسيير الدول وتنازعها وخلافاتها.

ب. إن الدول لم تبد رغبةً كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية.

ت. إن العديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية غير مؤهلة للتعميم على القطاع السياسي.

ث. إن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية.=

ج. كما يظهر ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الولاء للدولة إلى الولاء للمنظمة، وهذا إن كان ممكناً على صعيد الأفراد فإنه غير ممكن على الصعيد النفسي.

ح. إن النظرية تصور كامل على أنه عملية آلية، ولكن هذا غير صحيح، لأن مسار التكامل يمر ببعض مراحل التشنج والخلاف بين الدول، كما أن التكامل يمكن أن يتوقف أو يتأخر في مرحلة ما نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أية دولة باتجاه مضاد للتكامل، وقد يكون بسبب استراتيجي لا علاقة له بعملية التكامل.

خ. بالنسبة للمسلمة التي تقول بأن الأنظمة السياسية هي المستفيدة الأولى من التكامل، فهذا غير صحيح، لأنه لولا تأثير الأطراف غير الرسمية وضغطها لَما اتجهت الأنظمة نحو التكامل. النظرية الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية، مقال منشور على الانترنت على العنوان التالي:

<http://forum.3rbdream.net/dream35/caaeunie-caaeuiyie-caiiiie-yi-cauacthce-caiaeaie-373050/>

(2) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 35.

(3) See:

لكن هل تقتصر العلاقات الدولية فقط على الدول الديمقراطية؟ وما هي معايير تقييم ديمقراطية الدولة؟ وهل هنالك آلية تضمن عدم نشوب الحرب بين دول ديمقراطية؟ هذه الأسئلة وغيرها تحدّ من إمكانية هذه النظرية لتحليل دقيق وشامل ومفسر للعلاقات الدولية في صورتها الأوسع، ومن هنا فلا يمكن لهذه النظرية بهذه الصيغة أن تضع آليات ملائمة لعملية التعاون بين الوحدات الدولية دون تمييز.

في ضوء كل ما سبق من النظريات ضمن المدرسة الليبرالية، وبمقارنتها بالمدرسة الواقعية، يتبيّن أن جميعها تطغى عليها، بشكل عام، النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاهات الواقعية الجديدة[1]، والمدرسة الليبرالية، بشكل عام، لديها تفاؤل بشأن التعاون الدولي، وتحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي، كما توضح جملة عقبات تعتري هذه العملية،

- Bruce Russett, Why Democratic Peace?, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), pp. 349-350.
- Michael w. Doyle, Liberalism and World politics, The American Political science Review, Vol. 80, No. 4, (Dec., 1986), pp. 1162-1163.
- Scott Burchill, Liberalism, within: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, Op. Cit., pp. 58-59.

تستند هذه النظرية إلى منطق (Kant)، الذي يؤكد على ثلاثة عناصر: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، والتزام آيدولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية. ونذكّر هنا أن مؤيدي السلام الديمقراطي لا يرفضون النظرات المستبصرة للواقعية، لكنهم يرفضون انشغال الواقعيات بفكرة حرب الجميع على الجميع ويجادلون بأن للمعايير والمؤسسات الداخلية أهميتها. هذا الاتجاه يرجع أساس فكرته للرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، حيث رأى أن انتشار الديمقراطية يعدّ مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية.

ينظر: جون بيليس، م. س. ذ، ص ٤٢٨-٤٣٠. و

Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 3٣.

(1) Ibid (Stephen M. Walt), p. 35.

ولكن بشكل عام قد تصطدم بعض الأفكار الليبرالية بالواقع، ممّا يدفعها إلى تكييف أكثر لفرضياتها ونظرياتها مع الواقع، مع ذلك، فقد تساهم هذه النظريات في تغيير الواقع الدولي بصورة أو بأخرى، باتجاه ازدياد عمليات التعاون الدولي.

١- ١- ٣. المدرسة البنائية

تركّز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية–تأريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسّس أيضاً سلوكيات تحظى بالقبول. إذاً، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغيير أو التحوّل[1]، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول فحسب، بل هي أيضاً تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة[2]، التي تؤثر في كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها التعاون الدولي.

وفي مقابل مدرستي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى (غياب السلطة المركزية العالمية) لا يعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر "إلا ما

---

(1) See: Ibid., p. 37. And:

رنا علي خلف، البنيوية في العلاقات الدولية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (١٨٦)، شباط ٢٠١٠، ص١٣.

(٢) د. حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، منشور على موقع:
<http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358//>

تصنعه الدول منها"، ومن ثمّ فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة[1]؛ ذلك لأن البنائيين يناقشون البنية الدولية على أنها "ثقافة مشتركة"، لا على أنها بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة "الفهم المشترك" الذي يتحكم في العنف المنظّم، وليس بتوزيع القدرات المادية الصرفة فقط، كما يرى الواقعيون البنيويون[٢].

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين، وتعدّ تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وهذا لا يعدّ اعتماداً على الذات الذي تقول به الواقعية، وذلك لأن الذات، التي تبنى عليها المصالح هنا، هي المجموعة أو الجماعة، ومن ثمّ فإن المصالح القومية تكّون هنا المصالح العالمية[٣]، ومن هنا توجَد أهداف ومصالح مشتركة وكذلك مخاطر مشتركة يقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

ترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة. فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية)، قد يساعد في توضيح

---

(1) See: Alexander Wendt, Anarchy Is what states Make of It? The social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, Issue 2, (Spring, 1992).

(٢) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٤٤.

(٣) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

ما إذا كان التعاون بينها ممكناً؛ ما يعنى أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعدّ عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقاً للمدرسة البنائية[١].

إن البنائية لديها رؤى، ومن ثمّ تأثيرات معينة فيما يخص التعاون الدولي، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسّسي ينعكس على مكونات بيئة الدول، هنا تقوم المُثُل بتشكيل مصالح الأمن القومي أو سياساته. وبالنظر إلى المصالح الثابتة، فإن المؤسسات تغيّر من قيمة تكلفة المعاملات أو المعلومات المطلوبة لسياسة محدّدة، أو قد تغيّر المصالح نفسها. ويذكر البنائيون كيف تقتبس الدول معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى، ممّا يسهّل عملية التقارب ومن ثمّ التعاون الدولي. وتلعب المُثُل دوراً تفسيرياً؛ فهي فهم جماعي ولها أثر في سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق، فهو يكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم، ولا يقتصر على تنظيم السلوك فقط، كما أن المثل ليست بناءً فوقياً يقوم على قاعدة مادية، بل هي تساعد في تكوين هذه القاعدة وتحديدها، وعليه فإن الوكلاء (الدول) والهياكل (المُثُل العالمية) تتفاعل وتكوّن بعضها بعضاً[٢]، وإن الخطاب الفكري السائد في المجتمع الدولي فعلاً هو الذي يتحكم لاحقا في السيطرة على أمور عدة، فيعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس السلوكيات ويضع حجر الأساس لموروثات جديدة، ويظهر أهمية المصلحة بجانب الهوية، ولعل الاتجاه البنائي يساعد على

---

(١) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٦٥. فالتفاوض حول اتفاق تجاري بين الأصدقاء، على العكس من الأعداء، يؤثر على رغبة الدولة في الدخول في عمليات تعاونية. فربّما لم تعد تفهم مصلحتها على أنها تعني استغلال الدولة الأخرى، ولكن بدلاً من ذلك، قد ترى نفسها كشريك في البحث عن قيمة معينة مشتركة وليس مصلحة استراتيجية ضيّقة. المصدر نفسه.

(٢) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

تبني ثقافات عالمية واحدة تخدم البشرية وتقود للسلام[1]، عن طريق التعاون الدولي.

٢. أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات الدول وسلوكها، حيث تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية؛ حيث إن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حداً أدنى من التنمية، أو توفر قدراً من التجانس الاقتصادي. وهذا سيتجاوز بنا التقسيم الثنائي السائد في أدبيات التيار الرئيس للعلاقات الدولية: "دول ديموقراطية–غير ديموقراطية" أو "كبرى–صغرى" أو "شمال–جنوب" ...الخ، ممّا يعني أن هنالك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته[2]؛ ذلك لأن الدول المعاصرة – في رؤية البنائيين– تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية، ولاعبيها، ومصالح لاعبيها، وحول السلوك العقلاني، كما تعرف الدول الكثير بعضها عن بعض، وأجزاء مهمة من تلك المعرفة مشتركة[3].

٣. فيما يتعلق بمعضلة الأمن المتولدة عن الغموض والشك المتبادل، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت؛ فالهويات تحدد المعاني، ومن ثمّ تقلل الغموض، وبالتالي فإن إمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح وارداً وممكناً كتمهيد لعملية التعاون الدولي[4].

---

(١) نسرين الحمداني، مفاتيح السلام العالمي، نشرت على العنوان الإلكتروني:
<http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=25489>

(٢) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

(٣) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٤٦.

(٤) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

٤. حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئياً، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكّل الهوية محلياً، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمُثُل سيمكّن من فهم مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضّح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية. فالمُثُل العالمية تهيّئ الأوضاع لاتخاذ قرارات، وهي بذلك تساعد في تحديد الخيارات المتاحة. كما أنها توضح الحدود بين مناقشات السياسة الخارجية ومداولاتها من جهة، وتنفيذ تلك السياسات من جهة ثانية. ونجد في عدد من الحالات أن متخذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبادئ ومُثُل وقواعد تشجّع أو تمنع أنواعاً محددة من السلوك. وبتقديمها أسساً للتقويم، فإن القيم الأخلاقية والمُثُل تسهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول. وتبدو الحاجة ضرورية إلى هذا البُعد، خصوصاً أن موضوعات قيمية مثل العدالة والحقوق لم تكن مطروحة بشكل واسع، حتى وقت قريب في نظريات العلاقات الدولية[1].

ولكن على الرغم من صحة وأهمية ما يقوله البنائيون عن الأدوار والمعاني الذاتية والثقافة المشتركة، فإن المشكلة الرئيسة تتعلق بفرضية البنائية التي تقول: إن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دوراً مهماً في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر ممّا يمكن أن تقول به نظريات المدرستين الواقعية والليبرالية. وفي عجلة منهم لتأكيد أهمية الجوانب المجتمعية في المنظومة، تجاهل البنائيون باستمرار التطبيقات العميقة والمهمة للفوضى فيما يتعلق بقدرة هذا المجتمع على التأثير في سلوك الدولة[2]، باتجاه الحذر والخوف

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٥٣.

والشك من الأطراف الأخرى، ومن ثمّ الخوف من الدخول في عمليات تعاونية معها.

تتجاهل المدرسة البنائية التطبيقات المهمة للفوضى التي يتحتم على أية نظرية للعلاقات الدولية عدم تجاهلها، وخصوصاً شك أو عدم ثقة صناع القرار في نوايا الدول الأخرى ودوافعها. بغض النظر عما تبديه هذه الدول من التزام بمعايير المنظومة الدولية، يجب على صنّاع القرار أن يقلقوا من أن الآخر قد يحاول الخداع والعدول عن القواعد الموجودة أو يتجاهلها في حال تغير الظروف المادية لصالحه في المستقبل. وجاء هذا التجاهل نتيجة تركيز المدرسة البنائية على مفهوم الفوضى كثقافة مشتركة، وعلى تبني الأدوار فيها، ورفضها للجانب المادي لعنصر القوة[1]، ولأن البنائيين لم يحللوا هذه المسألة، فإنهم يقدمون القليل نحو معرفة كيفية اتمام تلطيف حدة الشك وعدم الثقة في نوايا الآخرين في ظل الظروف القاسية للفوضى، لذلك لا تستطيع المدرسة البنائية أن تجيب على أسئلة مهمة، مثل: متى وتحت أية ظروف سوف يكون أو لا يكون للمعايير الذاتية التبادلية تأثير في سلوك الدولة؟ لذلك -كما يقول الواقعيون- إن البنائية تبدي شيئاً من البساطة نحو القوى الحقيقية التي تنتج التعاون أو الصراع بين الدول[2].

واعتماداً على ما ذكرنا من قبل، يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الفكرية الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي، التي توفر رؤى عديدة لاستخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول التعاون وتحليل وتفسير سبب حالات من التعاون القائم على القواعد في النظام الدولي؛ فالواقعية القائمة على القوة تقول إن التعاون هو المفروض، في المقام الأول، من قبل الأقوياء، وأحياناً، من خلال المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٥٣-١٥٤.

أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، فتؤكد على أن التعاون هو دالّ للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما النظريات البنائية، القائمة على المعرفة، فتقول إن المعرفة والمؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون[1]. هذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (١-١)

الفرضيات الأساسية للنظريات الثلاث

	الواقعية	الليبرالية الجديدة	البنائية
المتغير الأساس	القوة	المصلحة	المعرفة
المؤسّساتية	ضعيفة	متوسطة	قوية
النموذج السلوكي	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	الأدوار

Source: Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Op. Cit.

(1) Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Theories of International Regimes, Cambridge University Press, 1997. <http://www.cooperationcommons.com/taxonomy/term/66>

على الـرغم مـن الالتقـاء في بعـض النقـاط بـين هـذه المـدارس، فـإن هنـاك خلافات جوهرية في الرؤية الفلسفية للتعامـل مـع الأشـياء والوسـائل والآليـات، ممّا يعـني أن كـل مدرسـة تنظـر بمنظـار مختلـف إلى القضـايا الدوليـة، ومنهـا التعاون الدولي، ودوافعه، ووسائل تحقيقـه، والتحـديات والمعوقـات أمامـه، ولا يمكن لمدرسة منفردة أن تـدعي الإطـلاق والصـرامة في اسـتيعاب وإدراك أبعـاد التعقيد المميِّز للسياسة العالميـة، ومنهـا عمليـات التعـاون الـدولي. فـنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكـار المتنافسـة، ولسـنا إزاء تقليـد نظـري واحـد، وهـذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القـوة والضـعف فيهـا، ويـثير بالتالي التغييرات اللازم إجرائها عليها[١].

فهناك من العلماء من يطرح أنه من خلال الجمع بين الواقعية والبنائية يمكن تقديم الكثير لدراسة التعاون الدولي[٢]، لأن النظريات البنائية تعدّ الأكثر نجاعة وفعالية في تحليل كيفية تغيير الهويات والمصالح بمرور الزمن، بحيث ينتج عن ذلك تغير في سلوك الدول، وفي حالات معينة تفجر تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية، وبهذا الخصوص ليس للواقعية شيء كثير لتقدمه في تفسير هذه المواضيع. على الرغم من أن (Walt) يرى أن الواقعية هي الإطار العام الأكثر إلزاماً لفهم العلاقات الدولية، لأن الدول مستمرة في إيلاء أهمية كبيرة لتوازن القوى وللقلق بشأن احتمال حدوث نزاع شامل[٣]، إلا أنه مع ذلك يقرّ بأنها –على الرغم من أنها حسب ما تبدو هي حصيلة تجربة وفهم إمبريقي للسياسة[٤]– فإنها لا تفسر كل شيء؛ فالنظريات الليبرالية تحدد الوسائل التي

(١) ينظر: محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(2) See: James N. Rosenau (Editor),Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Policy-Making After Bretton Woods, (United States of America: State University of New York Press, Albany, 2002), p. 5.

(3) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 39-40.

(٤) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

يمكن للدول استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة وتعاون دولي، كما تحدّد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدنا على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية. إذاً فإن كلا من هذه المنظورات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في السياسة العالمية. وسيكون فهمنا قاصراً إذا ما نحصر تفكيرنا على إحدى هذه المنظورات، وفي المستقبل[1]، لا سيّما حيال مسألة التعاون الدولي.

إن هذا الجدال العلمي بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يبين مدى أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليوم إليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية ودرء المخاطر العالمية التي تهدد البشرية جمعاء، بل تهدد المعمورة بأكملها، لذلك فإن إيجاد آليات عملية مناسبة لهذه العملية مهمة أساسية للمنظرين في حقل العلاقات الدولية لتساهم في إيجاد مناخ دولي يصبح فيه التعاون في المجالات كافة من المُثُل التي يجب أن يقتدى بها على المستويات كافة.

وبصورة عامة، يمكن القول إن تفاؤل الليبراليين الجدد –مع الأخذ بنظر الاعتبار لرؤى البنائيين وآليات تفسيرهم للواقع الدولي– يمكن أن يشكل أساساً متيناً للتعاون الدولي، ذلك مع عدم إهمال تحذيرات الواقعيين من الغموض الذي يحيط بالبيئة الدولية والشك المتبادل والخوف من الانحراف من التعاون، وإن ثورة الاتصالات تشكل وسيلة ناجعة ومهمة للتقليل من هذا الجو وإيجاد وسائل لازمة لتكون الوحدات الدولية على دراية ومعرفة بالبيانات والمعلومات حول شركائها وحتى حول خصومها، ممّا يسهل عملية تقاربها وتعاونها في مستويات ومجالات عديدة.

---

(1) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. ٣٩.

١- ٢. نظرية التعاون الدولي

تستخدم كلمة "النظرية" بطرائق متعددة في مجال دراسة العلاقات الدولية، وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حول أفضل طريقة لفهم هذه الكلمة، وحول أفضل طريقة للمضي في تطوير العدد الكبير من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية وانتقادها، فإن هناك إجماعاً حول الطرائق التي تستخدم فيها هذه الكلمة، أبرزها هي: النظرية التجريبية والنظرية المعيارية والنظرية التأسيسية[١].

وإذا كانت النظرية العلمية هي تفسير لظاهرة أو مجموعة ظواهر محددة في عناصرها والعوامل المؤثرة فيها بصورة صحيحة من حيث الواقع، فقد تصبح النظرية في العلاقات الدولية أكثر تعقيداً، لأنها جزء من الدراسات الاجتماعية والسياسية، ولأنها تُصوِّر مختلف عناصر الظواهر الدولية، وتُحدّد تفاعلاتها التي تحدث في الواقع الدولي. من هنا تظهر صعوبة إيجاد نظرية متكاملة في العلوم السياسية والاجتماعية، ذلك لأنها تتعامل مع الإنسان والمجتمع والدولة، ويمكن القول بنسبية صحة النظريات وعدم حتميتها وتفاوت درجة صحتها في هذا المجال[٢]، لا سيّما وإن الممارسة التنظيرية أفرزت أن للنظرية بصفة عامة أربع وظائف هي: التصنيف والترتيب، والتفسير، والتنبؤ، والضبط والتحكم[٣]، ومن الصعوبة صياغة نظرية تستطيع تحقيق كل هذه الوظائف، لا سيّما في مجال التعاون الدولي الذي يتسم بالتعقيد والغموض والتعدّد في ميادينه ومستوياته وشروطه وأبعاده. من هنا نتساءل: هل توجد نظرية بخصوص عملية التعاون الدولي؟

---

(١) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص٤٢٨-٤٢٩. وقد وُضعت تصنيفات أخرى للنظرية، فمثلاً قام العالم الأمريكي (Stanley Hoffmann) بوضع ثلاثة تصنيفات للنظرية في العلاقات الدولية هي: النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية، النظرية العامة والنظرية الجزئية، النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية. نقلاً عن: د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٨)، ص٥٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (د. عدنان السيد حسين)، ص٧٣.

(٣) ينظر: زايد عبيدالله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس: منشورات ELGA، ١٩٩٤)، ص ص٢٥-٢٦.

١- ٢- ١. أسس نظرية التعاون الدولي

أصبحت دراسة التعاون الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شاغلاً رئيساً لعلماء السياسة[١]. ولا تزال المناقشات النشطة على فرضيات تجريبية (مؤقتة) لنظرية للتعاون بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة قائمة[٢]، للإجابة على سؤال رئيس: كيف يمكن للدول أن تتعاون من أجل جلب المنافع المتبادلة ودرء المخاطر المشتركة على الرغم من عدم وجود حكومة عالمية؟ كيف يمكن توضيح ذلك من خلال نظرية في العلاقات الدولية في ظل عالم ازداد ترابطاً بالنسبة للأمن المادي الشخصي، وكذلك اقتصادياً واجتماعياً، عسكرياً وبيئياً[٣]؟ وهل يمكن إيجاد نظرية تغطي تناول التعاون الدولي في كل هذه المجالات الدولية وغيرها، ومنسقة للتعاون الدولي وتلائم الأوضاع الدولية المختلفة بشكل أو بآخر؟ أم أن هناك محاولات لإيجاد نظرية للتعاون الدولي في مجالات معينة مثل البيئة أو الاقتصاد أو الأمن وغيرها؟

إن ما يوحّد البحوث حول التعاون في مختلف المجالات، هو أن هذه البحوث تركز على المستوى المنهجي للتحليل، أي على المصادر والقيود المفروضة على السلوك التعاوني[٤]، وقد وضعت الدراسات الجديدة حول التعاون الدولي مساهمتين عامتين رئيسيتين، هما[٥]:

---

(1) Ethan B. Kapstein, The Political Economy Of International Cooperation: A View From Fairness Economics, INSEAD and Center for Global Development, December 2005/Revised January 2006, p. 3. <http://www.ethankapstein.com/Art/peicrev.doc>

(2) Goo Lee, Op. Cit., p. 32.

(3) Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Op. Cit, p.78.

(4) Yulia Lamasheva, International Cooperation and Competitiveness on a Regional Level: Theoretical Overview, 鑛句唬绀句細鏂囧窡鐮旂┒, No. 29, (Mar-2004), p. 80.

(5) Ibid.

أ. يوجد الآن توافق في الآراء بشأن وضع تعريف للتعاون(١)، والذي يمكن أن يساعدنا في تمييز ما يعدّ بمثابة سلوك التعاون.

ب. إن هذه الدراسات طوّرت المقترحات بشأن الظروف التي من المرجّح أن يظهر فيها التعاون، وذلك باستخدام "نظرية اللعبة"(٢) لنموذج العلاقات على

---

(١) فقد عرّف (Keohane) التعاون بالسلوك الذي "يحدث عندما يغير أحد الفاعلين سلوكه بما ينسجم أو يتلاءم مع سلوكيات فعلية أو متوقعة من الآخرين، من خلال عملية التنسيق السياسي". هذا المفهوم للتعاون يحتوي على عنصرين مهمين: أولاً، إنه يفترض أن سلوك أي فاعل موجه مباشرة إلى هدف أو أهداف معينة. ثانياً، يمدّ التعاون الفاعلين بمكاسب أو مكافأة؛ إذ أن التعاون يفترض فعلاً مشتركاً، وشراكة منتظمة بين شركاء مستقلين، كل منهم يتفاعل أو يتصرف من أجل مصالحه ولكن ضمن عمليات محدودة، ويحتفظ كل طرف بأهدافه ومصالحه، ولكن التعاون مع أطراف أخرى يؤدي إلى تناغم للمصالح مع الآخرين. فالتعاون هو طريقة من طرائق العلاقات الدولية تهدف إلى تنفيذ سياسة محددة خلال فترة زمنية معينة في مجال أو عدة مجالات بواسطة آليات أو مؤسسات مستديمة دون أن يتضمن أي مساس باستقلال الدول أو الوحدة التي تسهم في العمل المشترك. إذاً، تقليدياً عرف التعاون كتغيير متعمد ومنسق للسياسات من خلال محاولات لحل مشكلة متبادلة أو تحقيق مكاسب متبادلة، لكن الدراسات والبحوث الحديثة، وخصوصاً حول نشوء ونضوج الأنظمة البيئية الدولية، قدمت إضافات لهذا التعريف التقليدي؛ فالتعريف الموسّع للتعاون يشمل العمليات المتفاعلة التي تستمر إلى ما بعد الاتفاقيات والنتيجة الأولية في نُظُم الحكم المعقدة والدائمة للتغيير الاجتماعي المحتمل. ينظر:

- د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، (بلا: مطبعة الشباب الحر، ١٩٨٨)، ص٢٥٤.

- الأكاديمية العربية المفتوحة، النظام السياسي الدولي: أبعاد التعاون الدولي، على العنوان التالي:

<www.ao-academy.org/.../world_political_orginazation_part _one_by_salah_ nayouf .doc>=

- Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit .p. 15٠.

- Robert O. Keohane, After Hegemony, Op. Cit., p. 51.

- Yulia Lamasheva, Op. Cit., p. 80.

(٢) نظرية الألعاب: هي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة، تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة. وتم توظيفها لدراسة عمليات اتخاذ القرار التي عادة ما تمثل صراعاً أو تعاوناً بين جبهتين أو أكثر، ويكون اللاعب هو الوحدة الأساسية للتحليل، ويقصد باللاعب هنا وحدة اتخاذ القرار. وفي ظل ظروف تفتقر إلى دقة المعلومة ويكتنفها الغموض فإن اللاعب يستخدم العقلانية بقدر ما يستطيع، ليتخذ القرار الأصح في مواجهة المنافسين، محاولاً بذلك أن يحقق أكبر قدر من المكاسب. وعلى الرغم من ارتباط نظرية الألعاب بالتسالي المعروفة كلعبة الداما، إكس أو، والبوكر، إلا أنها تخوض في معضلات أكثر جدية تتعلق بعلم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، بالإضافة إلى العلوم العسكرية. وفي نظرية الألعاب مصطلح اللعبة يعني بشكل خاص معضلة ما، حيث إن عدداً من الأشخاص أو المجموعات (اللاعبون) يشتركون بمجموعة من القواعد والأنظمة تصنع الظروف والأحداث التي تشكل

المستوى النظمي، لدراسة كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم يتسم بالفوضى[1]. ويمكن تصور مشاكل التعاون الدولي في المقام الأول كشيء

بداية اللعبة، وتنظم هذه القواعد الحركات القانونية الممكنة في كل مرحلة من اللعب، ومجموع الحركات أو الخطوات بمجملها يشكل ماهية اللعبة بالإضافة إلى النتيجة المرغوبة. وهنا يفترض أن اللاعبين أشخاص راشدون يسعون إلى سعادتهم عبر اتخاذهم لسلسلة من القرارات، وأن كل لاعب يسعى للتنبؤ بأفكار وحركات اللاعب الآخر، وعلى كل لاعب أن يحدد القيمة التي يعلقها على نتيجة محتملة، وذلك كي تسهل عملية حسابات الاستراتيجيات المثالية والربح الناتج من محصلات مختلفة. والاستراتيجية هي سلسلة إرشادات متعلقة بالتحركات في اللعبة، ومصممة للتكيف مع التحركات المحتملة كافة التي يقوم بها الخصم، أو مع مجموع تحركاته. وتتضمن قواعد اللعبة الشروط ذات الصلة التي تحكم اللعبة مثل: أي لاعب يتحرك أولاً، هل تجري التحركات في الوقت نفسه، كيف تتواصل التحركات، أي معلومات تتوافر لكل لاعب في ما يختص بقيم الخصم واستراتيجياته، هل يمكن للتهديدات أن تكون ملزمة، وهل يمكن تقبل الدفعات الجانبية وإلى أي حد (هذه الدفعات يدفعها لاعب للاعب آخر خارج الإطار القانوني الذي يشمل المكافآت والغرامات، كالرشوة مثلاً). إن نظرية الألعاب تميز بين عدة أشكال من الألعاب، وفقاً لعدد اللاعبين ولظروف اللعب نفسها؛ فقد تكون اللعبة صفر الأرباح (حيث إن مجموع أرباح اللاعبين توازي صفراً، أي إن ما يخسره لاعب يربحه لاعب آخر، ويرى الواقعيون أن محصلة هذه اللعبة تكون صفراً)، أو لعبة لا صفر الأرباح (حيث بعض النتائج ممكنة، الأمر الذي يمنح اللاعبين فرص الربح أو الخسارة مقابل نتائج أخرى)، حيث ترى المدارس الأخرى، منها الليبرالية، أنه على الرغم من وجود لاعبين اثنين فقط فإن هناك تفاوتا في الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، بل يمكن أن يحقق كل منهما أرباحاً دون تعرض أي منهما لخسائر، ومن هنا فإن المحصلة النهائية تكون إيجابية، وتسمى اللعبة غير الصفرية، وفي بعض الأحيان قد يخسر الفريقان بدرجات مختلفة في ظل وجود أكثر من لاعبَين اثنين وتسمى اللعبة متعددة الأطراف، ولا يكون مجموع المكاسب والخسائر صفراً. وهناك نمط رابع تكون اللعبة فيه لأكثر من لاعبَين اثنين وتكون المحصلة صفراً، والنمطين الأخيرين غاية في التعقيد. أسّس علم نظرية الألعاب سنة (١٩٤٤) على يد (John Von Neuman) و(Oskar Morgensten) واشتهرا عن طريق تأليفهما كتاب (The Theory Behavior of Games and Economic). سنة (١٩٩٤). لا تخلو نظرية الألعاب من النقد؛ فمن حيث إنها تظل مجموعة منهجية وكمية صرفة من القواعد السلوكية فإنها تحتفظ بنقائها، لكنها تفقد من خلال ذلك وثاقة الصلة بالموضوع كآيديولوجية بالنسبة لبعض المواقف= =في عالم الواقع. ومن جهة أخرى، متى جرت محاولة تطبيقها على حالات في عالم الواقع فإن محدوديتها تصبح واضحة للعيان. وبما أن لعبة الحافز المختلط تنطوي على اعتبار عوامل مثل "الثقة"، التي لا توجد في لعبة حصيلة الصفر، فإن قيمتها الكبيرة للعلوم الاجتماعية لابد أن تكون وسيلة تشجيعية للاكتشاف وليست وسيلة اختبار أو تحقق. ينظر للتفصيل: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ، ص ص٢٤٨-٢٥٢. و طارق علي جماز، م. س. ذ. و د. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتأريخ والنظريات، ط١، (ليبيا: دار الجماهيرية، ١٩٩٦)، ص ص١٨٩-١٩٢. و غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ص٢٥٨-٢٦١. و مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص392.

(١) طارق علي جماز، م، س، ذ.

مشابه لألعاب معضلة السجناء المتكررة، وتفهم نظرية التعاون الأنظمةَ الدوليةَ (Regimes) كحلول مؤسسية في المقام الأول لمشاكل المراقبة والتنفيذ[1].

إن الحجج المختلفة التي تشكل نظرية التعاون –كما يرى (James D. Fearon)– تُناقش مقترحين غير متسقين تماماً، وهما[2]:

أ. أن نطاق المسائل المختلفة لها هياكل استراتيجية مختلفة ذات عواقب مختلفة لاحتمال التعاون الدولي. فالتعاون الدولي لحل مختلف القضايا والمجالات الدولية كالتجارة، والمالية، والحد من التسلح، والبيئة، وغيرها، يمكن أن تكون لها هياكل استراتيجية مختلفة، وهذه تؤثر بشكل حاسم في آفاق التعاون الدولي وطبيعة المشاكل المحددة، ويجب على الدول التغلب عليها لتحقيق ذلك.

ب. يسمح هيكل معضلة السجناء المتكررة، في كثير أو حتى في معظم المجالات، بالتعاون الدولي، عن طريق نظام "المعاملة بالمثل"[3]، إذا التفت قادة الدول إلى "***الظل الطويل للمستقبل***"[4]، ولكن –كما لاحظ (Axelrod)– مع أن استراتيجية واحدة بواحدة القائمة على أساس المعاملة بالمثل، في لعبة معضلة السجين المتكررة ذات لاعبين اثنين، يمكن أن تكون فعالة في تشجيع التعاون –ذلك لأنه إذا كانت الدولة تقدم تنازلات لشريكها، فإنها تتوقع أن تتلقى

---

(1) James D. Fearon, Bargaining, Enforcement, and International Cooperation, International Organization 52, 2, Spring 1998, p. 297.

(2) Ibid., pp. 269-271.

(٣) المعاملة بالمثل: تعكس استراتيجية "واحدة بواحدة" "Tit-for-Tat": أي التعاون عندما يفعل الآخرون بالمثل فقط. ينظر: ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٥١٩.

(٤) ظل المستقبل: تعبير مجازي يشير إلى كون متخذي القرارات واعين بالمستقبل عند اتخاذ قراراتهم. المصدر نفسه.

نفسها في الرد–، فإن تأثير هذه الاستراتيجية يمكن أيضاً أن يطبق على حالة عدم التعاون التي تطبقها دولة تجاه دولة أخرى غير متعاونة(١).

ويذهب (Scott Barrett) أيضاً إلى أن هناك دعامتين للنظرية التي وردت بشأن التعاون، أُولاهما تكمن في إمكانية استمرار التعاون كتوازن للعبة التعاونية المتكررة من خلال استراتيجيات المعاملة بالمثل، وثانيهما هو أن التعاون لا يتحقق إلا بدعم عدد قليل من الدول، لكنه يرى أنه ينبغي أن تكون هذه الملامح للنظرية متوافقة، ولكن ليس من الواضح أن تكون كذلك، حيث يمكن أن يستمر التعاون والتوازن لأي عدد من اللاعبين، ويتوقف ذلك على نوع المشكلة المطروحة. هذا يعني أن التعاون الكامل في بعض الأحيان يمكن أن يستمر من جانب عدد كبير من الدول، وأحيانا لا يتحقق التعاون حتى بين عدد قليل من الدول(٢). لكن لابد أن لا ننسى أن زيادة عدد اللاعبين الذين يتفاعلون في وقت واحد تجعل عملية التعاون أكثر صعوبة، كما أن فعالية مبدأ "واحدة بواحدة" في معضلة السجين ذات العدد الكبير تتوقف على نوع لعبة معضلة السجين(٣).

وفي مساهمة بارزة بشأن نظرية التعاون الدولي، نشر (Scott Barrett) عدداً من الدراسات حول التعاون الدولي، منها دراسة تحت عنوان "نظرية للتعاون الدولي" والتي نشرها في نوفمبر (١٩٩٧)، حاول من خلالها تطوير

---

(1) Goo Lee, Op. Cit., p. 43.

(2) Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, London Business School, 1998, pp.1-٣. <http://www.feem.it/userfiles/attach/Publication/NDL1998/NDL1998-043.pdf>

(3) Robert Axelrod and Douglas Dion, The Further Evolution of Cooperation, Source: Science, New Series, Vol. 242, No. 4884 (Dec. 9, 1988), Published by: American Association for the Advancement of Science Stable, pp. 1386-1387.

نظرية متماسكة للتعاون الدولي معتمداً على افتراض ثنائي للعقلانية الفردية والجماعية باستخدام لعبة معضلة السجناء، افترض فيها أن الترتيبات التعاونية بين الدول يجب أن تكون عقلانية بصورة فردية وجماعية؛ أما العقلانية الفردية، فلأن اختيار أي وحدة دولية لتكون طرفاً في معاهدة هو خيار طوعي؛ وأما العقلانية الجماعية، فلأن الدبلوماسيين يكونون وجهاً لوجه، ويحاولون تحقيق أكبر المكاسب المشتركة المحتملة من التعاون في معاهدة، يرى أن للجمع بين هذه الافتراضات آثاراً عميقة في نظرية التعاون الدولي(١).

---

(1) Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, Op. Cit., p.1.

ومن دراساته الأخرى:

- Scott Barrett, International cooperation for sale, European Economic Review 45 (2001), p. 1835-1850, <www.elsevier.com/locate/econbase> & <http://scholar.google.com/ scholar?hl=ar&q=%22International+cooperation+for+sale%22&as_ylo=&as_ vis=0>
- Scott Barrett, International Cooperation and the International Commons, 10 Duke Envtl. L. & Pol'y F. 131. <http://www.law.duke.edu/shell/cite.pl?10+Duke+Envtl.+L.+&+Pol'y+F.+131>

١- ٢- ٢. معضلة السجين والمراقبة والتنفيذ في نظرية التعاون الدولي

هناك جملة قضايا يمكن أن تثار عند التطرق إلى نظرية التعاون الدولي، أهمها هي الجدل الدائر بين العلماء بشأن كيفية تحليل لعبة معضلة السجين والمراقبة والتنفيذ والامتثال.. في مجال التعاون الدولي لابد من تحليلها.

١- ٢- ٢- ١. معضلة السجين

السؤال الرئيس الذي يكمن وراء مشكلة التعاون في معضلة السجين هو: هل هناك سبب يجعل الأطراف أن تتعاون عندما يكافأ السلوك اللاتعاوني؟

في معضلة السجين، أمام كل لاعب خياران: التعاون أو عدم التعاون، وقد يحدد أو لا يحدد الخيار بعقلانية[1]. في كلتا الحالتين، إذا كانت اللعبة قد

---

(١) العقلانية تعني اتباع مفهوم تحقيق أقصى قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر. إن فعل أي شيء آخر يعدّ غير عقلاني، لكن عندما تُوسَّع مقاربات نظرية المباراة لتشمل ألعاباً ذات دوافع مختلفة، فإن مسألة اشتراط العقلانية تصبح أكثر تعقيداً، وبصورة خاصة تشتمل لعبة (معضلة السجين) الكلاسيكية على مفهومين عقلانيين. تحدد العقلانية الفردية لكل لاعب وجهة الحركة الأكثر فائدة له في ظل الظروف القائمة، في حين تحدد العقلانية الجماعية وجهة مسير كلا اللاعبين معاً. و"المعضلة" الجوهرية في اللعبة تكمن في أنه إذا تصرف اللاعبان على أساس العقلانية الجماعية، فإن وضع كل منهما سيكون أفضل من الفرد الذي قد يتصرّف بناء على العقلانية الفردية. إن أحد المتحولات الأساسية لحل المعضلة في هذه اللعبة يكمن في الدرجة التي يستطيع بها كل لاعب "الثقة" باللاعب الآخر، وإذا قادتنا كفاءة الاختيار كمعيار لتقييم العقلانية إلى مفارقات مثل تلك الموجودة في لعبة "معضلة السجين"، فإن هذه المقاربة لمسألة تحديد ما تنطوي عليه العقلانية قد تكون نعمة مشوبة. فقد هوجمت فكرة "التقدير الأمثل" وطرح بدلاً من ذلك فكرة "العقلانية المقيدة"، ذلك لأن العقلانية ضمنياً تعني أن تعابير مثل "إيجاد أفضل سياسة ممكنة" لها معنى عملي ضئيل، لأن البحث عن البدائل هو دائماً محدود ومتناه. إنه لمن المستحيل النظر في جميع البدائل، لذلك يسعى صانعو القرار إلى النظر في المسألة الأكثر وضوحاً والأسهل تناولاً والأكثر إقناعاً. وبطبيعة الحال، قد تظهر بدائل أخرى خلال مسيرة عملية القرارات، وقد تختفي البدائل التي كانت متصورة بالأصل. ينظر: غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، م. س. ذ، ص ص٦٣٣-٦٣٥. من جهة أخرى، يرى منظرو لعبة "معضلة المسافر" (The Traveler's Dilemma) التي صممت عام (١٩٩٤) _على عكس منظري معضلة السجين- أن ثمة شيء عقلاني في اختيار اللاعقلانية فيها. وملخص هذه اللعبة يتمثل بما يلي: بعد عودة "لوسي" و"باسل" من جزيرة نائية في المحيط الهادئ، وجدا أن شركة الخطوط الجوية، التي سافرا على إحدى طائراتها، أتلفت القطع الأثرية

أجريت مرة واحدة، فإن كل لاعب يحصل على مردود من التعاون أعلى من عدم التعاون، بغض النظر عما يحدث للّاعب الآخر. ومع ذلك، إذا قام اللاعبَين بعدم التعاون (Defect)، فإن كليهما يتسببان في الضرر أكثر من المكافأة. وإذا تمت اللعبة بصورة متكررة (معضلة السجين المتكررة) فهناك مساحة أكبر للتعاون[1]. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

المتطابقة التي اشتراها كل منهما. وقال أحد مديري تلك الشركة إنه سعيد بدفع تعويض لهذين الراكبين، لكنه عاجز عن تقدير قيمة هذه الأشياء الغريبة. وهو يرى أن مجرد سؤال المسافريْن عن السعر لا يُجدي نفعاً، لأنهما سيبالغان في تقدير قيمة تلك القطع، لذا فقد وضع ذلك المدير خطة أكثر تعقيداً، وذلك بأن يطلب منهما كتابة سعر القطع، بحيث يكون الثمن عدداً صحيحاً من الدولارات يقع بين (٢) و(١٠٠)، من دون أن يتشاورا حول ذلك؛ فإذا سجّلا العدد نفسه، قبله المدير باعتباره السعر الحقيقي، ومن ثم يدفع لكل منهما المبلغ المقابل. أما إذا سجلا عددين مختلفين، فسيفترض المدير أن العدد الأقل هو السعر الحقيقي، وأن الشخص الذي سجل العدد الأكبر قام بعملية غش. وفي هذه الحالة، يدفع لكل منهما العدد= =الأقل؛ إضافة إلى مكافأة وغرامة ـ فالشخص الذي كتب العدد الصغير، يكافأ بزيادة دولارين على المبلغ الذي قدمه لأمانته، أما ذاك الذي سجل العدد الكبير، فيغرم بخصم دولارين من المبلغ الصغير. وعلى سبيل المثال، إذا كتبت لوسي (٤٦)، وكتب باسل (١٠٠)، حصلت لوسي على (٤٨) دولاراً وباسل على (٤٤) دولاراً. وقد صممت هذه اللعبة لتحقيق عدة أهداف أهمها: تفنيد النظرة الضيقة للسلوك العقلاني والعمليات الإدراكية التي ينتهجها الاقتصاديون وكثير من المتخصصين في العلوم السياسية، وتحدي الفرضيات المؤيدة لمذهب الحرية الاقتصادية التي ينطلق منها علم الاقتصاد التقليدي، وتسليط الضوء على مُحَيِّرة منطقية للعقلانية. وتحقق هذه اللعبة هذه الأهداف. ينظر: Kaushik Basu، لعبة مأزق المسافر، مجلة العلوم، الترجمة العربية لمجلةساينتفيك أمريكان، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، يوليو-اغسطس ٢٠٠٧/ المجلد٢٣، على العنوان الالكتروني التالي:

<http://www.oloommagazine.com/Articles/ArticleDetails.aspx?ID=2249>

(1) Robert Axelrod and Douglas Dion, Op. Cit., p. 1385.

الجدول (١–٢) لعبة معضلة السجين، تم إظهار مكافأة اللاعب (أ) بواسطة قيم عددية توضيحية

تم تعريف اللعبة من خلال: (T>R>P>S and R>(S+T)/2)

		اللاعب (ب)	
		التعاون	عدم التعاون/ الانشقاق (Defection)
اللاعب (أ)	التعاون	R=3 مكافأة التعاون المتبادل	S=0 Sucker's payoff غير المتعاون السلبي (المؤذي)
	عدم التعاون/الانشقاق (Defection)	T=5 الاغراء لعدم التعاون	P=1 عقوبة عدم التعاون المتبادل

Source: Robert Axelrod and Douglas Dion, Op. Cit., p. 1385.

إن النموذج الذي قدمه (Axelrod) لتطور التعاون على أساس معضلة السجين المتكررة، قد ساعد العمل التجريبي بعد هذا النهج على إنشاء انتشار التعاون على أساس المعاملة بالمثل. وقد أدى العمل النظري إلى فهم أعمق لدور العوامل الأخرى في تطور التعاون، منها: عدد اللاعبين، نطاق الخيارات الممكنة، التباين في هيكل المكافأة ، ظل المستقبل.. الخ[1].

قد يكون التعاون أكثر احتمالاً عندما تعتمد الدول على استراتيجية تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، لأنها تعرف أنها عندما لا تتعاون ستعاقب بالمقابل وتكافأ عندما تقوم بالتعاون. هنا تكمن المتغيرات الرئيسة المرتبطة بالمعاملة بالمثل في المعاقبة والتكرار، ذلك لأن هناك امكانية للتعاون –بحسب منظري

---

(1) See: Ibid.

اللعبة– في معضلة السجين عندما تكون هناك إمكانية لمعاقبة غير المتعاونين، وينبغي تكرار لعبة معضلة السجين من أجل معاقبة غير المتعاون. هذا الشرط يعني أنه إذا ما تكررت اللعبة إلى ما لا نهاية، تكون توقعات اللاعبين متقاربة، وتقدم الدول في عملية التقارب هذه تنازلات لشركائها وتتوقع بالمقابل الحصول على تعويضات(١).

من جانب آخر، يعدّ ربط القضايا في مجال التعاون –ربط القضايا الأمنية بالاقتصادية مثلاً– عاملاً مساعداً على جعل السلوك التعاوني ذاتي التنفيذ من خلال زيادة قيمة التعاون في المستقبل، ومن ثمّ إطالة "ظل المستقبل"، حيث قد يكون الحافز الاقتصادي لدى الطرف الأول، مثلاً، أكبر منه لدى الطرف الثاني، وبالمقابل يكون الحافز الأمني لدى الطرف الثاني أكبر منه لدى الطرف الأول، ومن أجل تحقيق أهدافهما، وخوفاً من تراجع الطرف الآخر بما اتفقا عليه من الفوائد المتبادلة في المجالين الأمني والاقتصادي، فإن كليهما يلتزمان بالتعاون(٢).

وهذا يعني إن المكاسب التي ستجنيها الدول من خلال تعاونها مع الأطراف الأخرى، أكثر، مقارنة بالمكاسب التي ستجنيها من خلال اهتمامها بمصالحها الذاتية وحدها(٣).

---

(1) Goo Lee, Op. Cit., p. 31.

(2) Andrew G. Long and Brett Ashley Leeds, Trading For Security: Military Alliances and Economic Agreements, Journal of Peace Research, London, 2006, Vol. 43, No. 4-2006, p. 7.

(3) Joel E. Cohen, Cooperation and self-interest: Pareto-inefficiency of Nash equilibria in finite random games, The National Academy of Sciences, USA, Vol. 95, p. 9725, (August 1998).

١- ٢- ٢. المراقبة والتنفيذ

يشمل معظم الجهود في مجال التعاون الدولي قضايا المراقبة والتنفيذ، ويتضمن التعاون الدولي عملياً مبدأ المساومة، بحيث قد تنطوي مشاكل التعاون الدولي إما على المساومة على تقسيم جديد أو محتمل أو على محاولات لإعادة التفاوض بشأن ترتيبات التعاون القائمة جراء تهديد طرف واحد أن يعود إلى عدم التعاون إذا لم يتم تعديل الاتفاقات الموجودة[١].

وفي هذا الصدد، طوّر (Fearon) مقترحين رئيسَين يمكن أن يؤثرا في الطروحات المركزية لنظرية التعاون[٢]:

١. إن فهم مشاكل التعاون الدولي بوجود هيكل استراتيجي مشترك هو أكثر دقة وربما أكثر فائدة من الناحية النظرية. عملياً، هناك طرق كثيرة دائماً لترتيب معاهدة للأسلحة، أو التجارة، أو المالية، أو البيئة، وقبل أن تقوم الدول بالتعاون لتطبيق الاتفاق فيما بينها ينبغي أن تساوم على كيفية تطبيقه. وهكذا، تتضمن مشاكل التعاون الدولي عادة ما مشكلة المساومة، ومن ثمّ مشكلة التطبيق، ولتحديد واستكشاف هذا المفهوم من الناحية التحليلية، وضع (Fearon) نموذج نظرية اللعبة التي تصور مشاكل التعاون الدولي على أنها مرحلتان مرتبطتان؛ في المرحلة الأولى تساوم الدول على صفقة خاصة، والمرحلة الثانية تسمى مرحلة التطبيق.

٢. تتفاعل المساومة ومشاكل التطبيق بطريقة مثيرة للاهتمام حيث تتقاطع مع الحكمة الواردة في نظرية التعاون؛ ففي حين أن منظري التعاون جادلوا أننا نتوقع أن "الظل الطويل للمستقبل" يؤدي إلى استمرار التعاون، وإلى سهولة

---

(1) James D. Fearon, Op. Cit., p. 275.

(2) James D. Fearon, Op. Cit., pp. 270-271.

تطبيق اتفاقات دولية، يمكن أن يعطي للدول أيضاً حافزاً لمساومة أكثر صعوبة، ويؤخّر التوصل إلى الاتفاق بأمل الحصول على اتفاق أفضل.

يقول (Barrett) أن (Antonia Handler Chayes and Abram Chayes) لاحظا أن تنفيذ معاهدات التعاون لا يقتصر على آليات التنفيذ الرسمية التي نادراً ما تستخدم لتأمين الامتثال للمعاهدات، بل نادراً ما يتجسد حتى في نص المعاهدات، كما تحديا تطبيق نظرية الألعاب المتكررة لمشاكل التعاون الدولي، حيث ادعيا أن التعاون يستمرّ من خلال قاعدة الامتثال الدولي وليس–كما شرحت نظرية الألعاب المتكررة– من خلال فرض عقوبات مبنية على أساس المعاهدة، حيث لاحظا أن سلطة فرض العقوبات نادراً ما تمنح بواسطة المعاهدة، ونادراً ما تستخدم عند منحها، ومن المرجح أن تكون غير فعالة عندما تستخدم[(١)].

في مقابل ذلك، يؤكّد كل من (Downs)، (Rocke) و(Barsoom) على وجود الحاجة لعقوبات مبنية على أساس معاهدة. ويجادلون أن النسبة العليا من الامتثال والغياب النسبي لتهديدات فرض النظام ليسا بصورة كبيرة ناتجان عن عدم جدوى فرض النظام (Enforcement) لحقيقة أن الدول تتجنب التعاون المكثف، لأنها غير راغبة أو غير قادرة على دفع تكاليف فرض النظام[(٢)].

---

(1) Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, Op. Cit., pp. 4-5, 22.

(2) George W. Downs, David M. Rock, and Peter N. Barsoom, Is the good news about compliance good news about cooperation?, International Organization 50, 3, (Summer 1996), p. 387.=

= لاحظ (Barrett) أن (Chayes and Chayes) ناقشا مشكلة "الامتثال" بمعزل عن "الركوب المجاني"، في حين جمع كل من (Downs) و(Rocke) و(Barsoom) بين هاتين المشكلتين؛ فـ"الامتثال" و"الانتفاع المجاني" هما مشكلتان مختلفتان، ولكنهما مترابطتان، وينبغي أن يكون تحليلهما مشتركاً. ومع ذلك، يشكل القيام بذلك مشكلة تحليلية: نظرية الألعاب المتكررة لا يميز بين "الانشقاق أو عدم التعاون" كفشل للامتثال لاتفاق وبين "الانشقاق أو عدم التعاون" كفشل

ويتفق (Barrett) مع (Downs) و(Rocke) و(Barsoom) في اعتقادهم بإمكانية فشل النظام الدولي فشلاً ذريعاً في الحفاظ على التعاون المكثّف، حتى بافتراض صحة ادعاء (Chayes and Chayes) أن قواعد (norms) السلوك الدولي تكفي لضمان امتثال الدول بصورة كاملة بالتزاماتها الدولية[1]" فعلى الرغم من امكانية ردع عدم الامتثال، وامكانية استمرار المشاركة الكاملة، يبقى ردع الركوب المجاني كمشكلة للتعاون الدولي[2].

لذلك يتطلب أن يتم فرض العقوبة لغير المتعاون عن طريق وضع استراتيجيات ذات مصداقية، وإن قواعد الامتثال لا تتطلب أي تعاون إضافي، ويجب أن يكون العقاب الرادع لعدم الالتزام متناسباً مع الجريمة، لذلك ينبغي أن يقابل عدم الامتثال الأكبر بعقاب مهدِّد أكبر عندما يتمّ ردع عدم الامتثال. وردع الركوب المجاني لمرة واحدة، يجعل من فرض الامتثال يأتي مجاناً[3]. وإذا كان هناك حافز لعدم معاقبة غير المتعاونين (المنشقّين)، يمكن إجراء بعض التغيير. ويقترح (Axelrod) لذلك لعبة ما بعد القواعد (metanorms game)، حيث لايزال يكون لدى الأطراف –في لعبة ما بعد

للمشاركة في التوصل إلى اتفاق. الفرق مهم، ففي الوقت الذي يمكن إجبار الدول للامتثال للاتفاقات التي توقّع عليها، عن طريق معيار الامتثال للقانون الدولي، لا يوجد معيار دولي يتطلب من الدول أن توقع على اتفاق تعاون، حيث إن جوهر السيادة هو أن الدول حرة في أن تشارك في معاهدات أو لا، كما تشاء. ينظر:

Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, Op. Cit., p. ٥.

(1) Ibid. (Scott Barrett), pp. 5-6.

(2) Scott Barrett, International Cooperation and the International Commons, Op. Cit., p. 142.

(3) Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, Op. Cit., pp. 7-8.

القواعد– الخيار لمعاقبة غير المتعاونين، حيث إنهم لديهم الفرصة لمعاقبة الذين يفشلون في معاقبة غير المتعاونين[١].

ويميز (Barrett) بين ردع الراكبين المجانيين وفرض الامتثال من خلال تمثيل التعاون الدولي كلعبة مراحل: في المرحلة الأولى تختار الدول ما إذا كانت توقّع أو لا توقّع على اتفاقية دولية؛ وفي المرحلة الثانية يختار الموقّعون معاً ما إذا كانوا يلعبون التعاون أو عدم التعاون؛ وفي المرحلة الثالثة يختار غير الموقّعين بصورة مستقلة ليلعبوا التعاون أو عدم التعاون. يفترض (Barrett) أن قاعدة الامتثال تم استيعابها بصورة كاملة، لذلك يتسنى لجميع الموقّعين الامتثال للالتزامات التي تفاوض بشأنها في المرحلة الثالثة[٢].

تتمثل المشكلة الأساسية في التعاون الدولي –حسب مدرسة فرض القانون (Enforcement school)– في أن الدول لديها دوافع لخرق الاتفاقيات الدولية، لذلك يقتضي التعاون الدولي ذات المنافع المتبادلة معاقبة المنحرفين والراكبين المجانيين عن طريق العقوبات أو من خلال ايقاف مؤقت للتعاون. ولكن لا يرى كل منظري التعاون الدولي إن فرض القانون مهم جداً؛ فحسب رؤية الإداريين (mangerialists)، يهيمن تعقيد مشاكل التعاون الدولي وغموضها على مسألة فرض القانون، ولذلك فإنهم يؤكدون على "بناء القدرة"، والشفافية، وتفسير القواعد (rule interpretation)، كمفتاح لتعاون دولي ناجح[٣].

---

(1) Robert Axelrod and Douglas Dion, Op. Cit., p. 1386.

([2]) Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, Op. Cit., p. ٢٣.

([3]) Johannes Urpelarnen, Enforcement and Capacity Building in International cooperation, International Theory, Cambridge University Press, 2010, p. 32.

ففي عام (٢٠١٠) قدم (Johnnes Urpelainen) دراسة لاختبار العلاقة بين فرض النظام وبناء القدرات وتطبيقه في مجال التعاون الدولي، من خلال نموذج نظرية اللعبة، تعطي -من خلالها- الجهات المانحة الغنية المساعدات الخارجية إلى

١- ٢- ٣. الاتصال والمؤسسات والتطورات المعاصرة في نظرية التعاون

١- ٢- ٣- ١. دور الاتصال والمؤسسات في التعاون الدولي

يتمتع الاتصال ووسائله بأهمية بالغة في التعاون الدولي، ويَعتبر بعض العلماء الاتصال بين اللاعبين جزءاً مهماً من اللعبة. فمن دون الاتصال بين الدول، يصبح التعاون أمراً مستحيلاً، مثلما هو الحال في لعبة معضلة السجين، لكن عندما تقوم الدول بالاتصال فيما بينها، يصبح التعاون أمراً وارداً وممكناً[1]، ومن دون التوصل إلى فهم مشترك، من المحتمل أن تنتهي الدول إلى

أطراف ضعيفة من أجل القضاء على مشاكل عابرة للحدود، مثل التدهور البيئي. وقام (J. Urpelainen) بدمج روابط فرض النظام من خلال الافتراض بأن تنفيذ السياسة مكلف لمستلم التبرعات (Recipient)، حيث إن المستلمين لديهم قدرات محدودة للامتثال للاتفاقيات الدولية، لذلك يحدث بعض الأحيان فشل مراعاة النظام، على الرغم من الاستعداد الحقيقي للقبول بالامتثال، وتكمن المشكلة الرئيسة في أن فشل مراعاة النظام يمكن أن يحدث إما بسبب القدرة غير الكافية أو نتيجة لعدم الإلتزام المتعمد بتنفيذ السياسيات المتفق عليها، لذلك لا يعرف المانح هل أن المستلم يستحق العقوبة أم لا. وقارن (J. Urpelainen) بين آليتين لفرض النظام، الأولى، التحول أو التوقف (Under Reversion): حيث التعليق المتبادل للتعاون الدولي يتبع توقّع أو إدراك اخفاق الامتثال؛ إذا قام المستلم بالانحراف عن التعاون، فكلا الجانبين يخسران التعاون الدولي ذات المنافع المتبادلة لفترة من الوقت. الثانية، التعويض (Under Comensation): على المنحرف الذي يعدل عن التعاون أن يعوّض الدولة الأخرى المانحة (Donor) لإعادة بدء التعاون الدولي؛ إذا قام المستلم بالعدول عن التعاون، فعليه أن يستمر في التعاون، في حين أن المساعدات الخارجية يتم تجميدها مؤقتاً. هاتان الآليتان لفرض النظام بنيتا على فكرة المعاملة بالمثل. وفرض النظام عن طريق (Reversion) بُنيَ على المعاملة بالمثل، لكنه لا يسمح بالتعويض لضحايا عدم الامتثال. بالمقابل، إن المعاملة بالمثل لها بعد معياري (Normative)، لأنها بنيت على مبدأ "المكسب المتبادل"، وآلية التعويضات تعكس عنصراً مهماً لهذا البعد الطبيعي، لأن ضحايا عدم الامتثال سيعوضون. يرى (J. Urpelainen) أن التعويض يبدو أفضل وسيلة لثلاثة أسباب: ١. أنه لا يفرض ضرراً (عقوبة) غير ضروري على ضحايا عدم الامتثال. ٢. التعويض غير قابل لإعادة التفاوض، لأن ضحايا عدم الامتثال في الحقيقة يفضلون تعويض العمل. بالمقابل، كلتا الدولتين لا تفضلان تنفيذ العقوبة حسب (Reversion). ٣. في أية علاقة متبادلة، التعويض هو أسهل من (Reversion) لفرض النظام، لكن مع ذلك، يرى أن الدول أحيانا لها أسباب جيدة لتفضيل (Reversion) على التعويض، لأن المانح لها دوافع أقوى لتمويل بناء القدرة. Ibid., pp. 33, 37.

(1) Giulio Ecchia and Marco Mariotti, Coalition Formation in International Environmental Agreements and the Role of Institutions, September, 22, 1997, p.7.
<http://www.feem.it/userfiles/attach/Publication/NDL1998/NDL1998-013.pdf>

تصعيد الخلاف إذا حاولت استخدام مبدأ الرد بالمثل. بالإضافة إلى ذلك، يجادل منظري اللعبة بأن الدول التي تفتقر إلى سلطة مشتركة لا تستطيع أن تشكل تهديدات حقيقية أو التزامات لمعاقبة غير المتعاون ولا تستطيع ممارسة أي تعاون[١]، ولذلك تمّ التأكيد على أهمية الاتصال في العملية التعاونية، لأن الاتصالات تزيد التعاون، من خلال إيجاد مناخ لخلق الثقة، عن طريق التقليل من الخوف والطمع بين الأطراف، كما تقلّل من عدم اليقين بين هذه الأطراف. من هنا يفترض الباحثون أن التعاون سيكون أفضل وأكمل مع وجود الاتصال من عدمه في نظرية اللعبة المتكررة، وأن خيار اللاعبين بالانشقاق (عدم التعاون) سيكون أقل في حال وجود الاتصال من عدمه، كما أن الانسحاب من اللعبة سيكون أقل في حال وجود التعاون من عدمه[٢].

إن العبرة التي يتعلمها دارسو العلاقات الدولية هي أن التعاون بين الدول صعب في غياب التواصل وإيجاد سبل تنفيذ الاتفاقيات، لذلك اقترح بعض منظري التعاون إنشاء مؤسسات أو أنظمة دولية ذات سلطة لتساعد الدول على التعاون ولو داخل نظام سياسي دولي تميزه الفوضى الهيكلية[٣]، لأن المؤسسات الدولية يمكن أن تعمل على تمديد ظل المستقبل، من خلال تنظيم التفاعلات وتيسير المعلومات والمراقبة اللازمة، لتشكيل آليات عمل الانتقام المشروط[٤].

---

(1) Goo Lee, Op. Cit., pp. 31-32.

(2) See: Stephen J. Majeski and Shane Fricks, Conflict and Cooperation in International Relations, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 4 (Dec., 1995), p p. 629-231.

(٣) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص٣٩٣-٣٩٤.

(4) James D. Fearon, Op. Cit., p. 270.

وعلى الرغم من أن المؤسسات ليست دائما ناجحة، فلا يمكن إخفاء أهميتها المتزايدة، ذلك لأنها تخلق للدول قدرة التعاون بطرق تستفيد منه أطراف التعاون من خلال تقليل تكاليف تشكيل الاتفاقيات وتنفيذها[١]. كما أنها توفر المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، ومن ثمّ تقلل من عدم اليقين، كما يؤكد (Keohane). ولذلك يرى أنه ليس دقيقاً القول أن السياسة العالمية غير مؤكدة (uncertain)[٢].

إن المؤسسات التي تدعم التعاون الدولي يجب أن تكون عقلانية بصورة فردية وجماعية على حد سواء: عقلانية بصورة فردية لأن النظام الدولي فوضوي؛ وعقلانية جماعية لأن الدول تتعاون بشكل واضح، ويمكن إعادة التفاوض معا بشأن المعاهدات في أي وقت. ان جمع هذه المتطلبات يعطي نظرية التعاون الدولي قوة كبيرة[٣]. فضلاً عن ذلك، فإن تأثير القواعد (rules) القانونية في السلوك، مثل تأثير المؤسسات، تم تحليلها في مجالات وظيفية؛ القواعد والمؤسسات تساعد استقرار التوقعات، وتقليل كلفة عقوبات المساومة، ورفع كلفة الانشقاق (defection) بإطالة ظل المستقبل، وازدياد وفرة المعلومات، وتسهيل المراقبة، وحل المنازعات، وازدياد كلفة التزام الجماهير، وربط الأداء عبر قضايا مختلفة، وازدياد كلفة التكرارية والفوائد المتعلقة بالتزام السلوك بالقواعد[٤].

---

(1) Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work?, Foreign Policy, Spring 1998, Research Library Cor, p. 83.

(2) Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Op. Cit., p77.

(3) Scott Barrett, A Theory of International Cooperation, Op. Cit., p.29.

(4) Benedict Kingsbury, the Concept of Compliance as a Function of Competing Conceptions of International Law, Michigan Journal of International Law, Vol. 19, No. 2, (Winter, 1998), p. 352.

كل ذلك يؤكد أهمية الاتصال ووسائله ضمن العملية التعاونية عن طريق المؤسسات والقواعد والأنظمة والإجراءات الضرورية لإجراء التعاون الدولي على وجه أتم.

١- ٢- ٣- ٢. التطورات المعاصرة لنظرية التعاون

طرح كل من (Kate O’Neill) و(J¨org Balsiger) و(Stacy D. VanDeveer) عام (٢٠٠٤) ثلاثة تطورات حديثة في نظرية التعاون الدولي؛ التطور الأول هو إدخال الفاعلين من غير الدول، والثاني هو دراسة المُثُل أو المعايير (Norms) والأفكار، أما التطور الثالث فيتمثل في الدراسة المتزايدة لفعالية النظام، أو أثر التعاون الدولي، ممّا دفع حدود نظرية التعاون الدولي إلى الأمام[1].

١. الفاعلون من غير الدول: أسهم الأدب المتنامي للفاعلين من غير الدول في تحقيق فهم أفضل للتعاون الدولي من خلال[2]:

أ. زيادة عددها ودورها في السياسة الدولية. وقد أكد ذلك على انحسار دور الدولة القومية وتآكل النظام الدولي القائم على معاهدة ويستفاليا (١٦٤٨).

ب. تحظى نسبياً بأهمية أكثر بواسطة تعريف المشكلة وتحديد جدول الأعمال، كما تلعب أيضاً دوراً متنامياً في مراقبة الاتفاقات الدولية وتنفيذها، وبعضها

---

(1) Kate O’Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., .pp. 149,157.

(2) Kate O’Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., pp. 158-159.

هناك عدد متزايد من الفاعلين من غير الدول يلعبون دوراً مهماً في مجال التعاون الدولي، أبرزها: المنظمات الحكومية الدولية (بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتجارة الدولية وكذلك المنظمات المالية)، والمنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات عبر الوطنية غير الحكومية، والمجتمعات المعرفية، والشركات المتعددة الجنسيات، مّما يشير إلى تآكل سلطة الدولة القومية باعتبارها وحدات أساسية للتحليل على الصعيد الدولي..Ibid., p. 150.

قادرة على التأثير في حوافز ومعتقدات وأفضليات الدول والفاعلين الآخرين من غير الدول، ومن ثمّ في شكل شروط واتجاه التعاون الدولي.

ج. إن أدبيات الفاعلين من غير الدول تركز بصورة متزايدة على الجانب الفكري، وليس المادي، وموجهات النفوذ. وينعكس هذا التحول في عبارة "أصحاب المشاريع الأخلاقية عبر الوطنية"، سعياً وراء تغيير المعايير لوضع مفهوم جديد للمشاكل العالمية على الصعيد العالمي بدلاً من المصلحة الذاتية للدول.

على الرغم من هذه التطورات، هناك أوجه قصور في أدبيات الفاعلين من غير الدول، حيث يلاحظ أن المنظمات الحكومية الدولية هي بمثابة "أطراف التنشئة الاجتماعية" في إحداث تغييرات في الدول التي تهدد استقرار منطقة، فضلاً عن النقاش الكبير حول الأسس الأخلاقية التي تعتمدوها للتعاون الدولي، وحول التناقضات الأخلاقية بين المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات. وعلاوة على ذلك، فقد تم تحديد مجال دراسة الفاعلين من غير الدول في مجالات ضيقة وتم إغفال الأشكال الأخرى منها والتي تقع خارج المشاريع الدولية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، أو العولمة الاقتصادية، ولا سيّما الشبكات الدولية التي تشارك في مختلف أنواع التجارة غير المشروعة وغيرها من الجرائم[1].

٢. المُثُل والأفكار: إن ظهور المُثُل والأفكار المشتركة على المستوى العالمي مهم في توليد تعاون دائم، ويتم إنشائها من خلال التعاون وينتقل إلى السياسة الداخلية. هذا الأدب يمثل خروجاً عن التركيز على القدرات المادية

(1.) Ibid., p. 159.

(على سبيل المثال، الثروة والقوة الاقتصادية) في تحديد طبيعة التعاون الدولي ونطاقه[1].

٣. فعالية النظام: إن تأثيرات التعاون هي مصدر اهتمام متزايد، ولا سيّما في أدبيات السياسة البيئية الدولية. إن موضوع الفعالية هو الأحدث في نظرية التعاون الدولي، وقد نشأ كثير من القلق إزاء تأثير التعاون الدولي أو فعاليته في أدب السياسات البيئية الدولية، ولكنه الآن يفضي إلى مجالات أخرى من نظرية العلاقات الدولية. فالأسئلة هنا تدور حول مدى امتثال الدول للاتفاقيات، والتدابير التي تضطلع بها لتنفيذها، ومدى قدرة الاتفاقات أو الأنظمة لحل المشاكل. وبالنسبة لبعض الكتّاب، فالاتفاقات التعاونية هي

---

(1) Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., p. 150.

هناك موجتان من المعيارية المؤثرة في التعاون الدولي، الأولى من عمل بحثي حول تأثير المُثُل أو المعايير (norms) في السياسة الدولية، يفترض أن المُثُل أو الأفكار الخاصة متغيرات مستقلة، وأن ترتيبات التعاون الدولي (أنظمة"regimes"، معاهدات "treaties"، وما إلى ذلك) متغيرات تابعة؛ أي أن المُثُل تولّد التعاون الدولي من خلال وضع مصالح الدولة وأفضلياتها في الطرق التي تعطي الفاعلين من الدول المزيد من المصالح المشتركة، وتساعد على تحقيق مكاسب مشتركة وتأسيس مفاهيم مشتركة. وبحلول أواخر تسعينيات القرن الماضي، ظهرت موجة ثانية من أدب المُثُل. دفع كتابات هذه الموجة إلى مزيد من الاهتمام بقدرات المُثُل التي تؤثر في سلوك الدولة عن طريق العمليات السياسية الداخلية، كما اعتبر أدب هذه الموجة المُثُلَ كمتغيرات مستقلة، وسعى إلى فهم أفضل للتأثيرات الداخلية المختلفة للمُثُل الدولية في الدول، وفي الناس، وفي النخب المجتمعية المختلفة، والخطابات المحلية، كما بحث عن التغييرات في الخطاب المحلي، والمؤسسات الوطنية، وسياسات الدولة، وعن الأدلة التجريبية لبروز المحلية لمُثُل خاصة عبر الحدود الوطنية، مع التركيز على عمليات التنشئة الاجتماعية وقبول الدولة للمُثُل المرفوضة مسبقاً، وافترض أدب الموجة الثانية أيضاً أن التعاون الدولي المتحرك في إطار المنظمات الدولية، يولّد، ويجدّد، أو يعزّز مُثُلاً وأفكاراً معينة. على سبيل المثال، قد يكون أهم أثر لسلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المسائل المرتبطة بقضايا البيئة والتنمية بناءة وتضفي الطابع المؤسسي على المُثُل والأفكار والخطابات العالمية. وحسب كثير من هذه الأعمال التي تمت مؤخراً، فإن سلوك الدول ومضمونها تشكلت بواسطة المُثُل بأربعة طرق: من خلال قدرات عوامل مثالية للتأثير في سلوك الدولة على مستوى النظام الدولي، ومن خلال حل مشاكل التنسيق، ومن خلال تقديم خطاب عن السياسة الدولية، وعن طريق تغيير الهياكل الدافعة التي تشكلتها الدول. Ibid., pp. 161-162.

وسائل لنقل المُثُل والأفكار السياسية من حكومة إلى حكومة أو من الدولية إلى المحلية[١].

فضلاً عما سبق، إن الاتجاهات الجديدة بخصوص دراسة (الوكيل–الهيكل) في العلاقات الدولية تمهد الطريق لموجة ونوعية جديدتين من المتغيرات التي ستؤدي إلى تطور نظرية التعاون، التي تركز على اللامركزية، والتفاعلية، والتكيف، والعملية المتكررة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، توفّر عمليات التعاون وسيلة لدراسة كيفية تشكيل الأطراف والهياكل بعضها مع بعض على مر الزمن، ومن جهة ثالثة، يمكن التعرف على اثنتين من الفرضيات العامة: فرضية نشر الوكالة وفرضية التعاون التحويلي[٢].

في ضوء كل ما سبق يمكن القول إن الجدل والنقاش مستمران بصدد تطور نظرية التعاون الدولي، أنواعه وشروطه ولاعبيه وكيفية إجرائه، ولا يوجد اتفاق تام حول فرضيات أساسية لإجراء عملية التعاون وشروط استمراره في العلاقات الدولية المعقدة والمتعددة الأبعاد والأطراف والمتشابكة القضايا والفرص والتحديات، حيث إن بيئة السياسة الدولية تشوبها شكوك متبادلة

---

(1) See: Ibid., pp. 150-166.

(2) Kate O’Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., p. 170.

فرضية انتشار (diffusion) الوكيل تفترض بأن الهيئات والمؤسسات الداخلية بدأت في عملها بالابتعاد عن الدولة في السياسة الدولية، ويبدو أن الهيئات العابرة للحدود من غير الدول بدأت قدرتها على التأثير تتزايد بشكل ملحوظ في السياسة الدولية. هذا التحول لم يتم مجرد نتيجة للتغير النسبي في القائمين بتشكيل نتائج السياسة الدولية، بل استجابة أيضاً لتغيير التصور للسياسة الدولية على نطاق أوسع، لتشمل الأبعاد المعيارية الهامة، بالإضافة إلى الأبعاد المادية. هذا التغير في الفاعلين وكيفية تصوّر السياسة الدولية تمكّن الفاعلين الذين لم يعتبروا مؤثرين، لكنهم الآن يمارسون سلطة معيارية/ فكرية. بعبارة أخرى، بدلاً من اللعب وفقاً لمُثُل السياسات المهيمنة لدى الماديين، يمكن ممارسة التأثير من خلال إعادة صياغة الأسس المعيارية للسياسة. أما فرضية التعاون التحويلي، فتقول إنه من خلال التعاون، يمكن للأطراف الداخليين والدوليين والهياكل تغيير الطرق الأساسية. فعلى سبيل المثال، يمكن الآن أن ينظر إلى عمليات التعاون في الحصول على مزيد من الآثار الخطية على المشاكل التي تواجه الدول، من خلال دراسة عملية تطبيق واستعراض اتفاقات التعاون، يمكن أن نرى التأثيرات التحويلية في الهياكل السياسية الداخلية والدولية، فضلاً عن تمكين الأطراف داخل النظام. Ibit., p. 170.

وعدم اليقينية، من جهة، ومن جهة أخرى هناك أنواع مختلفة من القضايا والمسائل الدولية التي تتطلب تعاوناً إقليمياً أو دولياً، لكن درجة خطورة التحديات ونوع القضية التي يتم بخصوصها التعاون ومدى خطورتها على المصالح الذاتية للدول، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً..، ومدى تواصل واتصال الدول بعضها ببعض ووجود الثقة المتبادلة، كلها أمور تتحكم بنجاح عملية التعاون الدولي أو بفشلها. فالتعاون على المستوى الإقليمي يبدو أسهل من التعاون على المستوى الدولي أو العالمي، كما أن التعاون في مجال البيئة والتعليم والثقافة مثلاً، يبدو أسهل من التعاون في المجال الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي يبدو أسهل من التعاون الأمني والعسكري، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن مدى خطورة التحديات على الدول والمجتمعات ومدى إمكانية إيجاد فرص تحقيق المصالح والأهداف عن طريق التعاون ومدى شمولهما تؤثر في درجة حافزية الدول للتقارب بعضها من بعض للدخول في عمليات تعاون دولية متنوعة، فضلاً عن أن التطور الهائل في مجال ثورة الاتصالات جعل خطورة التحديات والمخاطر أكبر وأصعب، كما جعل تواصل وتقارب الدول والفاعلين الآخرين والشعوب أسهل، ما يعني أن التعاون الدولي يختلف في مستوياته ومجالاته، ممّا يدفعنا إلى دراسة أهم أنواع مجالات التعاون الدولي ومجالاته في الفصل (٢) من البحث.

٢. مستويات التعاون الدولي ومجالاته

٢–١. التعاون الثنائي والإقليمي

٢–١–١. التعاون الثنائي

٢–١–٢. التعاون الإقليمي

٢–٢. التعاون الدولي

٢–٢–١. التعاون الدولي الحكومي

٢–٢–٢. التعاون الدولي غير الحكومي

أسهم التعاون بشكل كبير في تطوير العلاقات الدولية، ويقترن التعاون بالجهود الثنائية والإقليمية والدولية وحتى العالمية التي تسعى إلى تنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية، ويعود هذا النمط من العلاقات إلى عصور تنظيم العلاقات بين الجماعات البشرية داخل تجمعاتها، لكن هدف التعاون اكتسب زخماً قوياً قبل أن ينتصف القرن الماضي بسنوات قليلة، كرد فعل على المآسي التي عانتها البشرية بسبب الحرب العالمية الثانية(١).

إن للتعاون –كحالة أو كعملية– مستويات ودرجات وأنواع؛ فهو يبدأ مع أول تحرك في العلاقات من نمط التفاعل التوازني في الاتجاه المعاكس لاتجاه الصراع، وينتهي عندما تصل التفاعلات السياسية بين الدول إلى الوحدة السياسية، وعندما تصل التفاعلات العسكرية إلى التكتل العسكري، وتصل التفاعلات الاقتصادية إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي. وبين النقطتين أدنى تعاون وأرقى تعاون يمتد طيف العلاقات ليضم درجات كثيرة من أنماط التفاعلات التعاونية(٢).

إن ازدياد المصالح المتبادلة والحاجات الضرورية والمخاطر المشتركة في المجالات كافة، السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، الثقافية، البيئية، وغيرها، على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية وحتى العالمية، جعل المشاكل والقضايا تتعدد وتتنوع وتتجاوز الحدود السياسية والطبيعية. كما إن التطور الهائل لثورة المعرفة والاتصالات، جعل المساحات الجغرافية تتقارب

---

(١) د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠١)، ص٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٨. ينبغي أن نميّز بين التعاون المؤسّسي والتعاون العرضي؛ فالأولى يتطلب الترابط والتضامن وتضافر الجهود في إطار منظم و متناسق لتحقيق الأهداف المرجوّة منه والذي يتوجب إقامة الأجهزة والمؤسسات لتتولى مهمة تنفيذ التعاون ودفعه قدماً، أما التعاون العرضي فتقع فيه الأطراف المتعاقدة بالاتفاق على تبادل الأفكار و وجهات النظر ممّا لا يتطلب قيام أبنية أو هياكل معينة وإنما لا يتجاوز التعاون حدود العمل المشترك لحل مشكلة معينة أو أزمة طارئة بصورة وقتية. ينظر: د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، م. س. ذ، ص ص٢٥٣-٢٥٧.

والأوقات تختصر والأعمال والمهمات الصعبة تسهل، بغض النظر عن النيات الكامنة وراء هذه الأعمال والمهمات. وقد أصبح الإضرار بمصالح الآخرين سهلاً، كما أن التواصل والاتصال بين الأطراف الدولية لحل المعضلات المتعددة وتحقيق المصالح المتبادلة سهل، إذا ما توفرت الثقة المتبادلة والنية الحسنة لتحقيق تلك.

إذا كانت التفاعلات الدولية يغلب عليها منذ الماضي طابع المنافسة والتصادم ممّا كان تتولد عنه الأزمات ثم المنازعات المسلحة، فإن طبيعة المشاكل والقضايا التي تولدت من البيئة العالمية المتغيرة حتمت الحاجة إلى التضامن والتعاون والعمل المشترك لمواجهة المشاكل التي استشرت في البيئة العالمية المتغيرة نظراً لأنها لا يمكن بطبيعتها أن تواجه إلا على المستوى الجماعي، سواء كان الأمر يتعلق بالظروف المجتمعية أو الظروف عابرة القوميات. ولابد أن الحاجة إلى التعاون بين الدول وغيرها من الفاعليين الدوليين كالمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، تزداد مع التغيرات الكبيرة التي تحدث في مجال التكنولوجيا والأنشطة التي تؤثر تأثيراً جذرياً في البيئة الجغرافية الفيزيقية مثل التجارب والاختبارات الذرية وتأثيرها في التربة والطقس العالمي والغلاف الجوي، كما يحتاج العالم إلى التعاون في استغلال الثروات والموارد الطبيعية في سائر أنحاء العالم ممّا يعدّ من قبيل تراث البشرية كلها مثل الثروات الكامنة تحت قيعان البحر والمحيطات، والمحافظة على المصادر الحية في البحار العالمية واستخدام الطاقة الذرية في المجالات السلمية لمواجهة مشاكل نقص الغذاء وتلوث البيئة ومنع انتشار الأمراض والأوبئة وغير ذلك من أوجه التعاون الذي تشتد إليه حاجة الدول للتخفيف من حدة تفاقم القضايا والأزمات العالمية[١].

---

(١) د. أحمد عباس عبد البديع، أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة، دراسة منشورة في موقع: <http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4406.html>

لـذلك بـدأت الوحـدات الدوليـة بالـدخول في عمليـات تعاونيـة مـن خـلال المعاهـدات لتحقيـق هـذه المنـافع أو لحـل تلـك المشـاكل، ويوجـد العديـد مـن الاتفاقات المتعددة الأطراف والمعاهدات الثنائية لتحقيق التعـاون الـدولي الـذي يتوخى منافع عامة أو مشاكل مشتركة، ثنائية أو إقليمية أو عالمية[1].

إن تداخل الأعمال والنشـاطات الحكوميـة بالنشـاطات غـير الحكوميـة علـى المسـتويات الإقليميـة والدوليـة والعالميـة، جعـل مجـالات التعـاون متتعـددة ومتشابكة في مجالاته المختلفة، ممّا أدى بصناع القرار إلى الشعور بالعزلة إذا لم يشاركوا في عمليات التعاون الدوليـة، لا سـيّما وأن هـذا التعـاون إمـا أن يكـون وسيلة لدرء المخاطر المشتركة أو لجلب المصالح المشـتركة وتحقيـق الحاجـات الضرورية للمجتمعات المعاصرة.

في خضم هذه المعطيات الجديدة نشأ تعـاون متعـدد الأطـراف بفعـل النقلـة النوعية التي اتجهت نحو الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية والأقاليم بغيـة تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة. من هنـا نتسـاءل: ما هي أهم مجالات التعاون الدولي في المستويات المختلفة؟

ستتمّ الإجابة عن هذا السؤال عن طريق تقسيم مستويات التعاون الدولي إلى تعاون ثنائي وإقليمي، وتعاون دولـي، حكـومي منـه وغـير حكـومي، ليـتمّ مـن خلال هذه المستويات عرض نماذج تطبيقيـة، علـى سـبيل المثـال لا الحصـر، لأهم مجالات التعاون في هـذه المسـتويات –دون تقيـيم مـدى نجـاح أو اخفـاق هذه النماذج–، لنكـون علـى درايـة بمجـالات التعـاون الـدولي علـى مسـتوياته المختلفة[2].

---

(1) Scott Barrett, International Cooperation and the International Commons, Op. Cit. p. 137.

(٢) بما أنه من الممكن جمع التعاون في مجالات متعددة ومختلفة في نموذج واحد (مثل نموذج الآسيان)، فإن تناول النماذج في مجالات محددة دون المجالات الأخرى، يجعل البحث غير دقيقا، ذلك لأن معظم نماذج التعاون، لا سيّما الإقليمي منها والدولي، تتضمن مجالات مختلفة للتعاون، اقتصادية، سياسية، ثقافية، أمنية، نتيجة لذلك لا يمكن اختزال النماذج التعاونية مجال معين دون

٢- ١. التعاون الثنائي والإقليمي

٢- ١- ١. التعاون الثنائي

يُمارس كل أنواع التعاون على الصعيد الثنائي، من التعاون الاقتصادي والأمني والعسكري والسياسي إلى التعاون الثقافي والتكنولوجي والتعليمي والبيئي وغيرها. وقد أدى انتهاء الصراع الآيديولوجي، الذي كان سائداً في زمن الحرب الباردة، إلى تلاشي الكثير من مستويات التوتر والشك المتبادل بين الدول ذات التوجهات المختلفة، ممّا أدى إلى التقارب السياسي بين أطراف النظام السياسي الدولي على الصعيد السياسي، على الرغم من تعارض التوجهات والمصالح والأهداف في كثير من النواحي، ممّا حدا بالدول أن تقترب أكثر في مجالات أخرى لتحقيق مصالح مشتركة و لدفع تهديدات ومخاطر مشتركة.

مع أن التعاون يمكن إجراؤه في سياقات مختلفة، نجد أن معظم المعاملات والتفاعلات التعاونية تتم بصورة مباشرة بين دولتين بصدد بعض المسائل أو القضايا التي تهمّ المصلحة المشتركة(١).

توجد نماذج كثيرة لمجالات التعاون على هذا المستوى، فقد حدث تقارب في كثير من المجالات بين الدول، من المجال الأمني والعسكري إلى الثقافي والتعليمي. وعلى الرغم من التركيز الأكبر على التعاون على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية في هذا البحث، بسبب تصاعد دور هذه المستويات وتنوعها وازديادها، يتم الإشارة هنا إلى نماذج تعاون ثنائية في مجالات مختلفة.

أخرى، أو تكرارها في معظم المجالات، لذلك تتم الإشارة، في هذا البحث، إلى أهم النماذج التعاونية والمجالات التي تلعب هذه النماذج فيها دوراً، دون تصنيف المجالات بشكل دقيق، بل ذكرها ضمن تصنيف مستويات التعاون.

(1) K. J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis, 3rd Edition, (New Delhi: Prentice Hall of India, 1978), p. 505.

أما في المجال الاقتصادي، فنجد أن عدد اتفاقيات التجارة الحرة، بشكل عام، قد شهد تزايداً كبيراً بعد الحرب الباردة، فلم يكن هناك سوى (١٦) اتفاقية للتجارة الحرة في الوجود في نهاية العام (١٩٨٩)، زاد هذا العدد إلى (٥٠) اتفاقية خلال المدة (١٩٩٠–١٩٩٩)، وزاد هذا العدد إلى (١٠٥) اتفاقيات في فترة ما بين عام (٢٠٠٠) إلى (يونيو ٢٠٠٩)، وبحلول (أغسطس ٢٠٠٩) وصل عدد هذه الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ إلى (١٧١) اتفاقية للتجارة الحرة[1].

فمثلاً، تمّ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا وتركيا عام (٢٠٠٤)، وتمّ الشروع في تطبيقها عام (٢٠٠٧)، وفي السياق نفسه جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، والذي بدأ العمل به عام (٢٠٠٩)[2].

يعدّ التعاون العسكري أحد أقدم مجالات التعاون بين الدول وأبرزها، وهناك أمثلة كثيرة؛ فقد تمّ توقيع (١٤) اتفاقاً ومشروعاً للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل فقط في الفترة (١٩٩٤–١٩٩٧)، من المناورات العسكرية إلى تبادل الخبرات والتدريب والتعاون في مجال التصنيع والتحديث والتزويد العسكري، وما شابه ذلك[3]. فمثلاً قام كل من تركيا وإسرائيل بتوقيع اتفاق التعاون

(1) United Nations, International Trade After the Economic Crisis: Challenges and New Opportunities, (New York: United Nations Publication, 2010), UNCTAD/DITC/ TAB/2010/2, p. 20.

(٢) عمر كوش، العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، على موقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ACEA52CE-67F9-4066-B717-87670D9FCEC8.htm>

(٣) للتفصيل حول هذه الاتفاقيات ينظر: د. مصطفى طلاس، التعاون التركي – الإسرائيلي، مجلة الفكر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الأول، شتاء ١٩٩٧، ص٤٤.

الاستراتيجي بينهما في نوفمبر (١٩٩٤)، لمناهضة الحركات الكردية، وفي فبراير (٢٠٠٦) توصلتا إلى اتفاق ثنائي، مدته خمس سنوات تتجدد سنوياً[(١)].

وفي مجال التعاون النووي، مثلاً، أعلن كل من الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) والرئيس الروسي (دميتري مدفيديف) في (٢٠٠٩/٧/٦) بياناً مشتركاً حول التعاون النووي. أكد فيه الجانبان التزامهما بتعزيز تعاونهما للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ومنع أعمال الإرهاب النووي. كما أعلنا عن عزمهما على توسيع تعاونهما وتعميقه على المدى الطويل من أجل رفع مستوى أمن المنشآت النووية حول العالم[(٢)].

وفي مجال التعاون الثقافي، هناك أمثلة كثيرة، فمثلاً تمّ التوقيع على اتفاقية للتعاون بين مصر والصين في مجال التراث وحماية الممتلكات الثقافية في (٢٠١٠/١٠/١٢)، بهدف حماية واسترداد الممتلكات الثقافية والآثار التي خرجت من موطنها الأصلي بطرق غير مشروعة[(٣)].

---

(١) ينظر: د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط١، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٣)، ص ص٢٩٥-٢٩٦. من أهم بنود هذا الاتفاق هي: (السماح للطائرات الإسرائيلية القيام برحلات تدريبية في الأجواء التركية ومنحها الحق في استخدام المطارات التركية، القيام بمناورات عسكرية مشتركة، التعاون في مجال التصنيع الحربي، قيام إسرائيل بصيانة وتحديث الطائرات التركية من طراز (A4)، قيام تركيا بصيانة وتحديث الطائرات الإسرائيلية من طراز F-16). المصدر نفسه.

(٢) تم نشر نص البيان المشترك تحت عنوان: بيان مشترك للرئيسين أوباما و مدفيديف حول التعاون النووي، على موقع:= <http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2009/July/20090707173210bsibhew0. 7811548.html>

=

(٣) خبر نشر على موقع:

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/7164640.html> ونصت الاتفاقية على تحريم ومنع تصدير أو استيراد أو نقل ملكية الممتلكات الثقافية، وعلى أن تتم المطالبة بعودة القطع الأثرية والثقافية بالطرق الرسمية ومن خلال الوسائل الدبلوماسية، دون الاخلال بالقوانين المحلية للبلدين، فضلاً عن قيام الدولتين بنشر كل المعلومات المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المهربة في منافذ الجمارك والموانئ والحدود لمنع تهريبها. المصدر نفسه.

وفي (٢٠١٠/٣/٢٩)، وقّع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا اتفاقية تفتح الباب أمام تبادل الخبراء العلميين والتكنولوجيين والمعلومات، ومشاريع الأبحاث المشتركة، والحلقات الدراسية وورش العمل، والتعاون المباشر بين الوكالات الحكومية الأميركية والإندونيسية، والجامعات ومعاهد الأبحاث[١].

وفي مجال البيئة، نجد أمثلة كثيرة، فقد وقّعت الولايات المتحدة الأميركية والصين اتفاقية في (٢٠١٠/١٠/١٢)، تحدد بصورة رسمية أسس الشراكة بين الدولتين حول حماية البيئة، وسوف تستمر بموجبها الوكالة الأميركية لحماية البيئة بالتعاون مع وزارة حماية البيئة الصينية في مجال منع مسائل تلوث الهواء وإدارتها، وتلوث المياه، والتلوث من ملوثات عضوية ومن مواد سامة أخرى، والنفايات الخطرة والصلبة، وتنمية تطبيق أحكام قانون البيئة، وتوفر فرصاً جديدة في التعاون العملي والتكنولوجي[٢].

وهناك مئات الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الدول والوحدات الدولية لتحقيق التعاون، وقد أدى تعاظم المشاكل وتعددها وتعديها الحدود السياسية والطبيعية من جهة وعدم امكانية العيش في العزلة في زمن التكتلات الإقليمية وفي زمن العولمة من جهة أخرى، إلى توسع جهود التعاون وتعددها إلى تعاون إقليمي ودولي وعالمي لتتضافر الجهود من أجل حل المشاكل ومواجهة التحديات المشتركة من جهة، ومن أجل تحقيق المصالح المتبادلة والمشتركة من جهة أخرى، لذلك يتم التركيز الأكبر – في هذا البحث– على هذه المستويات.

---

(١) للتفصيل ينظر: شيريل بليرين، تقرير نشرته تحت عنوان: الولايات المتحدة وإندونيسيا تكثفان التعاون العلمي، (سحب بتأريخ: ٢٠١١/١/٨) في موقع:
<http://www.america.gov/st/scitech-arabic/2010/October/20101019142300x0.6960347.html?CP.rss=true>

(٢) للتفصيل ينظر: اتفاقية جديدة تحدد بصورة رسمية أسس التعاون بين الولايات المتحدة والصين، خبر منشور في موقع:
<http://www.america.gov/st/energy-arabic/2010/October/20101014115728x0.3775707. html?CP.rss=true>

٢- ١- ٢. التعاون الإقليمي

احتل التعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً دولياً خاصاً، وشهد العالم نشوء منظومات للتعاون الإقليمي بدوافع عديدة، أهمها سياسية، أمنية، اقتصادية. وقد كانت الإخفاقات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية في تحقيق غاياتها، من أسباب هذا الاهتمام[١].

وعلى الرغم من اشتراط بعض العلماء، مثل (Karl W. Deutsch)، التشابهَ الثقافي والمؤسساتي في عملية التعاون الإقليمي، فقد تستوجب المشاكل المشتركة بين دول إقليم جغرافي معين التعاونَ، على الرغم من قلة التشابه الثقافي والمؤسساتي بينها. هذا التفسير يعتمد إلى حدّ كبير على قناعة أنه، بغض النظر عن المسافة والثقافة والفرق في المؤسسات، فإن هناك اتجاهات جديدة تتسبب في آثار خطيرة لدول منطقة معينة في مختلف المجالات، مثل مشكلة تلوث البيئة والهجرة والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ذلك لأن القرب الجغرافي يعزّز الترابط بين المجتمعات والدول المعاصرة، وهذا ما يحثّ الدول على اللجوء إلى التعاون من أجل توفير الأمن والاستقرار[٢].

وممّا يؤكد ذلك هو تزامن تنامي الشعور بالحاجة إلى نهج للتعاون في مواجهة المشاكل الإقليمية، مع تنامي المشاكل الإقليمية وظهور أنماط جديدة من التحديات الإقليمية، مثل تجارة المخدرات وأمن الموارد ولا سيّما أمن الطاقة، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالبيئة والتجارة والتعريفات الجمركية وانتقال

(١) د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، ط١، (دمشق: مركز الشرق للدراسات، ٢٠٠٧)، ص٩٣.

(2) Fulvio Attina, The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region, Institute of European Studies, UC Berkeley, 05-08-2004, p. 3. <http://escholarship.org/uc/item/7821m737>

التكنولوجيا والسيطرة عليها ومسائل حقوق الشعوب في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير[1].

واقتصادياً، فإن القدرة الاقتصادية لا تأتي بالقوة والصرامة، بل من خلال العمل التعاوني، لذلك يعدّ التعاون عملاً فعّالاً اقتصادياً، ذلك لأن قوة الدول الفردية للسيطرة على مصيرها الاقتصادي الداخلي قد تضاءلت، نتيجة للتآكل الملموس للحدود السياسية بين الدول ذات السيادة، والذي ما زال مستمراً[2].

وعلى الرغم من أن "د. محمد السعيد إدريس" يرى –من خلال قراءته للتنوع والتباين الموجود في تجارب التعاون الإقليمي– إمكانية استنباط أربعة أنماط أساسية للتفاعلات التعاونية الإقليمية هي: الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء، وبلورة سياسة خارجية مشتركة، والتعاون الفني بين الدول الأعضاء، وحل المنازعات بالطرق السلمية[3]، إلا أنه يمكن القول أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد شهد تطوراً كبيراً في مجال التعاون الإقليمي، وظهرت نماذج عديدة من التعاون على الصعيد الإقليمي، على الرغم من الاختلاف في مستوياتها وأسسها ودوافعها ومتانتها[4]، ممّا يدلّ على ازدياد أهمية التعاون الإقليمي، ويتبيّن ذلك من خلال الجدول الآتي.

---

(١) د. هاني إلياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، (بغداد: جامعة بغداد-مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص٥٤.

(٢) وليام هلال و كينث ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير، ترجمة: د. حسن عبد الله بدر و عبد الوهّاب حميد رشيد، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ص١٦٤،١٢٦.

(٣) ينظر للتفصيل: د. محمد السعيد إدريس، م. س. ذ، ص ص٩٩-١٠٣.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية الرسمية تشمل مجالاً من الإجراءات تتراوح بين إعفاءات هامشية من التعرفة الجمركية وصولاً إلى تكامل اقتصادي شامل. وهي خمسة مستويات، هي: معاهدات تجارية مميزة، المناطق الحرة، اتحاد الجمارك، الأسواق المشتركة، الاتحادات الاقتصادية. أبسط هذه الأنواع هي التي تمنح امتيازات جزئية إلى أطرافها. أما إذا كانت هذه الامتيازات تبادلية فتدعى بالاتفاقيات التجارية المتمايزة، وإذا ذهبت الاتفاقية خطوة أبعد وألغت كل التعرفات والرسوم وضوابط الاستيراد (مائة في المائة بين المشاركين)، تعرف حينها بالمنطقة التجارية الحرة. وتبقى نمطياً الرسوم والتعرفة

الجدول (٢–١)

اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف المبرمة (حتى ٢٠٠٧)

	شرق آسيا وجنوبها	أوروبا	الأمريكتان	أفريقيا
القرن العشرون	١٧	١٥٦	١١١	٥٢
قبل ١٩٩٠	١٠	٨٠	٥٦	٣٧
١٩٩٠–١٩٩٩	٧	٧٦	٥٥	١٥
القرن الحادي والعشرون				
٢٠٠٠–٢٠٠٧	٣٧	٧٦	٥٥	٢٤
المجموع	٥٤	٢٣٢	١٦٦	٧٦

Source: United Nations, International Trade After the Economic Crisis, Op. Cit., p. 36.

مطبقة على الدول غير المشاركة في الاتفاقيات، وعندما تذهب الأطراف المشاركة في منطقة التجارة الحرة إلى أبعد من مجرد إلغاء كل الرسوم والتعرفات في ما بينها فتضع مستوى مشتركاً من الحواجز الجمركية إزاء الأطراف الخارجية، وهذا يستوجب في حده الأدنى تعرفة ضرائبية خارجية. كما أن اتحاداً جمركياً من شأنه أن يحدد حجم التبادل وضوابطه، وإيرادات التصدير وغيرها من الممارسات التجارية. وتكون بالواقع قد قامت بإرساء قواعد السياسة التجارية بين أعضائها بشكل موحد الأمر الذي يتيح لها إجراء المفاوضات التجارية مع دول أخرى كوحدة متماسكة. وفي ما عدا التبادل الحر للسلع والخدمات بين الأطراف المشتركة، تتضمن السوق المشتركة الحركة الحرة لعناصر الإنتاج وبخاصة قوة العمل ورأس المال. أما في ما يتخطى الحركة الحرة للسلع والخدمات والعناصر، فإن الاتحاد الاقتصادي يحمل معه تجانساً للسياسات الاقتصادية الوطنية بما فيها أساساً الضرائب والنقد الموحد. أما الوحدة الاقتصادية الكاملة فهي تستدعي بدورها اتحاداً سياسياً فدرالياً. مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص١٤٣-١٤٤.

استناداً علـى مـا سـبق، كثُـرت المبـادرات والمنظومـات الإقليميـة لتحقيـق الأهـداف المشـتركة بـين الـدول سـعياً لتحقيـق مصـالح اقتصـادية وتجاريـة أو لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار والازدهـار ومواجهـة التحـديات، وقـد تكـون النقـاط المشتركة بين هـذه الـدول هـي قربهـا الجغـرافي، أو اشـتراكها في المخـاطر الـتي تتعـرض لهـا، أو اشـتراكها في سمـات وخصـائص ثقافيـة وتأريخيـة أو دينيـة ومذهبية مشتركة، أو كل هذه المتغيرات معاً، ممّا تدفعها إلى تشكيل منظومات أو تكتلات أو منظمات إقليمية لتحقيـق مـا تصـبو إليهـا مـن مصـالح مشـتركة ودفع ما تواجهها من تهديدات ومخاطر، في المجالات المختلفة.

هنا يتم التركيز على أهم النماذج الإقليمية للتعاون بين الدول.

أولاً/ رابطة دول جنوب شـرقي آسـيا (آسـيان ASEAN): الـتي أنشـئت عام (١٩٦٧) بموجب "اعلان بانكوك"، كأول تعـاون إقليمـي في هـذه المنطقـة علـى أسـاس سـتة أهـداف حـول القضـايا السياسـية، الاجتماعيـة، التنمويـة، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات الإقليميـة ذات الأهداف المشابهة[١]، وقد شهدت هذه الرابطة تطورات عديدة.

---

(١) ينظر للتفصيل:

Myrna S. Austria, East Asian Regional Cooperation: Approaches and Processes, (Philippines: Philippine Institute for Development Studies, March 2003), pp. 8-9.

- Paul Wilkinson, International Relations: A Very Short Introduction, (New York: Oxford University Press, 2007), p. 102.

- محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٦٦)، آب (أغسطس)، ٢٠٠٩/٨، ص١٠٠. وقد تكونت (ASEAN) من خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفيليبين، وتايلاند، وتوسعت عضويتها في ما بعد لتشمل خمس دول أخرى هي: بروناي، فييتنام، ميانمار (بورما)، لاوس، وكمبوديا. وتشترك تلك الدول في أنها تقع في جنوب شرقي آسيا متجاورة جغرافياً، ومتشابهة في الثقافة السياسية. المصدر نفسه.

بالإضـافة إلى اسـتراتيجية التنميـة الصـناعية المشـتركة الـتي اتبعتهـا دول الآسيان، فإنها سارت في طريق تحرير التجارة البينيـة والاسـتثمار البـيني؛ فقـد اتفقت دول الآسيان عام (١٩٩٢) علـى إنشـاء منطقـة تجـارة حـرة بحلـول عـام (٢٠٠٨)، ولكن تمّ تقديم هذا التأريخ إلى عام (٢٠٠٣)، ومن ثـمّ إلى عـام (٢٠٠٢)، مع السماح للدول الأقل تطوراً بتأخير دخولها الكامل في منطقـة التجـارة الحـرة لحماية صناعاتها[1].

وبعد ذلك تمّ تأجيل هذا الإنشاء إلى عام (٢٠٠٧) على أن تلتزم الدول الأقـل تقدماً بإلغاء التعريفات الجمركية عام (٢٠١٢)، وفي عام (٢٠٠٤) تم الاتفـاق علـى تحويل منطقـة التجـارة الحـرة إلى سـوق موحـدة بحلـول عـام (٢٠٢٠)، وفي عـام (١٩٩٧) اتفق على إنشاء "منطقة استثمار الآسـيان". عـدا ذلـك، فقـد شـرعت دول الآسيان في إنشاء مثلثات للنمو مع الدول المجاورة[2].

وقد أسهمت الآسيان في إنشاء علاقة مؤسسـية بـين دول الآسـيان وكـلّ مـن الصـين واليابـان وكوريـا الجنوبيـة، في إطـار صـيغة (ASEAN+3)، وهـي تضم دول الآسيان العشر، بالإضافة إلى الصين وكوريـا الجنوبيـة واليابـان. وفي نوفمبر (٢٠٠٤) وقّعت دول الآسـيان مـع الصـين اتفاقـاً لإقامـة منطقـة للتجـارة الحرة بحلول عام (٢٠١٠) تشمل دول الآسيان والصين، وبذلك تعد أكبر منطقـة للتجارة الحرة في العالم[3].

وفي نوفمبر (٢٠٠٤)، اتفق زعماء الآسيان في تطور مهم على عقـد قمـة شـرق آسيا (EAS or ASEAN+6) ، وقد عقد اجتماع قمة شـرق آسـيا الأولى

(١) المصدر نفسه، ص١٠٦. و: (Myrna S. Austria, Op., Cit., p. 9.)

(٢) ينظر: محمد السيد سليم، م. س. ذ، ص١٠٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٧.

في كوالالمبـور في ديسـمبر (٢٠٠٥)، تلتهـا سـيبو (الفليـبين) في ينـاير (٢٠٠٧)، وسـنغافورة في نـوفمبر (٢٠٠٧)، بمشـاركة كـل أعضـاء (الآسـيان+٣) جميعـاً، بالإضافة إلى استراليا والهند ونيوزيلندا، وقد أضيفت هذه الدول الثلاث ليشكل (ASEAN+6)، وتركز هذه المجموعة الأوسع على القضايا المشـتركة بـين مشـاركين أوسـع، بمـا في ذلـك انفلـونزا الطيـور والتعلـيم والطاقـة والتمويـل والكوارث الطبيعية[1].

وبما أن التهديدات الأمنية تشكل العنصر الجوهري والأساسي المكمل الذي بدون تأمينه لن تستطيع دول الآسيان من تطوير هيكـل تعاونهـا الاقتصـادي، فقد بدأت (الآسيان)، بعد انتهاء الحرب الباردة، تهتم بالقضـايا الأمنيـة[2]. وفي هذا الإطار تم إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) الـذي بـدأ باجتماعاتـه منذ عام (١٩٩٤)، ليشكل أحد جوانب الإطار السياسي – الأمـني الـذي تبنتـه رابطـة دول آسـيان لتفعيـل دورهـا الإقليمـي بعـد الحـرب البـاردة ووسـيلة لهـا للتعاون مع القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد بقصد تفعيـل الـدور السياسـي والأمـني للرابطـة وإيجـاد آليـة لحـل المشـاكل القائمـة، وإيجـاد آليـة جديـدة في مواجهة التحديات الإقليمية واحتواء الصين واليابان في التفـاعلات الإقليميـة[3]، حيـث يـتم في إطـاره مناقشـة القضـايا الأمنيـة والسياسـية، مـع التركيـز علـى

(1) Masahiro Kawai and Ganeshan Wignaraja, Regionalism as an Engine of Multilateralism: A Case for a Single East Asian FTA, Working Paper Series on Rehional Economic Intergration, NO. 14, Asian Development Bank, 2008, p. 8.
<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1151062>

(٢) د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، م. س. ذ، ص١٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٠٩-١١٠. يتكون "منتدى الآسيان الإقليمي" من: بروناى، إندونوسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، الفليبين، استراليا، نيوزيلندا، كندا، كوريا الجنوبية، اليابان، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي إلى جانب ثلاث دول أخرى كمراقبين هي: فيتنام، لاوس، ماينمار. المصدر نفسه، ص١١٠.

إجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتطوير وثيقة سنوية تسمى "الرؤية الأمنية السنوية"، هذا فضلاً عن الإجراءات الدبلوماسية الوقائية. ومن ثمار هذا المنتدى توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والمسماة بمعاهدة بانكوك في عام (١٩٩٥)[١].

ثانياً/ منظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سارك (SAARC): وهي منظومة أخرى للتعاون الإقليمي، التي تضم دول جنوب آسيا وهي (الهند، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا، بوتان، والمالديف)، لتأمين الأمن والتنمية الإقليميين وفق منهج تدريجي، منذ تشكيلها عام (١٩٨٥). كما تهدف إلى تعزيز رفاه شعوب أعضائها ولتحسين نوعية الحياة من خلال تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة[٢]. وفي عام (٢٠٠٢) وقّعت هذه الدول اتفاقية التجارة الحرة

---

(١) محمد السيد سليم، م. س. ذ، ص ص١٠٢-١٠٣. وقد حددت دراسة أكاديمية أربعة شروط لازمة لتشكيل نظام أمني في شمال شرق آسيا: أولاً، تطوير الترتيبات القائمة للتعاون الأمني، ثانياً، ديناميات الترابط الاقتصادي، ثالثاً، التهديدات عبر الوطنية، التي تدعو إلى سياسات التعاون الأمني، وتشمل الإرهاب والجريمة الدولية، والأمراض المعدية، وتحركات السكان غير المنظم، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة؛ وأخيراً، أدركت الجهات الفاعلة الرئيسة في شمال شرق آسيا، في تسعينيات القرن الماضي، أهمية التعاون الأمني المتعدد الجنسيات. للمزيد يمكن الإطلاع على هذه الدراسة:

Kyung Yung Chung, Building A Military Security Cooperation Regime in Northeast Asia: Feasibility and Design, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2005, Copyright 2005 Chung, Kyung Yung.
<http://drum.lib.umd.edu/handle/1903/2431>

(٢) ينظر للتفصيل: د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، م. س. ذ، ص ص١٠٢-١٠٦. و د. هاني إلياس الحديثي، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (١٩٩٨/٤)، ص٦٨. وتم الاتفاق، في مؤتمر "دكا" عام (٢٠٠٥) على منح مواطني الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكوريا الجنوبية أفضلية بموجب اعتبار دولهم أعضاء مراقبين بشكل منفصل لتحقيق مستوى من الدعم الاقتصادي والاجتماعي، بموجب ذلك فإن الدول الأعضاء المراقبين هي: جمهورية الصين الشعبية،

لجنوب آسيا (SAFTA) التي شكّلت إطاراً لتأسيس منطقة للتجارة الحرة تغطي (١,٤) مليار نسمة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير (٢٠٠٦)[١].

واتفق وزراء داخلية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في اجتماعهم في باكستان في (٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٠)، على تنسيق الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية واتخاذ الخطوات الضرورية لمكافحة غسل الأموال وتهريب البشر في المنطقة، وقد اتفق المجتمعون على تنسيق الجهود[٢].

ثالثاً/ منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): التي أنشئت عام (١٩٨٥) بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي؛ كجعل سوق الخدمات والبضائع المشتركة، وتشجيع السياحة وتطوير نظام فعّال للاتصالات والمواصلات بين أعضائها. وفي عام (٢٠٠٣) شهدت المنظمة توقيع اتفاق تجاري في إسلام آباد، يضمن تطوير التبادل التجاري والاستفادة من مصادر الثروة في تطوير دول الإقليم[٣].

الاتحاد الأوروبي، اليابان، جمهورية كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية. المصدر نفسه (د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا).

(1) Patrizia Tumbarello, Are Regional Trade Agreements in Asia Stumbling or Building Blocks? Some Implications for the Mekong Countries, Paper prepared for the seminar "Accelerating Development in the Mekong Region—the Role of Economic Integration", Siem Reap, Cambodia, June 26–27, 2006, p. 6.
<http://www.perjacobsson.org/external/np/seminars/eng/2006/mekong/pt.pdf>

(٢) خبر نشر في موقع:
<http://www.sdarabia.com/preview_news.php?id=1697&cat=6>

(٣) ينظر للتفصيل: موقع المنظمة: <http://www.ecosecretariat.org>
و د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، م. س. ذ، ص ص٩٧-١٠٢. الدول الأعضاء المؤسّسة لـ(ECO) كانت: ايران، باكستان، تركيا، وفي عام (١٩٩٢) انضمت اليها كل من: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، تركمانستان،

رابعاً/ المجلس الاقتصادي لآسيا–المحيط الهادئ (APEC): الذي ظهر عام (١٩٨٩) إلى الوجود كنموذج آخر للتعاون الإقليمي، وتطورت أهدافه وآلياته بشكل سريع، وأصبح على رأسها استكمال إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وتدفق الأموال والخدمات بين دولها الصناعية مع حلول عام (٢٠١٠) ودولها النامية مع حلول عام ٢٠٢٠، وجاء تأسيس المنتدى استجابة لتزايد التبادل التجاري والتواصل البشري بين أعضائه[1].

خامساً/ الإتحاد من أجل المتوسط: حاول الاتحاد الأوروبي –بعد اشتمال مشروع الوحدة الأوروبية على كامل عناصر الوحدة الاقتصادية، من التبادل التجاري بين أعضائها، وفيما بعد العملة الموحدة وتوحيد السياسات المالية والضريبية والنقدية والاجتماعية وغيرها–، حاول ربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نمواً، فقد حاول التوسّع نحو الجنوب، مثلاً مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط[2]. عن طريق مشروع "الشراكة

طاجيكستان، قيرغيزستان وكازاخستان؛ و توجد أمانتها العامةُ وقسمها الثقافي في طهران، بينما يقع المكتب الاقتصادي في تركيا، أمّا المكتب العلمي فيقرّ في باكستان. المصدر نفسه.

(١) ينظر للتفصيل:

Myrna S. Austria, Op., Cit., pp. 10-12. and <http://www.marefa.org/index.php>

كان الأعضاء المؤسسون لـ(APEC) (١٢) عضواً، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت منذ البداية الداعم الرئيسي للمجلس؛ لما تشكله من منافع تصب في استراتيجياتها في التعامل مع منطقة شرق آسيا الشاسعة وكوسيلة جديدة للتعامل مع الجهة الغربية لأراضيها في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة وأن روسيا والصين من أعضاء المنتدى، ثم توسع المنتدى ليصبح ذا (٢١) عضواً فيها. ويضم منتدى آبك خليطاً من الدول من الناحية الثقافية ومستويات النمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي والأهداف الوطنية والدينية والأوضاع السياسية. فمن الساحل الغربي الآسيوي للمحيط الهادي يضم المنتدى (١٦) دولة: اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والصين وتايوان وهونج كونج والفليبين وبروناي وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام وأستراليا ونيوزيلاندا وبابوا غينيا الجديدة، ومن الساحل الشرقي الأمريكي للمحيط يضم (٥) دول: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وبيرو وتشيلي. المصدر نفسه،

(<http://www.marefa.org/index.php>)

(٢) د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧)، ص ص٤٩٧-٤٩٨.

الأورومتوسطية" الذي تطور فيما بعد لما بات يعرف بـ"الاتحاد من أجل المتوسط" منذ تموز عام (٢٠٠٨)[١]. كما أولى الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى بموضوع الأمن سواء في علاقات أعضائها بعضها ببعض أو في علاقاتها مع الدول الأخرى[٢].

مثلاً أقدمت بلدان أوروبا على عقد اتفاقية موحدة لمواجهة جرائم الإنترنت عام (٢٠٠١)، ووقعتها أكثر من (١٢) دولة في نطاق الاتحاد الأوروبي، لحل مشكلة الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في شأن جرائم الإنترنت[٣].

سادساً/ اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا "نافتا" (NAFTA): وهي إحدى الأمثلة الأخرى البارزة للتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وقد أنشئت بموجبها منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ في (١ يناير ١٩٩٤)[٤].

---

(١) بدأت الشراكة الأورومتوسطية أو (عملية برشلونة) أو (EUROMED) عام (١٩٩٥) لتعزيز الاتحاد الأوروبي علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا. اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. تضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم (٤٣) عضواً. حول الاتحاد من أجل المتوسط ينظر:

<http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate/union-for-the-mediterranean/ar>

ـ هادي يحمد، "الاتحاد من أجل المتوسط".. ماذا يريد ساركوزي؟، على موقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1213871790534&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout> and <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٢) جواد الفرخ، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني ، بحث منشور على موقع:

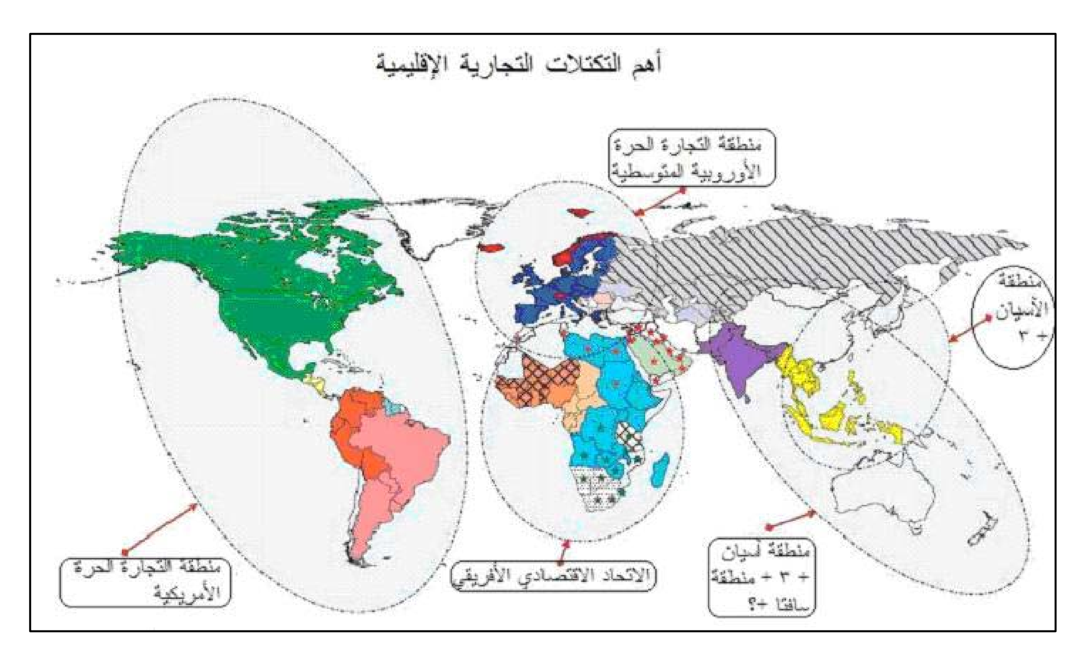
<http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com/124/%D>

(٣) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي: دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي، ط١، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦)، ص٨.

(٤) د. خليل حسين، م. س. ذ، ص٤٩٨.

وفيما يأتي شكلان توضيحيان للاتفاقيات التجارية الإقليمية؛ يبـيّن أولهمـا أهم التكـتلات التجاريـة الإقليميـة، وثانيهمـا يظهـر تـراكم الاتفاقيـات التجاريـة الإقليمية المفعّلة وغير المفعّلة، والتي أبلغت عنها منظمة التجارة العالمية، وهذه الاتفاقيـات جـاءت لتفعيـل التعـاون الاقتصـادي والتجـاري وتحقيـق المكاسـب المشتركة وإيجاد حلول جماعية للمخاطر والتحديات المشتركة.

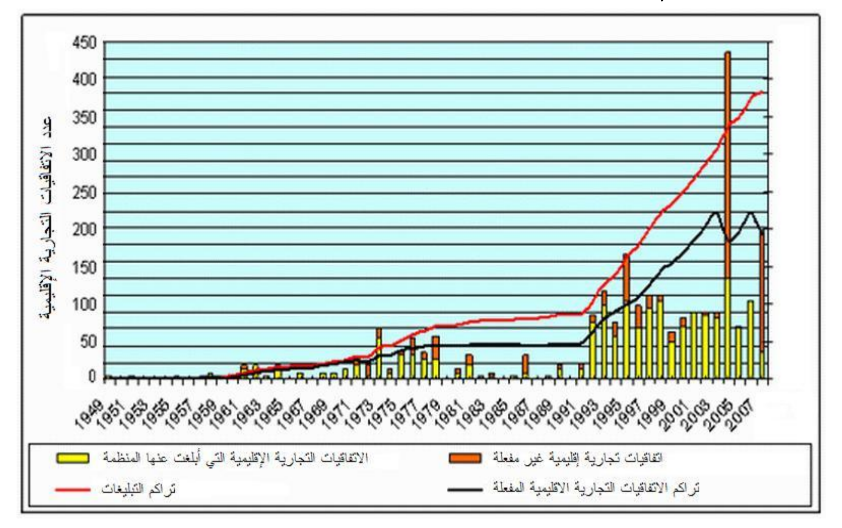
الشكل رقم (٢-١)



المصدر: محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية: ملخص سياسات رقم27 ، (سوريا: وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي– المركز الوطني للسياسات الزراعية، ٢٠٠٨)، ص ص٣-٤ . على موقع:
<http://www.napcsyr.org/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/27_pol_brf_reg_trade_ agr_mb_ar.pdf>

الشكل رقم (٢-٢)

تراكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال العقود الأخيرة



المصدر: محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، م. س. ذ، ص٤.

حتى منتصف العام (١٩٩٨) تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية عن أكثر من (١٠٠) اتفاقية، فضلاً عن عدد كبير من الاتفاقيات الأخرى التي لم يبلغ عنها على الرغم من كونها موضع التنفيذ ولو جزئياً، ثم وصل العدد في بداية سنة (2005) إلى (312) اتفاقية إقليمية أبلغت عنها منظمة التجارة، من بينها(١٧٠) اتفاقية مفعّلة، كما أن هناك (65) اتفاقية مفعّلة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها للمنظمة، وحسب تقرير للإسكوا، الصادر عام (٢٠٠٧)، فإن العقد الأخير من القرن الماضي شهد تسارعاً في عقد أو إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، وذلك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتسجل البيانات المتوفرة زيادة بواقع (٥٤) اتفاقية خلال الفترة (٢٠٠٥-

٢٠٠٦)، بما يشير إلى مسارعة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى الانضمام لمثل هذه الاتفاقيات[١].

سابعاً/ منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): التي تأسّست في (٢٦ نيسان ٢٠٠١)، للتعاون الأمني والسياسي بين أعضائها لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية وحل المشاكل، منها النزاعات والاتجاهات الانفصالية التي تشكل تهديداً مشتركاً، فضلاً عن حل المسائل الحدودية بين الدول الأعضاء، والحفاظ على الأمن وتعزيز الثقة على الصعيد العسكري في المناطق الحدودية، وتشجيع التعاون المشترك بين أعضائها في مختلف المجالات وتعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء[٢]، وحماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء عن طريق تحقيق التعاون في المجالات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية[٣].

ثامناً/ منظمة جامعة الدول العربية: التي تأسست عام (١٩٤٥) في إطار الدول العربية، ولا تقتصر أهدافها –حسب ميثاقها– على تحقيق التعاون في المجال السياسي بين الدول الأعضاء وصيانة استقلالها وسيادتها، بل أكدت المادة الثانية منه على أن من أغراض الجامعة كذلك العمل والسعي إلى أن

---

(١) محمود ببيلي، م. س. ذ، ص ص٣-٤ .

(٢) ينظر:

Alyson J. K. Bailes And Others, The Shanghai Cooperation Organization, (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 2007), pp. 1-3.

و د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، م. س. ذ، ص ص١٣٠-١٣٣. تتكون منظمة (SCO) من: روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، الصين وأوزبكستان. وانضمت دول أخرى كأعضاء مراقبين وهي: إيران، باكستان، منغوليا، الهند. المصدران أنفسهما.

(٣) ينظر للتفصيل: خديجة عرفة محمد (إعداد)، تأسيس وتطور منظمة شنغهاى للتعاون، نشرت في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات استراتيجية، على موقعها الالكتروني:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM>

تتعاون الدول العربية في المجالات الأخرى، وهي الشؤون الاقتصادية والمالية، وشؤون المواصلات وشؤون الثقافة وشؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، والشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية، على سبيل المثال لا الحصر[1].

تاسعاً/ مجلس التعاون الخليجي: الذي أنشئ عام (١٩٨١) بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين أعضائه في جميع الميادين، وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين[2].

عاشراً/ في مجال التعليم، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، -التي تأسست عام (١٩٤٥)-، برنامج التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التعليم في عام (٢٠٠٧)، واقترن ذلك بإنشاء صندوق التعاون بين بلدان الجنوب. ويرمي هذا البرنامج إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتلبية أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية من خلال تبادل التجارب، والمعارف والممارسات الجيدة على مستوى بلدان الجنوب، إضافة إلى البلدان المتقدمة، كما تعمل (اليونسكو) على نحو وثيق مع عدد من الهيئات التي تعزز التعليم على المستوى الإقليمي[3].

---

(١) ينظر للتفصيل: د. عبدالله علي عبو سلطان، المنظمات الدولية: الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط١، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٠)، ص ص٣٠٢-٣٣٠.

(٢) للاطلاع على نص النظام الأساسي للمجلس، ينظر: د. عيسى الدبّاح، موسوعة القانون الدولي: أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام، المجلد الثالث، ط١، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ص٣٨٧-٣٩٣.

(٣) التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على العناوين التالية في موقع منظمة اليونسكو:
<http://www.unesco.org/ar/efa/international-cooperation/south-south-cooperation>

وتتــولى (لجنــة الأمــم المتحــدة الاقتصــادية والاجتماعيــة لغربــي آســيا ESCWA)، مثلاً، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريـق التعـاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والقيام بدور الـذراع الإقليمـي للأمم المتحدة [1].

ويبــيّن الجــدول (٢-٢) أهــم التكــتلات والتحالفــات متعــددة الأطــراف والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية بعد الحرب الباردة.

<http://www.unesco.org/ar/efa/international-cooperation/regional-mechanisms/>

وذلك من خلال الاضطلاع بالمهام التالية: توفير منتدى رئيسي في إطار منظومة الأمم المتحدة يتناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة إسكوا، وإجراء الدراسات التحليلية والأبحاث والمسوحات في مجالات اختصاص اللجنة؛ ودعم الدول الأعضاء في عملية وضع القواعد والمعايير التي تسهل العلاقات الاقتصادية والتكامل داخل المنطقة ومع الاقتصاد العالمي؛ و وضع وتطوير قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات التي تتصل بعمل إسكوا، وذلك من خلال جمع هذه البيانات والمعلومات وتصنيفها وتجهيزها وتوزيعها على المستخدمين، وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تعزيز الدوائر المختصة بالبيانات؛ وإعداد وتعزيز أنشطة ومشاريع المعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها، والقيام بدور الوكالة المنفذة للمشاريع الميدانية، كما تتولى اللجنة تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، والورشات التدريبية والندوات والحلقات الدراسية، والاضطلاع بالدراسات والبحوث والمسوح في نطاق صلاحيات اللجنة؛ وتنسيق أنشطة إسكوا مع أنشطة الإدارات والمكاتب الرئيسة في مقر الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية بما في ذلك جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بهدف تجنب الازدواجية وضمان تكامل المعلومات وتبادلها. المصدر نفسه.

(١) ينظر للتفصيل: موقع إسكوا الإلكتروني: <www.escwa.un.org>

إسكوا تضم (١٣) دولة عضو، وترسل التقارير إلى المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة. الدول الأعضاء هي: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. المصدر نفسه.

الجدول (٢-٢)

أهم التكتلات والتحالفات متعددة الأطراف والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية بعد الحرب الباردة

المؤسسة الاقتصادية الإقليمية أو التحالف متعدد الأطراف	الاسم الشائع للاتفاقية	السنة	موقّعو الاتفاقية
الاتحاد الأوروبي	معاهدة ماستريخت	١٩٩٢	جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي (٢٧)
رابطة الدول المستقلة (CIS)	معاهدة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة	١٩٩٢	أعضاء الرابطة عدا جورجيا، مولدوفا، تركمانستان، أوكرانيا
رابطة الدول المستقلة	ميثاق رابطة الدول المستقلة	١٩٩٣	جميع أعضاء رابطة الدول المستقلة
الاتحاد الأوروبي	معاهدة حسن الجوار، الصداقة والتعاون (اتفاقية عدم الاعتداء)	١٩٩٣	أندورا، فرنسا، اسبانيا
المجموعة الكاريبية (CARICOM)	السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي	١٩٩٦	أنتيغوا، ودومينيكا وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، بربادوس
منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)	اتفاق تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية	١٩٩٦	الصين، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان
منظمة جنوب أفريقيا للتنمية (SADC)	معاهدة التحالف	١٩٩٩	أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناميبيا، زيمبابوي
السوق المشتركة لدول	المنظمة الاقتصادية	٢٠٠٠	أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية

شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)	لمركز الدول الأفريقية		أفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي– برينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، رواندا، تشاد
منظمة جنوب أفريقيا للتنمية (SADC)	منظمة جنوب أفريقيا للتنمية	٢٠٠١	أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب افريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي

Source: John P. Willerton and others, Complex Security Institutions: Nested Bilateralism in the Commonwealth of Independent States, Paper prepared for presentation at the Shambaugh/ITRAG Conference, "Building Synergies: Institutions and Cooperation in World Politics," Iowa City, Iowa, October 12-14, 2006, p. 13. <http://www.saramitchell.org/wvpbg.pdf>

هناك نماذج أخرى كثيرة للتعاون الإقليمي في المجالات كافة، تؤكد أهمية التعاون على هذا الصعيد، لأن هناك بعض القضايا والمشاكل تأخذ طابعاً إقليمياً، تقتضي معالجتها جهوداً إقليمية، كما أن هنالك بعض المخاطر والتحديات الإقليمية ينبغي أن تعالج بين دول يجمعهم القرب الجغرافي أو مصالح متبادلة أو مخاطر مشتركة أو هذه النقاط كلها، ممّا يفرض عليهم التعاون من أجل حل المعضلات فيما بينهم والوصول إلى الغايات والأهداف التي لا يمكن تحقيقها بجهود فردية.

٢- ٢. التعاون الدولي

إن الاستراتيجية الضرورية الصائبة لحل المشاكل ذات الطابع العالمي، تكمن بلا مراء في التعاون الدولي(١)، أو بالأحرى في التعاون العالمي. ولا يتوقف التعاون بين دولتين أو دول معينة في إقليم معين فحسب، بل أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية تلعب دوراً كبيراً في عمليات التعاون الدولي(٢)، واستحوذت مسارات التعاون، التي تطورت نتيجة لازدياد الترابط، على حيّز كبير في المؤسسات الدولية ذات الطبيعة الدائمة. وأصبحت المنظمات الدولية اليوم، تشكل المكان المميّز للتعاون المتعدد الأطراف؛ فهي تشكل شبكات اتصال بين الفاعلين الدوليين وتساعد على بروز معايير عامة تنظم السلوك الدولي عن طريق مأسسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتوافق المرتبط بها، استجابة لحاجات التعاون(٣).

وقد شهد العالم تصاعداً كبيراً في مخاطر الاقتصاد والبيئة والصراعات السياسية والتدخل العسكري والضرر غير المتوقع من المجرمين والأمراض وشبكة الإنترنت(٤)، بشكل تجاوزت فيها هذه المخاطر الحدود الإقليمية، لتشكل بذلك تهديداً دولياً وعالمياً تشمل جميع الحكومات والشعوب دون استثناء، وبغض النظر عن مدى قوة هذه الدولة أو هذا الشعب وتقدّمهما، ودون اعتبار

---

(١) هانس و بيترمارتن و هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٣٨"، ١٩٩٨)، ص٣٣٠. **ملاحظة:** كل الكتب المستخدمة -في هذا البحث- من "سلسلة كتب عالم المعرفة" متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.archive.org/details/aalam_almaarifa>

(2) K. J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis, Op. Cit., p. 505.

(٣) فيليب برايار و محمّد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، ط١، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٩)، ص ص١٣٨-١٣٩.

(٤) مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب: أكرم شاكر عضيمة، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص١٧.

للمسافة الجغرافية، لذلك فإن مواجهتها تتطلب جهوداً جماعية، دولية وعالمية، حكومية وغير حكومية للحد من هذه المخاطر، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن المحاولات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق الأمن البشري والتنمية البشرية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول والشعوب قد دفعت بالفاعلين الدوليين للقيام بمحاولات جماعية لتحقيق هذه الأهداف، وقد بُذلتْ جهودٌ كبيرة في هذا المضمار، سواءً على الصعيد الحكومي أو غير الحكومي.

٢- ٢- ١. التعاون الدولي الحكومي

في البداية لابد أن نذكر أن ميثاق الأمم المتحدة قد أولى اهتماماً بالتعاون الدولي، في ديباجته وفي أكثر من مادة؛ فمثلاً، نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من بين أهداف المنظمة (تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء)[(١)].

كما خصص الميثاق الفصل التاسع كله (المواد من ٥٥-٦٠) للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي؛ فالمادة (٥٥) تناولت عمل المنظمة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول

---

(١) ميثاق منظمة الأمم المتحدة على موقع المنظمة:

<http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml>

للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، وأن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً. كما تحدثت المادة (٥٦) عن تعهّد جميع الدول الأعضاء أن يقوموا –منفردين أو مجتمعين– بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف. كما تحدثت المادة (٥٧) عن ضرورة التنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي وصفتها بأنها "تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون". وقد منحت المادة (٥٨) الأمم المتحدة الحق في إصدار توصيات تهدف إلى التنسيق بين أنشطة هذه الوكالات. ومنحت المادة (٥٩) للمنظمة حق الدعوة، عند المناسبة، إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة (٥٥). أما المادة (٦٠) فقد ألقت مسؤولية تحقيق تلك الأهداف على عاتق الجمعية العامة، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة[١].

تحث الجمعية العامة جميع لجان و وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على أن تكثف جهودها من أجل أن تعمم بشكل فعال استخدام التعاون بين بلدان الجنوب في تصميم برامجها العادية وصياغتها وتنفيذها، وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد

---

(١) للاطلاع على نص الفصل التاسع من الميثاق، يراجع: موقع منظمة الأمم المتحدة على العنوان الإلكتروني التالي:
<http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter9.shtml>

البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقررت الجمعية العامة، وبموجب القرار (٢٢٠/٥٨) بتأريخ (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، أن تعلن يوم (١٩ كانون الأول/ديسمبر) "يوم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب"؛ وهو التأريخ الذي أقرت فيه الجمعية العامة "خطة عمل بوينس أيريس لتشجيع التعاون التقني وتنفيذه فيما بين البلدان النامية"(١).

فضلاً عن ذلك، هناك مجالات عديدة تم التعاون فيها على الصعيد الدولي الحكومي؛ ففي المجال الاقتصادي، مثلاً، أدى تلاشي الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الوطني والدولي، إلى خلق مستويات عالية من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات السياسية الوطنية؛ فالمستويات العالية من الاعتماد المتبادل تربط الاقتصادات الوطنية بصورة فعالة، بحيث يصبح الاقتصاد الوطني أكثر حساسية، وأحياناً أكثر انكشافاً وتعرضاً للتغيرات في اقتصادات وطنية أخرى(٢)، ممّا يتوجب على الدول أن تحاول الدخول في عمليات تعاونية تحقيقاً لمصالحها المشتركة مع الآخرين، ودرئاً للمخاطر التي تهددها وتهدد الآخرين.

وقد اعتُبرت اتفاقية الغات (GATT)، التي تحولت عام (١٩٩٥) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، مثالاً على التعاون في أحد أكثر الميادين استراتيجية بين الدول، وتعدّ الإطار المؤسسي المشترك لتيسير العلاقات

---

(١) يراجع: موقع منظمة الأمم المتحدة على العنوان الإلكتروني التالي:
<http://www.un.org/Depts/dhl/dhlara/events/south/index.html>

(٢) روجر توز، الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٤٥٥.

الدولية[1]؛ فهذه المنظمة تعمل على توسيع حرية التجارة العالمية وحمايتها من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية[2]. كما تلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في اتفاقيات ذات جوانب كثيرة، فهي تملك نصيباً من المراقبة على السياسة التجارية لبعض الدول، وخلافاً لـ(الغات) فإنها تملك الحق باتخاذ القرارات الملزمة فيما يتعلق بالتنفيذ، إذا لم يجر اتفاق بين كل الدول ذات المصلحة ضد هذه القرارات، وقد أصبحت هذه المنظمة حجر الزاوية في التجارة العالمية[3].

تقوم هذه المنظمة على مبدأ الشفافية، أي تفرض على الدول الأعضاء فيها أن تجعل قوانينها ولوائحها وإجراءاتها متفقة مع اتفاقية المنظمة والاتفاقيات الملحقة بها، وإذا ما تعارضت اتفاقية المنظمة مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء فإن العبرة تكون بما ورد في الاتفاقية، وهذا ما يجعل المنظمة مهيمناً ومشرفاً على القوانين والأنظمة الداخلية لأعضائها لئلا تتناقض وقواعدها[4].

---

(١) ينظر للتفصيل: أليس لاندو، م. س. ذ، ص١٢٥. و د. مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، (دمشق: اتحاد كتاب العرب (سلسلة الدراسات "١٥")، ٢٠٠٨)، ص ص١٠٠-١٣٣. وتقوم هذه المنظمة بالمهام التالية: (الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات (الغات)، متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية). المصدر نفسه (د. مصطفى العبد الله الكفري)، ص ص١١٧-١١٨.

(٢) د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط-الاصدار الثاني، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص٤٦.

(٣) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب و د. هاشم حمادي، ط١، (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص٩٧.

(٤) د. سهيل حسين الفتلاوي، م. س. ذ، ص٦٣.

وتأسست مجموعة العشرين (G-٢٠) عام (١٩٩٩) لجمع الاقتصادات الصناعية والنامية لمناقشة القضايا الرئيسة في الاقتصاد العالمي، وتشجيع الحوار المفتوح والبنّاء بين الدول الصناعية والدول ذات الأسواق الناشئة بشأن القضايا الرئيسة ذات الصلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، عن طريق المساهمة في تدعيم البنيان المالي الدولي وتوفير فرص الحوار بشأن السياسات الوطنية والتعاون الدولي، وتم إنشاء المجموعة استجابة للأزمة المالية التي حدثت أواخر تسعينيات القرن الماضي[1].

وعلى مستوى الدول، عُقدت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية المشتركة. تعدّ (اتفاقيات مناطق التجارة الحرة) أكثر أنماط الاتفاقيات التجارية الإقليمية شيوعاً، وتمثلت حتى نهاية عام (٢٠٠٦)، حوالي (٨٤٪) من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة، حيث تزيل هذه الاتفاقيات العوائق التجارية بين الأعضاء، ولكن تحتفظ كل دولة بسياستها تجاه الدول الأخرى. كما تمثلت كل من (الاتفاقيات ذات المجال المحدود) و(اتفاقيات الاتحادات الجمركية) (٨٪) من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعّلة في التأريخ نفسه. وهناك صيغ اتحادات جمركية ذات تكامل

---

(1) About G-20, See: < http://www.g20.org/about_what_is_g20.aspx>

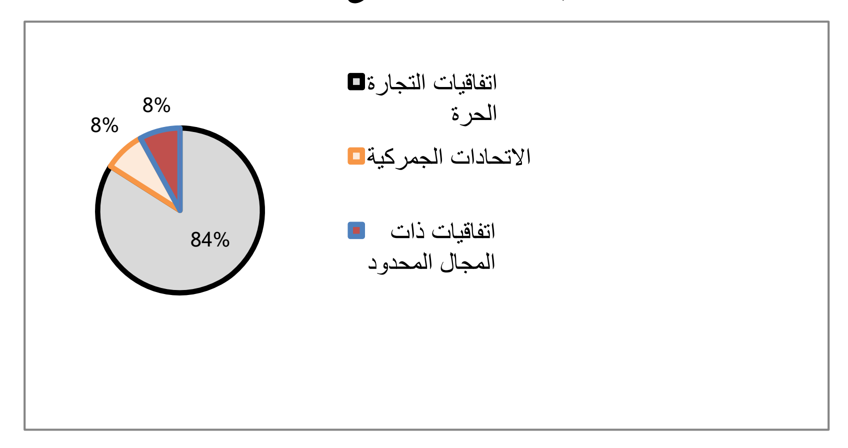
تتكون (مجموعة الـ٢٠) من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من (١٩) دولة: (الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، جمهورية كوريا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي الذي تمثله الرئاسة الدورية للمجلس والبنك المركزي الأوروبي)، وتمثل الدول الأعضاء حوالي (٩٠٪) من إجمالي الناتج القومي العالمي، و (٨٠٪) من التجارة العالمية (بما في ذلك التجارة داخل الاتحاد الأوروبي)، فضلاً عن ثلثي سكان العالم. أحرزت المجموعة إنجازات منذ تأسيسها، منها الاتفاق حول سياسات النمو والحد من إساءة استخدام النظام المالي، والتعامل مع الأزمات المالية ومكافحة تمويل الإرهاب، وتشجيع اعتماد المعايير المعترف بها دولياً في مجالات مثل الشفافية في السياسة المالية ومكافحة غسل الأموال. ولمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم في عام (٢٠٠٨)، دعت (G20) إلى تعزيز التعاون الدولي. ومن أجل ذلك، عقدت مؤتمرات قمة عديدة. Ibid.

أعمق منها الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية[(١)]. يبيّن الشكل الآتي هذه النسب.

الشكل رقم (٢-٣)

اتفاقيات التجارة الاقليمية المفعلة حتى

(ديسمبر ٢٠٠٦) حسب نوع الاتفاقيات



Source: Roberto V. Fiorentino, Op. Cit., p. 5.

وعلى الرغم من اعتبارهما أداة للهيمنة الأمريكية على العالم، فإن صندوق النقد والبنك الدوليين يلعبان دوراً في مجال التعاون المالي والاقتصادي؛ فصندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، فهي منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريباً لتحقيق المصالح المشتركة، حيث تضم في عضويتها (١٨٧) بلداً عضواً (حتى يونيو 2010). يتمثل الغرض الرئيس من صندوق

---

(1) Roberto V. Fiorentino, Luis Verdeja and Christelle Toqueboeuf, The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 Update, DISCUSSION PAPER, NO. 12, (Geneva, Switzerland: World Trade Organization, 2007), p. 4.
<http://www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2010/05131.pdf>

النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي ونظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، النظام الذي يمكِّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات بعضها من البعض، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة(١).

وفي المجال الأمني، فإن التعاون الدولي فيه ينطوي على أهمية كبيرة؛ فقد كان التعاون مع الصراع جنباً إلى جنب من معالم السياسة الدولية في السابق، ولكن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد أفسحت المجال أمام تطور حميد لنظام الأمن الدولي أكثر من ذي قبل(٢).

يرتبط الأمن اليوم بثلاثة مستويات: الأفراد والدول والنظام الدولي، ويعدّ الأمن ضرورياً في أي من هذه المستويات للأمن على المستويات الأخرى، ويشكل الأمن العالمي وأمن الأفراد متغيرين أساسيين يعتمد أحدهما على

---

(١) صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن، (.Washington DC : ٢٠١٠) على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/pdf/ar10_ara.pdf>

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي: (تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛ وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات، أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي؛ وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة). ومن أجل تعزيز دور صندوق النقد الدولي لمواجهة التحديات المقبلة، صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء الاجتماعات السنوية في اسطنبول في أكتوبر (٢٠٠٩) على الأولويات العامة التالية للصندوق في الفترة القادمة: إعادة تقييم صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي؛ ومواصلة تعزيز قدرته التمويلية لمساعدة أعضائه على التعامل مع مشاكل ميزان المدفوعات، بما في ذلك التقلب المالي، والحد من الحاجة المتصورة لمراكمة احتياطات مفرطة؛ وزيادة تركيز الرقابة متعددة الأطراف وتحسين إدراجها ضمن الرقابة الثنائية، وزيادة تعزيز الرقابة القُطْرية والإقليمية ومتعددة الأطراف؛ وإصلاح نظام حوكمة الصندوق لتعزيز شرعية المؤسسة وفعاليتها. المصدر نفسه، ص٤٢.

(٢) جون بيليس، م. س. ذ، ص٤١٠.

الآخر، لكن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وضعف ضبط حركية الاعتماد المتبادل، أدى بالدول إلى تعزيز أمنها بشكل منفرد، وبالنتيجة إضعاف أمن الدول الأخرى. إن بروز أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وثقافية وغيرها، أدى إلى إضعاف التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني[١].

إن هنالك دعوة إلى إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب، بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن، وهذا ما يسمح بتزويد الطرف الثالث بتصور أمني ملائم، وبإطار من الشرعية التي تتيح له التدخل، لا سيّما لأغراض إنسانية؛ إذ أن الأمن يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض أن يهتم أيضاً بحماية الفرد والمجتمع وتعزيز رفاههم[٢].

---

(١) عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على موقع:
<http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=503762>
وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل Comprehensive Security (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، والشراكة الأمنية Security Partnership، والأمن المتبادل Mutual Security (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى)، الأمن التعاوني Cooperative Security (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه. وجدير بالإشارة أن مفهوم الأمن في السياسة الأوروبية قد تطور من هاجس مرتبط بالعمل العسكري والمخابراتي والتجسسي، أو ما يمكن أن نسميه الأمن التقليدي العسكري، وهو المفهوم الذي ظل شائعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى مفهوم شمولي يهدف بالدرجة الأولى إلى نهج سياسة متكاملة للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يتحقق بها الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والمجالات؛ فتحقيق الأمن حسب المفهوم الأوروبي الجديد، يرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. باعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات، وتشكل أحياناً مصدر تهديد لها، حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات، مثلا الهجرة غير الشرعية والمخدرات والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وغيرها. جواد الفرخ، م. س. ذ.

ليس الأمن الدولي، إذاً، إلا مشكلة داخلية بالنسبة إلى المجتمع الدولي ككل[1]، وهذا يظهر الحاجة المتزايدة إلى تعاون دولي لتحقيق الأمن الدولي.

ومن أبرز صيغ التعاون المشترك، هي الاتفاقات الدفاعية والأمنية، الثنائية والجماعية، التي تحكم العديد من العلاقات بين الدول في المجال الدفاعي والأمني[2].

والنموذج البارز للتعاون الأمني على المستوى الدولي الحكومي، هو منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO)، على الرغم من أنها تأسست في الحقيقة في إطار الحرب الباردة وفي إطار إقليمي عام ١٩٤٩، لحراسة حرية الدول الأعضاء فيها وحمايتها من خلال القوة العسكرية ولعب الدور من خلال الأزمات السياسية، إلا أنها جدّدت نفسها وتوسعت بعد الحرب الباردة، واتفقت الدول الأعضاء على تبني أهداف أخرى تعمل من أجل تحقيقها، مثل (حماية دول العالم بشكل عام وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص، وحفظ الأمن والاستقرار، ومحاربة التهديدات الأمنية الجديدة)[3].

يرتبط التعاون الدولي أيضاً بظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تجاوزت أركانها وآثارها الحدود الدولية، ويمثل التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة الأنشطة الإجرامية المستحدثة على نحو يتكامل مع دور القوانين الوطنية[4].

---

(١) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب: فاضل جتكر، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣)، ص٣٦٣.

(٢) د. أحمد الموسوي، التعاون الدولي ودوره في دعم التنمية، ورقة قدمت إلى سمينار "التعاون الإقليمي والدمقرطة"، الذي نظمه معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، بأربيل، في ٥-٧ مايس ٢٠٠١، ص٤.

(٣) ينظر للتفصيل حول (NATO)، موقعها الإلكتروني:
<http://www.nato.int/cps/en/natolive/organisation.htm>

(٤) أمجد سعود الخريشة، جريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة، ط١، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص١٦٩.

فقد أنشئت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عام (١٩٤٦)، التي تعمل على مكافحة الجريمة، وتهدف إلى إحياء مبادئ التعاون الدولي الأمني وتنفيذها[1].

وفي هذا الإطار أيضاً، تمّ اعتماد "مبادئ التعاون الدولي في تعقّب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٧٤ (د-٢٨) المؤرخ في (٣ ديسمبر ١٩٧٣)[2].

ويعدّ التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال خطوة على طريق تدويل القانون الجنائي، كما يعدّ من قبيل التدابير المانعة من ارتكاب الجريمة، لأن المجرم يجد نفسه محاطاً بسياج من المسؤولية عن الجريمة التي ارتكبها أو من العقوبة التي حكم بها عليه، فالمجرم إذا ارتكب جريمة في دولة

---

(١) محمد محمود ربيع و اسماعيل صبري مقلد (المحرران)، موسوعة العلوم السياسية، المجلد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص١٠٥٦. وقد وصل عدد أعضائها عام (٢٠١٠) إلى (١٨٨) عضواً. ووضعت أحداث (سبتمبر2001) للإنتربول هدفاً جديداً وجددت عزمه على الاضطلاع بدور في مكافحة الجرائم عبر الوطنية الجديدة. وحاولت اعتماد نهج أكثر ديناميكية والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات أجهزة الشرطة في العالم؛ فبدأت بإنشاء= =مركز للعمليات والتنسيق يعمل بشكل مستمر، ومضت في استحداث طائفة من الأدوات والخدمات المبتكرة، موجهة لأجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي. وأتاحت ثورة الاتصالات فرصاً هائلة لعمل الشرطة على الصعيد الدولي، فأصبح الاتصال السريع والمأمون يسيراً الآن، وكذلك الاطلاع المباشر على البيانات التي يجري تحديثها بشكل فوري. وغدا ممكنا -بكلفة منخفضة- منع تحركات الإرهابيين وتعزيز الأمن على الحدود. ونتيجة لعدم إمكانية مكافحة الجريمة عبر الوطنية بمعزل عن الآخرين؛ لأن هذا النوع من الجريمة يأخذ أبعاداً يتعدى نطاقها مجال العمل التقليدي لأجهزة إنفاذ القانون، فقد أقامت الإنتربول عدداً أكبر من الشراكات ووضعت مبادرات مشتركة، ووقّعت (٥٦) اتفاق تعاون مع منظمات دولية أخرى منذ عام (٢٠٠٠) فأصبح عدد الاتفاقات السارية حتى عام (٢٠١٠) (64) اتفاقاً، في مجالات متعددة من بينها الجمارك وحقوق الملكية الفكرية. ينظر للتفصيل: تقرير الإنتربول: الإنتربول: مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين ٢٠٠٠-٢٠١٠، (ليون، فرنسا، 200, quai Charles de Gaulle، ٢٠١٠)، ص ص١٧،٣. على موقع المنظمة:
<http://www.interpol.int/Public/ICPO/Publications/Fighting21stCenturyCrimear.pdf>

(٢) للاطلاع على نص القرار، ينظر: د. عيسى الدبّاح، م. س. ذ، ص ص٢٨٤-٢٨٥.

ما وتمكن من الهروب إلى دولة أخرى فإنه سيكون عرضة للقبض عليه أو ترحيله إلى الدولة الأخرى، ممّا قد يجعل المجرم يبتعد عن ارتكاب الجريمة[(١)].

إذاً، يعدّ التعاون الدولي القانوني والقضائي من أهم الطرق التي يمكن من خلالها مواجهة الجرائم، ومنها غسل الأموال، من خلال أدوات التعاون مثل المساعدة القانونية المتبادلة والاعتراف بالأحكام الأجنبية وتسليم المجرمين، من أجل تلافي تباين التشريعات واختلاف المكافحة والتجريم[(٢)].

الأمثلة على ذلك كثيرة؛ فهناك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا ١٩٨٨)، التي تعدّ من أهم الاتفاقيات الدولية في إطار مكافحة عمليات غسل الأموال، وهي تعدّ الأساس الذي تُبنى عليه الجهود اللازمة لمكافحة غسل الأموال. كما كان لها دور مؤثر في اتفاقية المجلس الأوروبي الخاصة بغسل الأموال لعام (١٩٩٠). وهناك أيضاً "إعلان لجنة بازل" لسنة (١٩٨٨)، بشأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسل الأموال أيا كان مصدره وتضمّنَ الإعلان عدداً من التوصيات تم صياغتها من جانب ممثلي البنوك المركزية والبعض من المؤسسات المالية ذات الطابع الإشرافي، وهى لجنة اشتركت فيها (١١) دولة [(٣)].

وهناك "لجنة العمل المالي الدولية"، وقد يطلق عليها أحياناً "مجموعة التدخل المالي الدولي" (FATF) التي تأسست عام (١٩٨٩) كمؤسسة

---

(١) أمجد سعود الخريشة، م. س. ذ، ص١٧٠-١٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧١.

(٣) للمزيد ينظر: أمجد سعود الخريشة، م. س. ذ، ص ص١٧٣-١٧٩. و فؤاد جمال عبد القادر (إعداد)، الجهود الدولية في مكافحة عمليات غسل الأموال، على موقع:
<http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=604&std_id=91>

مشتركة تتكون من العديد من الحكومات تستهدف تطوير السياسات وترويجها على المستويين الوطني والدولي الموجهة لمكافحة غسل الأموال، لتكوين الإرادة السياسية التي تعمل لتنفيذ الإصلاحات التشريعية والرقابية لمكافحة غسل الأموال. وتراقب اللجنة مدى تقدم الأعضاء في مجال تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال، ومراجعة أساليب غسل الأموال والإجراءات المضادة لها، كما تروج لانتهاج إجراءات مكافحة غسل الأموال وتنفيذها على المستوى الدولي، وتتعاون في تنفيذ هذه الأنشطة مع الأجهزة الدولية الأخرى ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال[(١)].

كما أبرمت الدول العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الدولي بهدف تقريب القوانين الجنائية الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال أو جرائم أخرى، ذلك أن وجود تعاون دولي يتفق وطبيعة جريمة غسل الأموال طريقة مجدية لمكافحة هذه الجريمة من خلال التخفيف من الفوارق بين الأنظمة القانونية، كون هذا التباعد يجعل المجرمين يبحثون عن الأنظمة القانونية الأكثر تسامحاً. لذلك يعدّ التعاون الدولي جزءاً أساسياً بالنسبة للإجراءات الجنائية المتعلقة بالتحري عن الجرائم التي تم ارتكابها والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين[(٢)].

وقد وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأول مرة، في مرحلة تأريخية، على استراتيجية عالمية لتنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب، حيث اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها (٢٨٨/٦٠) المؤرخ في (٨ أيلول ٢٠٠٦)،

---

(١) المصدر نفسه (أمجد سعود الخريشة)، ص١٨٠. تتكون عضوية اللجنة من ٢٩ دولة ومنظمتين هما اللجنة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي. المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٦٩-١٧٠.

لتتضمن توصيات عملية في أربعة مجالات رئيسة هي: (معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، منع الإرهاب ومكافحته، بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب). وتضطلع لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة بدور مهم في هذه الاستراتيجية، من خلال مساعدة البلدان على تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على مكافحة الأنشطة الإرهابية[1].

أما بالنسبة للتعاون الثقافي والعلمي، فإن حماية حق التنوّع الثقافي تقتضي تنمية التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم والثقافة، في إطار العهود والمواثيق والاتفاقيات القائمة التي تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وإنَّ ممارسة حق التنوّع الثقافي على مستوى العالم، لن تتم إلاَّ إذا انتعش الحوارُ بين الأديان والثقافات والحضارات ونما وتطوّر، وأدَّى هذا الحوارُ إلى ترسيخ قيم التوافق والتعاون والتعايش بين أتباع الحضارات، وإلى تدعيم التعاون الدولي في إطار المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، والتي تشكّل في حدّ ذاتها المنظومةَ العالميةَ التي تجتمع حولها الشعوب والأمم والدول والحكومات، والتي يتوافق عليها أتباع الأديان والثقافات والحضارات[2].

---

(١) استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ينظر للتفصيل صفحة الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، على الرابط التالي: </http://www.un.org/arabic/terrorism>

(٢) موقع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مراجعة لكتاب: د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، (سحب بتأريخ: ٥/١١/٢٠١٠) على العنوان التالي:

<http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Identit%C3%A9%20et%20Mondialisation /p4.php>

وتعمل (اليونسكو) على تعزيز التعارف والتفاهم بين الأمم وتنشيط التربية ونشر الثقافة بالتعاون مع الدول الأعضاء، وبإقامة التعاون بين الأمم، كما تساعد على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها[1].

وفي العقدين الماضيين، زادت درجة التعاون الدولي للبحث والابتكار بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، ارتفعت حصة منشورات التأليف المشترك، من (١٤,٣٪) في عام (١٩٨٦) إلى (٣١,٣٪) في عام (١٩٩٩)، في حين زادت حصة براءات الاختراع، التي تنطوي على ما لا يقل عن اثنين من المخترعين من مختلف البلدان، من (٢,١٪) في عام (١٩٨٠) إلى (٤,٧٪) في عام (١٩٩٥)[2].

وفي مجال الفضاء، فإن محطة الفضاء الدولية تعدّ حتى الوقت الحاضر أضخم تعاون علمي دولي. فقد تكاتفت جهود الولايات المتحدة واليابان وكندا وروسيا وإحدى عشرة دولة تمثلها وكالة الفضاء الأوروبية على تشييد محطة الفضاء والإقامة فيها. وتسعى تلك الدول، من خلال التجارب العلمية التي تجرى في المحطة، على تحسين الحياة على الأرض وتمهيد الطريق أمام نشاطات استكشاف الفضاء القادمة[3].

أما فيما يتعلق بالتعاون البيئي، فإن المشاكل والتحديات التي تعاني منها البيئة اليوم، بدأت تأخذ طابعاً عالمياً تعبر الحدود السياسية والطبيعية وتعاني

---

(١) للاطلاع على نص الميثاق التأسيسي للمنظمة، ينظر: د. عيسى الدبّاح، م. س. ذ، ص ص٢٥٢-٢٦١.

(2) Andrea Fernández-Ribas and Philip Shapira, The Role Of National Innovation Programs In Stimulating International Cooperation In Innovation, Forthcoming in International Journal of Technology Management, October 2007, p4.
<http://www.prism.gatech.edu/~af128/ijtm_afr-ps(2007).pdf>

(٣) د. سكوت هورووِتز، مستقبل استكشاف الفضاء يتوقف على التعاون الدولي، مقال (سحب بتأريخ: ١٢/ ١٠/٢٠١٠) منشور في موقع:

<http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2006/October/20061012111739bsibhew0. 4199793.html>

منها الدول والمجتمعات البشرية كافة، وقد أوجبت على كل طرف –سواء كان فرداً أو جماعة أو جمعية أو منظمة أو دولة– أن يعنى أكثر فأكثر بحماية البيئة والحد من المخاطر التي تعاني منها بطرق ووسائل متنوعة، ثنائية وجماعية.

على الرغم من أن أي اتفاق بيئي دولي يدلّ على وجود التعاون بشكل أو بآخر، وعلى الرغم من أن الصالح العام "public good" يشكل الحاجة للتعاون[1]، فإن هناك صعوبة كبيرة في نشوء هذا التعاون. وتنشأ هذه الصعوبة بسبب عدم وجود مؤسسة فوق وطنية على المستوى العالمي يمكنها فرض التعاون. لذلك، فإن الاتفاقات البيئية الدولية يجب أن يتم توقيعها طوعاً، كما ينبغي على أطرافها أن توافق على تصميم أي اتفاق بيئي دولي بالإجماع، ويجب أن تقوم الأطراف ذاتها بتطبيق الاتفاق[2]. وينبغي أن تكون العقوبات منصوصاً عليها صراحة في أية اتفاقية بيئية دولية لتكون فعالة[3]، كما أن

---

(1) Parkash Chander and Henry Tulkens, Cooperation, Stability and Self-enforcement In International Environmental Agreements: A Conceptual Discussion, July 2005, Paper prepared for the David Bradford Memorial Conference "The Design of Climate Policy" held at the Venice Summer Institute organized in San Servolo island by CESifo, Munich, July 22-23، 2005. It will be published as chapter 8 in Roger Guesnerie and Henry Tulkens, eds., The Design of Climate Policy, CESifo Seminar Series، The MIT Press, Cambridge MA. P. 1.
<http://www.core.ucl.ac.be/services/abstrPDF/abstr06/ABSTRACT2006_3.pdf>

(2) Michael Finus، Game Theory and International Environmental Cooperation: Any Practical Application?، Diskussionsbeitrag Nr. 282، April 2000، p. 4.
<http://www.feu.de/WIWI/forschung/beitraege/pdf/db282.pdf>
على الأقل من منظور نظرية اللعبة يمكن القول بأن القانون الدولي، على الرغم من أنه يمكن أن يوفر توجيهات "حسن السلوك"، إلا أنها ليست ملزِمة. ويجوز لطرف اتهام طرف آخر جراء خطأ يرتكبه، وربما الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، لكن مع ذلك، يمكن للمحكمة فقط أن تتعامل مع هذه المسألة إذا كان الطرف المتهم يوافق على فتح المحاكمة. وهكذا، في الواقع، لا توجد لدى المحكمة سلطة فرض القانون. وليس هناك طرف ثالث يمكنه فرض التعاون على المستوى العالمي. Ibid.

(3) Michael Finus, Op. Cit., p7.

نوعية نظام المراقبة مهمة لتحقيق الاستقرار في أي اتفاق، وأن سلطة المراقبة المستقلة والتدقيق المتكرر وارتفاع معدل الاكتشاف والتحري آليات مساعدة ومفضية إلى التعاون، ولكنها مكلفة وصعبة الإنشاء[1].

وبعد تنامي إدراك الدول والمؤسسات الدولية باستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، نتيجة للاستنزاف الكبير الذي تعرضت له الموارد البيئية جرّاء العمليات التنموية، شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة) في عام (١٩٨٣) لإعادة النظر في علاقة البيئة بالتنمية واقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي في هذه القضايا، توجه السياسات في اتجاه تنمية مستديمة لا تضر بالبيئة[2]. وهذا يدل على أن كثيراً من السياسات الدولية الخاصة بالاستجابة للمشاكل البيئية العالمية تركز على استحداث أنظمة بيئية دولية وتنفيذها[3]. ففي مجال الاهتمام بالشؤون الدولية المشتركة وأنظمتها البيئية المشتركة: مثل المحيطات والفضاء الخارجي والقطب الجنوبي، تم إحراز بعض التقدم. فقد كان مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) قدّم نظاماً دولياً متفقاً عليه لإدارة المحيطات، كما ينبغي تعزيز اتفاقيات الصيد للحيلولة دون استغلال الاستخدام المفرط، وكذلك المواثيق الخاصة بحظر دفن النفايات الخطرة في البحار والرقابة عليها، كما ينبغي على

---

(1) Ibid., p. 33.

(٢) محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، إعداد: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (الكويت: عالم المعرفة "١٤٢"، ١٩٨٩)، ص ص٢٣-٢٤.

(٣) أوين غرين، قضايا البيئة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٦٧٥. النظام البيئي هنا هو عبارة عن مؤسسة اجتماعية دولية لها، نوعا ما، مبادئ ومعايير وقواعد وبرامج متفق عليها، تحكم أنشطة الأطراف الفاعلة في مجال قضية بيئية معينة، وتحدد توقعاتهم. أي بوسع الأنظمة البيئية أن توفر إطاراً هاماً للتفاعل فيما بين الأطراف الفاعلة الدولية والمحلية، وفيما بين القوة والمصالح والمعارف والقيم. ويعد بروتوكول مونتريال، الموقع عام ١٩٨٧، إحدى الأمثلة الناجحة في حقل الأنظمة البيئية الدولية، والذي يمثل نقطة الارتكاز لنظام منع استنزاف طبقة الأوزون. المصدر نفسه، ص٦٨٢.

المجتمع الدولي السعي إلى تصميم وتنفيذ نظام فضائي يؤمن المحافظة على الفضاء كبيئة سليمة لفائدة الجميع[1].

وتم إنجاز جهود دولية أخرى للحد من مخاطر المشاكل البيئية، أهمها:

أ. "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان" الذي عقد في مدينة ستوكهولم في السويد عام (١٩٧٢)، وعزّز هذا المؤتمر بعض المبادئ التي تمّ التوافق بشأنها لإطار التعاون البيئي المستقبلي تعزيزاً قوياً. كما أدّى إلى إنشاء شبكات مراقبة عالمية وإقليمية من شأنها تطوير عمليات مراقبة المشاكل البيئية كتلوث البحار واستنزاف طبقة الأوزون، كما أنه حثّ بطريقة غير مباشرة على العمل لمعالجتها. فضلاً عن ذلك، فقد أدى مؤتمر ستوكهولم إلى إنشاء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) الذي أوكلت اليه مهمة تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة التي تتولاها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز عملية دمج الاعتبارات البيئية في عمل تلك الوكالات، ممّا أدى إلى زيادة الوعي بالمشاكل البيئية. وأدى المؤتمر أيضاً إلى تغييرات سياسية ومؤسساتية أوسع، منها إنشاء وزارات للبيئة وإدارات وطنية لمراقبة شؤون البيئة وتنظيمها على مستوى الدول[2].

ب. "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" (قمة الأرض)، المنعقد في "ريو دي جانيرو" عام (١٩٩٢)، الذي كان أحد أكبر اجتماعات القمة على الاطلاق، وتمثل فيه نحو (١٥٠) دولة. وتم فيه اعلان "بيان ريو" الذي أعتمد فيه (٢٧)

---

(١) محمد كامل عارف، م. س. ذ، ص٤٣.

(٢) ينظر للتفصيل: أوين غرين، م. س. ذ، ص ص٦٥٧-٦٦٠. وكان هذا أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة حول القضايا البيئية الدولية، وأقرّ اعلاناً يتضمن (٢٦) مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية، وخطة عمل تشمل (١٠٩) من التوصيات لتغطي ستة عناوين عامة (مناطق استيطان الإنسان، وإدارة الموارد الطبيعية، والتلوث، والنواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، والتنمية والبيئة، والمنظمات الدولية) وقرارا حول ترتيبات مؤسساتية ومالية مختلفة. المصدر نفسه.

مبدئاً عاماً لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية، ويشمل مبادئاً تتناول المسؤوليات القومية والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة، والمسؤوليات المشتركة المتباينة، التي تتحملها الدول المتقدمة والنامية في مجال حماية البيئة[1]. أما الوثيقة الثانية المعروفة بـ(جدول أعمال القرن ٢١) فكانت عبارة عن وثيقة من (٤٠٠) صفحة تضم (٤٠) فصلاً تستهدف تقديم برنامج عمل للتنمية القابلة للاستمرار. وتم توقيع "معاهدة الإطار حول التغير المناخي" من قبل (١٥٣) دولة والتي دخلت حيز التنفيذ عام (١٩٩٤)، لضمان تثبيت النسبة التي تتركز بها غازات الانحباس الحراري في الجو عند مستوى يمنع تدخل الأنشطة البشرية على نحو خطر في النظام المناخي، كما تمّ التوقيع على "المعاهدة الخاصة بالتنوع الحيوي" من قبل (١٥٥) دولة، والتي دخلت حيز التنفيذ عام (١٩٩٣)، للحفاظ على التنوع الحيوي للأرض، فضلاً عن ذلك، تمّ توقيع "معاهدة مكافحة التصحر" عام (١٩٩٤)[2].

وتنفيذا لـ"معاهدة الإطار حول التغير المناخي" عقدت عدة مؤتمرات تحت مسمى مؤتمر الأعضاء، كان أولها في برلين (١٩٩٥) وثالثها في كيوتو باليابان (ديسمبر ١٩٩٧) بحضور ممثلي (١٦٠) دولة حيث انتهى المؤتمر باعتماد "بروتوكول كيوتو" (Kyoto Protocol)، الذي دخل حيز التنفيذ عام (٢٠٠٥)، والذى وضع أهدافاً محددة كمياً لمبتعثات الكربون في الدول المتقدمة ودعى لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة (٢٠٠٨–٢٠١٢). ولم توضع

---

(١) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص٦٩٠-٧٠٣.

(٢) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه. وكانت هذه الاتفاقيات عبارة اتفاقيات إطار وضعت من أجل تطويرها وتعزيزها بمرور الزمن، ولكن على الرغم من أن الاتفاقيات الثلاث أصبحت نافذة المفعول بسرعة، فقد بدا أن عمليات استحداث نظامي التنوع الحيوي والتصحر قد توقفت بحلول عام ١٩٩٦. المصدر نفسه، ص٧٠٣.

أهدافاً لما بعد تلك الفترة وهو ما دعا لعقد مؤتمر كوبنهاجن[1]، الذي عقد عام (٢٠٠٩) من أجل معالجة التغيرات المناخية، بمشاركة (١٩٢) دولة كتكامل لاتفاقية كيوتو. وقد انتهى المؤتمر باتفاق غير ملزم، يدعو جميع الدول للعمل على عدم تجاوز الاحترار المناخي بأكثر من درجتين مئويتين، مع وعد بمعاونة الدول النامية للمساهمة في هذا النشاط باستثمار (٣٠) مليار دولار من وقت المؤتمر وحتى (٢٠١٢) وهو العام الذى ينتهى فيه أجَل بروتوكول كيوتو، ثم (١٠٠) مليار دولار سنويا حتى (٢٠٢٠). وعلى الرغم من معارضة الصين ودول أخرى، يدعو اتفاق كوبنهاجن إلى تحقيق الشفافية الدولية من خلال مراقبة وتسجيل ما تقوم به كل دولة في هذا المجال[2]. وأسفرت قمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية المنعقدة في مدينة "كانكون" المكسيكية، بعد نحو أسبوعين من الاجتماعات، في (١٢ ديسمبر ٢٠١٠)، عن إتفاق لمكافحة التغير المناخي وإنشاء "صندوق أخضر" لمساعدة البلدان النامية، دون أن يشمل الاتفاق التزاماً بتمديد "كيوتو" إلى ما بعد (٢٠١٢) عندما ينتهي العمل به، لكن

---

(١) ينظر للتفضيل: د. حسين عبدالله، مؤتمر كوبنهاجن وحماية البيئة، على موقع:
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=158424>
واتفاقية كيوتو بشأن التغير المناخي، على موقع: <http://www.hasanjp.com/?p=1120>
وينص "بروتوكول كيوتو" على الحد من انبعاث الغازات الدفيئة كثاني أكسيد الكربون والميثان، كما يتضمن مجموعتين من الالتزامات المحددة، تتضمن المجموعة الأولى عدداً من الالتزامات والتي تتكفل بها جميع دول الأعضاء، وأما المجموعة الثانية فتتحمل الدول المتقدمة عن الدول النامية هذه الالتزامات. ونصت أيضاً على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتباراً من عام (٢٠٠٨)، صادق (١٨٣) طرفاً على البروتوكول. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اتفاقية كيوتو، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢) د. حسين عبدالله، تداعيات كوبنهاجن: كيف يمكن تغيير انماط استهلاك الطاقة والكربون؟، على موقع:
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=171416>

هذا الاتفاق حال دون انهيار مفاوضات تغير المناخ وأدى إلى تقدم ضئيل في سبيل حماية البيئة[1].

فضلاً عن ذلك، فقد انعقد عام (٢٠٠٢) في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا ما يعرف بـ"قمة الأرض الثانية" للتنمية المستدامة، في إطار "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية"، استهدفت تحقيق المزيد من تفعيل الالتزامات التي أقرتها قمة الأرض الأولى (١٩٩٢)، بما فيها "بروتوكول كيوتو"، وما تبعها ممّا أقرّته الأمم المتحدة، ومن أبرزها إعلان التنمية الألفية، الذى يستهدف خفض نسبة الفقراء والمحرومين من وسائل المعيشة الصحية على كوكب الأرض إلى النصف بحلول (٢٠١٥)[2].

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الاتفاقيات الهادفة إلى حماية البيئة العالمية، فليس من المحتمل أن يتعزز كثير منها ليصبح أنظمة كاملة بصورة واضحة، فضلاً عن الخطر الدائم من تدهورها إلى أنظمة غير سارية المفعول. وحتى الاتفاقات التي يثبت أنها فعالة قد لا يتضح أنها حلت المعضلة الأصلية[3].

---

(١) محمد ولد المنى، مفاوضات المناخ... من ريودي جانيرو إلى كانكون، صحيفة الاتحاد، الإمارات، العدد ٢٠٣٦، ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، على موقعها الإلكتروني:

<http://www.alittihad.ae/archives/2010/12/13/n%2036.pdf>

(٢) د. حسين عبدالله، ماذا تحقق في ظل بروتوكول كيوتو؟، على موقع:

<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=159694>

(٣) ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص ص٤٩٩-٥٠٠. فمثلاً وصلت الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف حتى أوائل التسعينيات إلى (١٢٠) اتفاقية، فضلاً عن مئات من الاتفاقيات الثنائية. مع ذلك، أظهرت دراسات الحالات الواقعية أن أنظمة بيئية متعددة قد أثبتت فعاليتها من حيث إنها غيرت من السلوكيات بما ينسجم مع أهدافها، وساهمت على الأقل في التعاطي مع المشاكل التي أنشئت من أجل معالجتها، وخير دليل على ذلك هو "بروتوكول مونتريال" لحماية طبقة الأوزون. أوين غرين، م. س. ذ، ص٦٧٧.

وبالنسبة إلى التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسـان، فـإن (مجلس حقـوق الإنسان)، الذي حلّ محل (لجنة حقوق الإنسان) بقرار من الجمعية العامة للأمـم المتحدة عام (٢٠٠٦)، يقوم بمساعدة الجمعية العامـة في ممارسـة اختصاصـاتها في مجال حقوق الإنسـان وحرياتـه الأساسـية، عـن طريـق جملـة مهـام حـددتها الجمعية، أهمها: النهوض بالتثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات، على أن يجري توفيرهـا بالتشـاور مـع الـدول الأعضـاء المعنيـة وبموافقتهـا. والاضـطلاع بـدور منتـدى للحوار بشـأن القضـايا المتعلقـة بجميـع حقـوق الإنسـان، والإسـهام مـن خـلال الحوار والتعاون، في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والاسـتجابة سـريعاً في الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل بتعاون وثيق في مجـال حقـوق الإنسـان مـع الحكومـات والمنظمـات الإقليميـة والمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسان والمجتمع المـدني، فضـلاً عـن تقـديم توصـيات تتعلـق بتعزيـز حقـوق الإنسان وحمايتها وتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة[1]، ممّا يساعد الـدول والفـاعلين الـدوليين الآخـرين للتوجـه نحـو التعـاون لحمايـة حقـوق الإنسـان وتعزيزها حسب المعايير الدولية.

وفي مجال الصحة، وافق مجلس الصحة العالميـة، في (٢٣ أيـار/مـايو ٢٠٠٥)، على أنظمة الصحة الدولية، لأجل إدارة الحـالات الطارئـة في الصـحة العامـة ذات الأهمية الدوليـة. وتم تكييـف هـذه الأنظمـة الجديـدة مـن أجـل منـع الأمـراض والحمايـة ضـدّها ومراقبتهـا وتـأمين اسـتجابة هيئـات الصـحة العامـة لانتشـار

(١) د. عبدالله علي عبو سلطان، م. س. ذ، ص ص١٧٥-١٧٦.

الأمراض دولياً، لتعكس هذه الأنظمة الطبيعة المتغيرة للأمـراض العالميـة منـذ تبنيها عام (١٩٦٩)[1].

وفي مجـال الاتصـالات، يعمـل الاتحـاد الـدولي للاتصـالات (ITU) علـى مساعدة العالم في الاتصال منـذ أكثـر مـن (140) عامـاً، ويـنهض بأحـدث مـا وصـلت إليـه الاتصـالات العالميـة، ويحتـل مكـان الصـدارة في الثـورة الرقميـة الجديدة. وتتمثـل أولويـات الاتحـاد في تعزيـز الأمـن السـيبراني والاتصـالات في حالات الطوارئ ودعم الانتقال إلى شبكات الجيل التالي وبناء القدرات ولا سيّما في أقل البلدان نمواً[2].

وتـنص (الاتفاقيـة الدوليـة للمواصـلات السـلكية واللاسـلكية) المبرمـة عـام (١٩٦٥)، على المحافظـة علـى التعـاون الـدولي وتنميتـه لتحسـين المواصـلات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها واستعمالها استعمالاً معقولاً[3].

---

(١) دي آي هندرسون، الرابط العالمي للصحة، قضايا عالمية: تحديات العولمة، المجلة الإلكترونية – يو اس أيه، شباط/فبراير، ٢٠٠٦، وزارة الخارجية، مكتب الإعلام الخارجي، ص٤٩. (سحب بتأريخ: ٢٠١٠/١١/١٢) على موقعها الالكتروني: <http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html>

(٢) ينظر للتفصيل: د. حمدون إ. توري، الاتحاد الدولي للاتصالات، على موقع الاتحاد: <www.itu.int>

تأسّس الاتحاد الدولي للاتصالات في عام (١٨٦٥) مّا يجعله أقدم منظمة دولية في أسرة الأمم المتحدة. وهو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل دور الاتحاد، بوصفه النقطة المركزية العالمية للحكومات والقطاع الخاص في مساعدة العالم على الاتصال، ويضم ثلاثة قطاعات رئيسة هي الاتصالات الراديوية، وتقييس الاتصالات، وتنمية الاتصالات، كما ينظم الاتحاد مناسبات التليكوم، وكان الوكالة الرائدة لتنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ويوجد مقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف-سويسرا، ويضم في عضويته (192) دولة عضواً، فضلاً عن أكثر من (700) عضو قطاع ومنتسب من القطاع العام والقطاع الخاص ويشملون منظمات دولية وإقليمية للاتصالات. ينظر: الموقع الإلكتروني للاتحاد على الرابط التالي:

<http://www.itu.int/net/about/index-ar.aspx>

(٣) للاطلاع على نص الاتفاقية، ينظر: د. عيسى الدبّاح، م. س. ذ، ص ص٣٥٧-٣٨٦.

وتنامت الجهود الدولية بشكل مطّرد في مجال مكافحة جرائم الإنترنت، كوسيلة اتصالية جديدة، فقد وقّعت (٣٠) دولة، أولى معاهدة دولية لمكافحة جرائم الإنترنت في بودابست في (نوفمبر٢٠٠١)[١].

إن المعاهدات والمواثيق الدولية قد أسهمت في تحقيق تطور مهم في مجال التعاون والاستقرار في محيط العلاقات الدولية، وأسهمت في ترسيخ مبادئ إنسانية وقانونية هامة في مجالات حقوق الإنسان، كمعاهدات واتفاقيات إلغاء تجارة الرقيق، وحماية اللاجئين وعديمي الجنسية والأقليات، كما أسّست لتطوير التعاون الدولي، كمبدأ التعاون الدولي في تعقّب المجرمين واعتقالهم وتسليمهم ومعاقبتهم[٢].

من كل ما سبق يمكن القول إن هناك أشكالاً عديدة للتعاون الدولي الحكومي، سواء بين الدول بعضها مع بعض، أو بين الدول والمنظمات الدولية، أو بين المنظمات الدولية والإقليمية فيما بينها، أو عن طريق أجهزة المنظمات ووكالاتها المتخصصة، لا سيّما فيما يتعلق بالأمم المتحدة. إن هذه المستويات من التعاون تحتاج إلى مؤسسات رسمية وبرامج عمل وأحكام وأنظمة وإجراءات وتنظيم وهياكل تشارك فيها الأطراف الدولية الحكومية في وضعها وتطبيقها ومتابعتها في أرض الواقع، لكن هل تقوم هذه الأطراف الرسمية بالتعاون في مجالات الحاجات البشرية كافة، وتحقق التنمية البشرية المستدامة، وتعزز حقوق الإنسان وتحمي البيئة، بما يكفي ويشفي الغليل؟ أم أن تصاعد دور المنظمات والمؤسسات والأطراف غير الحكومية تقوم بما لا

---

(١) للتفصيل ينظر: د. فايز بن عبدالله الشهري، التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة: دراسة الظاهرة الإجرامية على شبكة الأنترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد (٢٠)، العدد (٣٩)، محرم ١٤٢٦هـ-فبراير٢٠٠٥، ص١٦٨.

(٢) د. أحمد الموسوي، م. س. ذ، ص ص٥-٦.

تقوم بها الأطراف الحكومية، وتكمل مسار عملية التعاون الدولي؟ وهل تضغط على الأطراف الحكومية باتجاه تحقيق التعاون في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والصحة وغيرها من المجالات التي تمس كرامة الإنسان وسلامته؟

٢- ٢- ٢. التعاون الدولي غير الحكومي

لا تقتصر عمليات التعاون الدولي في معظم مجالات التعاون على الصعيد الحكومي، فهناك مجالات عديدة يباشر فيها الفاعلون من غير الدول نشاطاتهم بفعالية، لا سيّما بعد ازدياد عددهم ومجالات عملهم وانتشارهم أفقياً وعمودياً بشكل غير مسبوق، ممّا يشير إلى وجود مجالات التعاون الدولي غير الحكومي.

إن ازدياد المنظمات الدولية غير الحكومية أجبر المحللين على فحص المدى الذي لا يزال من الممكن فيه اعتبار الدولة الفاعل المسيطر في العلاقات الدولية؛ فإذا كان النظام نموذج فاعلين مختلطين حقاً، فعندئذ تكون المنظمات الدولية غير الحكومية تشارك في المسرح الدولي والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية. إن أكثرية المنظمات الدولية غير الحكومية غير سياسية بحد ذاتها، بل هي جماعات محددة وظيفياً يمكنها العبور إلى السياسة حين تنشأ الفرصة أو الحاجة، والحالة المقيَّدة هي حركات الخضر والسياسة البيئية. في هذه الحالة نجد أن تلك المنظمات لا تعمل في الواقع بشكل مستقل عن النظام السياسي الدولي؛ فالمنظمات الدولية غير الحكومية تتعاون أو تتصادم مع الحكومات على أساس كل حالة على حدة، وإن استمرار نمو

المنظمات الدولية غير الحكومية ستكون له نتائج بعيدة الأثر في مستقبل العلاقات الدولية(1).

إن أية منظمة دولية غير حكومية تعبّر عن بنية تعاونية في مجال محدّد وتجمّع مؤسسات غير حكومية وأفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة، وقد أخذت هذه المنظمات على الساحة الدولية مكانة ذات أهمية لا يمكن تجاهلها، وهي ستزداد قوة في المستقبل(2).

ويبدو أنه في مقابل التراجع التدريجي الذي بدأت تشهده الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية والقطاع الخاص، بدأ يزداد دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني وعبر الوطني، لتمارس نوعاً من التعاون العالمي بين الدول والأفراد وليس بين الدول فقط(3).

وهناك أنماط من التعاون بين حكومات ومنظمات غير حكومية –على الرغم من أن هذه المنظمات لا تتلقى أية توجيهات أو أوامر من السلطات الحكومية أو الدولية–، وسَببُ هذا التعاون يعود إلى وجود مصالح مشتركة أو إلى عدم قدرة الحكومة أو الحكومات وحدها على إشباع احتياجات رعاياها وتطلعاتهم

---

(1) للتفصيل ينظر: غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، م. س. ذ، ص ص٣٦٣-٣٦٤. المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات تتخطى الحدود القومية وغير معنية بالربح، لذا فإنها لا تشمل الشركات متعددة الجنسيات، لأنها تجني الربح. وتكثر المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص في مجالات القضايا التالية: الاقتصادية والتجارية والبيئية وفي الفنون والطب والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشباب والمنظمات النسائية وعمل الإغاثة الإنسانية. يمكن الحصول على تقدير نسبي لحجم وأهمية المنظمات الدولية غير الحكومية بتطبيق معايير النطاق والمجال، فالنطاق يعطي فكرة عن حجم الأعضاء، في حين أن المجال يبيّن نطاق القضايا التي تغطيها تلك المنظمات، ومن ثمّ الوظائف التي تؤديها. وإن مستوى عالياً من التطور السياسي والاقتصادي شرط لازم للمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية غير الحكومية؛ فالتطور السياسي يؤدي إلى التعددية ونمو جماعات المصالح ضمن المجتمعات. وقد تسعى تلك الجماعات لاحقاً= =إلى إقامة صلات عبر حدود الدول، مما يوجد الشروط المسبقة الأساسية لتطور المنظمات الدولية غير الحكومية، ويوجِد التطور الاقتصادي في الوقت نفسه الشروط التي يمكن لهذا التطور أن يحدث فيها. المصدر نفسه.

(2) ينظر: فيليب برايار و محمّد رضا جليلي، م. س. ذ، ص ص٥٧-٥٩.

(3) عبد النبي بورزيكي، م. س. ذ، ص١١١.

كافة[1]، كما أن هنالك أنماطاً من التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة عادة تدخل في اختصاص كلا النوعين من المنظمات[2]، وقد تكون ذلك من خلال إعطاء الوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية من قبل المنظمات الحكومية الدولية، وقد أتاح الوضع الاستشاري إقامة نوع من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التي تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد مصالح محددة. وقد تمثل هذا التعاون بإسهام المنظمات غير الحكومية في أعمال المنظمات الحكومية والذي أخذ شكل المشاركة في مناقشة المسائل والقضايا المطروحة داخل المنظمة أو القيام بنشاطات ميدانية في إطار المهام الميدانية للمنظمات الحكومية، أو التعاون في تمويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية المتخصصة كمنظمة اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة[3].

وقد فرضت حركات الخضر والمنظمات البيئية والصناعية غير الحكومية، إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وجودها، بصفتها عناصر فاعلة رئيسة في السياسات البيئية الدولية، لا سيّما بعد تطور السياسيات البيئية

---

(١) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط١، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص١٩٦.

(٢) د. عبدالله علي عبو سلطان، م. س. ذ، ص٢٥.

(٣) د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، م. س. ذ، ص٤٧. وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة أنه من حق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منح الصفة الاستشارية في المجالات الداخلة في اختصاص المجلس في المادة (٧١)، وقد منح بالفعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الصفة لمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس، وفي اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات. كما أن كل من المجلس الأوروبي عام (١٩٥٤) والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، قام بمنح الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية. ويكون عمل المنظمات غير الحكومية= =في هذه المجالات من خلال تقديم الوثائق والتقارير في محاولة للتأثير في القرارات التي تتخذها المؤسسات، كما تقوم هذه المنظمات بدور الشهود في بعض الأحيان، وممارسة دور صديق المحكمة من خلال تقديم معلومات تفيد المحكمة أو تحريك الدعاوى من تلقاء نفسها في قضايا حقوق الانسان أمام المحاكم الأوروبية والأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان. د. عبدالله علي عبو سلطان، م. س. ذ، ص ص ٢٥-٢٦.

واستكمال أسباب نضوجها خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي[١].

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً متزايداً في كثير من المؤسسات البيئية الدولية، والمشاركة في الفعاليات والمفاوضات، ومراقبة تطبيق الاتفاقيات البيئية، وأصبحت اليوم جزءاً من عملية التعاون البيئي الدولي، كما تزايد مجال نشاطاتها[٢]؛ ففي كثير من الاجتماعات الدولية، تكون الوفود التي تمثل المنظمات البيئية غير الحكومية (مثل السلام الأخضر أو أصدقاء الأرض) أكبر عدداً وأكثر خبرة من الوفود المشاركة باستثناء قلة من الوفود التي تمثل أكبر الدول. وتتمكن من صياغة جداول أعمال هذه الاجتماعات بفضل خبرتها وقدرتها على الوصول إلى وسائل الاعلام[٣].

وكان للضغط المستمر الذي مارسته المنظمات البيئية غير الحكومية دورٌ كبيرٌ في صياغة أسس "معاهدة رامسار" الخاصة بالمحافظة على الموطن الطبيعي للطيور المائية السابحة في الأراضي الرطبة عام (١٩٧١)، تبعتها "المعاهدة الخاصة بالتجارة الدولية بالأنواع المعرضة للانقراض" عام (١٩٧٢)[٤]. كما كان لأكثر من (١٤٠٠) منظمة غير حكومية، تعمل في تسعين دولة، الفضل في المساعدة علي حمل (١٢٣) دولة على التصديق على اتفاقية

(١) أوين غرين، م. س. ذ، ص٦٦٤.

(2) See: Kal Raustiala, States, NGOs, and International Environmental Institutions, International studies Quarterlies, (1997) 41, pp. 719-737. <https://www.law.ucla.edu/raustiala/publications/States%20NGOs%20and%20International%20Environmental%20Institutions.pdf>

(٣) أوين غرين، م. س. ذ، ص ص٦٦١-٦٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ص٦٦٠-٦٦١.

حظر الألغام أو ما يسمى بـ"اتفاقية أوتاوا" عام (١٩٩٧)، التي حظرت زرع الألغام الأرضية، ودخلت حيز التنفيذ عام (١٩٩٩)[١].

فضلاً عما سبق، لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في مجال التعاون بين الشعوب؛ فشبكة العلاقات عبر القومية يمكن أن تؤدي إلى خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب، وقد يسمح باحتواء الصدمات التي تحدث بسبب الاحتكاك بين الحكومات، كما يمكن أن تؤدي دوراً ما في حالة انقطاع العلاقات بإعادة الصلة بين الأطراف المتنازعة. ونظراً لما تتمتع به هذه المنظمات من هامش واسع للحركة من خلال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تقوم بها، فإنها تمتلك قدرة التأثير على أنماط التفاعلات الدولية من خلال الضغط على الحكومات[٢]، وقد يدفع ذلك باتجاه تعاون إقليمي أو دولي حيال المشاكل أو القضايا الجماعية التي تحاول هذه المنظمات إيجاد حل لها.

وفي مجال حقوق الإنسان، هناك منظمات دولية غير حكومية تعمل من أجل الارتقاء بمستوى الحفاظ على حقوق الإنسان على المستوى الدولي في مجالات مختلفة، دون أن تتقيد بحدود معينة، وتتعاون فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها الإنسانية، أهم هذه المنظمات هي:

أ. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: التي تم تأسيسها عام (١٨٦٣) كمنظمة مستقلة ومحايدة للقيام بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح[٣]، وتتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

---

(١) روبرت جلاسر، ما مدى كفاءة منظمات الإغاثة من الكوارث، صحيفة المؤتمر، العدد (٢٣٠٦) ليوم ٢٣ حزيران ٢٠١١. متوفر على موقعها الإلكتروني: <http://www.almutmar.com/index.php?id=20088662>

(٢) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص ص١٩٦-١٩٧.

(٣) وتتولى اللجنة الدولية تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها العام. واللجنة الدولية هي مؤسس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومصدر إنشاء القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقيات جنيف. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على موقع الموسوعة الإلكتروني:

والهلال الأحمر، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، للاستجابة بطريقة منسّقة ومنطقية وسريعة للحاجات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف الداخلي. وتكوّن هذه الجمعيات الثلاث جمعية الصليب والهلال الأحمر (حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي) وهي حركة إنسانية دولية، مهمتها هي حماية حياة الإنسان وصحته، والمقصود بصحته صحته النفسية والجسدية لضمان كرامته الإنسانية وتخفيف المعاناة عنه بدون أيّ تمييز مستند إلى الجنسية أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو اللون أو الآراء السياسية للإنسان. الحركة تشمل عدة منظمات مستقلة قانونياً بعضهم عن بعض، لكنهم متحدين ضمن الحركة من خلال مبادئِ أساسية مشتركة، وأهداف، ورموز، وقوانين[1].

ب. منظمة العفو الدولية: التي تأسست كمنظمة غير حكومية عام (١٩٦١)، لتمثل حركة لأشخاص يشاركون في حملات من أجل حقوق الإنسان المعترف بها دولياً للجميع، وتعمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان من خلال الضغط الجماهيري والتضامن الدولي، وتهدف إلى وقف العنف ضد المرأة، والدفاع عن حقوق الذين وقعوا في براثن الفقر وكرامتهم، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومناهضة التعذيب ومحاربة الإرهاب بتحقيق العدالة، وإطلاق سراح سجناء الرأي، وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين[2]. ومن الأنشطة التي تقوم بها

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(١) ينظر للتفصيل حول هذه الجمعيات:
<http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/iwpList2/ICRC_Activities:Cooperation_with_National_Societies> & <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢) ينظر للتفصيل حول هذه المنظمة موقعها الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/who-we-are>
ويوجد لها أكثر من (٢,٨) مليون عضو ومساند في أكثر من (١٥٠) بلداً وإقليماً. لديها فروع في ما يقرب على (٨٠) بلداً في مختلف أنحاء العالم، وتنظِّم حملات من أجل حقوق الإنسان في أغلب بلدان العالم. المصدر نفسه.

هذه المنظمة هي: إرسال الخبراء ليتحدثوا إلى الضحايا، ومراقبة المحاكمات، ومقابلة المسؤولين المحليين، والاتصال بناشطي حقوق الإنسان، ورصد وسائل الإعلام العالمية والمحلية، ونشر تقارير مفصَّلة، وإيصال المعلومات إلى وسائل الإعلام، وإعلان بواعث القلق بإصدارها نشرات وملصقات وإعلانات ورسائل إخبارية وعلى مواقع إلكترونية[(١)].

ج. منظمة مراقبة حقوق الإنسان: التي تأسست عام (١٩٧٨)، وهي إحدى المنظمات العالمية المستقلة الأساسية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، وبإلقاء الضوء على حالات انتهاك حقوق الإنسان وجذب انتباه المجتمع الدولي إليها، وعلى امتداد ثلاثين عاماً دأبت على العمل من أجل وضع الخطوط العريضة، القانونية والأخلاقية، في سبيل إحداث تغيير يضرب بجذوره عميقاً، وناضلت من أجل توفير المزيد من العدالة والأمن لجميع الأفراد حول العالم[(٢)].

أما في المجال الاقتصادي والتجاري، فقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسية فاعلاً مركزياً في هذا المجال، وتسمى المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً، كما تعاظم دورها في التجارة

(١) ينظر للتفاصيل حول هذه المنظمة موقعها على العنوان التالي:
<http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/faq#is-ai-effective>
هذا فضلاً عن المساعدة على وقف انتهاكات حقوق الإنسان عبر تعبئة الجمهور لممارسة الضغط على الحكومات والجماعات السياسية المسلحة والشركات والهيئات الحكومية الدولية، وذلك من خلال: المظاهرات الجماهيرية، الاعتصامات، حملات كتابة الرسائل، التربية على حقوق الإنسان، حفلات التوعية الموسيقية، كسب التأييد على نحو مباشر، المناشدات الموجَّهة، المناشدات بالبريد الإلكتروني وغيرها من الأنشطة على الشبكة، الشراكات مع جماعات الحملات المحلية، أنشطة على مستوى المجتمع المحلي، التعاون مع الهيئات الطلابية. المصدر نفسه.

(٢) ينظر للتفاصيل حول هذه المنظمة موقعها على العنوان التالي: <http://www.hrw.org/ar/about>

الدوليـة، حيـث أصـبحت الشـركة الواحـدة، تشـكل شـبكة تجاريـة دوليـة بـين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها[(١)]

أصبحت هذه الشركات تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسـعيره وتيسـير الحصول عليه أو منع وصـوله، كـذلك تـتحكم باسـتقرار مراكـز صـناعته، كمـا تـتحكم بانتقـال رأس المـال وبخلـق الأزمـات أو حلـها؛ إنهـا تـتحكم بعصـب السياسـة أي بالاقتصـاد، بـل تـتحكم بالاقتصـاد العـالمي، ذلـك لأن دورهـا الأساس في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة أدى إلى سيادة أنمـاط عالمية في الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاسـتثمار والإعـلان والدعايـة[(٢)]، ومـن أجل تحقيق ذلك، فإنها تبحث بصورة متزايدة عن التعاون في مواجهة التنافس، ذلك لأن استراتيجيات التعاون، لا سيّما في السنوات الأخيرة، تعدّ أكثـر فعاليـة من التنافس لتحقيق الكفاءة[(٣)].

وينشأ التعاون بين هذه الشركات عن طريق تحالفات استراتيجية، ولا سـيّما بـين الشـركات العملاقـة، الـتي تعـود ملكيتهـا لعـدة دول، وتسـود فيمـا بينهـا

---

(١) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦، ص٩٢. على الرابط التالي: <http://sites.google.com/site/bouibia/bouibia-tk-th-do>

(٢) د. مصطفى العبد الله الكفري، م. س. ذ، ص٩٢.

(٣) ينظر: سى. بى. راو، العولمة (الكونية) وأبعادها الإدارية، ترجمة: عبدالحكم الخزامي، ط١، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ص٤٩-٥٠. تشير استراتيجيات التعاون إلى قيام اتفاقيات متنوعة بين الشركات حيث تتبادل شركتان أو أكثر الموارد والإمكانيات. وقد نما التعاون، وليست المنافسة التقليدية، بسرعة كبيرة، كأسلوب لأداء الأعمال، منذ ثمانينيات القرن الماضي، بل وأصبح التعاون محورياً في بعض الصناعات لبقائها واستمرارها. وقد استخدم مصطلح "التحالف الاستراتيجي" حديثاً فقط لوصف اتفاقات التعاون. وفي الواقع حتى منتصف الثمانينيات استخدم مصطلح "المشروع المشترك Joint Venture" لتغطية كل انواع التعاون بين الشركات. وإن الشركات الأوروبية متحمسة لهذا النوع من العلاقات، وأحد دوافع هذا الاتجاه هو تحرير عدد من اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي. وبصفة عامة، فإن السبب وراء هذا النمط من العلاقات هو الحصول على موارد مكملة من الطرف الآخر، فضلاً عن الحاجة إلى رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، وخبرة الإدارة والتسويق. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص٥٠-٥١، ٢٦٩-٢٧٩.

علاقات تنافسية عبر صيغة من العلاقات التعاقدية لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة للشركات المتحالفة بعضها مع بعض. كالتعاون القائم بين شركات صناعة الحاسوب أو أجهزة التصوير والاتصالات، أو صناعة الطائرات أو حتى الأدوية. كل هذه الشركات تصبو إلى تحقيق أهداف ومصالح مشتركة سواء فيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي أو المساعدة في تسويق بعض المنتجات العائدة لشركات أمريكية مثلاً في أسواق اليابان، والعكس صحيح. كما قد تدخل هذه الشركات في تحالفات استراتيجية فيما بينها في مجالات تطوير البحوث العلمية الهادفة لتحقيق التطور التكنولوجي، ومن أجل المساعدة في الدخول إلى أسواق دولية جديدة، أو التعاون في مجالات الإنتاج والتصنيع[1].

في ضوء كل هذه النماذج للتعاون في المجالات والمستويات كافة يمكن القول إن التعاون الدولي له تصنيفات عديدة في أنواعه ومستوياته، وقد توسعت مجالات التعاون لتشمل كل ميادين العلاقات الدولية ومجالاتها المختلفة، ولا تقتصر عمليات التعاون على الجهود الحكومية بل امتدت لتشمل محاولات ومبادرات وجهوداً غير حكومية، من شركات متعددة الجنسية ومنظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان والجامعات غير الحكومية وغيرها من الأطراف.

إن التعاون العالمي بين وحدات النظام الدولي كافة في شتى المجالات، بصيغ قانونية ومؤسسية، على أساس الاحترام المتبادل والنية الحسنة هو

---

(١) د. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط١، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ص٥٥-٥٦. من الأمثلة على هذا التعاون: التمركز الأوروبي لبحوث الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الكمبيوتر، وهي (Bull) الفرنسية و(TCL) البريطانية و(Siemens) الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة للشركات متعددة الجنسيات، وكل هذا يمثل صيغاً للتعاون المشترك بغية تحقيق أهداف استراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه. د. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٢٨٢.

السبيل الأفضل للوصول إلى مرحلة جديدة من تـأريخ البشـرية. حيـث لم يبـقَ التعاون بين الدول فقط قادراً على حل المشاكل العالمية والتحديات المشـتركة، بل أصـبحت الحيـاة المشـتركة والتعـاون الـدولي ومواجهـة المخـاطر المشـتركة العابرة للحدود السياسية والجغرافية، بحاجة ماسة إلى دور الفاعلين الآخرين من غير الدول.

السـؤال الـذي يتبـادر إلى الـذهن الآن يـدور حـول المـتغيرات الـتي تـؤثر في التعاون الدولي. فما هي المتغيرات الـتي تشـكل الحـوافز والـدوافع الـتي تجعـل الدول تسير باتجاه المشاركة في عمليات التعاون؟ وما هي العوائق الـتي تعرقـل جهود التعاون، أو تجعل تحقيقها صعباً؟

هذا ما سنتناوله في الفصل (٣).

٣. المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي

٣-١. المتغير الاقتصادي والتجاري

٣-٢. المتغير السياسي والأمني

٣-٣. المتغيرات البيئية، الصحية، التعليمية، الثقافية، التكنولوجية

٣-٣-١. المتغيرات البيئية، الصحية، والتعليمية

٣-٣-٢. المتغير الثقافي

٣-٣-٣. المتغير التكنولوجي

يتأثر التعاون الدولي، سلباً وإيجاباً، بجملة من المتغيرات. قد تكون هذه المتغيرات في شكل عوائق سياسية وأمنية أو اقتصادية أو ثقافية، أو تتعلق برؤية صانعي القرار، ومن ثمّ تعرقل عمليات التعاون الدولي أو تحد من فاعليتها أو استمرارها، وقد تكون هذه المتغيرات على شكل حوافز ودوافع جدية لبناء أو تسهيل واستمرار التعاون الدولي، سواء كان تعاوناً ثنائياً أو إقليمياً أو دولياً، على الرغم من الاختلاف في درجة التأثر بهذه المتغيرات.

فالعالم اليوم عالم تتشابك فيه المصالح وتتنوع فيه الحاجات وتتداخل، إلى أن وصل إلى مرحلة يتعذّر فيها العيش بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، ونتيجة لثورة الاتصالات والتقدم العلمي والمعرفي، فقد بدأت الوحدات الدولية بالدخول في تفاعلات تعاونية، على نحو تصاعديّ، في معظم الميادين[(١)].

وتنشأ الحاجة إلى التعاون الدولي عندما توجد في الدول أنواع معينة من المشاكل أو القضايا التي تحتاج في مواجهتها إلى العمل المشترك، ويتعلق بعض هذه المشاكل بظروف البيئة الدولية ويرتبط بعضها الآخر بالظروف الداخلية للوحدات الدولية أو بالظروف الدولية[(٢)].

بانتهاء الحرب الباردة بدأت حقبة جديدة بالبزوغ لتحقق تعاوناً أكبر بين القوى الكبرى الموجودة، حيث إن انتهاء الصراع الآيديولوجي بين الشرق والغرب شكّل نقطة انعطاف مهمة في التأريخ الدولي أوجدت نموذجاً جديداً أدى إلى تحوّل الصراع شيئاً فشيئاً إلى قيم مجتمعية جديدة تحقّق تعاوناً أكبر بين الأفراد والمجتمعات البشرية بشتى أشكالها، بما فيها الدول[(٣)].

---

(١) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص٢٠٧.

(٢) د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، م. س. ذ، ص٢٥٨.

(٣) جون بيليس، م. س. ذ. ص٤١١.

ففي عالم ما بعد الحرب الباردة، بدأت المتغيرات التي تدفع باتجاه التعاون بين الوحدات الدولية بالتزايد السريع، نتيجة لتضافر جملة متغيرات أهمها: انتهاء القطبية الثنائية والاستقطابات التي جلبتها إلى هيكلية النظام الدولي حيث أسّست للصراع بين الدول على أساس آيديولوجي، ولازدياد المخاطر والتحديات وتنوّعها كمّاً وكيفاً بعد الحرب الباردة. في مقابل هذا، بدأ الاعتماد المتبادل بين الدول والوحدات الدولية الأخرى بالتزايد، نتيجة لازدياد التواصل والاتصال بين الدول والشعوب على المستويات والأصعدة كافة وفي كل مجالات الحياة، من خلال وسائل الاتصال الجديدة، التي جعلت العالم قرية صغيرة، فضلاً عن ازدياد عدد ودور الفاعلين من غير الدول في الساحة الدولية بشأن القضايا الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار أصبح المتغير التكنولوجي، لاسيما في مجال الاتصالات، الذي شهد تطوراً كبيراً، يلعب دوراً كبيراً في تسريع المتغيرات الأخرى وتفعيلها وتزويدها وتنميتها، بشكل يدفع باتجاه التعاون أكثر فأكثر.

إن التعاون الدولي اليوم، يطغى على معظم مجالات الحياة المتعددة، بدوافع كثيرة، منها ما يتعلق بدفع المخاطر المشتركة، ومنها ما يتعلق بالمصالح المتبادلة والأهداف المشتركة.

ولكن على الرغم من أن العالم اليوم اتجه حثيثاً نحو التعاون بين الدول والوحدات الدولية الأخرى، فإن هذا لا يعني انتهاء أسباب المشاكل والصراعات الدولية القديمة منها والجديدة والمتجددة ودوافعها[1]، التي تحدّ من عمليات التعاون.

(١) د. صابر فلحوط و د. محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، ط١، (دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٩)، ص٦٤.

فالأنظمة الجديدة التي برزت في كل مجالات الحياة كنتيجة للتطور المستمر في الميادين المختلفة، تحمل بين طياتها الخطر إلى جانب الفرصة؛ فقد أدت الطبيعة العالمية لنظام رأس المال، وتعميم العالم الإلكتروني في التوزيع، إلى الأزمات المالية والانهيار الاقتصادي لدول عديدة في العالم. وعلى الرغم من أن النظام المصرفي العالمي قد أوجد بنية مساعدة للصفقات التجارية الدولية، إلا أن هذا النظام أمدّ الأقنية بالفرص لمروجي المخدرات وإفساد المسؤولين، وللعديد من المجرمين الآخرين في غسل أموالهم والهروب من المراقبة والعقاب[1]، فضلاً عن العديد من المخاطر والعوائق الأخرى في معظم مجالات الحياة، التي تشكل دافعاً للتعاون بين الوحدات الدولية من أجل مواجهتها.

فالحذر والتخوّف من قبل الأطراف الضعيفة مقابل الأطراف القوية في النظام الدولي الجديد، من خطر هيمنة الأقوياء وذوبان الضعفاء في بوتقتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يمثلان نوعاً من التحدي أمام التعاون الدولي.

يتم التركيز هنا على المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي، لا سيّما في مدة ما بعد الحرب الباردة، وهذه المتغيرات قد تشكل حوافز ودوافع لإنشاء التعاون الدولي وديمومته وتطويره، وقد تؤدي إلى عرقلة عمليات التعاون الدولي.

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٨٤.

٣- ١. المتغير الاقتصادي والتجاري

يشكل المتغيّر الاقتصادي والتجاري أحد أهم المتغيرات المؤثرة في التعاون بين الوحدات الدولية، ويشهد أهميته وتأثيره تزايداً كبيراً يوماً بعد يوم، وذلك نتيجة لتزايد المصالح المشتركة وتعدد وتنوع الأشكال والأنماط الجديدة للتبادل الاقتصادي والتجاري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أصبحت التحديات والمخاطر المشتركة تهدد الجميع، بعد أن صارت وسائل القيام بالجرائم سهلة التوفر لجميع الأطراف وسهلة الاستخدام، بل أخذت طابعاً دولياً بفضل وسائل الاتصال الجديدة.

فالتعاون مدفوع بالعمليات التنموية التي تحتاجها الوحدات الدولية، ذلك أن التعاون الدولي يحقق مصدراً رئيساً لتعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. وقد تزايدت أعمال التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث إن نظام رأس المال، الذي يتزايد طابعه العالمي، يتميز بأنظمة توزيع جديدة وشديدة الترابط في ما بينها؛ فشبكات الاتصالات البعيدة والخطوط المستأجرة والإنترنت تنقل الأصوات والمعلومات والصور بلمسة إصبع حول العالم بشكل فوري. ويمكن لملايين الدولارات أن تنقل بثوان معدودات بلمسة بسيطة، كما أن هنالك أنظمة مصرفية مشتركة وتحويلات وحجوزات بالفاكس والربط مع الأقمار الاصطناعية والمؤتمرات المرئية بالفيديو والأنظمة التجارية عالية الأتمتة، كلها تتضافر لخلق شبكة واسعة معقدة لأنظمة توزيع إلكترونية[1]، وكل ذلك يحفز العمليات الاقتصادية التعاونية.

يعدّ العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص،

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٢٩.

كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتعاونة. هذا فضلاً عن التمتع بوفرات الإنتاج الكبير نتيجة لاتساع السوق، وتحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر، وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، ودرء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها الدول المتعاونة في المستقبل[١].

كما أن التعاون الإقليمي يمكن أن يتجاوز –ببرنامج عمل تعددي– المناطق التي يغطيها. كما أن اتفاقات التجارة الحرة يمكن أن تشكل قوة دافعة سياسية للإصلاح، ومن ثمّ تمكّن الأعضاء لتثبيت اصلاحات مهمة، كما تشكل حافزاً للآخرين للانضمام إليها خوفاً من تكاليف عدم الانضمام، كما يمكن أن تحقق رغبة الترابط الاستراتيجي في الإقليم المعني وتعزّز الترتيبات الأمنية فيه[٢].

لتحقيق هذه الأهداف عقدت الكثير من الاتفاقيات، وزاد عددها بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتشار النظام الرأسمالي. والجدول أدناه يبين عدداً من اتفاقيات التجارة الإقليمية بين دول شرق آسيا على سبيل المثال.

---

(١) عامر جنحي، بحث التكامل الاقتصادي، منتديات العلوم الاقتصادية والتجارية، منتدى علوم التسيير والتجارة، تجارة دولية، بحث التكتل الاقتصادي، على موقع: <http://etudiantdz.net/vb/t19905.html>

(2) Patrizia Tumbarello, Op. Cit. p.24.

الجدول (٣-١)

اتفاقيات التجارة الإقليمية بين دول شرق آسيا

الاتفاق	نوعها	تأريخ دخول حيز التنفيذ
اتفاق منظمة التجارة الحرة لآسيان (AFTA)	ترتيب تفضيلي preferential Arrangement	١٩٩٢/١/٢٨
الآسيان- الصين	ترتيب تفضيلي	٢٠٠٣/٧/١
سنغافورة- أستراليا	اتفاق تجارة حرة اتفاق الخدمات	٢٠٠٣/٧/٢٨
سنغافورة- الولايات المتحدة	اتفاق تجارة حرة اتفاق الخدمات	٢٠٠٤/١/١
كوريا الجنوبية- تشيلي	اتفاق تجارة حرة اتفاق الخدمات	٢٠٠٤/١/١
تايلند- أستراليا	اتفاق تجارة حرة اتفاق الخدمات	٢٠٠٥/١/١
تايلند- اليابان	اتفاق الشراكة الاقتصادية	٢٠٠٥/٩

Source: Wang Jinmin and Richard Sanders and Chen Yang, Op. Cit., p. 59.

ويحقق التعاون الإقليمي، عن طريق التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ازدياد التجارة البينية بين أعضائها، ويوضح الجدول (٣-٢) تدفقات التجارة البينية لـ "النافتا" و"الآسيان" لسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧)، وقد شهدت، بشكل عام، تزايداً ملحوظاً.

الجدول (٣-٢)

تدفقات التجارة البينية لـ "النافتا" و"الآسيان" لسنوات

(٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧) (بمليارات الدولارات، ٪)

المنظمة	قيمة التجارة البينية			نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية		
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الآسيان	٢١١,١	٣٠٤,٦	٤٣٧	٢٥,١	٢٥,٥	٢٥,٧
النافتا	١٣٠٨	١٦٣٤	٢٠٤٢	٤٤,٨	٤٣,٠	٤٥,١

المصدر: علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد ٧، ٢٠٠٩-٢٠١٠، جامعة ورقلة، ص١٢١. على موقع:
<http://rcweb.luedld.net/rc7/08-30A0505919.pdf>

يشكل إلغاء الحواجز الجمركية أحد دوافع التعاون بين الدول، وشهدت الحواجز الجمركية في التجارة الدولية، خلال السنوات العشرين الماضية، انخفاضاً كبيراً، وتمّ تطبيق قاعدة الدولة الأكثر رعاية في التعريفة الجمركية على السلع الزراعية والمنتجات الصناعية، وقد انخفضت التعرفة الجمركية في المجالين كليهما بشكل كبير، من (٢١٪) و(١٨٪) في ١٩٩٠، إلى (١٥٪) و(٩٪) في (٢٠٠٨)، على التوالي. وكان سبب هذا التخفيض في الحواجز الجمركية يعود إلى حد كبير إلى تحرير التجارة من جانب واحد، ولا سيّما في كثير من البلدان النامية؛ وتحرير التجارة المتعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، والازدياد الكبير في اتفاقات التجارة الحرة على الصعيد الإقليمي والثنائي[1].

(1) United Nations, International Trade After the Economic Crisis,Op. Cit., p. 95.

والجدول الآتي يبيّن ازدياد صادرات وواردات منظمات للتجارة الإقليمية ودول أعضاء (WTO) مجتمعة، فقط في تجارة السلع، في أعوام (٢٠٠٠–٢٠٠٩)، على الرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية على هذه النسب في نهاية عام (٢٠٠٨) وعام (٢٠٠٩).

الجدول (٣–٣)

تجارة السلع لاتفاقات التجارة الإقليمية المختارة (٢٠٠٠–٢٠٠٩) وجميع أعضاء (WTO) (بملايين الدولارات)

الاتحاد الأوروبي EU (٢٧)	*سنة ٢٠٠٠*	*سنة ٢٠٠٩*
إجمالي الصادرات	٢٤٥٣	٤٥٥٨
الصادرات البينية	١٦٦٨	٣٠٥٩
الصادرات الخارجية	٧٨٥	١٥٢٨
إجمالي الواردات	٢٥٨٠	٤٧٣٣
الواردات البينية	١٦٦٣	٣٠٥٩
الواردات الخارجية	٩١٧	١٦٧٣
النافتا NAFTE	*سنة ٢٠٠٠*	*سنة ٢٠٠٩*
إجمالي الصادرات	1225	1602
الصادرات البينية	680	768
الصادرات الخارجية	544	835
إجمالي الواردات	1684	2177
الواردات البينية	668	717
الواردات الخارجية	1015	1460

سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠٠٠	الآسيان ASEAN
٨١٤	٤٣٢	إجمالي الصادرات
٢٠٢	٩٩	الصادرات البينية
٦١٢	٣٣٣	الصادرات الخارجية
٧٢٥	٣٨١	إجمالي الواردات
١٧٩	٨٦	الواردات البينية
٥٤٦	٢٩٤	الواردات الخارجية
سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠٠٠	EFTA
297.8	142.5	إجمالي الصادرات
228.6	119.5	إجمالي الواردات
سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠٠٠	الأعضاء (١٥٣) لمنظمة التجارة العالمية
11823.4	6218.2	إجمالي الصادرات
12152.6	6578.3	إجمالي الواردات

Source: World Trade Organization, International trade Statistics 2010, WTO Publications, World Trade Organization, pp. 178-179.
<http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010_e/its2010_e.pdf >

هذا التزايد في تجارة السلع والخدمات، دليل واضح على ازدياد نسبة فوائد التجارة الحرة بمرور الزمن.

تدفع المنافع المحققة من وراء التجارة الإلكترونية(1)، بالوحدات الدولية باتجاه التعاون فيما بينها، ذلك أن التجارة الإلكترونية تتميز بالسرعة في

(١) تُعرِّف منظمة التجارة العالمية التجارةَ الإلكترونيةَ على أنها تشتمل على أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية. العمليات التجارية التي تشتمل عليها التجارة الإلكترونية وفقاً

الاستجابة والبساطة واليسر في تنفيذ التعاملات التجارية إلكترونياً بالنسبة للسلع والخدمات فيما بين الأطراف المتعاونة[(١)]، كما أنها تساعد على إقامة علاقات صحيحة ومباشرة فيما بين الشركات والمتعاملين معها عن طريق الحصول على خدمات أفضل وبيانات أدق وأسرع من خلال التبادل الآلي للمعلومات وتنفيذ الصفقات، دون الحاجة إلى تدخل عدد كبير من الموظفين، على اعتبار أن الاتصال يتمّ بين الحاسب الآلي للشركة والحاسب الخاص بالمورد[(٢)].

من جانب آخر، لا تعرف التحديات والمخاطر الاقتصادية الآن الحدود، لا في أسباب نشوئها ولا في تداعياتها ونتائجها، لذلك تقتضي التعاون بين الدول للحد منها وايجاد حلول مناسبة للاحتماء منها.

فقد يكون الخطر في تراكب المنظومات المسبّبة للقلق في المجال الاقتصادي، في التداخل بين منظومة تجارة رأس المال ومنظومة المنظمات الإرهابية والجريمة في العالم. قد يؤدي الاعتماد على أجهزة الكومبيوتر في مجال الدفاع إلى تصعيد مشكلة السيطرة على الخطر في هذا المجال إلى المجالات العالمية. كما قد يكون لعملية التضليل الواسعة النطاق والتلاعب أو تعطيل الأجهزة الإلكترونية تأثيرات هدامة وطويلة الأمد[(٣)]. كما أن لعمليات غسل الأموال دوراً لتدفع بالدول باتجاه التعاون للحد منها، لا سيّما وإن هذه

لهذا التعريف هي: (الإعلان عن المنتج أو الخدمة والبحث عنهما، التقدم بطلب الشراء وتسديد قيمة المواد المشتراة، والتسليم النهائي للمواد المشتراة)، وليس بالضرورة أن تتمّ كافة هذه العمليات إلكترونياً. ينظر: د. علي إبراهيم الخضر (إعداد)، م. س. ذ، ص ص ٤٠٠-٤٠١.

(١) المصدر نفسه، ص٤١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٤١٧-٤١٨.

(٣) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٤٠.

العمليات شهدت تزايداً ملحوظاً بفضل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال المتطورة.

إن الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في عام (٢٠٠٨) قد ألقت بأعبائها المدمّرة على الاقتصاد العالمي؛ فقد تهاوت مستويات الائتمان المتاح، وانهارت التجارة، ونضبت تدفقات رؤوس الأموال، وشهد النمو هبوطاً حاداً، وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً. بينما تركزت الأزمة في عدد من الاقتصادات المتقدمة (ولا سيّما القطاعات المالية في هذه الدول)، فإنها سرعان ما انتقلت إلى جميع أنحاء العالم، وتحرك صناع السياسات لمواجهة الأزمة من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الجريئة والشجاعة على مستوى السياسة النقدية والسياسة المالية العامة وسياسات القطاع المالي، وقد تم تنفيذها في مناخ من التعاون غير المسبوق[1]؛ أي أصبح الفاعلون الدوليون بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى تدابير سريعة للحد من أضرار هذه الأزمة، وليس أمام الوحدات الدولية سبيل للوصول إلى صياغة مجدية لهذه التدابير وتطبيقها، إلا سبيل التعاون.

إن الدرس الأساس الذي يمكن استخلاصه من أحداث الأزمة المالية العالمية، هو ضرورة الإبقاء على التعاون على مستوى السياسات الاقتصادية الذي أفاد منه العالم بدرجة كبيرة أثناء الأزمة. فقد كان هذا التعاون حقاً من

---

(١) صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن، م. س. ذ، ص٩. ويمكن تلخيص تداعيات هذه الأزمة المالية في سقوط قيم السندات والأسهم والأوراق المالية، وتدني القدرة الشرائية والاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين والموظفين والمواطنين الذين فقدوا بسرعة كبيرة. وانخفاض السيولة المتداولة في الأسواق. وكذلك توقف عمليات التسليف والاقراض نتيجة لفقدان الثقة. والأهم من كل ذلك، انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني، أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي، ممّا خلق حالة الركود في الاقتصاد العالمي. ينظر: منير الحمش، الأزمة العالمية الراهنة.. ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٤، حزيران- ٢٠٠٩/٦، السنة ٣٢، ص١٣.

أهم الآثار التي خلفتها الأزمة، فقد تكاتفت دول العالم ربما لأول مرة في التأريخ بروح التضامن لمواجهة التحديات المشتركة بحلول مشتركة[1].

إذاً، أصبح المتغير الاقتصادي كدافع للتعاون بين الدول، متغيّراً ذا وجهين، إما لتحقيق المصالح المشتركة من تحقيق التنمية وتوسيع التجارة وازدياد الأرباح وتسريع التصنيع وازدياد المشاريع المشتركة والاستفادة من المزايا المتبادلة، أو لدفع المخاطر المشتركة من الأزمات والتجارة غير المشروعة وعمليات غسل الأموال.

٣- ٢. المتغير السياسي والأمني

على الرغم من أن الشك المتبادل بين الأطراف وعدم معرفة تامة بنيات الآخرين في العلاقات الدولية يشكل أحد المتغيرات التي تحدّ من عمليات التعاون الدولي واستمرارها وتطويرها، توجد جملة متغيرات في هذا المجال تدفع بالدول للتعاون جنباً إلى جنب، إما لتحاشي المخاطر المشتركة ومواجهتها، أو لتحقيق مصالح ومكاسب مشتركة على الصعيد السياسي والأمني، لكن يظهر الجانب الأمني أحياناً كعامل معرقل لدخول الدول في عمليات التعاون الدولي.

قد يكون الدافع وراء إقامة أي تكتل سياسياً بالدرجة الأولى، كما حدث ذلك عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضاً الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وسدّ الطريق أمام أوروبا واليابان

---

(١) المصدر نفسه (صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن)، ص٩.

للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضاً الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو دافع سياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي؛ أي أن هذا الأخير يمثل تمهيداً لإقامة تكامل سياسي، وقد تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية[١].

قد يكون الدافع الأمني وراء عمليات تعاونية بين الدول، لكن لابد أن لا ننسى أن تحولاً قد حدث في مفهوم الأمن كنتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي. وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية؛ فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشهد العالم تحولاً في طبيعة مصادر التهديد؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي)؛ فالدولة أصبحت الآن تواجه مصادر التهديد بأشكال عدة، وليست بالضرورة أن تكون المصادر عسكرية، وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا؛ إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو غير واضح، كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثارها المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر[٢].

---

(١) عامر جنحي، م. س. ذ.

(٢) محمد صادق، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً، دراسة منشورة على موقع:
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1184649218862>

ولا يتوقف الأمن الدولي على استتباب الأمن بين الدول من الناحية السياسية، بل أصبحت مسؤولية محافظة أمن الكوكب مسؤولية دولية، حيث لا تميز مهددات البقاء للعالم بين دولة نامية ودولة متقدمة، كما لم يعد تهديد الأمن مشكلة وطنية أو إقليمية، بل أصبح مشكلة عالمية، ويحفّز الدول والفاعلين الدوليين الآخرين للاهتمام بمواضيع تهدّدهم جميعاً، كتلوّث الأرض والاحتباس الحراري وثقب الأوزون والجريمة والسلام والأمن العالمي[١].

لذلك أصبحت الحاجة ماسة اليوم لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن والسلم الدوليين، الذي يسمى الصلب (Hard)، حيث يرتكز أساساً على العوامل العسكرية والسياسية لحل المنازعات الدولية، أي يركّز على الطابع العسكري للأمن، إلى "مفهوم الأمن الناعم" (Soft)، الذي يهتم بالقضايا غير العسكرية، مثل الإرهاب وغسل الأموال والبيئة[٢]، لا سيّما إذا ما علمنا أن المكونات الأساسية للأمن البشري تتسع لتشمل: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع المحلي (الأمن الجماعي)، والأمن السياسي؛ فليس بمقدور الدولة منفردة أن تحافظ على الأمن البشري بمفهومه الشامل، وتعالج التحديات العالمية الجديدة التي تظهر ارتباط الأمن البشري بالسلم والأمن الدوليين[٣]، وإن التعاطي والتعامل مع هذه التحديات الكبيرة والمتعددة يتطلب التعاون الدولي.

---

(١) د. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، ط١-الإصدار الثاني، (عَمان: دار الشروق للنشر والتوزيـع، ٢٠٠٦)، ص ص٢٢، ٨٩.

(٢) شكراني الحسين، المادة الرقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة: الأمين العام والبعد البيئي، المجلة العربية للعلوم السياسـية، بـيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، ربيع/٢٠١٠، ص١٩٣.

(٣) ينظر للتفصيل: إلياس أبو جـودة، الأمـن البشـري وسـيادة الـدول، ط١، (بـيروت: مجـد المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشـر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ص٥١-١٠٦.

إن ظواهر التطرف والعنف والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة هي من أخطر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، وإن هذه الظواهر ليست لصيقة بمنطقة جغرافية معينة أو بدين معين أو بثقافة معينة، بل هي ظواهر لها طابع عالمي. وتزايد جماعات العنف في العديد من الدول، أدى إلى تصاعد أعمال العنف التي تمارسها هذه الجماعات ضد الحكومات والمجتمعات، مع زيادة درجة حدّتها ولا سيّما في ظل سهولة حصولها على الأسلحة التقليدية والمتفجرات. وهناك مخاوف حقيقية من أن يتمكن بعض هذه الجماعات من الحصول على أسلحة نووية أو كيمياوية أو بيولوجية، ممّا يشير إلى ازدياد خطورة القوة التدميرية للإرهاب الدولي، لا سيّما بعد أن ساعد التطور السريع في أشكال ممارسة الإرهاب وأساليبها على جعل العديد من الدول والمجتمعات أكثر انكشافاً وأقل حصانة ضد مخاطرها ولا سيّما أمام ما يعرف الآن بـ(الإرهاب المعلوماتي أو الجرائم المعلوماتية)[1]، حيث ازداد خطر حدوثها

(١) لا يوجد اتفاق حول تعريف الجريمة المعلوماتية، فيرى القائلون بالتعريف الفني أنها هي "نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود". ويختصر جانب من الفقه الجنائي هذه الجريمة بأنها "أنماط مستحدثة من السلوك الإجرامي يرتبط بالتقنيات الإلكترونية الحديثة التي صارت محلاً لهذه الجريمة أو وسيلة لارتكابها". كما يمكن إطلاقها على الجرائم التي تتّخذ من الفضاء الافتراضي للحاسوب مكاناً لها، وتستخدم الحاسوب أو النظام الحاسوبي أداة لتنفيذ أركانها. وهناك فرق ملموس بين الإرهاب المعلوماتي (Cyber Terrorism) والجريمة المعلوماتية؛ فالجريمة المعلوماتية تهدف إلى الاستيلاء على ممتلكات الغير، أو إحداث تخريب في قواعد بياناته، أو ازعاجه، فلا يمتد تأثيرها إلى المجتمع بكامله، أو يصل تأثيرها إلى المرافق الحيوية للدولة، والتي تعدّ من أهداف عمليات الإرهاب المعلوماتي. فالإرهاب المعلوماتي يشمل الهجمات المعلوماتية التي تستهدف مكونات البنية التحتية المهمة، مثل محطات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، أو خدمات الطوارئ. أما الهجمات التي ينشأ عنها حصول خلل جزئي في بنى أو خدمات غير جوهرية، ولا ينشب عنها خسائر مادية أو اجتماعية كبيرة، فلا يمكن أن تدرج على قائمة أنشطة الإرهاب المعلوماتي. ينظر للتفصيل: د. حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ص١٩٦-٢١٦. و د. عبدالفتاح بيومي حجازي، م. س. ذ، ص ص٢٠-٣٥.

بسبب ازدياد وسائلها في ظل الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات[١]. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الخسائر والأضرار البشرية والمادية التي يمكن أن تنجم عن أعمال العنف والإرهاب التي تمارسها هذه الجماعات[٢].

وممّا يزيد من خطورة الأمر زيادة حركة المجرمين في مختلف أنحاء العالم نتيجة لسهولة الأسفار الدولية وانخفاض كلفتها. واتخذت الجريمة المنظمة عبر الوطنية أبعاداً شبيهة بأبعاد الاقتصاد الكلي إذ إن السلع غير المشروعة تصنَّع في قارة، وتهرَّب عبر قارة أخرى، وتسوَّق في قارة ثالثة. وتسربت الجريمة المنظمة إلى الأسواق المالية والتجارية القائمة فأصبحت المنتجات والأرباح غير المشروعة تنقل عبر المسالك التقليدية، وأصبح عالم الإجرام مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي وبالعكس[٣].

فضلاً عن ذلك، فقد بدأت "جرائم الانترنت" تهدّد أمن شبكة الانترنت وما يرتبط بها من مصالح بشرية على مستوى العالم، كما أنها تطال اقتصاد الدولة، كما قد تطال الاقتصاد الدولي ككل نظراً للترابط الإلكتروني لمعظم مجالات الاقتصاد العالمي عبر مختلف أنواع الشبكات الإلكترونية، لا سيّما شبكة الإنترنت[٤].

---

(١) د. معتز محيي عبد الحميد، م. س. ذ. بدأت تتزايد الهواجس في احتمالات تصاعد الإرهاب المعلوماتي، لا سيّما إن وصول جماعات تنظيمات إرهابية إلى شبكات ونظم المعلومات الحيوية في العديد من الدول ليس بالأمر الصعب. مّما يتطلب تدعيم التعاون الإقليمي والدولي في مجال تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، هذا فضلاً عن تدعيم التعاون الإقليمي من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من عمليات هجرة بشرية غير مشروعة وغيرها من المشاكل التي تسبب أعمال العنف. المصدر نفسه.

(٢) عبد الله بن بيه، جلب المصالح ودرء المفاسد في التعاون الإقليمي والدولي، بحث نشره الباحث في موقعه الإلكتروني على الرابط التالي: <http://www.binbayyah.net/portal/research/186>

(٣) تقرير الإنتربول، م. س. ذ، ص٣.

(٤) ينظر للتفصيل: زكريا أبو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، ط١، (الأردن: عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العربي، ٢٠٠٥)، ص٩١. تمثل جرائم الإنترنت بـ "مجموعة الأفعال والأعمال غير القانونية التي تتم عبر= =شبكة الإنترنت

أصبح الإرهاب عبر الإنترنت واقعاً، وامتدّ ليخترق الحدود، وأصبح الإنترنت ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والجواسيس، كما أصبحت الجريمة الإلكترونية شائعة؛ فقد وقّع حوالي مليونَي حادثة احتيال في عام (١٩٩٩) بواسطة بطاقات الائتمان عبر الشبكة فقط في أوروبا[(١)].

ومن أمثلة جرائم الإنترنت المؤثرة استخدام الفايروسات، التي هي برامج قادرة على ربط نفسها ببرامج أخرى في أجهزة الكمبيوتر والتكاثر والانتشار داخل النظام حتى تتسبب في تدميره تماماً[(٢)].

بشكل عام، هناك أنماط من الجرائم الإلكترونية[(٣)]:

أو تبث عبر محتوياتها". وتتنوع هذه الجرائم، فبعضها تهدف شبكة الإنترنت ويعرف بـ"الإجرام المعلوماتي على الإنترنت"، ومنها ما تكون شبكة الإنترنت وسيلة لارتكابها فيما يعرف بـ"الإجرام غير المعلوماتي على شبكة الإنترنت". أما الإجرام المعلوماتي فينقسم إلى نوعين من الاعتداءات هما أولاً: الاعتداءات المنطقية، مثل استخدام الدودة المعلوماتية ومهاجمة الشبكة بالفيروسات والبريد الإلكتروني، وثانياً: الاعتداءات المادية، مثل الاعتراض المتعمد للبيانات من خلال رصد إشارات إلكترومغناطيسية في الأنظمة المعلوماتية وتحليلها لاستخراج المعلومات المفهومة أو المقروءة منها، وكذلك التشويش الذي يهدف إلى إعاقة المستوى التشغيلي للأنظمة المعلوماتية. أما الأمثلة على الإجرام غير المعلوماتي فهي: جرائم التنصت والاعتداء على الحياة الخاصة بالعمل على تسجيل وحفظ البيانات المتبادلة فيما بين الأنظمة المعلوماتية، وكذلك الجرائم المتعلقة بالتجارة الإلكترونية أو عقد الصفقات والمبادلات التجارية باستخدام الشبكة، فضلا عن جرائم السرقة والنصب والاحتيال. المصدر نفسه، ص ص ٩١-٩٣.

(١) د. ذياب البداينة، م. س. ذ، ص٢٨. وقد تصاعد نِسب عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، حتى بلغت في عام (٢٠٠٧) ما قيمته (٢٣٩) مليون دولار، بينما لم تتجاوز (١٨) مليون دولار في عام (٢٠٠١)، أما في عام (٢٠٠٨)، فقد ارتفعت إلى رقم قياسي وهو (٢٦٤,٦) مليون دولار خلال بضعة أشهر، علماً بأن هذه الأرقام مرشحة للتصاعد. كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت (محددات الطموح الأمريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٧، أيار/مايو، ٢٠١١/٥، السنة ٣٣، ص ص٥٩-٦٠.

(٢) زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص٩٣. والمثال على ذلك كثيرة، فقد تمّ نشر فيروس خطير سمي بفيروس "تشير نوبل" -نسبة إلى المفاعل النووي الذي انفجر عام (١٩٨٦)-، بهدف لفت الانتباه لذكرى انفجار المفاعل، وأصيب عديد من أجهزة الكمبيوتر في العالم بهذا الفيروس وشلّت عديداً من المصالح الحكومية والخاصة في الساعة الأولى من اطلاقها في (٢٦/نيسان/ ١٩٩٩). كما أحدث فيروس الدودة الحمراء اعطالاً في أكثر من ربع مليون من أجهزة الكمبيوتر في أقل من تسع ساعات في(١٩/ تموز/٢٠٠١). المصدر نفسه.

(٣) ينظر للتفصيل: د. أسما حسين حافظ، تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي والرقمي، ط١، (بلا: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ص١٤٢-١٥٨.

أ. جرائم تتعلق بسرقة المعلومات أو التدليس المعلوماتي، وذلك بالاعتداء على سرية المعلومات وأمنها، عن طريق اختراق الأنظمة، أو التدليس المعلوماتي بإلغاء أو حذف أو تغيير أي معلومات مخزنة أو منقولة من خلال الشبكة، فضلاً عن فك شفرات بعض المحطات الفضائية المشفرة أو الوصول بشكل غير قانوني إلى نظم البريد الصوتي الخاص بشركات التليفونات الذي يمكّن المجرم من المكالمة الهاتفية على حساب الشركة، هذا بالإضافة إلى سرقة برامج الكمبيوتر أو تزويرها.

ب. جرائم تتعلق بتخريب الأجهزة أو تعطيلها بنشر الفيروسات التي تعد من أخطر صور الجرائم التي تهدد أمن الأجهزة الاتصالية والشبكات المعلوماتية وسلامتهما.

ت. جرائم تتعلق بتهديد الأشخاص والجهات ذات الصلة بالمعلومات والأجهزة الاتصالية أو ابتزازها.

والنمط الأخير هذا يرتكب بطرق متعددة، أهمها[1]: أولا: انتحال الشخصية، لا سيّما في الأوساط التجارية والمصرفية، ما أدى إلى الاعتماد على التوقيع الرقمي لتحاشي هذا الخطر؛ ثانياً: التشهير وتشويه السمعة، وذلك بنشر معلومات قد تكون سرية أو مغلوطة أو مضللة عن المجني عليه، سواء كان مؤسسة أو فرداً أو عقيدة، أو مجتمعاً بأسره؛ ثالثاً: التغرير والاستدراج الذي يمس العلاقات الاجتماعية؛ رابعاً: الاحتيال، ويتم بطرق عديدة، منها بيع سلع أو خدمات وهمية والمساهمة في مشاريع استثمارية لا وجود لها؛ خامساً: تزييف العملات وتزوير المستندات والأختام والعلامات بالكمبيوتر؛ سادساً: نشر الإباحية الإلكترونية.

---

(١) ينظر: د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص١٤٣-١٥٨.

إن المجرم المعلوماتي يتسم بسمات عديدة، ممّا يزيد من وتيرة الخوف منه، ومن ثمّ العمل من أجل تقليص مخاطره من خلال التعاون الدولي، ومن هذه السمات: أنه مجرم متخصص ومحترف في برامج الكمبيوتر وما يحيط بالفضاء الإلكتروني، لأن هذه الجرائم تتطلب كثيراً من الدقة والتخصص للتوصل إلى التغلب على العقبات التي أوجدها المتخصصون لحماية أنظمة الكمبيوتر كما يحدث في البنوك مثلاً، كما أن المجرم المعلوماتي عائد إلى الإجرام، حيث يعود كثير من مجرمي المعلومات إلى ارتكاب جرائم أخرى في مجال الكمبيوتر انطلاقاً من الرغبة في سدّ الثغرات التي أدت إلى التعرف عليهم وتقديمهم إلى المحكمة في المرة السابقة، ويؤدي ذلك إلى العودة إلى الإجرام. فضلاً عن ذلك فالمجرم المعلوماتي ليس بحاجة إلى العنف للقيام بجريمته[1].

فقد أفادت المنظمات الإجرامية من كل مظاهر نمو أقنية التوزيع العالمية؛ فالمخدرات تنقل على متن السفن والطائرات وحتى بواسطة البريد، وتتم عملية غسل الأموال بسرعة عن طريق أجهزة التحويل الإلكترونية بين البنوك، تحميها قوانين الحفاظ على السرية المصرفية في أماكن بعيدة يلجأ المهرّبون إليها تهرّباً من الضرائب. وتتوفر المنشورات الخلاعية والاعتداء الجنسي على الأطفال سلفاً على شبكة الإنترنت، ويسهل إدخالها فيها باستخدام التكنولوجيا الحديثة للاتصالات. ولم يتغير محتوى هذه الجرائم والفعاليات الجرمية الأخرى بشكل لافت للنظر على مدى السنوات الأخيرة، إلا أن إمكانات التوزيع قد غيّرت من فداحة المشكلة[2].

---

(١) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، م. س. ذ، ص٨٣.

(٢) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص ص٦٧-٦٨. ومع ذلك لم يحرز الإنتربول ولا منظمات البوليس المتعاونة خلف الحدود ولا المبادرات الوقائية، تقدماً يذكر في الوقت الذي تتنامى فيه هذه المنظمات الإجرامية عبر الأقاليم والقارات وتزداد نفوذاً وثروة وتعقيداً. المصدر نفسه، ص٦٨.

إن الخطر الذي يواجه الملكية الفكرية من خلال عمليات القرصنة، يشكل أحد دوافع التعاون الدولي. وفي هذا الإطار عقد في (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) "المؤتمر الدولي لفرض تطبيق القانون بشأن جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية" في هونغ كونغ. ودعا فيه وزير العدل الأميركي "اريك هولدر" إلى تعاون دولي أكبر لفرض تطبيق القانون لمحاربة القرصنة على الملكية الفكرية، التي تسرق من هذه الصناعة بلايين الدولارات سنوياً وتلحق الخطر بسلامة المستهلكين عبر العالم. وأن قرصنة مختلف أنواع الملكية الفكرية، من الكتب إلى الموسيقى، ومن الأفلام إلى الألعاب وبرامج الكمبيوتر وإلى المواد الصيدلانية تكلف الصناعة بلايين الدولارات وتلحق الخطر بالمستهلكين من خلال تزويدهم بسلع مزورة وبمنتجات رديئة الصنع. إن هذا الشكل من القرصنة الفكرية يهدّد الفرص الاقتصادية والاستقرار المالي، ويكبت الإبداع لدى الناس وشركات الأعمال[1].

---

(١) ميرل ديفيد كلرهالس، المحرر في موقع أميركا دوت غوف-واشنطن، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، (سحب بتأريخ: ٢٠١١/١/٧) من موقع الحكومة الأمريكية:

<http://www.america.gov/st/business-arabic/2010/December/20101214105039x0. 170422.html?CP.rss=true>

وأشار وزير العدل الأمريكي إلى أن هناك شبكات إجرامية عالمية أصبحت تمول نشاطاتها غير القانونية بصورة متزايدة من خلال ارتكاب جرائم ضد الملكية الفكرية، وأما التحدي الذي يواجه وكالات فرض تطبيق القانون فإنه لا يتطلب متابعة وتيرة الجرائم فحسب بل يتطلب أيضاً تطوير استراتيجيات أكثر تطوراً من تلك التي يستعملها المجرمون. إن الضحية الرئيسة لقرصنة الملكية الفكرية -على سبيل المثال- هم مصنعو منتجات التكنولوجيا. واستناداً إلى تقرير حول هذه الصناعة صدر عام (٢٠٠٩)، إن حوالي (٧٩٪) من برامج الكمبيوتر المستعملة في الصين مزورة، ويقدر بأنها انخفضت بنسبة (٧٪) منذ العام (٢٠٠٥). القيمة الإجمالية المقدرة لبرامج الكمبيوتر المزورة في الولايات المتحدة تبلغ (٨,٣) بليون دولار، وهي القيمة الأكبر بين جميع الدول، وتبلغ في الصين حوالي (٧,٥) بليون دولار، وذلك استناداً إلى إحصائيات تحالف شركات برامج الكومبيوتر (BSA) والشركة الدولية للبيانات (IDC). إن التقارير الحديثة لهذه الصناعة تقدّر الآن أن أكثر من (٤٠٪) من كافة برامج الكمبيوتر المركبة على كمبيوترات شخصية عبر العالم تم الحصول عليها بصورة غير قانونية. وإن هذه القرصنة تكلف الصناعة حوالي (٥٠) بليون دولار سنوياً، وإن هذه الجرائم لها تأثيرات ارتدادية على كامل صناعة الكمبيوتر في العالم. المصدر نفسه.

إن التحديات والمشاكل العابرة للحدود كثيرة ومجهزة بأسلحة غير تقليدية. فمثلاً، تمثل الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً مشتركاً تعاني منها دول عديدة، وهي مُجبِرة للتعاون لحل هذه المعضلة، لأن الحل الأمثل يكون عن طريق تعاون فعّال بين الدول[1].

ونظراً لتميز القرصنة الحديثة بالعنف المتزايد واستخدام ملاجئ أمينة لحماية مرتكبيها، فإنها مستمرة إلى يومنا هذا، بل وفي تزايد وتطور، كماً وكيفاً، لذلك فهي قد تكون وراء التعاون بين الدول لتفادي مخاطرها؛ ففي سنة (١٩٩٨) قتل (٦٦) بحاراً من قبل عصابات منظّمة في آسيا، تنقضّ على ضحاياها عند الشواطئ والمياه الدولية[2]، وهذا ما يحثّ الدول على التعاون من أجل مواجهته.

إن حداثة أسلوب هذه الجرائم وإمكانية سرعة تنفيذها وتعدد صورها وأشكالها، تتطلب تعاوناً دولياً من أجل مكافحتها، حيث إنها تستغل التطور الكبير للوسائل التقنية الحديثة في الاتصالات والمواصلات[3]، لا سيّما وأن المزايا التي تتمتع بها تكنولوجيا الاتصال من اختصار للزمان والمكان، وفورية الاتصال بالصوت والصورة على الرغم من بُعد المسافات، ووفرتها وتوفيريتها، وإمكانية الاستفادة منها دون حدود زمانية أو مكانية، قد أغرت

---

(1) Antje Ellermann, The Limits of Unilateral Migration Control: Deportation and Interstate Cooperation, Government and Opposition, Vol. 43, Issue. 2, (Spring, 2008), p. 24.
<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1477-7053.2007.00248.x/abstract>

(٢) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٣١٤.

(٣) د. حسين بن سعيد الغافري، التعاون الدولي في مواجهة جرائم الإنترنت، دراسة منشورة على موقع:
<http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=1830>

كلّها الإرهابيين ذوي الحاجة الماسة لمثل هذه الخدمات من أجل التنسيق والتواصل المستمر فيما بينهم لضمان سريان سريع ومستمر يضمن أقصى درجات التنظيم لنشاطاتهم[1].

مع كل ذلك، يلاحظ أن التشريعات الجنائية لا تتقدم بالسرعة التي تتقدم وتنمو بها حركة الاتصالات والمعلوماتية، ولهذا فالجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي يسبقان بمراحل كثيرة ومسافات واسعة خطوات المشرّع الجنائي في هذا النوع من الجرائم، والحل الأمثل يكمن في اللجوء إلى إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول للحدّ من هذه الظاهرة[2]. ذلك أن عدم وجود اتفاق بين الأنظمة القانونية المختلفة على صور موحدة للسلوك الإجرامي في الجريمة المعلوماتية يغري مرتكبي هذه الجرائم على تنظيم أنفسهم وارتكاب جرائمهم على مستوى أوسع من دولة واحدة، وهذا ما يؤكد حتمية التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة[3]؛ أي التعاون القانوني بين الدول.

ويتطلب التعاون الدولي لمكافحة الجريمة أن تشمل مواجهة الظاهرة لفترة ما قبل مرحلة الاستدلال وتستمر إلى ما بعد تنفيذ العقوبة، إلا أن ذلك اصطدم بمبدأ إقليمية قانون أصول المحاكمات الجزائية، لذلك عقدت الدول عديداً من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتخطي هذه العقبة وإنشاء أجهزة متخصصة لمواجهة ظاهرة الجريمة على المستويين الدولي والإقليمي[4].

إن اتخاذ تدابير فعّالة للحد من هذه الجرائم والقضاء عليها ولمعاقبة مرتكبيها يتطلب تعاوناً دولياً فعّالاً، وقد يكون التعاون الدولي في مجال مواجهة

---

(١) زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص٨٦.

(٢) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، م. س. ذ، ص١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٤) أمجد سعود الخريشة، م. س. ذ، ص١٦٧.

جرائم الإنترنت تعاوناً قضائياً، أو تعاوناً في مجال تسليم المجرمين، أو تعاوناً دولياً في مجال التدريب[١]. تأسيساً على ما سبق، لابدّ من التعاون للمحافظة على الأمن الدولي على مستوى أوسع[٢].

وبما أن انتشار التكنولوجيا الحديثة، لا سيّما في مجال الاتصالات، أسهم بشكل واسع في بروز موجات جديدة من الجرائم تتميّز بأنها في غاية التعقيد والتشابك، فإن مواجهتها تتطلب تعاطياً مهنياً أمنياً عالياً يرتقي إلى درجة

---

(١) د. حسين بن سعيد الغافري، م. س. ذ. ومن أهم صور التعاون القضائي هو التعاون الأمني والمساعدة القضائية الدولية، لأن مكافحة هذه الجرائم لا تتحقق إلا بوجود تعاون دولي على المستوى الإجرائي الجنائي، بحيث يسمح بالاتصال المباشر بين أجهزة الشرطة في الدول المختلفة، وذلك بإنشاء مكاتب متخصصة لجمع المعلومات عن مرتكبي الجرائم المتعلقة بالإنترنت وتعميمها بأقصى سرعة ممكنة بالإضافة إلى تعقب المجرمين الفارين من وجه العدالة. أما بالنسبة للمساعدة القضائية الدولية فهي: "كل إجراء قضائي تقوم به دولة من شأنه تسهيل مهمة المحاكمة في دولة أخرى بصدد جريمة من الجرائم"، لا سيّما وإن ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة من أجل توقيع العقاب عليهم يستلزم القيام بإجراءات إجرائية خارج حدود الدولة حيث ارتكبت الجريمة أو جزء منها. أما بالنسبة للتعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين، فقد استقر فقه القانون الدولي على اعتبار تسليم المجرمين شكلاً من أشكال التعاون الدولي في مكافحة الجريمة والمجرمين وحماية المجتمعات من المخلّين بأمنها واستقرارها. وهذا النوع من التعاون الدولي هو نتيجة طبيعية للتطورات التي حدثت في المجالات كافة، منها مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث لم تعد الحدود القائمة بين الدول تشكل حاجزاً أمام مرتكبي الجرائم، كما أن نشاطهم الإجرامي لم يعد قاصراً على إقليم معين بل امتدّ إلى أكثر من إقليم، بحيث بات المجرم منهم يشرع في التحضير لارتكاب جريمته في بلد معين ويقبل على التنفيذ في بلد آخر ويرتكب الفرار إلى بلد ثالث، للابتعاد عن أيدي أجهزة العدالة. وحيث إن أجهزة إنفاذ القانون لا تستطيع تجاوز حدودها الإقليمية لممارسة الأعمال القضائية على المجرمين الفارّين، كان لا بد من إيجاد آلية معينه للتعاون مع الدولة التي ينبغي اتخاذ الإجراءات القضائية فوق إقليمها، ولكي يتم ذلك ويكون هناك تعاون دولي ناجح في مجال تحقيق العدالة كان لزاماً تنظيم هذا النوع من التعاون الدولي تشريعياً وقضائياً وتنفيذياً. أما بالنسبة للتعاون الدولي في مجال التدريب في مواجهة الجرائم المتعلقة بالإنترنت، فإن التقدم المتواصل في تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت يفرض على جهات إنفاذ القانون أن تسير في خطوات متناسقة مع التطورات السريعة التي تشهدها هذه التقنيات والإلمام بها حتى يمكن التصدي للأفعال الإجرامية التي صاحبت هذه التكنولوجيا ومواجهتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إعمال القانون في مواجهة الجرائم المعلوماتية يستلزم اتخاذ إجراءات قد تتجاوز المفاهيم والمبادئ المستقرة في المدونة العقابية التقليدية، لما تتّسم به هذه الجرائم من حداثة في الأسلوب وسرعة في التنفيذ وسهولة في إخفائها والقدرة على محو آثارها. لابدّ أن تكون تلك الأجهزة على مختلف أنواعها على درجة كبيرة من الكفاءة والمعرفة والقدرة على كشف غموض الجرائم والتعرف على مرتكبيها بسرعة ودقة متناهتين. المصدر نفسه.

(٢) د. معتز محيي عبد الحميد، تفعيل جهود التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب، مقال منشور على موقع:
<http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=74>

التحدي التكنولوجي نفسها التي يوظفها مرتكبو هذه الجرائم. ولا يقف التحدي في مواجهة هذه الجرائم عند الإمكانات الفنية بالرصد والتحقيق، أو الإمكانات البشرية بتأهيل رجال الأمن، أو حتى الإدارية، بل يتجاوزها إلى التشريعات والأنظمة ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستويات الإقليمية والعالمية، وهو ما يتطلب بدوره درجة عالية من التعاون بين الأجهزة الأمنية الدولية(١).

وهناك مشاكل حقيقية تواجه عمليات تأمين نظم المعلومات الحديثة في الدول، ومن هنا بدأت تتزايد الهواجس في احتمالات تصاعد الإرهاب المعلوماتي، لا سيّما إن وصول جماعات وتنظيمات إرهابية إلى شبكات ونظم المعلومات الحيوية في العديد من الدول ليس بالأمر الصعب، فضلاً عن أن الأثر الذي يمكن أن يترتب على تخريب بعض شبكات المعلومات يفوق بكثير الأثر الناجم عن تنفيذ بعض العمليات الإرهابية التقليدية، كاغتيال شخصية سياسية أو خطف طائرة أو تفجير منشأة اقتصادية. وهناك بعض الأفكار العامة التي تصب في اتجاه صياغة الاستراتيجيات وسياسات فعالة للتعامل مع التحديات والقضايا الأمنية التي تواجه العالم حالياً وخلال المستقبل المنظور، تتمثل أهم هذه الأفكار بما يأتي(٢):

---

(١) د. فايز بن عبدالله الشهري، م. س. ذ، ص١٥٣.

(٢) عبد الله بن بيه، م. س. ذ. يقصد بتجديد الفكر الأمني إعادة النظر في مفهوم الأمن نفسه؛ فالأمن أصبح ظاهرة مجتمعة متعددة المداخلات والأبعاد وذات ارتباط وثيق بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تشهدها الدول والمجتمعات، لذلك فإن مسؤولية تحقيقه لم تعد قاصرة على وزارة الداخلية أو دوائر الشرطة وحدها وان كانت تقوم بالدور الرئيسي في هذا المجال بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدول الحديثة. ونظراً لأن الأنشطة الإجرامية وبخاصة تلك التي تأخذ الطابع المنظم أصبحت أكثر اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة، فإن عملية تحديث أجهزة الشرطة أصبحت أمراً حتمياً ولا بديل عنه من أجل زيادة فعالية أجهزة الشرطة في التصدي للجريمة. وإن عملية تحديث الأجهزة الأمنية لا تؤتي تأثيرها إلا إذا تمت في سياق استراتيجية متكاملة تتضمن ثلاثة عناصر، وهي العنصر المادي المتمثل في الأجهزة والأسلحة والمعدات والمركبات.. والعنصر البشري ويتضمن

١. تجديد الفكر الأمني وتحديث الأجهزة الأمنية.

٢. التعاون الإقليمي والدولي في مجال تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب: إن المشاكل والظواهر الأمنية التي تواجه العالم في الوقت الحاضر وسوف تواجهه خلال المستقبل المنظور، هي في الأساس مشاكل ذات طابع عالمي أو شبه عالمي، بمعنى أن أبعادها وتأثيراتها تؤثر في أمن الدولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي هذا الإطار فإنه لا بديل عن تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي في مختلف مجالات العمل الأمني، ومن المهم في هذا السياق التركيز على تفعيل آليات هذا التعاون وأساليبه، ولا سيّما فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق البرامج والسياسات.

٣. التعاون الإقليمي من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية: نظراً لوجود بعض المشاكل الإقليمية والعالمية التي تشكل مصدراً لخلق حالة من عدم الاستقرار على الصعيد العالمي من ناحية، وضعف قدرات أية دولة أو مجموعة من الدول على التصدي لتلك المشاكل بمفردها من ناحية أخرى، فقد أصبح من المحتم تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي من أجل التصدي لتلك المشاكل.

وقد وصل عدد اتفاقيات التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف بعد الحرب الباردة، فقط في العقد الأخير من القرن الماضي، إلى (١٨٨) اتفاقية[1].

وهناك احصائية حول قضايا الأمن التي تتناولها معاهدات الأمن في رابطة الدول المستقلة (CIS) بين أعوام (١٩٩٢–٢٠٠٤)، تدلّ على تعدد القضايا

إعداد وتأهيل رجال الشرطة ليكونوا قادرين على التعامل مع انجازات التكنولوجيا الحديثة في مجالات الأمن والسلامة بفاعلية واقتدار، وأخيراً العنصر التنظيمي ويتمثل في تطوير النظم واللوائح والقوانين المنظمة لعمل وأنشطة أجهزة الشرطة المختلفة. المصدر نفسه.

(1) John P. Willerton and others, Op. Cit., p. 12.

الأمنية وتشابكها وترابطها، القضايا التي تحث الدول على التعاون من أجل مواجهتها. الجدول التالي يبيّن ذلك.

الجدول (٣-٦)

قضايا الأمن التي تتناولها معاهدات الأمن في رابطة الدول المستقلة بين أعوام (١٩٩٢-٢٠٠٤)

القضية	عدد الاتفاقيات
الإرهاب	١٣
الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة	١٢
الحرب الداخلية Interstate War	١٠
الصراع الإثني	٨
المنازعات الإقليمية	٧
الأسلحة البيولوجية والكيمياوية	٦
الحرب بين الدول	٦
الأسلحة النووية	٥
الاتجار بالمخدرات	٣
الهجرة	٢
الكوارث الطبيعية	٢
المرض	١
المعاهدات غير المحددة بتركيز موضوعي Treaties with no specific substantive focus	٢١
عدد الاتفاقيات اجمالياً	٩٦

Source: John P. Willerton and others, Ibid., p. 14.

من كل ما سبق يمكن القول إن التهديدات الأمنية المشتركة، التي ازدادت في سرعة انتشارها وعددها وطبيعتها والوسائل المستخدمة فيها، تشكل دافعاً كبيراً للتعاون بين الدول.

٣- ٣. المتغيرات البيئية والصحية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية

٣- ٣- ١. المتغيرات البيئية والصحية والتعليمية:

تعددت المشاكل البيئية وتحدياتها ومخاطرها وتنوعت، خاصة إذا ما قارنناها بالمشاريع التنموية والنشاطات البشرية التي لا تعبأ كثيراً بالبيئة ونظافتها. بل تجاوزت المشاكل البيئية الحدود السياسية والطبيعية، ممّا حدا بالدول والوحدات الدولية الأخرى أن تدفع باتجاه التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، لحل هذه المشاكل بجهود جماعية للحفاظ على البيئة ونظافتها للأجيال الحاضرة والقادمة. فضلاً عن ذلك، أصبحت المخاطر التي تهدد صحة الإنسان كبيرة والأمراض الوبائية كثيرة وعابرة للحدود أيضاً، لاسيما بعد ازدياد الاتصال والتواصل بين الشعوب والأفراد بفضل سهولة الاتصال وسرعته وازدياده، مما استوجب تعاوناً دولياً لمواجهتها، والحد من مخاطرها.

فقد تزايدت مصادر التلوث والضرر البيئي، وتصاعد مقياس هذه المشكلة بمعدل متسارع. فالاحتباس الحراري والأمطار الحمضية والثقوب في طبقة الأوزون واستنزاف التنوع البيئي ودمار الغابات والمشاكل العالمية الأخرى تمضي في طريقها، ولا يوجد لحد الآن –على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال– تعاون مرضي بين الوحدات الدولية، ويكاد ذلك يكون في كل مجالات المعالجة البيئية، هذا في حين أسهمت أمور –مثل التصنيع والانفجار السكاني والنمو العمراني والاقتصادي وضعف قدرات التحكم والسيطرة– في رفع مستويات القلق في هــذا المجـال[1].

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص ص ٦٦-٦٧.

فضلاً عن ذلك، فالأمراض التي تنتشر اليوم بسرعة فائقة أيضاً تشكل مشكلة عالمية، وفي هذا المجال لا يعدّ الإيدز قلقاً عالمياً وحيداً، فهناك الإنفلونزا النشطة ومرض السلّ الذي تزداد مقاومته للدواء، والفيروس الشديد العدوى الذي يمت بالقربى لفيروس الإيبولا الذي قد يكون وباءً مقبلاً بدون ضوابط[1].

وفي هذا المجال، عقد المؤتمر السنوي للإيدز لعام (٢٠١٠) خلال الفترة من (١٨ إلى ٢٣ يوليو) في فيينا، وحضره قرابة (٢٠٠٠٠) شخص من (١٩٢) بلداً، وكان بينهم العلماء ومقدمو العناية الطبيّة وزعماء سياسيين وأهليون ورجال أعمال ومندوبون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وعدد من مرضى الإيدز[2].

وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، لعام (٢٠١٠)، أنه على الرغم من أن عدد الإصابات بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تراجع بنسبة عشرة بالمئة خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن (٧) آلاف حالة إصابة جديدة تسجل كل يوم ما يعني أنه لا يزال هناك شخصان مصابان بالفيروس مقابل شخص واحد يبدأ العلاج، وبهذا وصل عدد المصابين بهذا

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٩.

(2) See: United Nations, The Millennium Development Goals Report 2010, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), June 2010, p. 40.
<http://www.adb.org/documents/books/key_indicators/2010/pdf/MDG.pdf>
and:

شيريل بيليرين، تقرير نشرته تحت عنوان: مؤتمر الإيدز للعام ٢٠١٠ يطالب بموارد ويختتم أعماله باستنتاجات علمية قوية، (سحب بتأريخ: ٢٠١٠/١٢/٩) على موقع:

http://www.america.gov/st/scitech-arabic/2010/August/20100813162101x0.1788403.html

المرض من حوالي (٢٨,٦٠٠,٠٠٠) مصاب، في عام (٢٠٠١)، إلى حوالي (٣٣,300,000) مصاب عام (٢٠٠٩)[١].

يشكل التعاون والتبادل العلمي والتعليمي أحد دوافع التعاون بين الدول.

لقد فتحت شبكة الإنترنت الكثير من الإمكانات من أجل التعاون الحقيقي في المشاركة بالمعلومات والتعلم، وقد انتشرت عبارة "التعلم الإلكتروني" على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، وهذا النوع من التعلم يستخدم تقنيات الإنترنت لجمع المعرفة وأدوات التعلم، والتفاعل على سطح واحد[٢].

على سبيل المثال، تمّ تأسيس المركز الدولي للبحث العلمي (CIRS) عام (١٩٩٨)، لتبنّي كل مظاهر العلم والبحث العلمي والترويج لها، وهو يتطلع إلى أوسع جمهور ممكن من الباحثين وطلبة العلم. وفي عام (١٩٩٩) أنشأ المركز موقعاً على الإنترنت للبحوث العلمية، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الموقع مرجعاً ثميناً للبحث في العالم، ومعلوماتها مجانية للجميع، وتم الاعتراف بالمركز كمنظمة مهنية[٣].

---

(1) Global report: UNAIDS report on the global AIDS epidemic 2010, “UNAIDS/10.11E | JC1958E”, Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS). <http://www.unaids.org/documents/20101123_GlobalReport_em.pdf>

(٢) للتفصيل ينظر: كارت ريدمان وأندرو إيتيتغر، بناء بيئة عالمية للتعليم الإلكتروني، في كتاب: ثول كيركبرايد و كارين ورد (المحرران)، تعريب: د. هشام الدجاني، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣)، ص ص٢٤٩-٢٨٠.

(٣) أنطوان زحلان، العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية.. التعاون العلمي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٧، أيار/ مايو، ٢٠١١/٥، السنة ٣٣، ص١٧.

٣- ٣- ٢. المتغير الثقافي

على الرغم من أن تداخل الثقافات وتفاعلها لا يتوقف بالضرورة على التعاون بين الوحدات الدولية في عالمنا اليوم الذي لا تتوقف فيه الثقافات عند حدود معينة بل تخترق وتتجاوز الحدود السياسية والطبيعية، إلا أن خوف صنّاع القرار في بعض الدول من ذوبان الثقافة المحلية في ثقافات أقوى وأوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً، يشكل سبباً من أسباب عدم التجرؤ على الخوض في عمليات التعاون التي يعتقدون أنها ستؤثر سلباً في ثقافة دولتهم المحلية وتؤدي إلى انحسارها وإلى انتشار ثقافة أجنبية في مواجهة الثقافة المحلية الأضعف قدرة.

فالخصوصيات والهويات الثقافية تشكل عائقاً أمام التعاون الذي يؤدي إلى انتشار العولمة الثقافية، ومن ثمّ تشكل عائقاً أمام تقدّم صادرات الدول الأقوى في منظومة التعاون الدولي إلى الدول الأضعف[١]. وفي نفس الوقت يمكن القول إن التقارب الثقافي قد يشكل أساساً مهماً يسهّل الدخول في عمليات تعاونية.

قد تعتبر شروط دول الشمال للتعاون من قبل بعض الأطراف في دول الجنوب وسائل بيد دول الشمال للتدخل في شؤون بلادها الداخلية، ويعتبر الدخول في عمليات تعاونية في ظل شروط كهذه، وفي حالة عدم توازن القوة بين أطرافها، نوعاً من المجازفة السياسية، ومن ثمّ تتخوّف من الدخول فيها[٢]، ذلك

(١) د. حسن عبدالله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص١١٣.

(٢) إن الدول المتقدمة تربط قيامها بالتعاون بضرورة توفر شروط معينة، على الأقل على المستوى الرسمي، أهمها هي: (تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية، ممّا يؤدى إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن؛ واحترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة؛ وإيجاد مؤسسات كفوءة تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه استعمالات المال العام والذي غالباً ما يهدر بطرق غير رشيدة؛ إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، حيث سبق وأن طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي؛ وفتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية؛ وتوفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص،

أن هناك من يرى أن عملية التعاون الدولي تكمن وراءها عولمة الثقافات، وذلك بالارتباط بين النظام الاقتصادي والثقافي والإعلامي؛ فالنظام الاقتصادي يستخدم آلية السوق العالمية كمجال للمنافسة، ومن ثمّ يكون البقاء للأصلح الذي هو بالتأكيد الجانب الأقوى، أما النظام الثقافي فيسعى إلى تغيير الواقع الثقافي لتقبل مخرجات السوق العالمية بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، يبقى النظام الاعلامي الذي يعتمد على توظيف تكنولوجيا الاتصال ووسائله في عملية الاختراق الثقافي بالدعوة والترويج لثقافة الاستهلاك لمنتجات السوق العالمية[1].

من خلال هذه الرؤية يكون الدخول في عمليات التعاون الدولي التي تستهدف التقارب الثقافي والتبادل الاقتصادي صعباً، ممّا يعني أن رؤية صناع القرار، لا سيّما في الدول النامية، لمخرجات التعاون تكون سلبية، ذلك لأن صناع القرار في الدول النامية قد يرى أن التعاون بين أطراف غير متقاربة نسبياً في مستويات القدرة الاقتصادية والتكنولوجية، تصبح تابعاً للأطراف الأقوى، ومن ثمّ يحذرون من الدخول في التعاون في مجال يعرفون –حسب رؤيتهم– منذ البداية أنهم سيصبحون خاسرين، ذلك لأن التحدي القيمي يعني أن الدولة نتيجة للتطور في مجال الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات، ليس بمقدورها مواجهة التحدي الثقافي والحيلولة دون تسرّب مضامين الدعاية المضادة

فضلاً عن القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف الاجتماعية الملائمة للعيش الكريم في البلدان النامية؛ ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة؛ والقضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي؛ والمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال؛ بالإضافة إلى الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث). إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، على موقع:

<http://mohamed1987.3arabiyate.net/montada-f7/topic-t25.htm>

(١) د. حسن عبدالله العايد، م. س. ذ، ص ص١٢١-١٢٢.

الموجهة إلى شعوبها[1]، هذا في حين أن هناك فجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات وغيرها من المجالات، كما أن معظم المواد التي تنشر على الإنترنت تنشر بلغات الدول الغنية، ولاسيما اللغة الإنجليزية التي تصل إلى حوالي (٨٢٪)[2].

هناك عدة أوجه لحروب الثقافات؛ فهناك من يدافع عن "الحضارة العالمية" من الدول الغربية بالدرجة الأولى، الذين يؤمنون بالفردية واقتصاد السوق والديمقراطية المتحررة، وترتبط مع هذه العقائد الليبرالية نظريات التجارة الحرة، وحرية الكلام، والأسواق المفتوحة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة وحمايتها بنظام قضائي مستقل. في المقابل هناك من يعتقد أن هيمنة الثقافة الأمريكية تفرض تهديداً خطيراً للعالم المتنوع ثقافياً، وللإبقاء على القيم التقليدية والمعايير والسلوكيات[3]. و"لسوء الحظ تعمل المنظمات الدولية والمبادرات بكل ما أوتيت من تأثير وزخم في هذا المجال، كالاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة ومنظمة التجارة العالمية وآخرون على تسريع عملية محو الثقافات، بدون اتباع استراتيجية أكثر تعقلاً لحماية الفروق الثقافية التي تجعل العالم مصدراً غنياً للخبرة المتنوعة"[4].

تتعرض القيم المحلية من قبل القيم الغربية أو الأمريكية، ما دام معظم المنتجات الاقتصادية والثقافية والفنية والصور، والكلمات والرسائل، وأساليب العيش والسلوكيات ينقل باللغة الأمريكية التي هي بالتأكيد اللغة الإنكليزية،

---

(١) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص١١٦.

(٢) فؤاد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية، (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص٣٤.

(٣) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص ص٣٦٤-٣٦٥.

(٤) المصدر نفسه، م. س. ذ، ص٧١.

وعلى وفق القيم الأمريكية، إلى أنحاء العالم. تعرب دول الجنوب بشكل عام عن قلقها إزاء التأثير الكاسح للقيم الأمريكية على الثقافات المحلية السريعة العطب والمتأصلة منذ زمن طويل، ويستمر تآكل القيم التقليدية والعادات واللغات والنظام الاجتماعي بإحداث نقمة وقلق عالميين يسيرهما الخوف المتزايد من استعمار ثقافي لا رجعة فيه(١).

وعلى الرغم من أن بعضاً من العلماء يرى أن منظمة التجارة العالمية لا تؤثر في الثقافة القومية، (المثال على ذلك هو الثقافة اليابانية)، وأن الخوف المفرط على الهوية والخصوصية يدل على ضعف الثقة بالنفس، وأن التقدم والنجاح مرهونان بالقدرة على التعامل مع الآخر المختلف والتفاعل معه بما يخدم المصلحة الذاتية(٢)، فإن هناك آخرين يرون أنها منظمة تؤثر في الثقافة سلباً؛ فمثلاً تهدف منظمة التجارة العالمية –بالإضافة إلى السيطرة على التجارة العالمية– إلى مسألة توحيد الثقافات بين الدول، والقضاء على المشاعر الدينية والقومية، وذلك باستخدام وسائل غير مباشرة، كنقل تكنولوجيا المرئيات والصوتيات إلى الدول النامية من أجل تخريب بنيتها الدينية والقومية(٣)، ولذلك يرى بعض من العلماء أن هذه المنظمة تعبير عن مؤسسة سياسية تعمل بخلاف العلاقات التجارية الدولية، بل هي وسيلة لاستحواذ الغرب على جميع مصادر الاقتصاد العالمي، واحتكار موارده بواسطة مؤسساته وربط استغلال

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص ص٣٦٣-٣٦٤.

(٢) د. سهيل حسين الفتلاوي، م. س. ذ، ص٣٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٩. هذا في حين يرى مؤيدو هذه المنظمة أن هدفها الأساس هو حرية التجارة العالمية التي تؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد، منها فائدة المستهلك والمنتج، وإزالة الحواجز بين الدول، وضمان الرعاية الاجتماعية، وحماية اقتصاد الدول النامية، وتعميم العلم والثقافة، وارتباط حرية التجارة بالنظام الرأسمالي، ونجاح الاقتصاد العالمي عن طريق حرية التجارة، وتدفق التبادلات التجارية، والتبادلات المالية والاستثمارات في الخارج، وإنماء الشركات متعددة الجنسية، وازدهار الشركات الصغيرة. ينظر للتفصيل حول هذه النقاط: المصدر نفسه، ص ص١٤٩-١٦٤.

تلك المصادر بضرورة مسايرة الاتجاه السياسي الغربي تحت ستار الانفتاح السياسي وحرية الفكر والرأي، كما استغلت مبادئ إنسانية مثل: سياسة الاغراق بحجة تحسين العمل في الدول النامية، والبيئة، وإلغاء الدعم الذي تقدمه الدول للشركات الصناعية والتجارية، والشفافية كوسائل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول[١].

لذلك فإن معظم الحواجز الهامة أمام التجارة عبر الحدود ليست مادية، بل هي لغوية وثقافية[٢]. وكل ذلك يدفع ببعض الدول، ولا سيّما الضعيفة، أن تتوانى عن الانخراط في أعمال هذه المنظمة خوفاً من التدخل الخارجي في أمنها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من قبل الغرب لا سيّما الولايات المتحدة التي تمتلك القدرة لفعل ذلك عن طريق هذه المنظمة.

بشكل عام يمكن القول: إن أثر المتغير الثقافي ذو اتجاهين؛ فقد يصبح تشابه الثقافة أو تقاربها بين طرفين أو أكثر عاملاً دافعاً لعمليات تعاونية أو مسهّلاً لها، أما في حال تباعد الأطراف ثقافياً فقد يكون هذا المتغيّر عائقاً أمام الخوض في عمليات تعاونية، لا سيّما في حال كون التعامل بين أطراف قوية وأخرى ضعيفة؛ ذلك لأن الأطراف الضعيفة قد تتواني من الخوض في عمليات تعاونية مع أطراف قوية خشية الوقوع في مشاريع الأطراف القوية التي قد تأتي من أجل ترسيخ هيمنتها.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٤٠. وبالفعل أصبحت مؤشرات التغيير الثقافي للعالم الآخر صوب القيم الغربية واضحة ومتعددة الجوانب في جميع أجزاء العالم. فتكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم أسهم إلى حد بعيد في تسويق منتجاتهم، ونشر ثقافة الاستهلاك. المصدر نفسه، ص ص٣٠٢-٣٠٤.

(٢) جون سي. بك، ليس هذا هو عمل أبيك الدولي، ضمن كتاب: روبرت إي. غروس (المحرر)، كلية ثندربيرد Thunderbird تبحث في استراتيجية العولمة، تعريب: د. إبراهيم يحيى الشهابي، ط١، (الرياض: العبيكان، ٢٠٠١)، ص٤٦٣.

٣- ٣- ٣. المتغير التكنولوجي

يعدّ المتغير التكنولوجي مشاركاً قوياً في كل المتغيرات التي تمّ تحليلها؛ فبسبب حياديته، قد يظهر المتغير التكنولوجي على شكل وسائل متطورة بيد الدول والفاعلين الدوليين الآخرين للتواصل والاتصال من أجل التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة من جهة ودفع المخاطر والتحديات الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، كما قد يصبح هذا المتغير من الوسائل المجدية بيد المجرمين للقيام بجرائمهم أو مخططاتهم، ومن ثمّ يكون وبالاً على الإنسانية.

نظراً للأهمية المتزايدة للمتغير التكنولوجي، يتمّ تسليط الضوء عليه هنا، من أجل تمهيد السبيل للتركيز على ثورة الاتصالات بشكل أوسع وأوفر في الفصلين (٤) و (٥) من هذه البحث.

يشهد العالم حالياً ثورة غير مكتملة في الاتصالات، وهذه الثورة قفزت قفزات كبيرة؛ فهذه التطورات لا تقتصر على التخابر فحسب، بل امتدت لتشمل قطاعات النشر والاعلام والتعليم والطبابة والسياحة والمصارف والأسواق المالية والتجارة والأسلحة العسكرية والطيران ومجالات أخرى لا حصر لها، بحيث جعل العالم كقرية صغيرة متصلة ومتواصلة[(١)].

من بين هذه المجالات برز عالم الكمبيوتر كمصدر للتغير العالمي، وأيضاً كمصدر للخطر والفرصة، والتقاء نماء قوة الكمبيوتر بالانفجار في التواصل وخيارات الاتصال الزهيدة الثمن قائمة جديدة من الفرص والأخطار في عالم

---

(١) د. ستار بدر سدخان المالكي، أثر ثورة المعلومات والاتصالات في ظل العولمة على الاقتصاد العربي، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٨٩.

الكمبيوتر[1]، كما ساعدت تقنيات المعلومات والاتصالات على التواصل والتضامن معاً من جهة ومنحت الوسيلة للقيام بذلك من جهة أخرى[2].

كنتيجة لهذا التقدم التكنولوجي والعلمي، لا سيّما في مجال تقنيات الاتصال، أصبحت الوحدات الدولية أكثر ارتباطاً وقرباً بعضها من بعض[3]، وأصبح هذا التطور في مجال الاتصالات دافعاً ومسهّلاً للتعاون بين الدول في مجالات كثيرة، وذلك إما بكون الوسائل التكنولوجية وسيلة للتعاون بيد الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، أو بكونها وسيلة تستخدم لتنفيذ أعمال ومخططات عدائية من قبل أطراف معينة، قد تكون من غير الدول، لتهديد مصالح الدول والشعوب، لتشكل أيضاً دافعاً ليجتمع الفاعلون الدوليون للحد من هذه الأعمال والمخططات وتداعياتها عن طريق التعاون الدولي.

أدت التطورات التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصالات إلى تغييرات جوهرية في حركة التجارة العالمية بين الوحدات الدولية، إذ وفرت وسائط النقل ووسائل الاتصالات الحديثة فرصاً منافسة ممتازة لمالكيها في الأسواق التجارية، سيما وإن تكلفتها تنخفص باستمرار[4].

إن العلاقة بين التكنولوجيا والاستثمار والتجارة علاقة وثيقة، ذلك لأنه في حين ينظر إلى الاستثمار على أنه القوة الموجهة لإنتاج التكنولوجيا ونمو التجارة، تعدّ التكنولوجيا القوة المحركة لعولمة الإنتاج وتبدل نمط التجارة

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٧٢.

(٢) طلال أبو غزاله، الابتكار التقني والتنمية - تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية: تشجيع التعاون الدولي، منشور على موقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٣) د. صابر فلحوط و د. محمد البخاري، م. س. ذ، ص٨٤.

(٤) د. داخل حسن جريو، أثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع إشارة خاصة للاقتصاد العربي، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص١٦.

والاستثمار، أما النمو التجاري فيعدّ سبباً ونتيجة لزيادة الاستثمار المباشر وتنمية التكنولوجيا[1].

وبما أن شبكة الإنترنت متاحة في كل مكان وأنها مستخدمة من قبل الكثير من الشركات والمنظمات والأشخاص مع المزيد من التطورات والقفزات المستمرة[2]. وبرواج التعامل بالأسهم عن طريق الإنترنت، تأثرت أسواق رأس المال بزخم تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها على كل مظهر من مظاهر الحياة العصرية تقريباً[3].

إن ممارسة المبيعات واللغة والثقة والبيئة التنظيمية، كمظاهر العمل العديدة في الخارج، ستتأثر بتعاظم أهمية الإنترنت في التجارة عبر الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للعقود وسلسلة الإمداد والتسليم والأساليب الإدارية وعلاقات العمل والعملة والموارد المالية[4].

وبذلك أوجد الإنترنت قاعدة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية لنشر التجارة الإلكترونية بين جميع المتعاملين بها، ممّا أفرز ثورة في مجال التجارة بشكل عام والعمل المصرفي بشكل خاص، وشمل تأثير ذلك مجموعات الأعمال والدول ومؤسسات الأفراد[5]، حيث إن إمكانية قبول الدفع بشكل آمن عبر الإنترنت شكّلت أساس التجارة الإلكترونية[6]، ونموها وتطورها.

---

(١) د. ستار بدر سدخان المالكي، م. س. ذ، ص٨٥.

(٢) Micro Modeling Associates (إعداد), حلول التجارة الإلكترونية من مايكروسوفت, ترجمة: مركز التعريب والترجمة, ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٠), ص١٤.

(٣) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٧٢.

(٤) جون سي. بك، م. س. ذ، ص٤٦٦.

(٥) حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٢٢.

(٦) Micro Modeling Associates (إعداد)، م. س. ذ، ص١٣. لكن نجاح التجارة الإلكترونية تتطلب توفير البنية السياسية المتطورة للاتصالات وتقانات المعلومات، وضمان توفير خدمات الإنترنت للشركات والأجهزة الحكومية المستهلكين بشكل ميسر وبتكلفة مناسبة، وتهيئة الإطار القانوني على المستوى المحلي والدولي لضمان سلامة التعاملات من خلال

وقد أتيحت لثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الإنترنت بأعماقها التأريخية وحضارتها وآدابها وفنونها ومعرفتها العلمية، فضلاً عن ذلك، الفرصة متاحة للباحثين والمثقفين والمتخصصين في المجالات المختلفة باختلاف ثقافاتهم ليتواصلوا فيما بينهم تواصلاً مباشراً لا قيود عليه ولا حدود له، ولا شك أن تطور برامج الترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع بحوار الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبوقة(١).

من جانب آخر، يمثل الإنترنت بالنسبة لجريمة غسل الأموال والجرائم الإلكترونية الأخرى أحد أكبر الفرص لارتكابها، ويعود ذلك إلى الغياب المطلق للعمليات التي يمكن تعقبها، فضلاً عن النمو المتزايد للبرمجيات التي تزيد من سرية التعاملات، علماً أن الإنترنت يربط كل أجزاء العالم، ومن ثمّ لن تكون هناك مشكلة في نقل الأموال عبر الحدود(٢). وكنتيجة للحجم المطلق والسرعة

الوسائط الإلكترونية (حماية المستهلك، حماية حقوق الملكية، الحفاظ على السرية، الموثوقية، الحفاظ على حق الحكومات في استيفاء الضرائب)، وتوفير قاعدة سليمة وواسعة للخدمات المصرفية وضمان تنفيذها عبر الوسائط الإلكترونية، بما في ذلك التواقيع الإلكترونية وتقليل المخاطر وضمان نظام فعال للرقابة على هذه النشاطات، توفير القاعدة البشرية المؤهلة والمدربة على تقانات المعلومات والاتصالات واستخدام الوسائط الإلكترونية بكفاءة عالية، مع توسيع قاعدة الوعي العام لدى المستهلكين والشركات بجدوى التعامل بهذه الأساليب الجديدة في التجارة، وتحقيق التعاون والتنسيق فيما بين الدول لتشريع وقوننة نظام التجارة الإلكترونية وحمايتها واستبعاد التضارب فيما يتعلق بالمنازعات القضائية وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وغير ذلك. د. علي إبراهيم الخضر (إعداد)، م. س. ذ، ص ص٤٢٧-٤٢٨.

(١) فؤاد يسين، م. س. ذ، ص٣٤.

(٢) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، م. س. ذ، ص١٣٤. فمثلاً، عن طريق تقنية "موندكس"، حيث تكون قيمة البطاقة محددة سلفاً من قبل المصرف الذي أصدرها، يمكن للمصارف الصغيرة أن تستفيد بطريقة غير مباشرة من التراخيص التي تمنحها إياها المصارف الكبيرة، وبما أن شراء المصارف من السهولة بمكان، فإن هذه المصارف المشتراة، قد تصدر بطاقات بدون حدّ أقصى للإنفاق، حيث يمكن تحويل المبالغ المالية من بطاقة إلى بطاقة أخرى باستخدام الهاتف، ويناسب هذا النظام تماماً مع عملية غسل الأموال عن طريق الإنترنت، ما لم تتخذ إجراءات وقائية عن طريق التعاون بين الدول ضد مرتكبي هذه الجرائم وغيرها، عن طريق الإنترنت. المصدر نفسه، ص ص١٣٤-١٣٥.

الكبيرة للمبالغ المتدفقة للنظام العالمي، يمكن لغسل الأموال أن ينمو بمعدل متسارع لا يتناقص، ويخلق حاجزاً منيعاً أمام سلطات الاستثمار[1].

فضلاً عن ذلك، تعدّ "بنوك الإنترنت" من أخطر الوسائل الإلكترونية الحديثة التي تتيح لغاسلي الأموال تحويل أموال كثيرة بسرعة وأمان، حيث إنها تعمل في محيط من السرية الشاملة، إذ لا يكون المتعاملون فيها معلومي الهوية، فضلاً عن أنها غير خاضعة لأية لوائح أو قوانين رقابية، علماً أن الحدود الوطنية لا تعيق إجراء أي عدد من المعاملات عن طريق هذه البنوك بطريقة فورية ودون إمكانية تعقّبها؛ فمن خلال هذه البنوك تمكّن غاسلو الأموال من تحويل أرصدتهم عدة مرات يومياً في أكثر من بنك حول العالم[2]، وهذا يعني أن عالمية الإنترنت لها جانب سلبيّ، فالمخاطر الشديدة التي يتركها الإنترنت بالنسبة لمستخدميها تشكل تحدياً ضخماً، وإضفاء صفة الأمن والديناميكية على الإنترنت هو تحد تقني كبير أيضاً[3].

فعلى الرغم من أن الوسائل التكنولوجية، لا سيّما الإنترنت، أفسح المجال أمام العالم لكي يشهد انفتاحاً كبيراً باتجاه الاعتماد المتبادل والتعاون، نجد

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٣٠٨. ويستطيع مدبّر الخطط غير المشروعة أن يحرّك الأموال بنظام يومي، وعلى أساس دقيقة بدقيقة، بينما تستغرق عملية توثيق كل تحويل عدة أشهر من جانب سلطات التحقيق. ويمكن إتمام خيوط صفقة من الصفقات خلال أيام، بينما تستغرق السنين لكشفها. إن هذه المقدرة في إنجاز صفقات غسل الأموال من خلال شبكة من الشركات القصيرة العمر -التي تضع حساباتها المصرفية في مصارف خارج البلاد- تحميها قوانين السرية المصرفية لا يمكن لها أن تستمر في غسل الأموال لكي تجعل منه أحد أكثر الجرائم العالمية جذباً في الألفية الجديدة. المصدر نفسه.

(٢) ينظر: د. عبدالفتاح بيومي حجازي، م. س. ذ، ص ص١٦١-١٦٤. بنوك الإنترنت: ليست بنوكاً حسب المعنى المصطلح عليه، لأنها لا تقبل الودائع أو تقدم الخدمات المصرفية المعتادة، لكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وعمليات البيوع، حيث يقوم المتعامل مع هذا النظام بإدخال الشفرة السرية من أرقام أو غيرها وطباعتها على الكمبيوتر، ومن ثم يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يأمر بها الجهاز. وهذا يعني هناك فرق بين البنك في صورته العادية -الذي يلجأ إلى الإنترنت لتقديم خدماته المصرفية، ومنها تحويل الأموال- وبين بنوك الإنترنت. المصدر نفسه، ص١٦١.

(٣) Micro Modeling Associates (إعداد), م. س. ذ, ص١٤.

أن شبكة الإنترنت، مثلاً، أصبحت مع تطور تكنولوجيا الاتصالات في القرن الـ(٢١)، ميداناً لحرب من نوع جديد، هي الحرب الافتراضية، التي بدأ العديد من الدول التسلح بوسائل خوضها دفاعاً وهجوماً، باعتبار ذلك جزء من استراتيجية الأمن القومي[1].

في ضوء دراسة هذه المتغيرات يمكننا الوصول إلى أن التعاون الدولي يشهد تزايداً كبيراً في معظم المجالات، ذلك لتوفر الدوافع والمتغيرات المحفّزة بهذا الاتجاه وتضافرها. لكن في المقابل، توجد بعض المتغيرات التي تعرقل عمليات التعاون. بعبارة أخرى، إن الدوافع التي تحفّز الدول باتجاه التعاون أكثر بكثير من العوائق التي تعرقل اقتراب الوحدات الدولية بعضها من بعض.

---

(١) ماتياس فون هاين و منى حفنى، التسلح الاليكتروني — استراتيجيات حروب افتراضية قادمة!، مراجعة: عماد مبارك غـانم، مقال منشور في قسم "علوم وتكنولوجيا" على موقع:

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5755619,00.html>=

= وقد عرفت الجيوش وأجهزة المخابرات منذ وقت طويل مخاطر هذا النوع الجديد من الحروب على أمن الدول وأعدت العدة لمواجهتها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تنبّهت لخطورة الحرب غير المرئية على أمنها القومي. ويبدو هذا جلياً في كلمات الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إحدى خطبه في (أيار ٢٠٠٩)، حيث قال: "إن الرخاء الاقتصادي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين بات مرتبطاً بالأمن الإلكتروني للبلاد.. في عالم اليوم لم يعد شن العمليات الإرهابية يعتمد على تفجير الأحزمة الناسفة، بل يمكن للإرهابيين كذلك شن هجمات كبيرة من خلال الضغط على بعض مفاتيح الكومبيوتر، ما يجعلها سلاحاً للدمار الشامل". وبعد عام من خطاب أوباما تولى الجنرال "كيث ألكسندر"، رئيس هيئة الأمن القومي، القيادة العسكرية للأمن الإلكتروني التي أنشأت حديثاً، وأعلن في (٣ يونيو ٢٠١٠): " أن النظام الإلكتروني لوزارة الدفاع الأمريكية يتعرض يومياً إلى نحو (٦) ملايين هجمة". وأمام هذه المخاطر عملت وزارة الدفاع الأمريكية على رفع خبراء الكومبيوتر العاملين فيها إلى أربعة أضعاف لحماية أنظمتها الإلكترونية. ويعتقد الخبير التكنولوجي "ساندو جايكن" أنه توجد مائة وأربعون دولة تشن حروباً إلكترونية وتحصن وتدرب جيوشاً إلكترونية لهذا الغرض؛ فأمريكا مثلاً تدرب من (١٠٠٠٠) إلى (١٥٠٠٠) شخصٍ. وأمام هذه الصورة القاتمة عن حروب المستقبل قدم السيناتور الأمريكي المستقل جو ليبرمان، مسودة قانون ينص على اعتبار شبكة الإنترنت ثروة قومية للولايات المتحدة الأمريكية. ويقترح فيه أن يكون للرئيس الأمريكي الحق في إيقاف عمل الشبكة العنكبوتية في حالة وجود أزمة تمس الأمن القومي. ماتياس فون هاين و منى حفنى، م. س. ذ.

وممّا زاد من أهمية هذا الاتجاه هو التطور التكنولوجي، لا سيّما في مجال الاتصالات، الذي اختصر الزمان وقلّل المسافات الجغرافية، ومن ثمّ أدى إلى انخفاض كبير من تكاليف التواصل والاتصال والتبادل في المجالات كافة، كما أدى إلى سهولة السفر واختلاط الشعوب وثقافاتها، فضلاً عن ازدياد العمليات الاقتصادية المشتركة. وممّا سرّع من وتيرة هذا الاتجاه هو انتهاء الحرب الباردة، الذي أدى إلى انتشار النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، ومن ثم إلغاء الحواجز التجارية بين الدول، وعدم تأسيس العلاقات الدولية على أساس آيديولوجي، بل الاتجاه نحو تحقيق المصالح المتبادلة ودرء المخاطر المشتركة في ظل ظروف تزايدت مساحات المصالح المشتركة، وتجاوزت التحديات الحدود الجغرافية والسياسية، وشكّلت أنواعاً جديدة من التحديات والمشاكل التي استوجبت مواجهتها جهوداً جماعية؛ ففي بعض الأحيان يدفع التحديات المشتركة بالخصوم أن يجتمعوا على طاولة واحدة لإيجاد حلول مشتركة للحد من مخاطرها، وبالنتيجة فإن كل ذلك أدى إلى توسيع مساحات التعاون بين الدول.

شهدت نظريات العلاقات الدولية تطورات عديدة، وأن للتطور التكنولوجي، ولا سيّما في مجال ثورة الاتصالات، دوراً مهماً في هذا المجال، ولكن قبل الخوض في تأثير ثورة الاتصالات في التعاون الدولي كجزء أساسي ورئيس في حقل العلاقات الدولية على المستوى النظري والعملي، من الأجدر تخصيص فصل من هذا البحث للتعرّف على ماهية هذه الثورة، ومفهومها ومراحل تطورها وأدواتها.

٤. ماهية ثورة الاتصالات

يكمن سرّ استمرار الحياة على الأرض وتطورها في عملية مستمرة، ألا وهي الاتصال. وعلى الرغم من عدم انفراد الجنس البشرى بها، حيث توجد أنواع عديدة من الاتصال بين الكائنات الحية، بيد أن الاتصال بين البشر شهد تنوعاً في أساليبه، وتطورات كبيرة في وسائله، لا سيّما في مراحله الأخيرة[1]، إلى أن أصبحت هذه التطورات تنعت بالثورة[2] في مجال الاتصالات.

فقد ابتكرت وسائل حديثة في مجال الاتصالات، بالاعتماد على الكمبيوتر، والتقنيات الرقمية، والأقمار الصناعية، والإنترنت، مجسداً بذلك ثورة الاتصالات التي انحسرت في ظلها المسافات والحدود الجغرافية، واختصر الزمن، حتى أصبح العالم ينعت بقرية صغيرة.

كما أصبحت المجتمعات الحديثة، تعتمد على الاتصالات الفورية المتنوعة، بغض النظر عن بُعد المسافة بين الأطراف. وبتطور وسائل الاتصال الالكترونية وتعدد خدماتها، أصبحت ظاهرة الاتصال عن بُعد

---

(١) د. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، على الرابط التالي: <http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456.html>

(٢) تستخدم كلمة "الثورة" في العلاقات الدولية بمعانٍ مختلفة؛ فقد تستخدم للإشارة إلى "تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما، كثيراً ما يقترن بالعنف"، وهذا التعريف حصري لا يميز بين تغييرات الحكومة التي تقترن والتي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري (مثل الإنقلاب أو ثورة القصر). وقد تستخدم الثورة للإشارة إلى "أي تغيير أساسي أو انتقال في مؤسسات وقيم مجتمع أو دولة أو نظام"، أي إن الثورة بهذا المعنى حصري من ناحية عكسية؛ إذ إنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرّض إلى تحول جذري، أي يمكن الحديث عن "ثورة استراتيجية" و"ثورة فكرية" إلى ما هنالك. وبشكل عام، على الرغم من أن كلمة الثورة تعبّر عن "كل قطيعة جذرية تدخل في نمط تنظيم المجتمع"، إلا أن هذه الكلمة (الثورة) أصبحت تطلق، في اللغة المتداولة، على أي تغيير بارز مهما يكن، مثل "ثورة زراعية" أو "ثورة صناعية" لوصف التحوّلات الحاصلة في عملية الإنتاج، أو "ثورة تكنولوجية" للدلالة على تسارع التغييرات الحاصلة في المعرفة العلمية في مجال التكنولوجيا والتطبيقات المندرجة منها، ومنها مجال الاتصالات ووسائلها. ينظر: و غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، م. س. ذ، ص٩٥٩. و غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، (عربي- فرنسي- إنكليزي)، ترجمة: هيثم اللمع، ط١، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ص١٧١-١٧٢.

(TeleCommunication) إحدى الظواهر المهمة في إدارة شؤون المجتمعات الحديثة، كما أن امتزاج تكنولوجيا الكمبيوتر مع تكنولوجيا الاتصال عن بُعد أدى إلى خلق عصر جديد يعتمد على النشر الإلكتروني، ممّا أدى إلى ظهور العديد من وسائل الاتصال الجديدة(١).

لقد بدأت الثورة في مجال الاتصالات، وتستغرق تطوراتها عدة عقود قادمة ستدفعها إلى الأمام التطبيقات الجديدة، أي الأدوات الجديدة التي ستلبي غالباً حاجات غير متنبّأ بها حالياً(٢).

وبما أن ثورة الاتصالات تشكل المتغيّر المستقلّ الرئيس – في هذا البحث، وتؤثر في التعاون الدولي، الذي يشكل بدوره المتغيّر التابع، يتعيّن هنا دراسة دقيقة لثورة الاتصالات بشيء من التفصيل، لتوضيح معاني المفردات والمصطلحات الأساسية في هذا المجال، وتتبّع مراحل نشوء وتطور هذه الثورة، وصولاً إلى اختراعاتها، التي ظهرت على شكل أمهات وسائل الاتصالات مثل الكمبيوتر والأقمار الصناعية والإنترنت، والتي شكلت حافزاً أو سبباً لظهور وسائل أخرى عديدة لثورة الاتصالات، مثل التلفزيون والتليفون والهاتف المحمول والفضائيات والخدمات التي توفرها شبكة الإنترنت. وذلك تمهيداً للولوج في دراسة تأثير ثورة الاتصالات في التعاون الدولي، في الفصل (٥) من البحث.

---

(١) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط٤، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص، ص١٨.

(٢) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة: عبدالسلام رضوان، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٣١"، ١٩٩٨)، ص ص٨-٩.

٤- ١. ثورة الاتصالات (الإطار المفاهيمي ومراحل التطور)

قبل الخوض في تفاصيل اختراعات ثورة الاتصالات ووسائل الاتصالات الحديثة، من الأجدر التطرق إلى مفاهيم أساسية في دراسة ثورة الاتصالات، مثل الاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات، فضلاً عن التطرق إلى التطور التأريخي لوسائل الاتصالات إلى أن نصل إلى ثورة الاتصالات الأخيرة، ذلك لتكون الرؤية واضحة حول المفاهيم المستخدمة والمراحل التطورية التي شهدتها البشرية إلى أن وصلت إلى المرحلة الراهنة من وسائل الاتصالات.

٤- ١- ١. ثورة الاتصالات "الإطار المفاهيمي"

٤- ١- ١- ١. مفهوم الاتصال والاتصالات

بدءاً لابدّ أن نعرف أن كلمة اتصال (Communication) مشتقة من الأصل اللاتيني (Communis) بمعنى "عام" أو "شائع" أو "يذيع" عن طريق المشاركة، وبهذا المعنى يعمل الاتصال على إقامة مشاركة مع طرف آخر في المعلومات والأفكار والاتجاهات، وتحمل اللغة العربية المعنى نفسه وتعبّر عن الاتصال بإقامة الصلة بين أطراف عملية الاتصال[(١)].

(١) ينظر: إياد شاكر البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، ط١، (عمان — الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٦. و د. منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، ط١، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢)، ص٢٠. و د. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، م. س ذ. ومن كلمة (Communis) اشتقت كلمة (Commune) التي كانت تعني في القرنين العاشر والحادي عشر "الجماعة المدنية" بعد انتزاع الحق في الإدارة الذاتية للجماعات في كل من فرنسا وإيطاليا، قبل أن تكتسب الكلمة المغزى السياسي والأيديولوجي فيما عرف بـ "كومونة باريس" في القرن الثامن عشر؛ أما الفعل اللاتيني لجذر الكلمة (Communicare) فمعناه "يذيع أو يشيع " ومن هذا الفعل اشتق من اللاتينية والفرنسية نعت (Communique) الذي يعني "بلاغ رسمي" أو بيان أو توضيح حكومي. المصدر نفسه (د. محمد جاسم فلحي الموسوي).

استخدمت كلمة "اتصال" في سياقات مختلفة، وتضمنت مدلولات متعددة، فالاتصال بمعناه المفرد (Communication) يشير إلى عملية تبادل الأفكار والمعلومات والاتجاهات بين الأفراد أو الجماعات، أما في صيغة الجمع (Communications) فتشير إلى الوسائل التي تحمل مضمون الاتصال، أي طرق إرسال المعلومات؛ أي أن هناك فرقاً بين اصطلاحي (Communication) و (Communications)، حيث لا يعبّران عن مفرد وجمع لكلمة واحدة فحسب، بل إن الفرق يكمن في أن الأول يعني عملية الاتصال نفسها، بينما يشير الثاني إلى الوسائل الفنية التي تستخدم لتنفيذ العملية، أي أن الثاني أضيق من الأول بكثير ويضم كل الوسائل الفنية للاتصال غير المباشر، من علامات الدخان إلى الإشارات التلغرافية والطباعة والتليفون والراديو والكمبيوتر إلى وسائل الاتصال الجماهيرية التي يمكن من خلالها اتصال فرد بملايين الأفراد في سرعة وفورية[١]، فالاتصال بهذا المعنى يطلق على جملة الأدوات الناقلة للكلام والأفكار بين الأفراد، كالبريد والهاتف والبرق والإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية[٢]، وغيرها من وسائل الاتصال غير المباشر.

---

(١) ينظر للتفصيل: د. حسن عماد مكاوي و د. ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط٦، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)، ص٢٥. و د. عبدالعزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام: الصحافة - الإذاعة – التلفزيون – السينما – المسرح – أقمار الاتصالات، ط٢، (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩)، ص ص٦١-٦٢. و

A. S. Hornby, Oxford Advanced Learner's Dictionary, 7th Edition, (New York: Oxford University Press, 2006), p. 304.

(٢) د. أحمد محمد موسى، المدخل إلى الاتصال الجماهيري، بلا (المنصورة- مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص١١. يمكن تقسيم الاتصال إلى أنواع أو نماذج عدة، من أبرزها: الاتصال الذاتي والاتصال الشخصي والاتصال الجمعي والاتصال الجماهيري (الإعلامي)، وهذا النوع الأخير من الاتصال، وبشكله العصري التقني يتجاوز اللقاء المباشر، والتفاعل الاجتماعي وجها لوجه، وذلك باستخدام وسائل تقنية معقدة باهظة التكاليف، كالطباعة والإذاعة المسموعة والتلفزيون

من هنا نقصد بكلمة الاتصال أو الاتصالات –في هذا البحث– اصطلاح (Communications)، الذي يعنى وسائل الاتصال غير المباشرة، ومن ثمّ يكون المقصود بثورة الاتصالات الثورة في تكنولوجيا الاتصالات و وسائلها.

ومع أن هناك عناصر أساسية لعملية الاتصال، التي لابدّ من توافرها في أية عملية اتصال –إذا أريد للاتصال تحقيق الأهداف الكامنة وراءه، وهي: المرسل، والرسالة، والوسيلة، والمستقبِل، ورجع الصدى أو رد الفعل، والتأثير[1]– فإن هذا البحث تهتم بما طرأت من تطورات سريعة على وسائل الاتصالات الحديثة. وبما أن ثورة طرأت في مجال تكنولوجيا الاتصالات، فلا بد من تحديد معنى التكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصال.

٤- ١- ١- ٢. تعريف التكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصالات

التكنولوجيا مصطلح معرّب مأخوذ من لفظ (Technology) الإنجليزي، وهو من المصطلحات التي يصعب تحديد مضمونه وحصر دلالته بدقة، نتيجة للتغييرات المتعاقبة التي حدثت فيه، وقد عدّ بعض الدارسين مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم المطاطية[2].

إن أصل كلمة التكنولوجيا هو إغريقي تعني لغة الحديث والمناقشة حول المسائل الفنية والحرفية، ولم تظهر هذه الكلمة في اللغة الإنكليزية إلا في القرن

والسينما، فضلاً عن منظومة الاتصالات والمعلومات عبر الأقمار الاصطناعية، وشبكة الإنترنت. د. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، م. س. ذ.

(١) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه (د. أحمد محمد موسى)، ص٦٣. و د. حسين الخزاعي، مهارات الاتصال في الخدمة الاجتماعية، ط١، (عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ص٢٧-٣٢.

(٢) زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص٥٥.

السابع عشر، حيث تفيد القواميس الإنكليزية أن معنى التكنولوجيا: المعالجة النظامية للفن أو جميع الوسائل التي تستخدم لإنتاج الأشياء الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده. وهي طريقة فنية للأداء، أو إنجاز أغراض علمية، أو هي معرفة علمية تستخدم بطرق خاصة في الصناعة. كما تأتي بمعنى المكائن والوسائل المصمّمة من خلال استخدام التكنولوجيا[(١)]، ومن ثمّ فهي "التطبيق العملي للاكتشافات العلمية والاختراعات المختلفة التي يتمخض عنها البحث العلمي"[(٢)]. أي إنها، بشكل عام، تعبر عن كل ما توصل إليه الإنسان من تسخير لمعطيات بيئته وقوانينها، ويشمل ذلك، الأدوات والأجهزة والآلات التي يصنعها، والعلوم التطبيقية بمختلف مجالاتها، والمهارات المستخدمة، وطرق التنظيم والتخطيط[(٣)]، ووسائل الاتصال.

إن التكنولوجيا هي العقل الإنساني الذي يفكر في كيفية إدارة الحياة نحو الأحسن من جانب، وفي كيفية المعرفة وتحويلها من جانبها النظري الساكن في مخيلة الإنسان وعقله إلى جانبها العملي، الذي يتمثل في الآلة أو الأداة والمعدات التي يجب أن تقدم له خدمة أفضل من السابق من جانب آخر[(٤)].

إن التكنولوجيا طريقة نظامية تسير على وفق المعارف المنظمة، وتستخدم جميع الإمكانات المتاحة مادية كانت أم غير مادية، بأسلوب فعال لإنجاز العمل

---

(١) د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري: مدخل إلى الاتصال وتقنياته الحديثة، ط١، (الأردن- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٤٤. و

B.S. Hornby, Oxford Advanced Learner's Dictionary, Op. Cit., p.1576.

(٢) د. خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، ط١، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص١٩.

(٣) ينظر للتفصيل: زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص ص٥٥-٥٩.

(٤) د. جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، (الأردن- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ص٤٧-٤٨.

المرغوب فيه، إلى درجة عالية من الإتقان أو الكفاية، وبذلك فإن للتكنولوجيا ثلاثة معان(1):

أ. التكنولوجيا كعمليات (Processes): تعني التطبيق النظامي للمعرفة العلمية أو معرفة منظمة لأجل مهمات أو أغراض علمية.

ب. التكنولوجيا كنواتج (Products): تعني الأدوات والأجهزة والمواد الناتجة من تطبيق المعرفة العلمية.

ت. التكنولوجيا كعملية ونواتج معاً: حيث تستعمل بهذا المعنى عندما يشير النص إلى العمليات ونواتجها معاً، مثل تقنيات الكمبيوتر.

أما تكنولوجيا الاتصال (Communication Technology)، وفقاً لرؤية برنت و روبين، عبارة عن أيّ أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج البيانات أو توزيعها أو تخزينها أو استقبالها أو عرضها(2).

ومن منظور اتصالي، فهي" مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي، بحيث يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الكمبيوتر ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل

---

(١) د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، م. س. ذ، ص ص٤٥-٤٦.

(٢) نقلاً عن: د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بلا (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٠)، ص٦٣. هذا في حين ذهب بعض الباحثين إلى توسيع المفهوم ليشمل التكنولوجيا، والمعلومات، والمجتمع معاً، حيث يرون أن التكنولوجيا وسيلة ضرورية لإنجاز المهام وتيسير أهداف الحياة الإنسانية طبقاً لقيم كل مجتمع وتلبية رغبات أفراده. وهذا يعني أن تكنولوجيا الاتصال تتضمن جوانب ثقافية وتأثيرات مجتمعية، ولا تقتصر فقط على الجانب التقني. د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص١٣.

أو المضامين مسموعةً، أو مسموعةً مرئيةً، أو مطبوعةً أو رقميةً، ونقلها من مكان إلى مكان آخر وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التأريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور"[1].

ومن الصعب الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي توصلت إليه نظم الاتصال، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحاً في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكسيميل عبر خطوط التليفون، وفي بعض الأحيان مروراً بشبكات أقمار الاتصال وما نتابعه على شاشات التلفزيون من معلومات تأتي من الداخل، وقد تأتي من أي مكان في العالم أيضاً، وتمثل شبكة الإنترنت قمة الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نتيجة لاعتمادها على عدة وسائط، هي الكمبيوتر وخطوط الهاتف والأقمار الصناعية. وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، وتطور كل منهما في طريق كما كان الماضي، ودخلنا في عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن (Computer - Communication) Com ـ Com [2]، وظهر مصطلح جديد هو تكنولوجيا المعلومات والاتصال (Information & Communication Technologies) ICT's، كجامع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ذلك لأن تكنولوجيا المعلومات لم تعد فقط تعني التكنولوجيا المستخدمة في المعالجة تشكيلاً وإنتاجاً وتخزيناً واسترجاعاً، بل تجاوزت لأن تكون مستوعبة لعملية نقلها أو توصيلها إلى الجمهور المستهدف

---

(١) المصدر نفسه (د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين)، ص ص٦٥-٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٥.

أو المستخدم لها. كما أن تكنولوجيا الاتصال أيضاً لم تعد تعني فقط التكنولوجيا المستخدمة في نقل المادة من نقطة إلى أخرى، أو عملية التوصيل فقط، بل تعدّت ذلك إلى المعالجة والانتاج والتشكيل للمعلومات التي تقوم بتوصيلها[١].

ولذلك عرّفت "اليونسكو" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنه "مصطلح يستخدم لوصف الأدوات والطرق للوصول، والاسترجاع، والتخزين، والتنظيم، والمعالجة، والانتاج، وتقديم وتبادل المعلومات بواسطة طرق إلكترونية أتوماتيكية، وهذا يشمل الأدوات المعدنية والصلبة والمرنة والاتصالات والذي يمثل على شكل كمبيوترات شخصية وماسحات ضوئية وكاميرات رقمية وهواتف والمسجلات والفيديو الرقمي والتلفزيون والراديو والبرامج مثل نظام قواعد DVD ومشغل modems و CDs وفاكسات والبيانات والتطبيقات متعددة الوسائط"[٢].

وقد تمثلت ثورة الاتصالات في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة، ومن ثم الاعتماد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية، ولا يزال أفقها غير محدد[٣].

---

(١) د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص٨٧.

(٢) نقلاً عن: د. خالد زهدي خواجه، دور المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في بناء القدرات في مجال قياس مجتمع المعلومات في الدول العربية (ملخص)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المتابعة الإقليمية لتنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ١٦-١٨ حزيران / يونيو 2009 ، دمشق، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ص ص ٣-٤. نشرت على موقع:
<http://www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/c_b_arab-09.pdf>

(٣) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص٣٤٣.

٤- ١- ٢. مراحل تطور وسائل الاتصالات

شهد تطور وسائل الاتصال قفزات نوعية مهمة في تأريخها، نركز هنا على أهم المحطات التأريخية لهذا التطور المتواصل.

فقد شهد التأريخ البشري وسائل كثيرة للاتصال، وتطورت هذه الوسائل من وسائل بدائية، مثل النار والحمام الزاجل ودقّ الطبول وحملة الرسائل والأخبار الذين يمتطون الدواب، إلى وسائل أخرى إلى أن وصلت إلى مرحلة الطباعة[١].

شكّلت التطورات الكبيرة التي شهدها العالم منذ أكثر من قرن ونصف في تكنولوجيا الاتصال ثورة على مستوى العالم؛ ففي هذه المرحلة ظهرت الاتصالات السلكية من التلغراف والتليفون والتصوير الفوتوغرافي والفيلم السينمائي ثم التلفزيون، ثم الاتصالات اللاسلكية[٢] والتوصل إلى الموجات

---

(١) د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص١٧.

(٢) الاتصال اللاسلكي هو الاتصال من الجهاز اللاسلكي من أي منطقة دون أية أسلاك تربطه. تقوم الاتصالات اللاسلكية (Wireless Communications)، على فكرة بسيطة؛ هي الاستغناء التام عن الأسلاك وتوفير خدمات الاتصالات المختلفة للمستخدمين في كل مكان: في المنزل، في السيارة، في الطائرة، في الباخرة، في المؤسسات، في الجامعات وغيرها. ومن جهة أخرى، توفير الخدمات والمزايا نفسها التي توفرها الاتصالات السلكية. هناك أنواع من الاتصالات اللاسلكية، أولاً: الاتصالات الخلوية (Cellular)، وهي خدمة اتصالات لاسلكية يُقسم الطيف الترددي المخصص لهذه الخدمة على مواقع جغرافية تدعى الخلايا (Cells) وتكون الخلايا المتجاورة ذات ترددات مختلفة عن بعضها بينما يُعاد استخدام التردد في الخلايا المتجاورة. ثانياً: الاتصالات اللاسلكية (Wireless)، تستخدم فيها موجات الراديو بدلاً من الأسلاك النحاسية أو الألياف الضوئية. ثالثاً: غير المرتبط (Cordless)، وهي خدمة تستخدم مدى ترددياً لا يحتاج إلى ترخيص، ومقيداً ببقعة تغطية صغيرة تمثل بيتاً أو مبنى أو مجتمعاً سكنياً. رابعاً: اللاسلكي المتنقل (Mobile Wireless)، وهي خدمة يمكن استخدامها عبر مسافة واسعة عندما ينتقل الأشخاص. ينظر: سليمان القرطاس، مدخل إلى أنظمة الاتصالات، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١٠)، ص١٢٧. و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اتصالات لاسلكية، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

الكهرومغناطيسية[1] والبث الإذاعي ومن ثم التلفزيوني، ومن ثم عصر الألياف الضوئية والأقمار الاصطناعية والإنترنت وتوظيف أشعة الليزر[2]، بحيث أصبحت وسائل الاتصال تتوفر في كل لحظة، ولا تحدها مسافات أو مواقيت بين أطراف الاتصال[3].

على الرغم من تعدد الرؤى حول تقسيم المراحل التي مرّت بها تكنولوجيا الاتصال، هناك شبه اتفاق على تقسيم وسائل الاتصال على خمس ثورات في التأريخ البشري: بدأت الثورة الأولى باستخدام اللغة، وحدثت الثانية باختراع الكتابة من قبل السومريين على الطين اللين حوالي (٣٦٠٠) سنة ق. م.، أما الثورة الثالثة فقد ظهرت بظهور الطباعة[4]، حيث شكّلت مرحلة تحولية مؤثرة

(١) يشير مصطلح كهرومغناطيسية الطيف إلى الفضاء الكلي المتاح للاتصال، وتتضمن الاشارة الكهرومغناطيسية مجالات كهربية، ومجالات مغناطيسية، ويتم إنتاج كل مجال من خلال هوائي الإرسال. وتمتد كهرومغناطيسية الطيف من إشارات الترددات الصوتية إلى الترددات فوق الموجات الضوئية، وتقع بين هذين المجالين ترددات الراديو، والتليفزيون، والرادار، والميكروويف، وأنواع عديدة أخرى من الإشارات. وبمراعاة خصائص كل جزء من الطيف يمكن تقديم خدمات عديدة لعامة الناس. ولذلك تم إدراك كهرومغناطيسية الطيف باعتبارها مورداً طبيعياً في عصر المعلومات ويتم تنظيم هذا الطيف والتحكم فيه من خلال منظمات دولية، أو من خلال منظمة حكومية داخل الدولة بهدف استخدام هذه الترددات للصالح العام. د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص١٢٢.

(٢) الليزر(LASER) اختصار لعبارة (Light Amplification by Stimulated Emission of Radiation) تعني تضخيم الضوء بانبعاث الإشعاع المحفّز، عبارة عن حزمة ضوئية ذات فوتونات تشترك في ترددها وتتطابق موجاتها بحيث تحدث ظاهرة التداخل البناء بين موجاتها لتتحول إلى نبضة ضوئية ذات طاقة عالية. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ليزر، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org>

(٣) ينظر: د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص١٧-١٨. و زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص٦٤.

(٤) ينظر للتفصيل: د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٤٢. د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص٦٠. و صباح محمد كلو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسات المعلوماتية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد (٦)، عدد (٢)، أكتوبر ٢٠٠٠- مارس٢٠٠١، ص٦٦.

في تأريخ الاتصالات، بعد أن اخترع "يوهان جوتنبرج" الألماني، عـام (١٤٥٠)، الحروف المطبعية القابلة للتحريك، ومن هنا قدّم أول مطبعة إلى أوروبا[(١)].

بدأت معالم ثورة الاتصال الرابعة خلال القرن ١٩، واكتمل نموها في النصف الأول من القرن العشرين؛ ففي عام (١٨٢٤) اكتشف العالم الإنجليزي "وليم سترجون Sturgon" الموجات المغناطيسية، واخترع " Samuel F.B. Morse" البرق الكاتب "التلغراف" في عام (١٨٣٧)، وابتكر طريقة للكتابة تعتمد على "النقط والشرط"، وقد مدّ خطوط التلغراف السلكية عبر كل من أوربا وأمريكا والهند خلال القرن (١٩). وفي عام (١٨٧٦) تم اختراع التليفون من قبل "Graham Bell" باستخدام تكنولوجيا التلغراف[(٢)].

وفي عام (١٨٧٧) اخترع "Thomas Edison" جهاز الفونوغراف، الذي أصبح عام (١٨٩٠) وسيلة لتقديم الموسيقى. وتمكن " Guglielmo Marconi" الإيطالي الأصل، من اختراع اللاسلكي في عام (١٨٩٦)، لنقل الأصوات لأول مرة إلى مسافات بعيدة نسبياً بدون استخدام الأسلاك. وفي عام (١٨٩٥) شاهد الجمهور الفرنسي أول العروض السينمائية، ثم أصبحت السينما ناطقة في عام (١٩٢٨). وكان الألمان والكنديون أول من بدؤوا بتوجيه خدمات الراديو المنتظمة منذ عام (١٩١٩)، ثم تبعتهما الولايات المتحدة الأمريكية في

---

(١) بيل جيتس، م. س. ذ، ص٢٠.

(٢) ينظر للتفصيل: د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص٤٢-٤٣. و د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص ص٦٠-٦١. و

John Bray, Innovation and the Communications Revolution: From the Victorian pioneers to broadband Internet, 1st Ed, (London: The Institution of Engineering and Technology, 2002), pp. 34-46.

عام (١٩٢٠). وفي عام (١٩٤١) وبعد تجارب طويلة منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي، بدأت خدمات التلفزيون التجاري في الولايات المتحدة[١].

أما الثورة الخامسة للاتصال –التي هي محط التركيز في هذا البحث– فبدأت منذ النصف الثاني من القرن العشرين باختراع أشكال جديدة للتكنولوجيا، بحيث تضاءل أمامه كل ما تحقق في عدة قرون سابقة. ولعل من أبرز مظاهر التكنولوجيا ذلك الاندماج الذي حدث بين ظاهرتي تفجر المعلومات وثورة الاتصال. ويتمثل المظهر البارز لتفجر المعلومات في استخدام الكمبيوتر في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري، في أقل حيز متاح، وبأسرع وقت ممكن[٢]، كما تجسدت ثورة الاتصال الخامسة في استخدام الأقمار الصناعية ونقل الأنباء والبيانات والصور عبر الدول والقارات بطريقة فورية[٣].

وتطوّر الكمبيوتر، خلال هذه المرحلة، جيلاً بعد جيل، ودخلت كل مجالات الحياة، وامتزجت بالاتصالات، السلكية واللاسلكية، ممّا أدى إلى ظهور شبكات المعلومات المحلية والدولية وتطورت بشكل كبير، ومن هنا أحدثت هذه المرحلة ثورة في نظم الاتصال وحولت العالم إلى قرية عالمية إلكترونية، ومكّنت الأفراد والحكومات من رؤية كل ما يحدث فور وقوعه بالصوت والصورة والكلمة المطبوعة[٤].

وقد مرّ العالم منذ تسعينيات القرن الماضي بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بخاصية أساسية وهي المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية[٥].

---

(١) ينظر: د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٤٤. و د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص ص٦٠-٦٢.

(٢) د. حسن عماد مكاوي و د. ليلى حسين السيد، م. س. ذ، ص١٠٦.

(٣) إياد شاكر البكري، م. س. ذ، ص٢٥.

(٤) د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص٧١.

(٥) د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط١، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص١٨٢.

أتاحت التكنولوجيا الجديدة خدمات عديدة ومتنوعة لتلبية حاجة الأفراد والدول والمؤسسات، منها الكمبيوتر الشخصي المتنقل، والأقمار الصناعية، والاتصال الكابلي، والميكروويف، والألياف الضوئية، والاتصالات الرقمية. وأدى ذلك إلى ظهور خدمات الاتصال الجديدة، مثل التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمة التلفزيونية مثل التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي عن طريق الكابل الذي يتيح الاتصال ذا الاتجاهين، والفيديوتكس والتليتكست والبريد الإلكتروني والأقراص المدمجة، وأجهزة الفيديو كاسيت المنزلي وأشرطة وأقراص الفيديو[1].

وإذا كانت الركائز الأساسية للعناصر الداخلية لمنظومة تكنولوجيا المعلومات تتمثل في العتاد والبرمجيات والاتصالات، فإن عنصر الاتصالات يتعاظم دورها، وارتقى من كونه عنصراً مكملاً إلى دور الشريك الكامل في منظومة تكنولوجيا المعلومات، وتكمن أهم توجهات عنصر الاتصالات فيما يأتي[2]:

١. رقمنة في كل اتجاه (شبكات رقمية، سنترالات رقمية، معدات اتصال رقمية، هواتف رقمية،..) وهو ما أدى إلى توسيع نطاق الخدمات الهاتفية وتنوعها.
٢. الانتقال من كابلات النحاس إلى الألياف الضوئية.
٣. انتشار المعدات النقالة من هواتف محمولة وحواسيب جيب وكتب ومذكرات إلكترونية.

---

(١) ينظر للتفصيل: إياد شاكر البكري، م. س. ذ، ص٢٦-٢٧. و د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص٤٦-٥٣.

(٢) ينظر: د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٦٥"، ٢٠٠١)، ص ص٨٠-٨٥.

٤. اندماج خدمات الهواتف، مع خدمات الفاكس والبريد الإلكتروني، والبحث عن المعلومات في الإنترنت.

٥. انتشار خصخصة مؤسسات الاتصالات الوطنية، وإطلاق المنافسة بين مؤسسات الاتصالات وشركات تليفزيون الكابل، بل شركات الكمبيوتر، لتقديم قائمة الخدمات الهاتفية والمعلوماتية والإعلامية نفسها، بعد أن تداخلت هذه الخدمات بفضل الرقمنة أساساً.

فقد شهدت هذه المرحلة التكنولوجيا الرقمية التي تُعرف بأنها اختزال لمعلومات محددة خاصة بشيء محدد مثل الصور أو الصوت أو النص، إلى رموز ثنائية تتكون من سلسلة تحوي الرقم (صفر) والرقم (واحد)، ويمكن وصفها كذلك بأنها لغة تقنية خاصة باللغة الثنائية المزدوجة (صفر – واحد) التي تستخدم في تحويل أي رسالة إلكترونياً إلى الرقمين واحد – صفر، وقد تأخذ هذه الرسالة أشكالاً مختلفة مثل النصوص، أو الأصوات، أو الصور أو غيرها. وتخزن هذه الرسائل في ذاكرة الكمبيوتر ويتم تحويلها إلى جهة أخرى لاسترجاعها عند الطلب إذ إنها مرتبطة بما يعرف بإرسال الإشارات عن بُعد[(١)]. فخلال ثمانينيات القرن الماضي أصبح من الممكن إعادة تقديم الإشارات التماثلية في صورة إشارات رقمية، وحقق النظام الرقمي مزايا عديدة مقارنة

---

(١) ينظر: محمد جاسم فلحي الموسوي، اتجاهات إعلامية معاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب والتربية- قسم الإعلام والاتصال، ص٢٦. على الرابط التالي:
<http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060114-324.html>
كانت تستخدم التكنولوجيا التماثلية (Analog) وتستخدم هذه التكنولوجيا طريقة يتم فيها تقديم كمية يمكن أن تتفاوت على أي مدى من القيم باستمرار، بعكس التكنولوجيا الرقمية التي تكون فيها الكمية متساوية دائماً ولا تتفاوت إذ تعرف معلومات (Analog) بأنها معلومات ذات شكل طبيعي لم تتم معالجته بعد، وتُستخدم (Analog) في الإرسال الإلكتروني الذي يتم فيه إنتاج ترددات متغيرة من أجل إنتاج تغير في التيار الإلكترومغناطيسي وهذا يتضح في الإرسال الإذاعي والتلفزيوني. إلا أن التكنولوجيا الرقمية بدأت تحل محل التكنولوجيا التماثلية التي تُوصف بالتغير والتباين المستمر. المصدر نفسه.

بالاتصال التماثلي، ويستخدم الاتصال الرقمي في نقل بيانات الكمبيوتر، والصوت عبر الهاتف، وإرسال الراديو والتليفزيون، والتسجيلات الموسيقية بقدر عال من الدقة والجودة[١].

وأهم مزيا تكنولوجيا الاتصال الرقمي تتمثل بما يأتي: إمكانية التحكم في عناصر نظام الإرسال والقناة والاستقبال في دائرة رقمية موحدة، ولا تسمح هذه الشبكة الرقمية بالتشويش أو التداخل، إضافة إلى النشاط والقوة التي تجعل الاتصال مؤسّساً ومصاناً كوحدة متكاملة عالية الجودة، ويتفوق الاتصال الرقمي في نقل المعلومات إلى مسافات بعيدة من خلال استخدام وصلات الألياف الضوئية التي تحافظ على قوة الاتصال من البداية إلى النهاية على عكس الاتصال التماثلي الذي يضعف كلما طالت الإشارة التي يمثلها[٢].

فضلاً عن ذلك، تتسم الشبكات الرقمية بالذكاء أو القدرة على مراقبة تغير أوضاع القناة بصفة مستمرة وتصحيح مسارها، ويحقق الاتصال الرقمي التوافق الصوتي أو التناغم بين الأصوات، والتحكم في الصدى، فضلاً عن اتسامه بالشمول والقدرة على معالجة كل أشكال البيانات بقدر عال من الدقة، وإمكانية نقل العديد من المحادثات أو الأصوات المركبة في وقت واحد، وإمكانية تحقيق قدر عال من تأمين الاتصال، بالمحافظة على البيانات السرية[٣].

بشكل عام، كان هذا التطور التكنولوجي في حقل الاتصالات نتاجاً للتفاعل في مجالات ثلاث هي: (مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجال السمعيات،

---

(١) د. حسن عماد مكاوي و محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص١٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٦٤-١٦٦.

ومجال المعلوماتية). وتفاعل هذه القطاعات الثلاث مبني على خمسة عناصر أساسية هي[1]:

١. الاتجاه نحو توحيد التكنولوجيا الأساسية من حيث استعمال النظام الرقمي بالنسبة للإشارة الإلكترونية الأساسية.

٢. تطور قنوات المواصلات السلكية واللاسلكية من ناحيتها المادية وقدرتها على نقل المعلومات المتنوعة كالصوت والصورة والنص والبيانات.

٣. استعمال شاشة التلفزيون كجهاز محيط يكون نهاية طرفية للشبكات ويكون في خدمة المستهلك.

٤. ستمكّن طاقة المعالجات والتخزين في مزج كل أصناف المعطيات من صور ملونة وأصوات ونصوص ومعلومات متنوعة.

٥. العمل على ارتفاع نسبة التفاعل والتخاطب بين المستهلك والجهاز الأساس المولد للخدمات، ممّا يستدرج شيئاً فشيئاً شاشة التلفزيون العائلية الحالية إلى جهاز طرفي ذكي متعدد الخدمات. وشبكة التوزيع نفسها ستندرج تدريجياً نحو شبكات رقمية مدمجة الخدمات، وهذا ما يؤكد أن عدة خدمات ستتمحور حول شاشة التلفزيون (تلفزيون عادي) تلفزيون محوري، تلفزيون مشفر، تلفزيون حسب الاستهلاك، تلفزيون تفاعلي، فيديو، كمبيوتر، بنوك معلومات، فاكس، هاتف مرئي .. الخ.

وقد أصبحت العملية الاتصالية لديها ثلاثة جوانب تتمثل في تعدد الخيارات الاتصالية، التفاعلية، وعدم بقاء دور للمسافة الجغرافية[2].

---

(١) د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ص١٩٥-١٩٧.

(٢) د. إنتصار إبراهيم عبدالرزاق و د. صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع- الكتاب الأول، ٢٠١١).

من هنا يمكن القول: إن ثورة الاتصالات الأخيرة كانت نتاجاً للتطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا الاتصالات، وهذا التطور شمل ميادين عدة يمكن اعتبارها مدخلات للنقلة النوعية التي طرأت على مجال الاتصالات، وأحدثت ثورة اتصالية جديدة.

٤- ٢. اختراعات ثورة الاتصالات

يقصد هنا باختراعات ثورة الاتصالات التطورات التكنولوجية المهمة الرئيسة التي شهدها العالم منذ أواسط القرن العشرين في مجال تكنولوجيا الاتصالات، التطورات التي مهّدت السبيل أمام ظهور عدد كبير من وسائل الاتصال؛ وشكّلت التطورات التكنولوجية النوعية –التي حدثت من خلال الاكتشافات والاختراعات الجديدة في عالم الاتصالات– ثورةً نوعيةً في وسائل الاتصالات، ومن ثمّ يمكن اعتبارها مدخلات لهذه الثورة أو مقدمات لها، حيث أثّرت في النهاية في نمط الحياة في المجتمعات المعاصرة، بل في نمط إدارة الصراع والتعاون على المستوى الدولي، من خلال مخرجات هذه الثورة، التي ظهر من خلالها عديد من وسائل الاتصالات الحديثة ولا زالت باقية.

يتم التركيز هنا على هذه الاختراعات كمدخلات ومقدمات لهذه الثورة، ويمكن أن نسمي هذه الاختراعات وسائل الاتصال الأم التي أُنتجت من خلالها وسائل عديدة ومتنوعة للاتصالات وتمّ تطوير العديد منها.

٤- ٢- ١. اختراع الكمبيوتر وتطويره

يعدّ اختراع الكمبيوتر أهم حدث منفرد في ظهور التكنولوجيا، حيث أصبحت عاملاً أساسياً للتغيير في معظم مجالات الحياة[١]، ومحركاً أساسياً للاتصالات.

فالكمبيوتر آلة حاسبة إلكترونية ذات سرعة عالية ودقة متناهية يتم من خلالها إدخال البيانات وتخزينها ومعالجتها للوصول إلى النتائج المطلوبة. وهي مجموعة من الأجهزة الإلكترونية تدعى (Hardware) يتمّ التحكم بأدائها بواسطة مجموعة من البرامج المخزنة تدعى (Software)[٢].

لقد مرّ جهاز الكمبيوتر بمراحل تطورية مهمة، شهد من خلالها أجيالاً عديدة، أثّرت في نمط الاتصالات وتسهيلها وتطوير أنواعها وازدياد أعدادها وتحسين كفاءتها وتصغير حجمها، كل جيل من هذه الأجيال يحمل ابتكاراً جديداً في تشكيل الكمبيوتر وتصميمه ويؤثر في قدرة الكمبيوتر على الانغماس في أن يكون أداة فعّالة في الجانب الاتصالي، هذه الأجيال، لحدّ الآن، تتمثّل بما يأتي:

١. الجيل الأول من الكمبيوتر ظهر في عام (١٩٤٦)، وكان يسمى (ENIAC)[٣].

استخدم في هذا الجيل من الكمبيوتر الصمام الإلكتروني كوحدة البناء الرئيسة لتكوين كمبيوترات ضخمة[١].

---

(١) د. فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة: حسام الدين زكريا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٥٣"، ٢٠٠٠)، ص٢١.

(٢) د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، م. س. ذ، ص٢٢٦.

(٣) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٦٠. (ENIAC) هي الحروف الأولى لـ(Electronic Numerical The Integrator and Calculator) أي المُفاضل والمُكامل العددي الإلكتروني. فقد كان يستخدم نظاما إلكترونياً يحوي (١٧٤٦٨) صماماً إلكترونياً، وبلغ وزنه (٣٠) طناً فيما وصل طوله إلى (٨٠) قدماً وارتفاعه إلى (٨) أقدام، وكان يشغل مساحة (٢٠٠)م٢، ويستهلك (١٥٠٠٠٠) واط في الساعة، ويسمع

٢. الجيل الثاني من الكمبيوتر ظهر في أوائل ستينيات القرن الماضي بعد استخدام عناصر الترانزستور (Transistor) في بناء دوائر أجهزة الكمبيوتر كبديل لاستخدام الصمامات المفرغة (Vaccum Tube)[٢]، وشكّل ذلك ثورة في صناعة الكمبيوتر، حيث تعمل الترانزستورات، شأنها في ذلك شأن الصمامات المفرغة، كمفاتيح كهربائية، لكنها تتطلب قدراً أقل بكثير من الطاقة لكي تعمل، ومن ثم يتولد عنها قدر أقل كثيراً من الحرارة، كما تشغل قدراً أقل من الفراغ. إذ يمكن تجميع دوائر ترانزستور متعددة داخل رقاقة واحدة، مكونة دائرة متكاملة[٣].

ضجيجه على بعد ميل تقريباً، وتضعف الكهرباء في المدينة حين تشغيله، ووصلت نفقات إنتاجه عام (١٩٤٦) إلى نصف مليون دولار، لكنها لم تخزن، على الرغم من ذلك، سوى ما يعادل حوالي (٨٠) رمزاً معلوماتياً. كان الهدف منها تسريع العمليات الحسابية لقواعد إطلاق المدفعية. وكانت (ENIAC) أشبه بآلة حاسبة إلكترونية منها بكومبيوتر، لكنها استخدمت مفاتيح الصمام المفرغ، بدلا من الترميز برقم ثنائي لوضعين للضبط (التشغيل والإيقاف) على عجلات، كما هي الحال في الآلة الحاسبة الميكانيكية. ينظر: بيل جيتس، م. س. ذ، ص ص ٤٣-٤٤. و هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ج١، ط١، (دمشق: مركز الرضا للكومبيوتر، ١٩٩٨)، ص٥٨.

(١) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ١٨٤"، ١٩٩٤)، ص٦٩.

(٢) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٦٠. المقحل أو الترانزستور (Transistor) (اختصاراً لكلمتي Resistor Transfer أي مُقاوِمُ النَقْل) وهي نبيطة تعدّ أحد أهم مكونات الأدوات الإلكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر، اخترعه العلماء الأمريكيون (والتر براتن) و(جون باردين) و(وليام شكولي)، هو بلورة من مادة شبه موصل مطعمة كالجرمانيوم أو السيليكون تحتوي على بللورة رقيقة جداً بحيث تكون المنطقة الوسطى منها شبه موصل موجب أو سالب تسمى القاعدة، بينما المنطقتان الخارجيتان من النوعية المخالفة له قدرة كبيرة على تكبير الإشارات الإلكترونية. أما الصمام المفرغ: زجاجة مفرغة من الهواء يبلغ قطرها ثلاثة سنتيمترات وطولها سبعة سنتيمرات وكان منها ما يكافئ الدايود وما يكافئ الترانزستور وكانت تحتاج نحو (٢٠٠) فولت تيار مستمر لبدء تشغيلها وكذلك كانت تحتاج لدوائر للتبريد إلى أن حل محلها الترانزستور المعتمد على شبه موصل تحتاج لـ (٠,٦) فولت. من أجل تجميع كمبيوتر شخصي متواضع الإمكانيات من المتوافر حاليا تحتاج إلى غرفتان واسعتان من الصمامات المفرغة. ينظر: عصام بن سعود، ترانزستور، منتديات الهندسة. نت، على الرابط التالي:

<http://www.elhandasa.net/vb/showthread.php?t=724>

و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، صمام مفرغ، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٣) بيل جيتس، م. س. ذ، ص٤٤.

شكّل ذلك نقطة تحوّل مهم في مسيرة تطور وسائل الاتصال، ذلك أن اختراع الترانزستور أدى إلى تصغير حجم أجهزة الإرسال والاستقبال المستخدمة في نظم الاتصالات، وذلك بإحلاله محل الصمامات الإلكترونية المفرغة، وهذا مثّل القفزة الأولى لتطوّر وسائل الاتصالات[1].

٣. باختراع الدوائر التكنولوجية أو الدائرة الإلكترونية المتكاملة (Integrated Circuits)[2] واستخدامها، ظهر الجيل الثالث من الكمبيوتر في عام (١٩٦٩)[3]، وأصبح الكمبيوتر أسرع في الأداء وأصغر في الحجم[4].

٤. ظهر الجيل الرابع من الكمبيوتر خلال سبعينيات القرن الماضي، بعد أن تطورت الدوائر الإلكترونية المتكاملة بسرعة كبيرة، وبعد تطويع المواد فوق الموصلة، وأشباه الموصلات الحرارية (Semiconducter)[5].

---

(١) د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص١٨.

(٢) دائرة تكاملية أو متكاملة: دائرة الكترونية مصغرة، أحدثت ثورة في عالم الإلكترونيات، الشريحة رقيقة من مادة السيلكون تبلغ مساحتها عدة مليمترات ويطلق عليها (شريحة أو رقاقة السيلكون silicon chip) التي تحتوي على الآلاف من المكونات الإلكترونية الدقيقة جداً، مثل الترانزستورات والمقاومات والمكثفات والموصلات التي تربط معا لتكون دوائر إلكترونية متكاملة، وقد تم إنتاجها لأول مرة في الولايات المتحدة في عام (١٩٥٨). والشرائح الإلكترونية التي تستخدم في الوقت الحاضر، تحتوي على عشرات الألوف من المكونات المختلفة، التي تحشر في مساحة تبلغ حوالي (٣٠—٤٠) ملليمتر مربع، ويمكنها أن تخزن (٦٤،٠٠٠) وحدة من المعلومات (بت Bit "رقم ثنائي") -أصغر وحدة لتمثيل البيانات الرقمية، التي تأخذ القيمة (١) أو القيمة (صفر)، ويمكن تمثيل البيانات والمعلومات والصور والأصوات بفيض كبير من البتات، ويمكن نقلها على خطوط التليفون أو الأقمار الصناعية ويمكن تخزينها على وسائط متعددة مثل الأقراص المغنطة أو الأقراص المدمجة..إلخ-، ويمكن للشرائح الحديثة المتطورة أن تقوم بمعظم العمليات التي تؤديها الكمبيوتر، ويطلق عليها المعالج الصغير (microprocessor). ينظر: نيكولاس نيجروبونت، التكنولوجيا الرقمية: ثورة جديدة في نظم الكمبيوترات والاتصالات، ترجمة: د. سمير إبراهيم شاهين، ط١، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨)، ص٢٣. و: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، دائرة متكاملة، على موقع الموسوعة الإلكتروني:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٣) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٦٠.

(٤) آر. إيه. بوكانان، الآلة وقوة السلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٥٩"، ٢٠٠٠)، ص١٨٥.

(٥) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٦٠.

في عام (١٩٧٢)، أعلنت شركة "إنتل" إنتاج رقاقة مشغّل دقيق (microprocessor chip) سميت (٨٠٠٨). والمشغل أو المعالج الدقيق رقاقة بسيطة تحتوي على كل "مخ" الكمبيوتر. وفي (ربيع ١٩٧٤) طوّرت هذه الشركة هذا المنتج إلى رقاقة جديدة سميت (٨٠٨٠)، وهي كانت تعادل قدرتها ثمانية أضعاف سابقتها، وكانت تحتوي على (٢٧٠٠) ترانزستور إضافي، ما أدى إلى فعالية وقدرة أكبر للكمبيوتر، كما أدى إلى بداية مرحلة التخلص من الأجهزة الضخمة الحجم والوزن[(١)].

٥. ظهر الجيل الخامس في بداية ثمانينيات القرن الماضي ويطلق عليه الكمبيوتر الشخصي (Personal Computer)، ويتمتع بصغر الحجم، وسهولة التشغيل، والربط من خلال وسائل الاتصال العادية مثل التليفون والتليفزيون[(٢)]. وقد طرح الكومبيوتر الشخصي في الأسواق في أغسطس عام (١٩٨١)[(٣)].

في عام (١٩٩٠) تمكن الباحثون في بناء أول معالج ضوئي (Optical Processor) يستخدم الليزر لحمل المعلومات وخلايا ضوئية لتخزين البيانات ومعالجتها، ممّا جعل الكمبيوتر أسرع بآلاف المرات عن سابقيه، ثم شهد عام (١٩٩١) نجاح استخدام البدالات الذرية بدلاً من تلك الإلكترونية ممّا يجعل هذه الدوائر الإلكترونية أصغر حجماً بآلاف المرات[(٤)].

---

(١) ينظر للتفصيل: بيل جيتس، م. س. ذ، ص ص٢٦-٢٩.

(٢) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٦٠.

(٣) ينظر للتفصيل: بيل جيتس، م. س. ذ، ص٧٤.

(٤) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تأريخ عتاد الحاسوب، على موقعه الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>. وفي عام (١٩٩٣) قدمت شركة "إنتل" المعالج "بنتيوم برو"، وهو الإصدار الأول من عائلة "بنتيوم"، الذي يعمل على (٣٢) بت بعدد (٣,١) مليون ترانزستور على دائرة مجمعة واحدة، وكان أول معالج ذو تصميم يتيح للكمبيوترات بمختلف أنواعها استخدام أكثر من معالج في الوقت نفسه وأطلق عليها بيئة

عمّت الكمبيوترات كل مكان، وتضاءل حجم الكمبيوترات الشخصية أكثر فأكثر، وسيرخص ثمنها، وتتضاعف قوتها، كما أصبحت متنقلة ومحمولة[(١)].

وجدير بالإشارة، أن الكمبيوتر قد مثّل قمة استخدام التكنولوجيا الرقمية؛ وقد أتاح، عن طريق استخدامه الأوسع انتشاراً، إمكانيات وقدرات غير محدودة، في المجالات كافة، كما أن ظهور الأجيال الحديثة من الكمبيوتر بسرعة أدائه العالي، وسعته التخزينية الكبيرة، دفع بنُظُم الاتصال إلى آفاق جديدة، ولم تقتصر تلك الأجيال على التحكم وإدارة مراكز الاتصال والمقاسم فقط، وإنما سُخّرت تكنولوجيا المعالجات الدقيقة (Microprocessor) لهندسة وإنتاج معدات الاتصال الحديثة، ذات قدرات عالية على التحكم المباشر، والتحكم عن بعد[(٢)].

ويمكن استخدام الكمبيوتر في الاتصال في مجالات كثيرة أهمها هي[(٣)]:

١. معالجة الكلمات: تتيح معالجة الكلمات طباعة أكثر تقدماً وسرعة.
٢. النشر المكتبي: تستخدم أجهزة الكمبيوتر في إنتاج صفحات كاملة من الصحف مزودة بالعناوين والنصوص والرسوم.

متعددة المعالج (Multi-Processor environment). وفي عام (١٩٩٤) تم إنتاج معالج "ألفا" الذي يعمل على تردد (٣٠٠) ميجا هرتز. وفي عام (١٩٩٦) ظهر المساعد الرقمي الشخصي الذي يعمل بشاشة اللمس. وفي عام (٢٠٠٤) لأول مرة تتفوق "إيه إم دي" على "إنتل" وتسبقها في عرض أول معالج ثنائي اللب (Dual Core) وهي تقنية أوقفت التنافس على زيادة سرعة المعالج بين الشركتين. في عام (٢٠٠٥) طرحت "إيه إم دي" معالجات مزدوجة اللب للعمل على الخوادم وحققت تفوقاً جديداً على "إنتل". المصدر نفسه.

(١) د. فرانك كيلش، م. س. ذ، ص٦٣.

(٢) موقع المقاتل، ثورة الاتصالات، دراسة منشورة على الموقع، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/MElmiah12/Itisalat-r/index.htm>

(٣) د. مازن إسماعيل هنية، التعريف بأهم وأشهر وسائل الاتصال الحديثة، بحث نشره على موقعه الإلكتروني:
<http://www.drmazen.ps/sub_index.php?scid=6&id=783&type=34&title=%C7%E1%D1%%>

٣. البريد الالكتروني: يمكن استخدام الكمبيوتر في توزيع الرسائل البريدية واستقبالها بكمية كبيرة وسرعة فائقة.

٤. الاتصال المباشر بشبكة المعلومات.

٥. أعمال التوليف والتشغيل الذاتي لوسائل الاتصال: يلعب الكمبيوتر دوراً مهماً في عمل المونتاج للبرامج التلفزيونية وتركيب الصور.. الخ.

٦. الاتصالات: فقد طور الكمبيوتر قطاع الاتصال بما يسمى الإنترنت كوسيلة تعتمد على نقل المعلومة بواسطة الخط الهاتفي وشاشة الكمبيوتر من نقطة إلى نقطة أخرى في العالم بسرعة كبيرة جداً. فضلاً عن ذلك، أتاح استخدام الكمبيوتر، لا سيّما في مجال الاتصال، أنواعاً جديدة من الخدمات، مثل: طلب أرقام الهاتف بواسطة التحكم في النغمة (Tone Dialing)، وخاصية الانتظار (Call Waiting)، وتحويل المحادثات (Call Forwarding)، والبريد الصوتي الرقمي (Mail Digital Voice)، وعقد المؤتمرات الهاتفية (Conference Calling)؛ فضلاً عن إمكانية ربط الكمبيوترات بعضها ببعض، من خلال الخطوط الهاتفية، بواسطة المودم (Modem)، لتكوِّن شبكات الكمبيوتر[١].

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم الكمبيوتر في مجالات أخرى عديدة من الصعب حصرها، المجالات التي تترك أثرها في نمط الاتصال وشؤون الاتصال بشكل مباشر أو غير مباشر، أهم هذه المجالات تتمثّل في المبيعات والتسويق والترويج على البضائع من خلال شبكة الإنترنت، وأتمتة المكاتب والبريد الإلكتروني، ومجالات تنظيم السفر وحجز أماكن المسافرين على الطائرات والقطارات والباصات وتهيئة البيانات حول مواعيدها، والعلوم العسكرية وتطبيقاتها على

---

(١) موقع المقاتل، ثورة الاتصالات، م. س. ذ.

الميدان في مجال التكنولوجيا العسكرية، واستخدامها في مجال التعليم والاتصال الجماهيري[1].

إن دخول الكمبيوتر إلى عالم الاتصالات حقق مزايا عديدة، أهمها زيادة سرعة عملية الاتصال، وتداول المعلومات ومعالجتها وتصنيفها وتفسيرها وتبويبها، وذلك بسبب تحويل التراسل والمعلومات المتداولة إلى الأساليب الرقمية؛ والقدرة على اختيار البدائل، باختيار أقصر طريق، وأفضل وسيلة لضمان تحقيق الاتصال؛ وإمكانية نقل النبضات والشفرات والأكواد المختلفة، بأقلّ أخطاء ممكنة؛ وكذلك إمكانية أن يتحول أيّ طرف من أطراف عملية الاتصال إلى الطرف القائد، وتصبح باقي الأطراف أطرافاً تابعة له، خاضعة لسيطرته، أو العكس، ولهذه التفاعلية الفائقة أهمية كبيرة للعديد من الاستخدامات[2].

٤- ٢- ٢. الميكروويف والألياف الضوئية

إن الاكتشافات والاختراعات التي حدثت في مجال الاتصال عن بُعد، دفعت بنظم الاتصال إلى الأمام بشكل كبير، كما أدت إلى تسهيل عمليات الاتصال واتساع نطاقها وسرعتها ووفرتها في أماكن مختلفة من العالم، فضلاً عن اختراع عدد كبير من وسائل الاتصال وتطويرها.

---

(١) د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، م. س. ذ، ص ص٢٣٦-٢٣٧. هذا فضلاً عن استخدامه في الشؤون الإدارية وتنظيم الملفات في الدوائر والمؤسسات، والدراسات المالية والمحاسبية والرواتب، والدراسات الإحصائية، وأعمال السكرتارية والطباعة وإعداد الكتب والمراجع العلمية، وتخطيط الإنتاج والرقابة عليه باستخدام طرق علمية وأساليب مدروسة، واستخدامه في مراحل العلاج والفحوصات والعمليات في المستشفيات، واستخدامه في مجالات الهندسة في وضع التصاميم. المصدر نفسه.

(٢) موقع المقاتل، ثورة الاتصالات، م. س. ذ.

٤- ٢- ٢- ١.الميكروويف (Microwave)

تطورت تكنولوجيا الميكروويف أو الموجات اللاسلكية الدقيقة خلال الحرب العالمية الثانية كوسيلة جديدة وفعالة لتحقيق الاتصال عن بُعد، ومن خصائص ترددات الميكروويف أنها تسافر في خطوط مستقيمة ممّا يتطلب وجود خط نظر بين نقطتي الارسال والاستقبال، ونتيجة لانحناء الأرض، فإن مسافة قنوات الميكروويف تكون محدودة، وتتراوح المسافة بين كل محطة تقوية وأخرى من (٢٠–٣٠) ميلاً حسب قوة الترددات المستخدمة. وفي عام (١٩٦٢) ابتكر نوع جديد من هوائيات الميكروويف يتيح الإرسال في جميع الاتجاهات[١].

شّكلت الاتصالات اللاسلكية بالميكروويف العمود الفقري لأنظمة الاتصالات للمسافات الطويلة في العالم خلال ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ولحد الآن، مع استخدام الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، لا يزال الاتصال بالميكروويف يؤدي دوراً مهماً في الاتصالات في جميع أنحاء العالم[٢].

يتم بناء نظم اتصال الميكروويف عن طريق وضع عدد من محطات التقوية على طول المسافة المرغوب في تغطيتها. ومن خصائص ترددات الميكروويف أنها تسافر في خطوط مستقيمة ولا تنعكس من خلال طبقة (Ionesphere) كما هو الحال في موجات الراديو التقليدية. وعادة ما تستخدم شركات الهاتف وصلات الميكروويف لتسهيل الاتصال بين مكاتب السنترال الهاتفي، أو على طول طريق مرور رئيسي بين المدن، كما يمكن استخدامها في تشغيل العديد من محطات الراديو على ترددات مختلفة القوة ممّا يسمح بوجود عدد ضخم من القنوات الإذاعية في منطقة جغرافية واحدة، كما تشمل الاستخدامات الأخرى

(١) ينظر للتفصيل: د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص١٢١-١٢٨.

(٢) سليمان القرطاس، م. س. ذ، ص٣٦.

لوصلات الميكروويف إعادة تقوية الإشارات التلفزيونية لتصل إلى المناطق البعيدة والمنعزلة، فضلاً عن استخدامها لتدعيم المرور من استديوهات التليفزيون إلى نقاط التغذية الرئيسة للأقمار الصناعية أو من خلال وحدات جمع الأخبار المتنقلة من خارج استديوهات التليفزيون[١].

أدت الشبكات اللاسلكية والنقّالة إلى ثورة في الاتصالات الهاتفية، كما كان لها الأثر العميق في عالم شبكات الكمبيوتر، ذلك لأنها لا تتيح الوصول للشبكة في كل مكان وفي أي وقت، وتوفر وصولاً حراً للبنية التحتية العالمية، ولكنها توفر أيضاً مجموعة جديدة ومثيرة من الخدمات التي تعتمد على الموقع[٢].

٤- ٢- ٢- ٢. تطوير الكابلات إلى الألياف الضوئية (Fiberoptics)

الكابلات وسيلة للنقل الآلي لكميات ضخمة من البيانات المقروءة التي تتداول بواسطة الكمبيوتر. والكابل هو مجموعة من الأسلاك المعزولة بعضها عن بعض بصورة متوازية توضع معاً في غلاف واحد. وهناك أنواع من الكابلات، وهي الكابلات المزدوجة المجدولة، والكابلات المحورية، وكابلات الألياف الضوئية[٣].

الكابلات المزدوجة المجدولة أرخص وسائط نقل البيانات الموجهة وأكثرها انتشاراً. ومنذ أكثر من مائة عام وشبكات الهاتف تستخدم هذا الوسط، وإن أكثر من (٩٩٪) من الوصلات السلكية من جهاز الهاتف إلى سنترال الهاتف

---

(١) ينظر للتفصيل: د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص ص١٢٢-١٢٧. و د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص١٢٨.

(٢) ينظر للتفصيل: د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الثاني: موضوعات متقدمة، ترجمة: د. السيد محمد الألفي و د. رضوان السعيد عبد العال، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١٠)، ص ص٩١-٩٢.

(٣) د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت، م. س. ذ، ص ص٣٢-٣٣.

المحلي تستخدم أزواج أسلاك نحاسية مجدولة. ويتألف الزوج المجدول من سلكين نحاسيين معزولين، قطر كل منهما حوالي ملم واحد، وهما مجدولان بشكل حلزوني منتظم بعضهما حول بعض لتقليل التداخل الكهرومغناطيسي الناجم عن أزواج الأسلاك المماثلة القريبة. بوسع التقنيات الحديثة من تلك الأسلاك نقل البيانات بمعدلات تصل إلى (١) جيجابت/الثانية عبر مسافات تصل إلى (١٠٠) متر. أما الكابل المحوري فيتألف من موصلين من النحاس، مثل زوج الأسلاك المجدول، مع الفارق أن موصلي الكابل المحوري لهما المركز نفسه بدلاً من كونهما متوازيين. بهذا التركيب والعزل الخاص والحجب يستطيع الكابل المحوري نقل البيانات بسرعات أعلى. يكثر استخدام هذا الكابل في أنظمة تلفزيون الكابل، ويمكن استخدامه كوسط مشترك لنقل البيانات[1].

تطورت الكابلات إلى كابلات الألياف الضوئية التي هي أحد الوسائط الحديثة التي تساعد على تقديم مجال متسع من الاتصالات، وهي قوائم زجاجية رقيقة للغاية تشبه خيوط العنكبوت وتسمح بمرور أشعة الليزر خلالها، ويمكن أن يحلّ هذا الضوء محل الإشارات الإلكترونية التقليدية المستخدمة في خطوط الهاتف، والراديو، والتليفزيون، ونقل بيانات الكمبيوتر[2].

إن اختراع الألياف الضوئية أحدث نقلة نوعية في مجال الاتصالات، ذلك لأن هذه الألياف يسري بداخلها شعاع الليزر حاملاً الإشارات والبيانات المراد

---

(١) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه.

(٢) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص١٣١. شهدت ثمانينيات القرن الماضي بداية استخدام الألياف الضوئية في ربط مواقع الاتصالات القريبة، حيث استخدمت في الكيبلات البحرية القصيرة، مثل الكيبل بين بريطانيا وهولندا، إلا أن عام (١٩٨٨) شهد مدّ أول كيبل اتصالات ضوئية بين ضفتي المحيط الأطلسي وكان بسعة (٤٠٠٠٠) مكالمة هاتفية في وقت واحد وقد أطلق عليه اسم (TAT-8). والملاحظ هنا سعة كيبلات الألياف الضوئية، فباستطاعة النظام المكون من زوجين من الألياف الضوئية نقل (٦٠٠٠٠) مكالمة هاتفية في وقت واحد. سليمان القرطاس، م. س. ذ، ص ص٢٣٥-٢٣٧.

نقلها، وهكذا حل تيار الفوتون (جسيمات الضوء) الواهن الخافت النقي بدلاً من تيار الإلكترون العنيف نسبياً المعرض للتشويش والضوضاء، وتحولت شبكات الاتصالات إلى شبكات نظيفة ذات سعة هائلة تصل إلى (١٠) آلاف ضعف تلك الشبكات التقليدية[1].

لقد أضاء شعاع الليزر الطريق أمام ثورة حقيقية في عالم الاتصالات، حيث وفّر سرعة هائلة لتبادل المعلومات، فبإمكان الألياف الضوئية أن تنقل الصورة الحية لأي مكان في العالم، كما تتيح موارد معلومات لا حدود لها يمكن الوصول اليها والتفاعل معها. وبينما كانت المشكلة في الماضي هي ضغط البيانات حتى يمكن أن تسري داخل الممرات الضيقة للكابل النحاسي، أصبحت المشكلة تتمثل في كيفية ملء هذه السعة الهائلة لكابل الألياف الضوئية بما هو مفيد وعملي[2].

من هنا فإن التطور بإنتاج الألياف الزجاجية، بجانب التطور في أجهزة الإرسال باستخدام الليزر –التي تحوِّل الإشارة الكهربائية إلى إشارة ضوئية من ناحية، وأجهزة الاستقبال التي تحوِّل الإشارة الضوئية ثانية إلى إشارة كهربائية من الناحية الأخرى– استطاع تفجير ثورة في شبكة الاتصالات، وسرعة نقل المعلومات. وخلال العقود الثلاثة الماضية تم بناء شبكات الاتصالات في جميع أنحاء العالم بكابلات الألياف الزجاجية على شكل كابلات أرضية أو هوائية، أو كابلات لاستخدامها تحت البحار والمحيطات. إلا أن أطراف الشبكة –أي من (١) إلى (٣) كيلومترات– قبل نقطة المشترك تركت كابلات أسلاك نحاسية؛

---

(١) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، م. س. ذ، ص٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٨. و د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، م. س. ذ، ص٧٢.

وذلك لتقليل التكاليف من جهة، ولأن سعة نقل المعلومات في هذه المنطقة غير أساسية من جهة خرى[1].

تتجه التصاميم الحديثة لشبكات الاتصالات إلى استخدام أكبر للألياف الضوئية، وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة الكابلات النحاسية بسبب ارتفاع أسعار النحاس عالمياً، وانخفاض تكلفة الألياف البصرية بسبب زيادة الطلب وانخفاض تكلفة تصنيع الزجاج وتنقيته، واعتماده على مواد رخيصة هي الرمل. هذا فضلاً عن الحاجة المتزايدة لسرعة الاتصالات وسعتها بحيث لا تقتصر على الاتصال الصوتي، بل تتجاوز ذلك بكثير ممّا يتطلب سرعة وسعة أكبر، وهذا ما توفره الألياف الضوئية[2].

هناك مجالات عديدة تستخدم فيها الألياف الضوئية، فهي تستخدم في الاتصالات الهاتفية من خلال مدّ كابلات هذه الألياف في خطوط تحت الأرض،

---

(١) موقع: إسلام أون لاين، العمود الفقري للإنترنت... شعرة سحرية، بتأريخ (٢٠١٠/٠٨/١٨)، على الرابط التالي:
<http://www.islamonline.net/ar/IOLYouth_C/1278406865333/1278406720653-/
العمود-الفقري-للإنترنت...-شعرة-سحرية>

تتميز الكابلات الزجاجية عن مثيلتها النحاسية في كثير من الخصائص؛ فهي خفيفة الوزن وصغيرة الحجم، سعتها أكبر بكثير؛ بحيث يمكننا خلال ليفة زجاجية واحدة نقل أكثر من (١٥٠) ألف خط تليفوني في الوقت نفسه. كما أن الفقد لكل كيلومتر أقل بكثير في الألياف الزجاجية مقارنة بالكابلات النحاسية، ومن هنا لا نحتاج إلى أجهزة تقوية كثيرة، وهذا يقلل التكاليف، وإن كابلات الألياف الزجاجية أكثر مرونة وأصغر حجماً، وأبعادها أقل مقارنة بالكابلات النحاسية، ومن هنا تقل تكاليف الإنتاج والتركيب والصيانة، ولا تتأثر الألياف الزجاجية بالموجات الكهرومغناطيسية الخارجية، ومعنى هذا أن المعلومات تنتقل من دون تشوهات، ومن الصعب التنصت على كابلات الألياف الزجاجية، ولهذا يفضّل استخدامها في التطبيقات العسكرية والاستراتيجية. د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت، م. س. ذ، ص٣٣. و=

=Michael Tooley and Steve Winder, Newnes Data Communications Pocket Book, Fourth edition, (Oxford: Newnes, 2002), p.60.

(٢) سليمان القرطاس، م. س. ذ، ص١٠٣. المستخدم الآن بحاجة ماسة إلى المزيد من السرعة في الربط مع شبكة الإنترنت. فإذا كان المودم الذي يوفر سرعة (٥٦) كيلوبت/ثانية في عام (٢٠٠٣)، وسيلة مقبولة، أصبحت السرعة المقبولة الآن في حدود (٥١٢) كيلوبت/ثانية -١ ميغابت/ثانية وترتفع إلى ما بين (١-٣) ميغابت/ثانية في دول أخرى. وتشير التوقعات إلى أن السرعة المطلوبة ستكون في حدود (٣٥-٧٠) ميغابت/ثانية عام (٢٠١٤). المصدر نفسه، ص٢٢٣.

كما تستخدم في الاتصال بين نقطتين بحيث تنقل كميات ضخمة جداً من المحادثات الهاتفية، كذلك يمكن استخدام الألياف الضوئية كقنوات لنقل الإشارة التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية، وتتيح الألياف الضوئية حلولاً لكثير من المشاكل الناجمة عن استخدام الاتصال السلكي والكابلات المركزية والميكروويف ونظم الاتصال التي تشع بالهوائيات، كما توفر الألياف الضوئية العزل الكهربائي من نقطة إلى أخرى فهي محصنة ضد تفريغ البرق، وضد التداخل الكهرومغناطيسي والكهروستاتيكي، كما أنها غير معرضة للتشويش، وتوفر قدراً عالياً من الأمان عند استخدامها[١].

---

(١) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص١٣٧-١٣٨.

٤- ٢- ٣. الأقمار الصناعية

طرح المهندس البريطاني (A.C. Clarke) فكرة استخدام "الأقمار الصناعية"[(١)] لأغراض الاتصال كمحطات للإذاعة في عام (١٩٤٥)، ثم تم استخدامها بشكل فعلي في مجالات الاتصال بفضل انتشار الصواريخ العابرة للقارات التي ساعدت في الإسراع باستخدامها، وقد أطلقت الولايات المتحدة عام (١٩٥٨) قمر (SCORE) للتجارب في مجال الاتصال، واستخدمت للاتصال لمدة تسعة أيام فقط، ثم أطلقت وكالة الفضاء الأمريكي قمر (ECHO 1) عام (١٩٦٠)، حيث اعتبر بداية فعلية لاستخدام الأقمار الصناعية في الاتصالات، ثم توإلى اطلاق الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال ولأغراض أخرى، كما تنوعت تلك الأقمار وظهرت الأقمار التجارية وتعددت الدول المنتسبة إلى نادي الأقمار الصناعية[(٢)].

ونتيجة لإدراك محدودية الشبكات اللاسلكية، لا سيّما في امتدادها الجغرافي، وُضعت الأسس والخرائط والدراسات لتنفيذ مشاريع ضخمة لشبكات تغطي

---

(١) القمر الصناعي "محطة فضائية توضع في مدار حول الكرة الأرضية تحمل على متنها أجهزة للاستقبال والارسال في نطاق الترددات المتناهية القصر (Microwave frequencies) حيث تعمل هذه التجهيزات والمعدات على استقبال الإشارة من مصدرها وإعادة إرسالها إلى مقصدها المطلوب، مهما بَعُدت المسافة بينهما على سطح الأرض". إن جوهر عمل القمر الصناعي يحدّد في أنه ينطوي على استخدام خاص للاتصال عن طريق محوّل (Transponder) كمحطة تقوية الميكروويف، يوضع بالقمر الصناعي قبل إطلاق المركبة الفضائية التي يحملها صاروخ يتجه إلى الفضاء= =ليدور حول الكرة الأرضية بسرعة متزامنة مع سرعة دوران الأرض، واستقراره في مدار خاص فوق سطح الأرض. ويتم توجيه الإشارات إليه من المحطة الأرضية باستخدام ترددات معينة، وحيث يقوم جهاز التحويل الذي يحمله القمر باستلام الوصلة الصاعدة من المحطة الأرضية، ثم قيام هذا الجهاز بتقوية الإشارة نحو عشرة ملايين مرة قبل أن ترتد إلى أسفل، تجاه الأرض عند المنطقة الجغرافية التي يغطيها إرسال القمر، مع استخدام الهوائيات ذات القدرة العالية على توجيه الإشارة إلى أكبر مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص٣٦-٣٧.

(٢) ينظر للتفصيل: د. إنشراح الشال، الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية: دراسة لشبكات التليفزيون، ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص ص٧٩-٨١. و زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص ص٦٢-٦٣.

الأرض كلها تنقل الموجات الهاتفية لاسلكياً بواسطة أقمار صناعية صغيرة نسبياً توضع في مدارات منخفضة حول الأرض[1].

هناك نوعان من الأقمار الصناعية المستخدمة حالياً[2]:

١. أقمار ثابتة بالنسبة للكرة الأرضية التي تبقى بشكل دائم فوق البقعة نفسها على الأرض، يتمّ وضعها في مدار يبعد (٣٦٠٠٠ كم) فوق سطح الأرض، فوصلات القمر الصناعي التي يمكن أن تعمل بسعات تصل إلى مئات الميجابت/ثانية، غالباً ما تستخدم في شبكات الهاتف وفي العمود الفقري للإنترنت، ولتحقيق الوصول السكني عالي السرعة بالإنترنت في المناطق التي لا تتوفر فيها وسيلة أخرى للوصول بواسطة تقنيات أخرى مثل مودم الكابل.

٢. أقمار تدور حول الأرض في مدار منخفض التي لا تبقى بشكل دائم فوق بقعة واحدة على الأرض، فهي تدور حول الأرض، ويمكنها الاتصال بعضها ببعض، علاوة على اتصالها بالمحطات الأرضية، للحصول على تغطية متصلة لمنطقة ما، ينبغي وضع العديد منها في مداراتها حول الأرض.

إن ازدياد عدد الأقمار الصناعية، ومن ثمّ الخوف من حدوث أزمة مرور للأقمار الصناعية بصورة يخشى معها تداخل موجات ارسالها، أدى إلى ظهور نظم الاتصال الدولي عبر الأقمار الصناعية، التي أتاحت تحقيق الاتصال بين

---

(١) د. مي العبدالله سنو، الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص٧٤. تجدر الإشارة هنا إلى أن نظم الأقمار الصناعية، والميكروويف، والألياف الضوئية، تقوم بوظائف متشابهة، فكل منها يحمل كميات ضخمة من دوائر الهاتف واتصال البيانات، وإشارات الراديو والتليفزيون من نقطة إلى أخرى، ومن هنا يمكن استخدام النظم الثلاثة في الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية، وإن اختيار نظام الإرسال المناسب بين هذه النظم يتوقف على: الغرض من الاستخدام، والكلفة المتوقعة، وطول المسافة المطلوب تغطيتها، وحجم المستفيدين من هذه القنوات. ينظر: د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص١٣٨-١٤٠.

(٢) د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومباديء الشبكات والإنترنت، م. س. ذ، ص٣٥.

شعوب العالم عبر الأقمار الصناعية[1]. كما لم يبق استعمال الأقمار الاصطناعية للاتصالات في متناول فئة معينة من الأطراف، فقد بدأ عدد من شركات الطيران يقدم هذا النوع من التسهيلات الهاتفية على متن طائراته[2].

إن استخدام الأقمار الصناعية شكّل قفزة مهمة في مجال الاتصالات على المستوى الدولي، بل يعدّ هذا الاستخدام ثورة حقيقية في هذا المجال، ذلك لأن هذه الوسيلة أتاحت مزايا عديدة للاتصال أهمها هي[3]:

---

(١) زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص٦٣. أهم هذه النظم هي: ١. إنتلسات (INTELSAT): تأسست كهيئة دولية للاتصالات عام (١٩٦٥)، باشتراك (١١) دولة. والدول الأعضاء يبلغ (١٣٢) دولة. وتم إطلاق أول قمر هي (إنتلسات"١") عام (١٩٦٥) بواسطة مؤسسة (NASA) لأبحاث الفضاء، وتوإلى بعد ذلك على فترات زمنية مقاربة إطلاق سلسلة من الأجيال المتعاقبة للقمر إنتلسات، والتي أفسحت المجال أمام انتشار التلفزيون من خلال امتزاج تكنولوجيا الأقمار الصناعية مع تكنولوجيا الإعلام المرئي، وبثّ البرامج على الهواء مباشرة إلى شعوب العالم، وامتداد ذلك ليشمل نقل بيانات الكمبيوتر والاتصالات التليفونية والهاتفية والراديو ذا الاتجاهين ومراقبة الطقس، واستخدامات أخرى عديدة. ٢. إنترسبوتنيك (INTERSPUTNIK): مؤسسة دولية حكومية عضويتها مفتوحة للدول كافة. تأسست عام (١٩٧١) وصارت نافذة منذ يوليو (١٩٧٢)، كما تمّ تسجيلها في الأمم المتحدة. وصمّم نظام "إنترسبوتنيك" لتوفير احتياجات تبادل برامج الإذاعة والتلفزيون والوصلات التليفونية والمعلومات الأخرى بين مختلف الدول. وتمت صيغة قواعدها القانونية وأسسها الفنية في إطار التعاون المشترك بين الدول الاشتراكية لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. ٣. إنمارسات (INMARSAT): أي الهيئة الدولية للملاحة البحرية عبر الأقمار الصناعية، التي أسست عام (١٩٧٩)، بهدف خدمة الملاحة البحرية، ثم تطور نظامها ليحقق اتصالات شاملة. إضافة إلى ذلك، هناك أقمار صناعية تعمل على مستوى إقليمي، منها القمر الصناعي العربي عربسات (ARABSAT) ونظام يوتلسات. هذا بالإضافة إلى أقمار إقليمية أخرى في الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، الهند وغيرها. وهذه الأنظمة الإقليمية هي ثمرة التطور في تكنولوجيا الاتصالات الذي سهّل تصميم أنظمة للاتصالات الإقليمية توفّر الاتصال بالأقمار الصناعية عن طريق محطات أرضية أصغر حجماً من غيرها، بما يتيح زيادة عدد المحطات وانتشارها في المناطق النائية، فضلاً عن أنظمة الاتصالات الدولية والإقليمية عبر الأقمار الصناعية، هناك أنظمة الاتصالات المحلية عبر الأقمار الصناعية أيضاً، وتتحدد مساحة منطقة خدمة الأقمار لهذه الأنظمة في نطاق دولة واحدة. وأقامت بعض الدول أنظمة لهذه الاتصالات المحلية عبر أقمار الفضاء، منها: الولايات المتحدة، اليابان، كندا، فرنسا، الهند. ينظر للتفصيل: د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص٣٧-٤٥. و د. إنشراح الشال، م. س. ذ، ص ص١١٣-١٦٤. و د. محمد بهي الدين عرجون، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢١٤"، ١٩٩٦)، ص ص٣١٢-٣١٦.

(٢) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٧٤.

(٣) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص١٠٥. و د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص ص١١٢-١١٣. و:

١. اجتياز العوائق الطبيعية للإرسال مثل الجبال والمحيطات والصحارى.
٢. تتيح الوصلة الفضائية اتصالاً مباشراً من نقطة إلى عدة نقاط في الوقت نفسه.
٣. لا تواجه الترددات الفضائية العقبات الجوية التي تصادف انتشارها في المحيط الأرضي مثل التشويش وتكثيف الغلاف الجوي.
٤. ينتشر الإشعاع الراديوي من خلال الأقمار الصناعية في خطوط مستقيمة تصل إلى سطح الأرض فتغطي مساحة كبيرة تعادل تقريباً ثلث مساحة الكرة الأرضية، وبذلك يحقق انتشاراً أكبر للإذاعة الموجهة من الفضاء فتصل إلى رقعة قطرها (١٥٠٠٠) كم من سطح الكرة الأرضية.
٥. يمكن استخدام الاتصالات الفضائية بشكل مكثّف على أسس اقتصادية.
٦. تحقيق السرعة والوضوح الكافيين في نقل الأحداث والمعلومات من مكان لآخر.
٧. توفير استقبال عالي الجودة لخدمات الراديو والتلفزيون والهاتف ونقل البيانات.

من هنا فقد أحدثت الأقمار الصناعية نقلة نوعية في مجال الاتصالات، وسوف يستمر تأثيرها إلى مديات بعيدة جداً؛ بل هي من أهم أسباب ثورة الاتصالات الحديثة؛ فقد قضت على مشاكل كثيرة، كان يعانيها مستخدم الاتصالات اللاسلكية على وجه الخصوص. كما أن هذه الأقمار، قد أضافت أبعاداً جديدة، في المجالات كافة، وفي جميع الميادين، وعلى المستوى العالمي والمحلي؛ ففي المجال الاقتصادي ساعدت على سرعة نقل البيانات الخاصة بسوق المال والبورصات العالمية، وعقد حجوم كبيرة من التجارة الإلكترونية،

Michael M. A. Mirabito and Barbara L. Morgenstern، The New Communications Technologies: Applications، Policy، and Impact، Fifth Edition، (Blsevier: New york، 2004), p. 75.

وعسكرياً أوجدت الأقمار الصناعية منفذاً كبيراً إلى عمق العدوّ وقراءة أفكاره عن بعد، وسياسياً أصبحت ضمن أدوات السياسة وصنع القرار والتأثير في الرأي العام، المحلي والعالمي، من خلال سرعة إيصال المعلومات[١].

فهذه الأقمار تستخدم عسكرياً من جانب العديد من الدول، لكشف ميادين القتال، ووضعية القوات، والتجسس، وكشف الأماكن الاستراتيجية، وتأمين نظام الملاحة الجوية، والإنذار المبكر حول التهديدات العسكرية المختلفة. كما أصبح للأقمار الصناعية أهمية قصوى في الاستخدام السلمي في مجال التنمية التكنولوجية، ودعم النمو الاقتصادي، وفي مجال الاتصالات، والبث الإذاعي والتليفزيوني الحي، والاستشعار عن بعد، والأرصاد الجوية، والملاحة، عبر نظام تحديد المواقع العالمي. وقد أصبح كل ذلك من أولويات الأمن القومي وأداة من أدوات السياسة الخارجية[٢].

وهناك كثير من الإمكانيات والاستخدامات التي توفرها الأقمار الصناعية في مجال الاتصالات، أهمها: نقل عدة أشكال من المعلومات بشكل آني ومتزامن إلى أي بقعة من الأرض، مثل الأرقام والنصوص والرسوم والأشكال والموسيقى، والأصوات والصور، وبرامج البث الإذاعي، والبرامج التلفزيونية، فضلاً عن المكالمات الهاتفية والبرقية، حيث إن معظم المحادثات الهاتفية عبر الدول والقارات تتم عن طريق الأقمار الصناعية، وقد بدأت هذه الخدمة الدولية

---

(١) منتدى هندسة الاتصالات، استخدام الأقمار الصناعية في الاتصالات، على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.dbaasco.com/vb/t1148.html>

(٢) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، يناير ٢٠١١، على الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf5.htm&DID=10544>

منذ عام ١٩٦٢، كما تستخدم الأقمار الصناعية في توفير الاتصال في اتجاهين، وتسهيل الأعمال والخدمات، وتبادل المعطيات بين أجهزة الكمبيوتر وغيرها(١).

تتمّ الاستفادة من الاتصال عبر الأقمار الصناعية لإدارة الأعمال والصناعات وتوزيع الوثائق وعقد المؤتمرات عن بعد باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية والكمبيوتر، ما أدى إلى السرعة في تسليم الوثائق، ونقل البيانات عبر خطوط سريعة ومباشرة من كمبيوتر إلى آخر، ويسمح ذلك للكمبيوتر بأن يقوم بتخزين البيانات التي يطلبها المستخدم، كما أن إقامة المؤتمرات عن بُعد أدت إلى تقليل النفقات وإضفاء كفاءة عالية على جوّ المؤتمرات(٢).

ولم تبلغ البرامج التلفزيونية والإذاعية والمكالمات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، ما بلغته من سرعة الانتشار ووضوحه وسعته، إلا بفضل الأقمار الصناعية. إن الاستخدامات المختلفة للأقمار الصناعية لا تقتصر على مرور الإرسال الإذاعي والتلفزيوني إلى مناطق نائية ومناطق معزولة جغرافياً، بل تعداه إلى مجالات أخرى شملت تطبيقات متنوعة فالعدد الكبير للأقمار الصناعية وإمكانياتها التكنولوجية العالية مكّناها من مسح الكرة الأرضية مرتين يومياً وإرسال إشارات مضخّمة أو مركزة ومحددة ومعلومات دقيقة وفورية لأجهزة الاستقبال الأرضية ووسّع من دائرة استعمالها. على العموم، يمكن تلخيص أهم استعمالاتها فيما يأتي(٣):

١. التلفزيون والراديو: يستعمل القمر الصناعي في نقل الأحداث الحية.

---

(١) ينظر: د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص٤٧-٤٨. و د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص١١٥-١١٧. و د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، م. س. ذ، ص١٥٩.

(٢) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص١١٤.

(٣) د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ. و محمد عبدالرحمن باشا، تبسيط نظم الاتصالات اللاسلكية، الجزء الأول، دراسة منشورة على الرابط التالي:

<http://www.laselki.net/download/su3mb-amateur-radio-book-arabic.pdf>

٢. الاتصال الهاتفي: فقد سهل القمر الصناعي الاستعمال الهاتفي بين الدول المشتركة حيث أصبح فورياً عديم الاضطرابات والتشويش ومتنقلاً على نطاق واسع.

٣. الخدمة البريدية والالكترونية والمعلوماتية: فعبر الأقمار الصناعية يمكن تحسين أداء تحويل الحوالات البريدية وتبادل الرسائل الإلكترونية والفاكسات والتلكسات[(١)]، وجميع الخدمات التي تتيحها شبكة الإنترنت.

٤. الخدمة التجارية وإدارة الأعمال والصناعات بما توفره من سرعة توزيع الوثائق ونقل البيانات وعقد المؤتمرات عن بعد.

٥. الدراسات البيئية، والتنقيب عن الثروات، والمسح الجيولوجي والتنبؤ بأحوال الطقس.

٦. الدراسات الفلكية.

٧. تبادل المعلومات والأحداث العلمية بين المراكز والمعاهد العلمية على نطاق عالمي.

٨. استخدام الأقمار الصناعية في النظام العالمي لتحديد الموقع (GPS)، الذي يستخدم عسكرياً ومدنياً في الطائرات والسفن للملاحة بدقة غير متوافرة سابقاً في كل مكان على سطح الكرة الأرضية. كما يوجد لحدّ الآن نظامان من أنظمة الاتصالات المتنقلة الفضائية التي تستخدم الأقمار الصناعية من المدار

---

(١) التلكس (Telex) من أقدم الوسائل التكنولوجية لنقل المعلومات، وهو نص رسالة إلكترونية ترسل من نهاية طرفية وتسلم إلى أخرى وتقوم الآلة المستلمة بطبع الرسالة على ورقة ويعمل جهاز التلكس على تحويل الحروف المكتوبة إلى نبضات كهربائية. والفاكسيميل (Facsimile) هو جهاز استنساخ بالهاتف ينقل الرسائل والمستندات المخطوطة باليد أو المطبوعة بكامل محتوياته وتسلمها عن طريق شبكة الهاتف المركزي أو عن طريق الأقمار الصناعية. ينظر: حازم نعيم الصمادي، م. س. ذ، ص ص٢٦-٢٨.

المتزامن، وهما نظام (ACeS) الذي يغطي شرق آسيا، ونظام الثريا الذي يغطي المنطقة من وسط آسيا وأفريقا وأوروبا[1].

٤- ٣. التطبيقات العملية لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة

نقصد بالتطبيقات العملية لتكنولوجيا الاتصالات الحديثـة، كـل مـا أنتجتـه البشرية وطورته من وسائل وأدوات في مجال الاتصالات في إطار ثورة الاتصالات الحالية، عدا الوسائل التكنولوجية المبتكـرة الـتي تم تناولهـا في الفقـرة (٤-٢) من هذا البحث، ذلك لأنها اعتبرت مدخلات لثورة الاتصالات، بل يمكن اعتبارها الوسائل الأم الـتي نبعـت منهـا وسـائل أخـرى، أو اسـتفادت منهـا، لـذلك يـتم التركيز هنا على التطبيقات العمليـة في الوسـائل الـتي أفرزتهـا مخترعـات ثـورة الاتصالات.

نتيجة للاختراعات العديدة التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن الماضي، تمّ تطوير صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحدثت هذه التطورات نتيجة لطلب المستهلكين من خلال ما يأتي[2]:

١. الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات بشكل فوري نتيجة لعوامل المنافسة في السوق الرأسمالي.
٢. الحاجة إلى توفير قنوات للاتصال الفوري مع الوحدات التابعة لمركز العمل في أماكن جغرافية بعيدة.

---

(١) ينظر للتفصيل: سليمان القرطاس، م. س. ذ، ص ص٥٤-٥٦. يتألف نظام الثريا من (٢٤) قمراً صناعياً تدور حول الأرض بمدار على ارتفاع (٢٠٢٠٠) كم، وتكمل دورة واحدة حول الأرض كل (١٢) ساعة، وهذه الأقمار مقسمة على (٦) مستويات يدور في كل مستوى (٤) أقمار صناعية، ويوفر النظام استخداماً واسعاً لأجهزة تحديد الموقع. المصدر نفسه.

(٢) إياد شاكر البكري، م. س. ذ، ص٢٦.

٣. الرغبة في الحصول على خدمات سريعة مثل شراء السلع والبضائع والتعامل مع المصارف ودفع الفواتير المستحقة.

٤. الرغبة في التعرف على نظم البيئة ومراقبة تغيراتها والتحكم في الجوانب الأمنية.

٥. التحقق من وجود الاعتمادات المالية والتحكم في استخدام الميزانيات لإدارة المشروعات.

٦. الانتشار الواسع للخدمات التلفزيونية وتعدد أشكالها مثل التلفزيوني الرقمي والتلفزيون التفاعلي والتوسع في حجم شاشة الاستقبال.

٧. الرغبة في نقل الرسائل بسرعة تواكب سرعة حركة المجتمع باستخدام وسائل جديدة مثل البريد الإلكتروني وتخزين الصور والفاكس السريع.

قد أصبحت وسائل الاتصال مع التنقل، سمة العصر الراهن، وغدت أجهزة الهاتف والكمبيوتر والاتصال اللاسلكي على أنواعها في المنزل والمكتب(١)، فضلاً عن القنوات الفضائية التي تبث برامجها على مدار الساعة لكل أنحاء العالم، والإنترنت الذي أصبح أُمّ وسائل الاتصالات.

---

(١) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٧١.

٤- ٣- ١. الإنترنت (Internet)

الإنترنت (Internet) لغوياً مشتق من شبكة المعلومات الدولية، اختصاراً للاسم الإنجليزي (International- Network)، وهي أحد التطبيقات الأوسع انتشاراً في العالم لظاهرة اندماج أجهزة الكمبيوتر بأنظمة الاتصالات، وثورة تفوق في أهميتها وسائل الاتصال الحديثة كافة[(١)]، وإحدى ثمار ثورة المعلومات والاتصالات، وهي أكبر نظام شبكة وأوسعه على الإطلاق تربط المستخدمين في جميع أنحاء العالم. إنها ليست شبكة واحدة في الواقع، وإنما هي مجموعة من آلاف الشبكات المنظمة بصورة غير محكمة، ولا يوجد أحد يمتلك الإنترنت، وليس له فروع رئيسة، أو خدمات تقدم مركزياً، وليس له فهرس واحد شامل يذكر لك أي المعلومات تكون متاحة. لقد طوّرته حكومة الولايات المتحدة في الأصل، ولا زالت تدعمها، لتربط المكتبات، والمعسكرات

---

(١) د. ماجد سالم تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية "رؤية مستقبلية"، ط١، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨)، ص ص٢٦-٢٧. بالإضافة إلى شبكة الإنترنت، هناك شبكة الإنترانت (Intranet) والإكسترانت (Extranet)، الأولى هي شبكة إنترنت مصغرة تكون عادة شبكة داخلية في شركة أو مؤسسة. وتعدّ تطبيقاً فعلياً لشبكة الإنترنت ولكن داخلياً وبأعراف الإنترنت نفسها وبروتوكولاتها ومبدأ شبكتها، بغرض رفع كفاءة العمل، وتتميز بالحماية العالية. لكن استخدامها لتطبيقات الإنترنت نفسها لا يعني أنها مفتوحة لأشخاص خارج نطاق المؤسسة، بل قد تكون مفصولة كلياً عن شبكة الإنترنت، ومن هنا فهي ملك للمؤسسة التي تستضيفها، وتعمل فقط في موقع واحد، وتحتوي على مواضيع محددة في المجال الذي صممت من أجله. أما الثانية فهي شبكة مكونة من مجموعة شبكات أنترانت ترتبط بعضها ببعض عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. يتم بناء تطبيقات الإكسترانت في شبكات البنوك والتعاملات المصرفية والتعليم وفي شبكات المواصلات. أهم مزايا هذه الشبكات الخاصة هي: توفير الوقت وتقليل التكاليف لرفع كفاءة العمل، فضلاً عن ميزة الحماية والأمان، وصفتي الاستقلالية والمرونة، بالإضافة إلى توفير خدمات الإنترنت، مثل البريد الإلكتروني وخدمة الحوار وخدمة الأخبار ومؤتمرات الفيديو للمشاركين فيها. ينظر للتفصيل: سامية الشريفي، عالم الإكسترانت، مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، اليمن، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، السنة العاشرة، العدد (١١١)، سبتمبر ٢٠١٠، ص ص١٣-٢١. نسخة إلكترونية على الرابط التالي:

<http://www.titmag.net.ye/autohtml.php?filename=pdf/index10.html>

الجامعية، ومعامل الأبحاث، والأعمال، وأي تنظيم أو فرد آخر لديه إمكانية الاتصال بها[1].

فالإنترنت شبكة عالمية من الروابط بين الكمبيوترات تسمح للناس بالاتصال والتواصل بعضهم مع بعض واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة، بصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات، وتتحدى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية؛ فهي نظام ووسيلة اتصال من الشبكات الكمبيوترية. يربط الإنترنت بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات الأعمال وتتباين في نطاقها بين المحلي والعالمي وتتصل بتقنيات مختلفة، من الأسلاك النحاسية والألياف البصرية والوصلات اللاسلكية، كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنياً وإدارياً، إذ تدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزياً ولا تعتمد أيّ منها في تشغيلها على الأخريات[2].

---

(١) كابرون (H. L. CAPRON)، الحاسبات والاتصالات والإنترنت، تعريب: د. سرور علي إبراهيم سرور، بلا (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٣)، ص٩٥. مع أنه يمكن القول بأن الحكومة الأمريكية، ممثلة بوزارة الدفاع، ثم المؤسسة القومية للعلوم، كانت هي المالكة الوحيدة للشبكة، إلا أنه لا أحد يملك في الوقت الراهن الإنترنت، ولكن بعد تطور الشبكة ونموها ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود كيان موحّد يكون مسؤولاً عن إدارة شبكة الإنترنت بمراحلها كافة لدعم خدمات: (العناوين الرقمية، أسماء المواقع، بروتوكولات الاتصال، تسجيل أسماء المواقع)، وهو ما تمّ بالفعل عام (١٩٩٨)، حيث قامت وزارة التجارة الأمريكية باقتراح تشكيل هذا الكيان تحت اسم Internet Cooperation to Assigned Names (Ican) And Numbers، أو مؤسسة الإنترنت، لتكون مسؤولة عن عمليات الإدارة اليومية= =للإنترنت عالمياً، ويشرف على إدارتها مجلس إدارة يضم جنسيات مختلفة، ويضطلع بوضع السياسات العامة لأساليب إدارة الشبكة، ويعمل فيها موظفون ينتمون إلى مختلف الجنسيات على أن تلبي "الإيكان" احتياجات التشغيل تجاه مجتمع الإنترنت. وتتعاون "الإيكان" مع ثمانين حكومة لتوفير المشورة لمجلس الإدارة من خلال لجان استشارية. محمود الرشيدي، العنف في جرائم الإنترنت.. أهم القضايا: الحماية والتأمين، ط١، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١)، ص١٩.

(٢) ينظر للتفصيل: د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ص٢٧-٢٩. و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، إنترنت، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

إن الـذي يجعـل هـذا الـربط ممكنـاً هـو اسـتخدام مجموعـة مـن معـايير الاتصـالات، وإجـراءات وصـيغ مشـتركة بـين مختلـف الشـبكات، والأجهـزة الحاسوبية والمرافق المتصلة بها. يطلـق اسـم "بروتوكـولات" علـى الإجـراءات التي تقوم بربط أجهزة الكمبيوتر بعضها مع بعـض. وفي حـين أن هـذه البنيـة التحتيــة المتطــورة تتوســع لتشــمل قــدرات جديــدة، سميــت البروتوكــولات المستخدمة في البداية من قبل شبكة الانترنت بروتوكـولات (TCP/IP)، الـتي سميت فيما بعد البروتوكولين اللتين شكلتا أساساً رئيساً لعملية الإنترنت[١].

شهد الإنترنت تطورات عديدة عبر ثلاث مراحل هي[٢]:

المرحلـة الأولى (١٩٦٩–١٩٩٠)، وقـد انحصـرت اسـتخداماتها خـلال هـذه الفـترة في المجـال العسـكري فقـط (حتـى عـام ١٩٨٦)، وكانـت الشـبكة الأولى تسمى (Arpanet) التي انشأت بواسطة وكالة مشـروعات الأبحـاث المتقدمـة للدفاع (DARPA) التابعة لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي الشـبكة الأولى الـتي ربطـت بـين شـبكات الكمبيـوترات الأكاديميـة والعسـكرية والدفاعية، لتبادل البيانات، ودراسـة إمكـان اسـتمرار الاتصـال في حالـة وقـوع هجوم نووي محتمل من الاتحاد السوفيتي آنذاك. من ثم انتقل استخدامها العـام نفسه إلى مجال البحث العلمي في الولايات المتحدة، وتمثلت التطبيقـات الأولى في

---

(1) Robert E. Kahn and Vinton G. Cerf, What is The Internet?, in: Mark N. Cooper (Editor), Open Architecture as Communications Policy: Preserving Internet Freedom In The Broadband Era, (California: Center for Internet and Society Stanford Law School, 2004), p18.

(٢) ينظر للتفصيل: د. علي إبراهيم الخضر (إعداد)، م. س. ذ، ص٤٠٥. و د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ص٣٥-٤٤. و د. علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية-سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥)، ص ص١٣٦-١٤٠.

نقل النصوص وعرضها على شاشات الكمبيوتر ونقل الملفات واستخدامات البريد الإلكتروني.

المرحلة الثانية: تبدأ ببداية التسعينيات من القرن الماضي حتى يومنا هذا، حيث اتسع انتشار الشبكة واستخدامها في النشاطات التجارية والمالية ولأغراض الاتصالات للمستخدمين عن طريق الكمبيوترات الشخصية.

وكان الحدث الرئيس في تسعينيات القرن الماضي هو ظهور تطبيق شبكة الويب العالمية (WWW) "World Wide Web" الذي أدخل الإنترنت في المنازل والأعمال التجارية للملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم، كمنصة لتمكين المئات من التطبيقات الجديدة ونشرها[(١)].

ففي أوائل التسعينيات ارتبطت أغلب شبكات الاتصال العالمية بعضها ببعض، وأيضاً بشبكات محلية؛ مثل مراكز الأبحاث والجامعات والشركات، وشبكات الاتصال اللاسلكية؛ لتكون أساساً لتكوين البنية التحتية للإنترنت، وقد سُمح باستخدام هذا الأساس للتطبيقات التجارية والخاصة في هذا الوقت. قبل هذا كان استخدام الإنترنت محدوداً في بعض الشبكات المعزولة لأغراض عسكرية واستراتيجية في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه انتشر استخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة انتشاراً كبيراً في أنحاء العالم، وأصبحت تبدأ سرعة نقل المعلومات في الإنترنت بـ(٥٦ كيلوبت/ثانية) في المنزل للمشترك الذي

---

(١) د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الثاني: موضوعات متقدمة، م. س. ذ، ص ص١٠١. تم اختراع الويب في معامل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية بسويسرا من قبل "تيم بيرنرز- لي"، في الفترة ما بين (١٩٨٩-١٩٩١)، مستنداً على أفكار "فانيفار بوش" عن النص التشعبي (Hypertext) في أربعينيات القرن الماضي، و"تيد نيلسن" في الستينيات، ليدل على النص الذي يحتوي على وصلات وروابط مباشرة للمعلومات الأخرى، طوّر "تيم بيرنرز- لي" وشركاؤه الإصدارات الأولية من لغة (HTML) وبروتوكول نقل مادة الإنترنت (HTTP) وخادم ويب وبرنامج تصفح، أي المكونات الأربعة الرئيسة للويب، وشهدت السنوات التالية تطورات عديدة في هذا المجال. ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص١٠١-١٠٣.

يستخدم مضمن (modem) للاتصال بالإنترنت، وترتفع عندما تصل إلى خطوط الكابلات بالألياف الضوئية؛ كما هو الحال في الكابلات تحت المحيطات إلى (٢,٥ جيجابايت/ثانية)، وبهذا أن فكرة اختراع الليفة الزجاجية لنقل المعلومات بالضوء فجّرت ظهور الإنترنت الذي تنسج خيوطها حول العالم كشبكة العنكبوت، ويستخدم في أغلب خيوطه الليفة الزجاجية التي تنقل المعلومات بسرعة فائقة؛ ليحوِّل العالم إلى قرية صغيرة[١].

المرحلة الثالثة: تبدأ بمزيد من الانتشار الواسع لتقانات الاتصالات، حيث يتمّ الاتصال بين المستخدم وشبكة الإنترنت من خلال وصلة قابلة للاستجابة بشكل دائم وسريع.

وفي هذا الإطار، تم تصميم تقنيات جديدة، بروتوكولات وقياسات اتصال جديدة، تندرج تحت مشروع الجيل الثاني للإنترنت أو (إنترنت الجيل التالي "Next Generation Internet")، والذي بدأ بالعمل الفعلي عام (٢٠٠٤) في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق اتحاد من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربحية، يترأسه أكثر من (١٨٠) جامعة أمريكية إضافة إلى (٦٠) شركة تجارية، وستوفر استخداماً معلوماتياً واتصالياً أكثر وثوقية وأمناً، ممّا عليه الأمر في الإنترنت الحالية، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق أمن نقل المعلومات وسرعتها، التي تقدر بآلاف المرات ممّا عليه اليوم[٢].

وقد حققت شبكة الإنترنت في غضون عقد ونيف من الزمان ما لم تحققه أية وسيلة اتصال أخرى من حيث عدد الجماهير التي استفاد منه في هذا الزمن القصير؛ فقد احتاج الراديو إلى (٣٨) سنة للوصول إلى (٥٠) مليون إنسان في

---

(١) موقع: إسلام أون لاين، العمود الفقري للإنترنت... شعرة سحرية، م. س. ذ.

(٢) ينظر للتفصيل: د. علي محمد رحومة، م. س. ذ، ص ص١٦١-١٦٣. و د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص٤٧.

الولايات المتحدة، واحتاج التلفزيون إلى (١٣) سنة، إلا أن شبكة الإنترنت احتاجت فقط إلى أربع سنوات تقريباً لتحقيق ذلك[١].

أهم ما يميّز شبكة الإنترنت هو أنها ظهرت كوسيلة الوسائل، ومكّنت وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى (التلفزيون، الراديو، الصحف، ..) من الظهور من خلالها، كما هي سوق تجاري، وأكبر مكتبة عالمية، ومجتمع اتصالي مفتوحة العضوية، وناد للعلماء والباحثين وطلاب العلم، وفي الوقت نفسه هي بؤرة لأعمال النشاط الإجرامي[٢].

يمكن تلخيص أهم خصائص شبكة الإنترنت في الجانب الاتصالي على النحو الآتي[٣]:

أ. التفاعلية: أي قدرتها على تقديم العديد من الأساليب التي تسمح بتبادل الاتصال بين مشرفي المواقع، وزوّارها، وبين الزوّار، وبعضهم مع بعض. وأشهر هذه الطرق، وأكثرها شيوعاً يتمّ بواسطة استخدام البريد الإلكتروني، فضلاً عن الحوار المباشر (الدردشة)، وغيرها من البرامج التي تسمح بتبادل الآراء المتزامنة عبر برامج دمج تقنيات الصوت والصورة والنصوص، التي تسمح بتبادل الآراء في تزامن وفورية.

ب. الآنية (الفورية أو اللازمان) واللامكان والتحديث: أي القدرة على تقديم المعلومة وتحديثها بشكل فوري؛ فالإنترنت يتخطى كل الحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية، فتمر مقادير هائلة من المعلومات والخدمات عبر الحدود على شكل إشارات إلكترونية لا يقف في وجهها شيء، وذلك بسرعة

---

(١) د. فايز بن عبدالله الشهري، م. س. ذ، ص١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٤٢-١٤٥. و محمود الرشيدي، م. س. ذ، ص ص٢٧-٢٩.

كبيرة تسقط عامل الزمن من الحسابات، وتجعل المعلومة في اليد حال صدورها، وتسوي بينك وبين كل أبناء البشر في حق الحصول على المعلومة في الوقت نفسه.

ت. الوسائط المتعددة والربط الدائم والسهولة: جمعت شبكة الإنترنت إلى جانب النص والصورة الثابتة، إمكانية سماع اللقطات الحية بشكل اندمجت فيه هذه التقنيات ويمكن تقديمها عبر موقع واحد، وبإمكان الأفراد الاتصال بالشبكة بعدد كبير ومتنوع من الأدوات ككمبيوتر الجيب والهواتف النقالة والثابتة، بصورة سهلة لا يحتاج المرء أن يكون خبيراً معلوماتياً أو مبرمجاً حتى يستخدم الإنترنت بل يمكن تعلّم استخدامها في أقصر وقت.

ث. تعدد القنوات: فهي قناة القنوات، حيث يستطيع متصفح الشبكة التنقل بين بلايين الصفحات وملايين المواقع، منها ملايين الصحف وآلاف الشبكات التلفزيونية والإذاعية، وعدد كبير من مواقع الأخبار والمعلومات والترفيه، والتسوق، ومساعدة متصفحي الموقع في التنقل داخل الموقع وخارجه بسهولة عن طريق تمكين الزوار من الانتقال إلى العديد من المواقع ذات الصلة بمحتوى الموقع، أو تحويلهم لملفات تفصيلية ضمن محتويات الموقع نفسه بكل انسيابية.

ج. التحكم: وفّرت شبكة الإنترنت لمستخدميها خاصية التحكم إلى حدّ بعيد في العديد من العلاقات بين المستخدم والوسيلة سواء من حيث خيارات الوسيلة بالتحكم في تفضيلات اللون والشكل، أو من حيث طريقة استقبال الرسالة ومكانه وزمانه.

يوفّر الإنترنت عديداً من الاستخدامات الاتصالية، تشمل المجالات الإعلامية والتجارية والأكاديمية والسياسية والطبية والسياحية وغيرها، بل يمكن القول

إن كل الخدمات التي تقدمها هي خدمات اتصالية. وقد أحدثت التطبيقات الاتصالية لشبكة الإنترنت تحولاً مهماً من الطرق التي يتصل بها الأطراف مع بعضهم البعض، سواء كانوا أفراداً أم حكومات أم منظمات، حيث وجدوا أنفسهم مخيرين للتنقل بين عدد من المواقف والخيارات الاتصالية، وإن الاستخدامات الاتصالية للإنترنت في ازدياد مستمر، كما أن الاستخدامات القديمة نفسها تتطور وتزداد فاعلية وسهولة وإمكانية[1]، حيث يمكن للمشتركين على هذه الشبكة تبادل المعلومات وإبرام العقود والتخاطب والبحث عن مصادر المعلومات والتعارف، فأصبح الإنترنت اتحاداً لشبكات الاتصال وتغطي العالم باسره[2]. ومن هنا فهي من أهم وسائل ثورة الاتصالات، بل تحوي الكثير من الوسائل الأخرى للاتصال؛ فهي تمثل مجموعة واسعة المدى من وسائل الاتصال، وهي شبكة متداخلة ومتشعبة، حيث تربط بين عدد هائل من الشبكات وتغطي جميع أرجاء العالم، وتتنوع موارد وخدمات الإنترنت لتلبية احتياجات المستخدمين، وتتضمن[3]:

١. الويب (Web): وهو شبكة تعتمد على عرض المعلومات في شكل نصوص وصور وأصوات، والتنقل بين المعلومات والشبكات بنقرة فأرة.

يوفر الإنترنت تصفح قواعد البيانات عبر شبكة (web)، الذي يعدّ أحد أكثر تطبيقاتها شعبية. ويشير تعبير شبكة العنكبوت العالمية أو النسيج

---

(١) د. فايز بن عبدالله الشهري، م. س. ذ، ص١٤٢. و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، إنترنت، م. س. ذ.

(٢) حازم نعيم الصمادي، م. س. ذ، ص ص٢٦-٢٨. وقد صل عدد المواقع على شبكة الإنترنت (٢٤٣) مليون موقع مع نهاية العام (٢٠٠٩)، (٤٧) مليون موقع جديد أنشىء على شبكة الانترنت في (٢٠٠٩). إحصائيات الإنترنت للعام ٢٠٠٩، موقع:
<http://www.min-mag.com/studies/index.php?page=more&id=52&t =إحصائيات الإنترنت للعام الفائت ٢٠٠٩>

(٣) د. علي إبراهيم الخضر (إعداد)، م. س. ذ، ص ص٤٠٨-٤٠٩. و د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص٧٤-٧٧.

عالمي الانتشار (World Wide Web) وتختصر إلى(web) أو (www) وهي مجموعة من "الخوادم" المتصلة بالإنترنت، حيث توفر صفحات من المعلومات؛ فعندما يتم الاتصال بواحد من تلك الكومبيوترات، تظهر شاشة المعلومات عدد من الوصلات الفوقية. وعند استخدام وصلة فوقية بالضغط عليها عن طريق فأرة جهاز الكمبيوتر، فإن ذلك يؤدي إلى فتح صفحة أخرى تحتوي على معلومات إضافية ووصلات فوقية أخرى(١).

٢. البريد الإلكتروني (E-Mail): الذي يمكّن من ارسال واستقبال رسائل إلكترونية بغض النظر عن بُعد الطرف المرسل إليه خلال لحظات، حيث يستطيع مستخدم الإنترنت إرسال الخطابات واستقبالها إلكترونياً من وإلى أي شخص آخر متصل بالإنترنت في أي مكان في أرجاء المعمورة(٢).

---

(١) ينظر: بيل جيتس، م. س. ذ، ص١٣٥. هنا يجب التمييز بين مصطلحي الإنترنت والشبكة العالمية (أو Web فقط) على أنهما متشابهان أو شيء واحد، لكن المصطلحين غير مترادفين في الحقيقة؛ الإنترنت مجموعة من شبكات الكمبيوتر المتصلة معاً عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لاسلكية وما إلى ذلك. على العكس من ذلك، الويب هو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معاً، مرتبطة بعضها مع بعض عن طريق روابط فائقة وعناوين إنترنت، وتسمى كل واحدة من هذه الوثائق موقعاً (Site) أو صفحة بدء (Home page) ويتم انتاج كل هذه الصفحات باستعمال الشفرة الكمبيوترية ذاتها التي تسمى لغة النص الفائق "Hypertext markup Language" "HTML" وهذه الشفرة تعطي الوثيقة تصميماً متناسقاً مع سائر الوثائق، وكذلك لكل "صفحة بدء" في الويب عنوان قياسي يبدأ بالرموز التالية (http://www)؛ فالرمز (//:http) يعني بروتوكول نقل النص الفائق، والرمز (www) يعني شبكة الويب العالمية، ويشير هذان الرمزان إلى الشفرة التي يشملها الكمبيوتر لإرسال واستخدام وثائق الويب بواسطة استعمال نظام الإنترنت. بعبارة أخرى، الشبكة العالمية واحدة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت، مثلها مثل البريد الإلكتروني ومشاركة الملفات وغيرهما. د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ص٤٤-٤٥. و

Gordon Brebner, Computers in Communication, (UK: McGraw-Hill International, 1997), pp. 315-316. <http://www.dcs.ed.ac.uk/home/gordon/c-in-c/book.pdf>

(٢) ينظر للتفصيل: د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ. و د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت، م. س. ذ، ص ص١٧٨-١٨٦. وصل عدد رسائل البريد الالكترونية المرسلة في العام (٢٠٠٩) (٩٠) ترليون رسالة، أي (٩٠,٠٠٠) مليار رسالة، وعدد الرسائل الالكترونية المرسلة يومياً في العام (٢٠٠٩) (٢٤٧) مليار رسالة، (٢٠٠) مليار رسالة منها رسائل مزعجة (Spam)، أي (٨١٪) منها.= =وعدد

ويعدّ البريد الإلكتروني أو المراسلة الإلكترونية إحدى أهمّ خدمات الإنترنت المتعددة، حيث يتيح تبادل الرسائل بشكل سهل وسريع، سواء كانت البيانات أو المعلومات التي تتضمنها على شكل نص أو صوت أو رسم. وهذه الخدمة أسرع وأرخص من الفاكس في نقل الرسائل، ويمكن إرسال الرسالة نفسها إلى أكثر من جهة في اللحظة نفسها، دون استغراق وقت إضافي بخلاف الفاكس، كما أن الرسالة الإلكترونية تصل إلى بريد الجهة المطلوبة في الكمبيوتر المخدم والمتصل بشبكة الإنترنت بشكل دائم، بغض النظر عن توقيت فتح الرسالة ومكانه، فضلاً عن إمكانية إرسال بريد صوتي أو لقطة فيديو[1].

٣. التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية: أصبح الإنترنت سوقاً واسعة للشركات، بعض الشركات الكبيرة ضخمت من أعمالها بأن أخذت مزايا

مستخدمي البريد الإلكتروني حول العالم مليار و(٤٠٠) مليون مستخدم. زاد معدل الرسائل المزعجة عن عام (٢٠٠٨) بنسبة (٢٤٪). إحصائيات الإنترنت للعام ٢٠٠٩، م. س. ذ.

(١) د. أسما حسين حافظ، م. س. ذ، ص ص٧٩-٨١. وقد امتازت تكنولوجيا البريد الإلكتروني على تكنولوجيا الفاكس باعتبار أن التقنيتين كلتيهما تتيحان إرسال كميات ضخمة من البيانات بصورة فورية بالمزايا التالية:

أ. إرسال المعلومات بالبريد الإلكتروني عبر شبكة إنترنت لن يكلف المستخدم سوى ثمن مكالمة محلية من مكانه حتى مزود خدمة الإنترنت المشبوك معه بغض النظر عن المكان الذي ستذهب إليه تلك المعلومات المرسلة إلكترونياً.

ب. إن إرسال المعلومات المرسلة بالبريد الإلكتروني لا يكون قاصراً على مستقبل واحد بل يمكن إرسالها إلى العديد من المستفيدين في اللحظة نفسها.

ت. البريد الإلكتروني يمكنه إرسال الصور بجميع أنواعها سواء كانت ثابتة أو متحركة مع الألوان.

ث. البريد الإلكتروني يمكنه إرسال الأصوات والموسيقى وغيرها من الملفات التي لا يقدر عليها جهاز الفاكس.

ج. البريد الإلكتروني يمتاز بالسرية حيث لا يمكن لأي أحد آخر غير المستقبل أن يطلع على المعلومات المرسلة وذلك عن طريق وضع كلمة سرية لا يعرفها غير المستقبل.

ح. المعلومات المرسلة عبر البريد الإلكتروني لا يمكن التجسس عليها لأنه يمكن تشفيرها بوسائل تشفير خاصة ويتم فكها لدى المستقبل.

خ. البريد الإلكتروني يمكنه نقل ملفات ضخمة جداً من المعلومات وتبادلها ولا تستغرق عملية إرسالها واستقبالها غير ثوان محدودة. صباح محمد كلو، م. س. ذ، ص ص٧٩-٨٠.

قلة تكلفة الإعلان والاتجار عبر الإنترنت، الذي يعرف بالتجارة الإلكترونية. وهي تعدّ أسرع طريقة لنشر المعلومات إلى عدد كبير من الأفراد. ونتيجة لذلك قامت الإنترنت بعمل ثورة في عالم التسوق، حيث يتمّ اختيار المنتجات أو الخدمات من خلال المواقع الإلكترونية للمراكز التجارية من قبل مستخدمي الإنترنت، ويتم شحنها إليهم في مواقعهم الجغرافية المختلفة، ويكون السداد من خلال بطاقات الائتمان الدولية. كما استخدمت قطاعات المال والأعمال الإنترنت بشكل واسع في الأغراض التجارية لتقديم الخدمات للزبائن، ما أدى إلى ارتفاع نسبة بيع البضائع وشرائها عن طريق الإنترنت[١].

٤. الدخول عن بعد (Telnet): هذه الخدمة تمكّن من الدخول إلى كمبيوتر بعيد بمجرد تحقيق الاتصال يمكن التعامل مع جهاز آخر كأنه جهاز شخصي، شريطة أن يكون الجهاز الآخر مجهزاً لذلك، وأن يكون لدى المستخدم حسابه الخاص على هذا الجهاز، وكذلك كلمة المرور إلى نظام الجهاز، كما يمكن للمستخدم من خلال خدمة "الدخول عن بعد" الوصول إلى خدمات أخرى كثيرة.

٥. بروتوكول نقل الملفات (FTP) "File Transfer Protocol": يسمح بجلب ملفات وبرامج من الشبكة إلى كمبيوتر المستخدم، وتطلق على هذه الحالة (Downloading)، وقد يكون من كمبيوتر المستخدم إلى كمبيوتر آخر يطلق عليه (Uploading) وتسمح هذه الخدمة

(١) محمود الرشيدي، م. س. ذ، ص٢٦.

أيضاً بنقل الملفات من كمبيوتر بعيد إلى كمبيوتر بعيد آخر. تعدّ هذه الخدمة أولى الخدمات التي تمّ تطويرها على شبكة الإنترنت[1].

٦. خدمة التقصي أو البحث (Finger Service): تقدم معظم كمبيوترات الإنترنت خدمة مجانية تسمح بالسؤال عن معلومات أو عن مستخدم معين وهي تسمى خدمة البحث[2].

٧. خدمة مجموعات المناقشة Discussion Group, (Usenet): من خلالها يستطيع مستخدم الانترنت الدخول إليها وتقديم أي استفسارات أو طلب أي معلومات وفي الوقت نفسه تقديم معلومات يرى المستخدم أنها مفيدة. وهذه الخدمة هي سبب استخدام الانترنت من قبل كثير من الناس حيث يتم مناقشة قضايا ساخنة أو قضايا ثقافية أو علمية بين مجموعة من الناس ويتم نشر الآراء الشخصية والمقالات حول العالم وتحتوي (Usenet) على الآلاف من الموضوعات المختلفة التي تغطي تقريباً معظم مجالات الحياة[3].

٨. الحصول على الأخبار كافة من جميع مصادرها الداخلية والخارجية بصورة لحظية وبشكل دائم، سواء في مواقع الأخبار أو مواقع الدول ومؤسساتها أو مواقع الأحزاب والمنظمات أو الصحف أو خدمات الـ(Facebook) وغيرها من الوسائل.

(١) ينظر للتفصيل: د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ٦٢. و د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومباديء الشبكات والإنترنت، م. س. ذ، ص ص١٧٦-١٧٨.

(٢) د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ.

(٣) المصدر نفسه.

٩. خدمات أخرى عديدة مثل خدمة الإعلان والترويج وإيجاد فرص عمل من خلال قراءة الإعلانات، وخدمة التسالي والألعاب، والخدمات الطبية، وخدمات السفر والسياحة[١].

١٠. التعلم عن بُعد، والحصول على المعلومات المطلوبة كافة من الباحثين والدارسين عن طريق الاستمارات، بل وإجراء العمليات الجراحية عن بُعد ومتابعتها.

١١. الأنظمة التعاونية: لقد أدى انخفاض تكلفة الاتصال عبر الإنترنت وتبادل الأفكار والمعارف، والمهارات إلى تطور العمل التعاوني بشكل كبير وظهور الأنظمة التعاونية. ليس بالإمكان فقط الاتصال بشكل رخيص على نطاق واسع عبر الإنترنت ولكن يسمح بمجموعات لها الاهتمامات نفسها أن تنشئ مواقع مشتركة بسهولة[٢].

١٢. الاتصالات المتفاعلة عبر الإنترنت، وتشمل ما يلي[٣]:

- مواقع الدردشة أو نظام المحادثة (Chat): ويتيح التحدث بالكتابة أو بالصوت أو بالصوت والصورة معاً، أو حتى المشاركة بالرسم مع طرف آخر أو عدة أطراف مهما بعدت المسافة الجغرافية. أهم هذه المواقع هي: المحادثة عبر الإنترنت باستخدام خدمة IRC "Internet Really Chat" للتحدث مع أكثر من شخص معاً في وقت واحد، عن طريق الكتابة. والمحادثة "Talk"، والدردشة الجماعية.

---

(١) د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ص٦٧-٧٥.

(٢) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، إنترنت، م. س. ذ.

(٣) د. ماجد سالم تربان، م. س. ذ، ص ص٦٤-٦٦. و د. علي محمد رحومة، م. س. ذ، ص ص١٥١-١٥٢.

ـ نقل الصوت عبر الإنترنت (Live Voice) من خلال إجراء محادثات حية مباشرة عبر الإنترنت مثل إجراء المحادثات التليفونية.

ـ المؤتمر الإلكتروني "Electronic Conference" يمكن لأي مستخدم التحدث مع الآخرين باستخدام الشاشة ولوحة المفاتيح، تنقسم شاشة الكمبيوتر على قسمين علوي وسفلي، وكل متحدث يكتب ما يريد في القسم الخاص به، ويمكن مشاركة عدد كبير من الأشخاص في وقت واحد، وفي هذه الحالة تنقسم الشاشة على عدد من الأقسام حسب عدد المستخدمين، ويمكّن نظام مؤتمرات الفيديو من عقد مؤتمرات عالمية دون الحاجة للسفر والتنقلات.

فضلاً عمّا سبق، هناك مجموعة من برامج التواصل الاجتماعي على الإنترنت، أهمها هي[1]:

أ. موقع الفيسبوك (Facebook): يعمل على تكوين الأصدقاء، ويساعدهم على تبادل المعلومات والصور الشخصية والآراء والأخبار ومقاطع الفيديو والتعليق عليها، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة، وهو أكبر موقع على الشبكة يسمح للمستخدمين بمشاهدة مقاطع الفيديو ومشاركتها مجاناً، ويعد واحداً من أسرع المواقع تطوراً على شبكة الإنترنت.

تسهّل الـ(Facebook) التواصل السياسي؛ فهي قد تكون وسيلة أفضل لتحقيق المشاركة العامة الحقيقية من أي وسيلة ابتكرت قبلها، عبر الإنترنت أو غيرها؛ فهي ساحة اتصالات لملايين الناس، ولا يوجد مجتمع آخر على الانترنت التي تربط أفراد مجتمعات العالم الحقيقي (الجغرافي والأيديولوجي، أو غير ذلك) بمثل هذه الطريقة الفعالة، كما تجمع بين أفضل مزايا النشرات المحلية،

---

(١) موقع المقاتل، ثورة المعلومات، دراسة منشورة على الرابط التالي:
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/MElmiah12/Informatio/index.htm>

الصحف، قاعة الاجتماعات، ويضع كل ذلك في مكان واحد، وهو متاح في أي وقت وفي أي مكان تقريباً. وعلى عكس قاعة الاجتماعات، تتيح الـ(Facebook) لجميع أعضاء المجتمع الجغرافي أن تكون لهم مساهمة حول موضوع، حيث تمنحهم مرونة لاختيار وقت المشاركة وكيفيتها. يمكن أن يستخدم السياسيون الـ(Facebook) على التواصل مع أفراد المجتمع الذين هم على استعداد للاستماع، لكنهم لا يستطيعون فرض رسائلهم على أي شخص. في الوقت نفسه، أفراد المجتمع المحلي لديهم الوسائل للتعبير عن آرائهم السياسية. ما تفعله الـ(Facebook) هو جمع أعضاء المجتمع معاً، وتوفر وسيلة لتبادل المعلومات من خلال شبكة واحدة[1]، بغض النظر عن مستوى المسؤولية في المجتمع والدولة.

شهد عدد مستخدمي الـ(Facebook) تزايداً كبيراً منذ إطلاقه؛ فقد زاد هذا العدد من (١٠٠) مليون مستخدم في الشهر الثامن من عام (٢٠٠٨) إلى (٥٠٠)

---

(1) Mike Westling, Expanding the Public Sphere: The Impact of Facebook on Political Communication, May 2007, p4.
http://www.thenewvernacular.com/projects/facebook_and_political_communication.pdf

للـ(Facebook) سمات أخرى، فهي تشمل "المجموعات" (groups) و "الأحداث" (events) ، كل منهما تعرض على صفحتهما الرئيسة الأوصاف، والصور، ورسالة المجلس. ويمكن لمجموعات أن تكون عامة ذات عضوية مفتوحة، أو عامة بعضوية مغلقة، أو خاصة. يمكن لمسؤولي المجموعة إرسال رسائل لجميع أعضائها. الأحداث هي تقريباً مثل جماعات مؤقتة مع الخيارات نفسها لمعايير العضوية. الأحداث تسمح للأعضاء بدعوة الآخرين للمشاركة في أنشطة مثل التجمعات والأحزاب والاجتماعات، أو حتى الاحتفالات، في وقت واحد، ولكن عن بعد. كل من "المجموعات" و"الأحداث" يسمح لأعضائها من مختلف الطوائف العمل معاً من أجل مصالح، معتقد، قضية مشتركة، أو لعقد اجتماع أو للقيام بمظاهرة. كما يمكن لأعضاء (Facebook) أن تدعم مرشحاً سياسياً، كما يمكن أن تظهر موقفها بشأن مسألة معينة. Ibid.

مليون مستخدم في الشهر الخامس من عام (٢٠١٠)، وهذا العدد في تزايد مستمر[1].

ب. موقع فلكر (Flicker): تم اطلاق هذا الموقع في فبراير (٢٠٠٤)، الذي هو عبارة عن صفحة أو معرض صور شخصي على الإنترنت، بحيث يستطيع الآخرون أن يروا الصور التي صورها صاحب الصفحة، ويمكنهم إضافة التعليقات عليها. ولمحبي التصوير، فإن هذا الموقع يفيدهم في عرض صورهم للعالم، ويمكن الحصول منه على صور نادرة لمعلم أثري، أو حيوانات[2].

ج. موقع (QQ): من أكثر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت هو موقع "QQ" الصيني. كان هذا الموقع يعرف رسمياً باسم (Tencant QQ)، وهو أكثر شبكة إلكترونية اجتماعية استخداماً في الصين، وقد أنشئ في إحدى المدن جنوبي الصين عام (١٩٩٨).

د. موقع يوتيوب (YouTube): هو موقع مجاني لوضع أشرطة الفيديو، على ألا يتجاوز الواحد منها أكثر من (١٠٠) ميجابايت. أسس هذا الموقع في شهر فبراير (٢٠٠٥)، واستطاع الزوار استخدامه بداية من شهر مايو في العام نفسه، وبعد ذلك بستة أشهر انطلق الموقع بشكل رسمي، ومع ذلك يعد من أكبر عشر مواقع على مستوى العالم من ناحية الزيارات.

هـ. موقع تويتر (Twitter): ظهر عام (٢٠٠٦) ويسمح الموقع لمستخدميه بإرسال واستقبال رسائل عبر الهاتف الخلوي، وكذلك الرسائل الفورية، أو

---

(1) International Telecommunication Union, Child Online Protection Statistical Framework and Indicators 2010, Geneva, October 2010, p. 50. <http://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-COP.01-11-2010-PDF-E.pdf>

(٢) ينظر للتفصيل: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، فلكر، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

رسائل على الموقع، وكل رسالة تتألف من (١٤٠) كلمة، كحد أقصى، تأتي ردّاً على سؤال مباشر: ماذا تفعل؟. ويشارك المستخدم إجابته على التساؤل مع شبكة أصدقائه على الموقع. وخلافاً لخدمات إرسال الرسائل التقليدية، يتيح موقع "تويتر" لمستخدميه تبادل أماكنهم وحالاتهم المزاجية بسهولة ويسر بين مجموعة كبيرة من الأصدقاء. ويمكّن الموقع من تعبئة الرأي العام، وربط جماعات المصالح بصورة كبيرة، وجعل وسائل الاتصال والالتقاء فيما بينها أمراً يسيراً، طارحاً أمامهم وسائل اتصال جديدة، تتلقى قبولاً غير معهود[١].

و. المدونات (Blog): تعد المدونات إحدى أشهر أمثلة الشبكات والمواقع الاجتماعية المُعتمدة على المستخدمين، ويرجع السبب في شهرتها وسرعة انتشارها، تميزها بالتفاعلية، والوصول المباشر إليها من قبل المستفيدين. وهي تشكيل التجمعات الإلكترونية بين محرريها والمستفيدين منها، بصورة أكثر فعالية من غيرها من وسائل الاتصال الأخرى، مثل البريد الإلكتروني، والقوائم البريدية. تتناول المدونات العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية والترفيهية والتثقيفية، وغيرها[٢].

---

(١) ينظر للتفصيل حول كل من (QQ)، (YouTube)، (Twitter): المصدر نفسه.

(٢) موقع المقاتل، ثورة المعلومات، م. س. ذ، المدونة تطبيق من تطبيقات شبكة الإنترنت، وهي تعمل من خلال نظام لإدارة المحتوى، وهو في أبسط صوره صفحة على شبكة الإنترنت تظهر عليها تدوينات مؤرخة ومرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً، يُنشر منها عدد محدد، يتحكم فيه مدير المدونة أو ناشرها. كما يتضمن النظام آلية لأرشفة المدخلات القديمة، التي لكل منها مسار دائم لا يتغير منذ لحظة نشرها، ما يمكِّن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق عندما لا تعود متاحة في الصفحة الأولى للمدونة. وهذه الآلية للنشر على شبكة الإنترنت تعزل المستخدم عن التعقيدات التقنية المرتبطة عادة بهذه الشبكة، وتتيح لكل شخص أن ينشر كتابته بسهولة. يتيح موفرو خدمة عديدون آليات أشبه بواجهات بريد إلكتروني على شبكة الإنترنت، تتيح لأي شخص أن يحتفظ بمدونة ينشر من خلالها ما= =يريد، حال ملء نماذج وضغط أزرار. كما يتيحون أيضاً خصائص مكملة؛ تهدف إلى تسهيل متابعة التحديثات التي تطرأ على المحتوى المنشور، دون الحاجة إلى زيارة المواقع بشكل دوري، ودون الحاجة للاشتراك في قوائم بريدية، وخدمات أخرى للربط بين المدونات، إضافة إلى الخاصية الأهم وهي التعليقات التي تحقق التفاعل بين المدوّنين والقرّاء. المصدر نفسه. وصل عدد المدونات لـ (١٢٦) مليون مدونة في عام (٢٠٠٩). وعدد الصور التي تم حفظها في موقع (flickr) في أكتوبر (٢٠٠٩) (٤) مليارات صورة. وعدد الصور التي يتم

تعدّ تطبيقات الشبكة للوسائط المتعددة إحدى التطورات الأكثر إثارة في إنترنت اليوم، التي لم تحقق لحد الآن أبعادها بالكامل. فالناس بدؤوا يتّجهون بشكل متزايد إلى الإنترنت لاستقبال بثّ الصوت والفيديو، سواء كان حياً أو مسجلاً، حيث تعطيهم حرية الاختيار، لا سيّما في ظل تزايد انتشار وسائل الوصول السكني السريع للإنترنت ليغطي مناطق سكنية أكبر. كما يستخدم الإنترنت لنقل المكالمات الهاتفية، بكلفة قليلة، بالإضافة إلى توفيرها للعديد من الخدمات الإضافية كمؤتمرات الفيديو، وخدمة الدليل على الإنترنت، وخدمة الرسائل الصوتية، بالإضافة إلى تكاملها مع الويب[1].

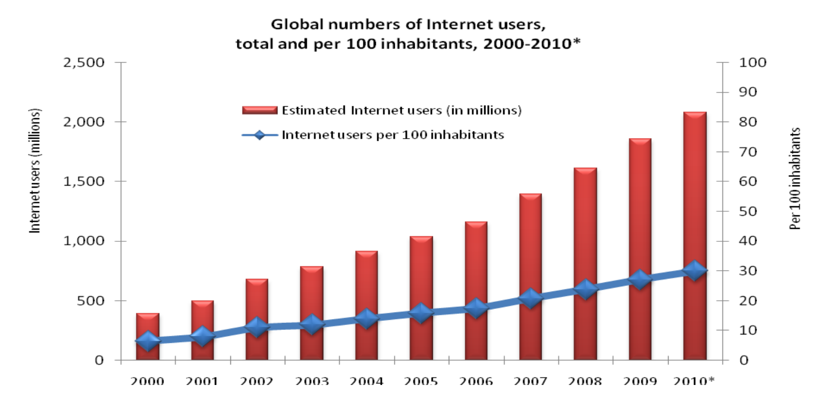
والمخطط رقم (٤-١) يبين مستوى ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، لا سيّما في العقد الأول من القرن الحالي.

حفظها شهرياً في (facebook): ملياران ونصف مليار صورة. (٢٧,٣) مليون "تويت" تضاف يومياً في (twitter) حتى نوفمبر (٢٠٠٩). (٥٧٪) من مستخدمي "twitter" هم في الولايات المتحدة الأمريكية. (٥٠٪) من مستخدمي "facebook" يقومون بالاطلاع على صفحاتهم بشكل يومي. عدد التطبيقات النشطة في (facebook) وصل عددها لـ (٥٠٠) ألف تطبيق. وعدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها يومياً في (YouTube) حول العالم: مليار مقطع. (٨١,٩٪) من مقاطع الفيديو المدرجة في المدونات محفوظة في موقع (YouTube). إحصائيات الإنترنت للعام ٢٠٠٩، م. س. ذ.

(١) د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الثاني: موضوعات متقدمة، م. س. ذ، ص ص٢٢١-٢٢٢.

المخطط رقم (٤-١)

العدد الكلي والنسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في العالم للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠)



Source: ITU World Telecommunication/ ICT Indicators Database
<http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/>

هذا المخطط يشير إلى تزايد متواصل لعدد مستخدمي الإنترنت في العالم في العقد الأول من القرن الحالي؛ فقد وصل العدد من (٣٩٤) مليون شخص عام (٢٠٠٠) إلى (١,٠٣٦) مليار شخص عام (٢٠٠٥)، ثم إلى (٢,٠٨٤) مليار شخص عام (٢٠١٠)؛ أي بنسبة (٦٪، ١٦٪، ٣٠٪ على التوالي) من عدد سكان الأرض[1].

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التزايد ليس متساوياً بين الدول، بل هناك تفاوت كبير بين دول الشمال والجنوب؛ ففي حين أن (٧١٪) من سكان البلدان المتقدمة يستخدم الإنترنت، نجد أن نسبة (٢١٪) فقط من سكان البلدان

(1) ITU World Telecommunication, Op. Cit.

النامية على شبكة الإنترنت، وذلك في عام (٢٠١٠)[1]. ويبين الجـدول أدنـاه ذلـك بإيجاد أمثلة على ذلك.

الجدول (٤–١)

النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩)

دول / سنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
الولايات المتحدة	٤٣,٠٨	٦٧,٩٧	٧٨,٠٠
المملكة المتحدة	٢٦,٨٢	٧٠,٠٠	٨٣,٥٦
اليابان	٢٩,٩٩	٦٦,٩٢	٧٨,٠٠
ماليزيا	٢١,٣٨	٤٨,٦٣	٥٥,٩٠
فرنسا	١٤,٣١	٤٢,٨٧	٧١,٥٨
أستراليا	٤٧,٧٦	٦٣,٠٠	٧٤,٢٥
البرازيل	٢,٨٧	٢١,٠٢	٣٩,٢٢
إسرائيل	٢٠,٨٧	٢٥,١٩	٦٣,١٢
إيران	٠,٩٣	٨,١٠	١١,٠٧
العراق	ــــــ	٠,٧١	١,٠٦
لبنان	٧,٩٥	١٠,١٤	٢٣,٦٨
مصر	٠,٦٤	١١,٧٠	٢٤,٢٦
أفغانستان	٠,٠٠	١,٢٢	٣,٥٥

Source: ITU World Telecommunication, Op. Cit.

(1) The World In 2010: The Rise of 3G, ITU، ICT Facts and Figures, <http://www.itu.int/ITU-D/ict/material/FactsFigures2010.pdf>

٤- ٣- ٢. القنوات الفضائية

بداية لابد أن نذكر أن التليفزيون وسيلة اتصال سمعية وبصرية تعتمد أساساً على الصورة ويمكن تعريف نظام التلفزيون بأنه: "طريقة إرسال الصورة والصوت واستقبالهما بأمانة من مكان إلى آخر بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية والكابلات والأقمار الصناعية بمحطاتها الأرضية في حالة البث كبير المسافة"[١].

يمتاز التلفزيون كوسيلة اتصال بعدة مزايا تجعله وسيلة اتصال فعالة، بشكل تجعله يتمتع بتأثير بالغ في الأحداث والتطورات الداخلية والدولية. أهم هذه الخصائص هي[٢]:

أ. عرض الأحداث وشتى مظاهر الحياة عليه، وهذه الطبيعة أعطت له الفرصة لمخاطبة شتى فئات الناس على اختلاف طبائعهم واتجاهاتهم.

ب. وسيلة تجمع بين الكلمة والصورة بالإضافة إلى عنصر اللون والحركة، ومن هنا يسيطر على حواس الإنسان كلها، كما أنه يتمتع بانتشار مكاني واسع، ممّا جعله أداة لها القدرة على تخطي الكثير من الحواجز الزمانية والمكانية.

ت. الامتياز بالفورية أي مقدرته على نقل الأحداث لحظة وقوعها أو ما يسمى النقل المباشر.

ث. وسيلة تعليمية جامعة، وهو أيضاً من أهم مصادر الثقافة وترويجها.

ج. اعتباره من أقوى وسائل الاتصال تأثيراً في المشاهد، حيث يتمتع بجمهور واسع جداً ومتنوع من حيث المستويات الثقافية والتعليمية والاجتماعية.

---

(١) د. فؤاد أحمد الساري، وسائل الإعلام: النشأة والتطور، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٣٢٨.

(٢) ينظر للتفصيل: د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، م. س. ذ، ص ص١٩٠-١٩٢. و د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ.

وقد تعزّز تأثير هذه الخصائص بظهور البث الفضائي المباشر عبر الأقمار الصناعية، الذي يعرف بأنه: "ذلك الاتصال الذي يتم بصفة آنية من محطة الإرسال مباشرة إلى الجهاز التليفزيوني الردي دون وسيط، سوى ذلك الجهاز المسمى الهوائية المقعرة (Para ble) ويتماثل هذا الإرسال بالاتصال الإذاعي الذي لا يقيّد بحدود الزمان والمكان"[(١)].

كان أول بث تلفزيوني عبر الحدود جاء من الولايات المتحدة الامريكية إلى كل من المكسيك وكندا عام (١٩٤٠)، ثم أصبحت العملية متبادلة في أوائل الخمسينيات بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وزادت أهمية القنوات الفضائية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وانتشرت بشكل واسع وأصبح بعض المحطات العملاقة ملكيتها خاصة وذات تخصصات عديدة، وأصبحت المحطات الفضائية تدخل ملايين البيوت من خلال الاستلام الشخصي أو الجمعي لتلك القنوات بصورة منفردة[(٢)].

أصبحت ميزة الانتشار المكاني للقنوات الفضائية في الوقت الحاضر تتمثل بقدرتها على اختراق الحواجز الجغرافية والحدود والوصول إلى مسافات بعيدة، فالبث التلفزيوني أصبح منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين ارسالاً بلا حواجز لا يعرف قيوداً ولا يعترف بحدود وأصبح استقباله في متناول المشاهد، مهما بعدت المسافات. وبهذا فإن البث الفضائي المباشر يعد من أخطر قنوات الاتصال وأهمها في ظل تطور التكنولوجيا المتسارع؛ إذ بإمكان الفرد الآن أينما يكون أو يعيش أن يشاهد ما تبثه تلفزيونات العالم بقنواتها المتعددة

---

(١) المصدر نفسه (د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري)، ص١٩٩.

(٢) للتفصيل ينظر: فينوس غالب كامل السعدي، المعلوماتية ودورها في الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٤٦-٤٧.

على مدار اليوم، فأصبح الإنسان أمام لغات العالم وأحداثه وثقافاته[1]. علماً أن نسبة الأسر التي لديها جهاز التليفزيون في عام (٢٠٠٩) وصلت، في أفريقيا إلى (٢٨٪)، وفي آسيا والباسفيك إلى (٧٥٪)، وفي الدول العربية إلى (٨٢٪)، وفي الأمريكتين إلى (٩٥٪)، وفي كل من رابطة الدول المستقلة وأوروبا إلى (٩٧٪)[2].

٤- ٣- ٣. الهاتف النقال

بدأ استخدام الهواتف النقالة[3] منذ خمسينيات القرن الماضي، ولم تكن على مستوى مقبول، وكانت أجهزة الهاتف كبيرة تشغل حيزاً مهماً من السيارة، كما أن مدى التشغيل كان محدوداً ويتمّ بواسطة مأمور ولم تلاق هذه الأنظمة نجاحاً كافياً بسبب تكلفتها العالية، واستمرت هذه الأنظمة حتى نهاية السبعينيات حيث أدت أنظمة الكمبيوتر إنجاز هذه العملية تلقائياً ممّا أكسب هذه الخدمة أهمية جديدة[4].

---

(١) للتفصيل ينظر: فينوس غالب كامل السعدي، م. س. ذ، ص ص٤٨-٤٩.

(2) World Telecommunication/ICT Development Report 2010, Monitoring The WSIS Targets: A mid-term review, 2010 ITU, p. 159. <http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/wtdr_10/material/WTDR2010_e_v1.pdf>

(٣) إذا كان الهاتف "Telephone" آلة أو جهازاً يستخدم لنقل الصوت بشكل فوري بين مكانين متصلين بخط هاتف من خلال البدالة ويوجد هاتف على كل طرف منهما، اختلف حول أول من اخترعه؛ فيرده بعض الباحثين إلى "جراهام بل" ولكن يغلب ان يكون الإيطالي "أنطونيو ميوتشي" قد اخترعه في (١٨٤٨). فإن الهاتف النقال (الجوَّال) جهاز اتصال صغير الحجم مربوط بشبكة للاتصالات اللاسلكية والرقمية تسمح بث واستقبال الرسائل الصوتية والنصية والصور من بعد بسرعة فائقة جداً، ونظراً لطبيعة مكوناته الإلكترونية واستقلاليته العملية _عدم ارتباطه المادي المباشر_ فقد يوصف بالخلوي أو النقال أو الجوال أو المحمول. ومن هنا فهو الشكل المتطور للهاتف التقليدي الثابت لكنها أصبحت الوسيلة المفضّلة لدى الناس للقيام بعملية الاتصال. ينظر: د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ. و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هاتف، على موقع الموسوعة الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> & <http://www.marefa.org/index.php/>

(٤) سليمان القرطاس، م. س. ذ، ص ص١٢٧-١٢٨.

زادت أهمية الاتصالات الهاتفية منذ انتهاء الحرب الباردة، كوسيلة أساسية لنقل المعلومات، وربط المنازل وأماكن العمل بالكمبيوتر المركزي، وقد شهد الاتصال الهاتفي تطوراً كبيراً، وظهرت خدمات الهاتف المحمول الذي يتيح الاتصال الفوري بأي مكان في العالم[1]، كما تسهّل حرية الوصول لشبكات الهاتف العمومية في أي مكان وأي وقت عن طريق أجهزة نقالة خفيفة الوزن جداً[2].

وقد أصبح رقم الهاتف النقّال اليوم مرتبطاً ملازماً بالفرد والمؤسسات في كل مكان دون التقيد بالمكان، هذا بعد أن كان رقم الهاتف رقماً يشغل آلة محددة في مكان معين[3]، فلم يعد كافياً أن يحمل الإنسان عقله حيث يذهب، بل أصبح في حاجة إلى أن تنتقل معه وثائقه ومصادر معلوماته واتصالاته، وذلك للنفاذ إلى مصادر المعلومات عندما يحتاجها، وتوفير الوسائل العملية للقيام بمهامه وحل مشاكله، وهكذا أصبح للإنسان رفيقان: إذا كان أولهما كمبيوتر نقال، فالثاني هو هاتف نقال، الأول يحمل له ملفاته وبرامجه، أمّا الثاني فهو نافذته التي يطل منها على العالم حيثما كان، محققاً بذلك أقصى درجات الشفافية الجغرافية والمعلوماتية؛ فالإنسان ينتقل حاملاً معه يده الطولي التي يستطيع بها أن يعبر القارات والمحيطات ليلتقط ما يحتاجه من المعلومات حيث وجدت ليوجهها إلى حيث يريد[4].

بعد تطور أجهزة الهاتف النقال أصبحت الأجهزة أكثر من مجرد وسيلة اتصال صوتي بحيث أصبحت تستخدم كأجهزة الكمبيوتر الكفيّ للمواعيد

(١) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٢٢١.

(٢) د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الثاني: موضوعات متقدمة، م. س. ذ، ص٢.

(٣) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٧٤.

(٤) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، م. س. ذ، ص١٠٤.

واستقبال البريد الصوتي وتصفح الإنترنت والأجهزة الجديدة، ويمكنها التصوير بالنقاء نفسه، كما قد أصبحت الهواتف النقالة إحدى وسائل الإعلان كذلك، وبسبب التنافس الشديد بين مشغلي أجهزة الهاتف النقال أصبحت تكلفة المكالمات وتبادل المعطيات في متناول جميع فئات المجتمع، لذا فإن عدد مستخدمي هذه الأجهزة في العالم يتزايد بشكل يومي ليحل محل أجهزة الاتصال الثابتة[١].

يمكّن الهاتف المحمول الإنسان بأعمال مهمة، أهمها: الاتصال بالآخرين ورؤيتهم عن طريق الجيل الجديد منها، إرسال الرسائل القصيرة لأى مكان في العالم، التسلية بالألعاب، الاستماع إلى ملفات صوتية بامتدادات مختلفة، وكذلك الاستماع إلى المذياع ومسجل الصوتيات وغيرها من الألعاب المشتركة بين الأجهزة وعبر خطوط الشبكة[٢]، كما يستطيع الأفراد والمؤسسات الحصول على البيانات المرغوب فيها والمطلوبة من قواعد البيانات عن طريق الاتصال المباشر في أي وقت وأي مكان. هذا بالإضافة إلى خدمة إجراء محادثات مع أشخاص مختلفين في أماكن مختلفة، في الوقت نفسه. وتتخذ هذه الخدمة شكل المؤتمرات عن بُعد. وسوف تظهر قريباً أجهزة التليفون التي تقوم بترجمة الصوت إلى لغات أخرى[٣].

يتمتع الهاتف النقال بمزايا وخصائص مهمة أهمها ما يأتي[٤]:

---

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هاتف محمول، على موقع الموسوعة الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٢٢٤.

(٤) د. مازن إسماعيل هنية، م. س. ذ.

١. بعد تطوير الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية (GSM) أصبح الهاتف النقال وسيلة اتصال متعدد وسريع يستعمل في كثير من نواحي حياتنا اليومية العامة والخاصة، في المجال التجاري والأمني والصحي والتعليمي.
٢. للهاتف النقال تأثير ملحوظ في القيام بربط اتصال وتعامل الأطراف والجماعات بعضها مع بعض بسهولة.
٣. أتاح زيادة في معدل الاتصال سواء كان عائلياً أو على مستوى أعضاء المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية أو بين هذه المؤسسات.

وإحدى المهام الأساسية التي يمكن للإنسان أن يقوم بها عن طريق الهواتف النقالة هي إرسال الرسائل النصية القصيرة (SMS). وقد تزايد استخدام هذه الرسائل والاستفادة منها حسب الإحصائيات، فقد قدّر تزايد العدد الكلي لهذه الرسائل على مستوى العالم بين عامي (٢٠٠٧) و (٢٠٠٩) من (١,٨) تريليون إلى (٦,١) تريليون. بعبارة أخرى يتم إرسال حوإلى (٢٠٠٠٠٠) رسائل نصية في الثانية[١].

وقد ظهر الهاتف المتفاعل (Interactive Telephone)، الذي يشبه الهاتف العادي، إلا أنه يختلف عنه في أنه يمكن استخدام أزراره في إبرام معاملات مصرفية بسيطة وهذا النوع من الهواتف يستعين بالكمبيوتر[٢].

وحسب تقرير مؤسسة (Informa Telecoms & Media)، – مؤسسة الأبحاث البريطانية التي تتخذ من المملكة المُتحدة مقراً لها، والمُتخصصة في الأبحاث الخاصة بالاتصالات والوسائط–، ستُشكل الأسواق الناشئة بحلول العام (٢٠١٣) قُرابة (٦٠٪) من سوق الهواتف المُتحركة العالمي،

---

(1) The World In 2010: The Rise of 3G، Op. cit.

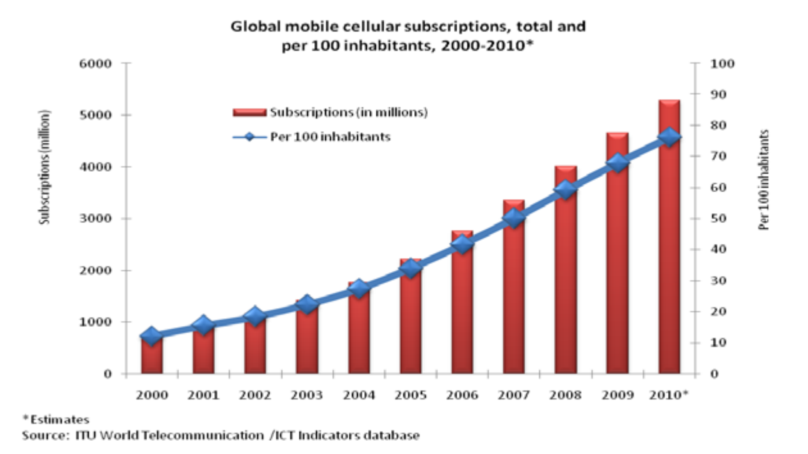
(٢) حازم نعيم الصمادي، م. س. ذ، ص ص٢٦-٢٨.

وسيتصفح (٨٠٪) الإنترنت من خلال هواتفهم المُتحركة. وأشار التقرير أن مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى الصين والهند وروسيا والبرازيل، تبدو مهيأة لدفع عجلة سوق الهواتف المُتحركة العالمي ومن المُرجح أن تُشكل (٦٠٪) من هذه الصناعة بحلول العام (٢٠١٣)، بينما من المُتوقع أن تصل أعداد المُستخدمين الذين يتصفحون الإنترنت من هواتفهم الذكية في العام (٢٠١٣) إلى (٥٣٠) مليون مستخدم مقارنة بـ (١٣٠) مليون مُستخدم في العام (٢٠١٠)[١].

ويبين المخطط رقم (٤-٢) ازدياد عدد مستخدمي الموبايل بشكل كبير منذ بداية القرن الحالي.

المخطط رقم (٤-٢)

العدد الكلي والنسبة المئوية لمستخدمي الموبايل في العالم للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠)



Source: ITU World Telecommunication, Op. Cit.

---

(١) موقع البوابة العربية للأخبار التقنية، الأسواق الناشئة ستشكل (٦٠٪) من سوق الهواتف المتُحركة العالمية بحلول عام (٢٠١٣)، <http://www.aitnews.com/news/14146.html>

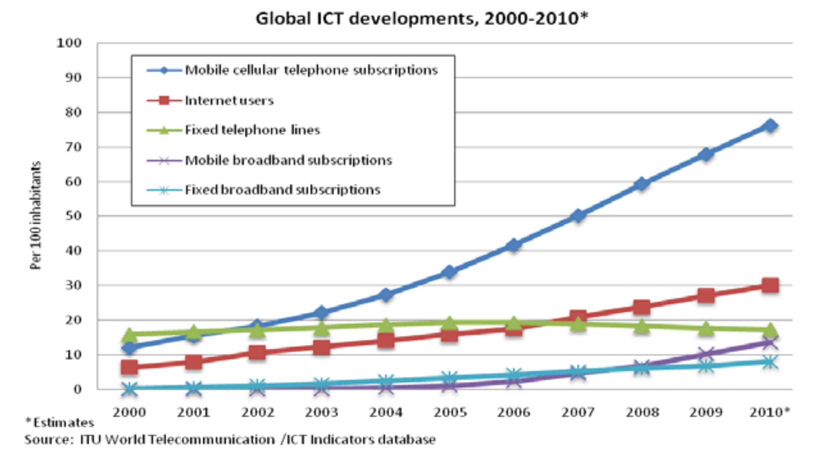
فهذا المخطط يبين التزايد المتواصل لعدد مستخدمي الموبايل في العالم في العقد الأول من القرن الحالي. فقد وصل العدد من (٧٣٩) مليون شخص عام (٢٠٠٠) إلى (٢,٢١٧) مليار شخص عام (٢٠٠٥)، ثم إلى (٥,٢٨٢) مليار شخص عام (٢٠١٠). أي بنسبة (١٢,١٪، ٣٣,٩٪، ٧٦,٢٪ على التوالي) من عدد سكان الأرض[(١)].

من خلال ما سبق من دراسة تكنولوجيا الاتصالات، يمكن القول: إنها شهدت تزايداً كبيراً من حيث عدد المستخدمين ومن حيث تطوير نوعية هذه الوسائل، كما شهدت اهتماماً متزايداً من قبل الدول والشركات والمؤسسات.

يبيّن المخطط التالي مدى تطور تكنولوجيا الاتصالات الدولية خلال الأعوام (٢٠٠٠–٢٠١٠).

المخطط رقم (٤–٣)

مدى تطور تكنولوجيا الاتصالات الدولية خلال الأعوام ٢٠٠٠–٢٠١٠



Source: ITU World Telecommunication, Op. Cit.

---

(1) ITU World Telecommunication, Op. Cit.

لعل اندماج التلفزيون والهاتف والكمبيوتر هو النتيجة الأهم لثورة الاتصالات، هذا في حين أن بإمكان هذه الوسائل نقل النص المكتوب والصوت الكلامي والصورة بصورة تفاعلية في آن واحد[1].

كما تميزت التكنولوجيا الجديدة للاتصال منذ النصف الثاني من القرن العشرين بمجموعة من السمات نوجزها باختصار فيما يأتي[2]:

١. التفاعلية: حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلاً من مصادر، وتكون ممارسة الاتصال مع المتلقي ثنائية الاتجاه وتبادلية.

٢. التفتيت: يعني تعدد الرسائل التي يمكن الاختيار من بينها لتلائم الأفراد أو الجماعات الصغيرة المتجانسة بدلا من توحيد الرسائل لتلائم الجماهير العريضة.

٣. اللاتزامنية: تعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في الوقت المناسب للفرد المستخدم للاتصال، ففي حالة البريد الإلكتروني يمكن توجيه الرسائل في أي وقت بغض النظر عن تواجد المتلقي للرسالة في وقت معين.

٤. الحركة والمرونة: حيث يمكن تحريك الوسائل الجديدة إلى أي مكان مثل الكمبيوتر الشخصي والتليفون المحمول وكاميرات الفيديو المحمولة.

٥. قابلية التحويل: حيث أتاح الاتصال الرقمي إمكانية تحويل الإشارات المسموعة إلى رسائل مطبوعة أو مصورة وبالعكس.

---

(١) ايناسيو رامونه، الصورة وطغيان الاتصال، ترجمة: نبيل الدبس، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩)، ص٩٩.

(٢) د. حسن عماد مكاوي و د. ليلى حسين السيد، م. س. ذ، ص١٠٦-١٠٨.

٦. قابلية التوصيل: تعني إمكانية دمج الأجهزة ذات النظم المختلفة بغض النظر عن الشركات الصانعة.

٧. الانتشار: يعني تحوّل الوسائل الجديدة من مجرد ترف وإضافات إلى وسائل ضرورية ووظيفية، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في حالة انتشار التليفون المحمول على نطاق واسع.

٨. الكونية: حيث أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة.

وهكذا أصبح بإمكان الناس الاتصال بالعالم بكمبيوتر محمول أو هاتف لاسلكي أو الإنترنت أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة، بسعر رخيص وبسهولة ويسر، وهذا يؤثر في الأنشطة البشرية كافة باتجاه السهولة والقيام بما لم يمكن القيام به من قبل من النشاطات على المستوى الدولي، سواء على الصعيد الرسمي بين الحكومات والدول أو على الصعيد غير الحكومي من المنظمات غير الحكومية والشركات وبين الشعوب نفسها.

من هنا، وبعد شرح مراحل تطور ثورة الاتصالات وتوضيح أهم الاختراعات التكنولوجية في هذا المجال والوسائل التكنولوجية الاتصالية الحديثة، يظهر السؤال الرئيس في هذه البحث، الذي يدور حول أثر هذه الثورة الاتصالية في التعاون الدولي، لا سيّما بعد الحرب الباردة، التي شهد العالم فيه تطوراً كبيراً في مجال ثورة الاتصالات، فما مدى هذا التأثير ونوعيته؟ وما هي المجالات التي يصيبها نصيباً من هذا الأثر؟

٥. أثر ثورة الاتصالات في التعاون الدولي

يحتاج التعاون، كعملية متواصلة ومستمرة، إلى مجموعة من الآليات والوسائل لتسهّل الطريق أمامه وتحقّق ما يصبو اليه. يعدّ الاتصال في هذه العملية جزءاً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه، إذا ما أريد للتعاون أن يجني ثماره. وبما أن ثورة حدثت في وسائل الاتصالات فإن أثر هذا العامل (الاتصال) قد شهد تزايداً كبيراً في عملية التعاون الدولي.

إذا كانت الثورات التكنولوجية تعرض المجتمع بأسره للتغيير تدريجياً[1]، فإن تأثير ثورة الاتصالات، يمتدّ ليشمل أبعاد العلاقة على المستوى الدولي، لا سيّما في مجال التعاون الدولي. ومع هذه الثورة العالمية المعاصرة، يمكن مقاربة تطور العلاقات الدولية على مستوى الدولة والقانون الدولي والسياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية[2]، فقد تأثرت الوحدات الدولية تأثراً بالغاً بثورة الاتصالات، حيث تركت هذه الثورة أثرها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها.

تدلّ الملامح العامة لثورة الاتصالات وآفاقها على زيادة تمكّن الإنسان من السيطرة على بيئته الطبيعية، وتقارب مختلف أجزاء العالم، على الرغم من المسافات البعيدة، كما أسهمت في ازدياد تداخل المشاكل والمخاطر الدولية وتعددها وتجاوزها الحدود السياسية والطبيعية، فضلاً عن تحسّس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ممّا يدفع بالوحدات الدولية إلى ابتكار صيغ تعاون عديدة على المستويات الإقليمية والعالمية بشكل يتيح للتقنية الإسهام في حسم أو تخفيف حدة التأزم في هذه المجالات، أو في

---

(١) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، م. س. ذ، ص٢٠.

(٢) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، م. س. ذ، ص ص١٦٧-١٦٨.

حلّه، لاعتبار أساس مفاده أن للوحدات الدولية أن تتقارب فيما بينها عبر جسور التقدم العلمي والتقني[1].

أصبح بفضل ثورة الاتصالات كل بعيد قريباً، ويمكن تبادل التأثير والتأثّر في كل مناطق العالم والأحداث التي تجري فيها، على الرغم من بُعد المسافة الجغرافية، ولحقت صفة "عن بُعد" بالعديد من الأنشطة والأعمال، منها التسوّق، والاستشعار، وعقد المؤتمرات، والتعامل مع البنوك، والتعلّم، والإنتاج، وإصلاح الأقمار الصناعية، وتشخيص الأمراض، وإجراء العمليات الجراحية، وغيرها، وبهذا بدأت تكنولوجيا الاتصالات بتحرير الإنسان من قيود المكان تدريجياً، وزادت من إمكانية حضوره في أكثر من مكان في الوقت نفسه[2]، وتفاعله مع أكثر من حدث، وبذلك تحظى ظاهرة الاتصال عن بعد بأهمية كبيرة في إدارة شؤون المجتمعات المعاصرة[3].

كل ذلك يدلّ على أن ثورة الاتصالات تشكلّ متغيراً يصعب تجاهله في دراسة العلاقات الدولية، حيث من شأنها التأثير في العلاقات الدولية على المستويات كافة، سواء على صعيد وحدات المجتمع الدولي بشكل عام، أو على صعيد الدول الموجهة للنظام الدولي، ولاسيما في مجال التعاون الدولي، ممّا يدلّ على أن ثورة الاتصالات تشكل أحد المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي، حيث إنها تركت آثاراً بالغة في التعاون الدولي.

على الرغم من أن معظم آثارها تسير باتجاه تعميق التعاون واتساع نطاقه وتعدد مجالاته، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن هنالك آثاراً سلبية في التعاون

(١) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص١١٧.

(٢) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، م. س. ذ، ص ص٨٩-٩٠.

(٣) د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، م. س. ذ، ص٤١.

الدولي تتعلق بما أفرزته ثورة الاتصالات من وسائل جديدة للاتصال. بعبارة أخرى، على الرغم من أن التطبيقات الجديدة لثورة الاتصالات تتيح لكل من الأفراد والمجتمعات والوحدات الدولية فرصاً جديدة، فإنها تخلق أيضاً مشاكل جديدة؛ أي أن لها آثاراً سلبية بجانب الآثار الإيجابية، وهذا يعتمد على الكيفية والطريقة والنية في استخدامها، هذا فضلاً عن الجدل الدائر حول النية الكامنة وراء عمليات التعاون، لا سيّما من قبل أطرافها القوية، التي قد تتجاوز تحقيق المصالح المشتركة إلى أهداف أخرى مثل تحقيق الهيمنة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً..، الأمر الذي يحتم ضرورة دراسة ما سوف تحدثه هذه الثورة من قيم سياسية، واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، وكذلك دراسة أثرها في النظم والمؤسسات القائمة، لأن هذه الثورة سوف تخلق مؤسسات جديدة تنظمها قوانين وعادات جديدة.

٥- ١. الآثار الإيجابية

إن معظم أبعاد تأثير ثورة الاتصالات الواقعة في التعاون الدولي يصبّ في مجال التأثير الإيجابي، وذلك بإيجاد آلية مناسبة لتفاهم مشترك بين الوحدات الدولية لتسهيل عمليات التعاون وتنفيذها، وتوسيع مجالات التعاون وتعدد أطرافه، فضلاً عن تعظيم المكاسب في المجالات المختلفة، وتخفيض نسبة الحروب والنزاعات، بالإضافة إلى تسهيل مشاركة معظم الثقافات المختلفة في إيجاد ثقافة عالمية.

إن إدراك الوحدات السياسية الدولية للعديد من المشاكل والتحديات كالجوع والفقر والعناية الصحية والخدمات الصحية والتدهور البيئي والمعاملات المالية والجريمة المنظمة والنظام التعليمي والتقدم البشري، قد نشأ عن ظهور

التقنيات الجديدة. ولما كان حل هذه المشاكل خارج إمكانات الدول منفردة، والحلول الناجحة لها لا يمكن أن تقتصر على دول متفرقة، فقد ظهرت الحاجة إلى التعاون من خلال الاتصالات والاتفاقات بين الدول، ذلك لأن العزلة والانفصال عن الآخرين أمر يستحيل تنفيذه عملياً، لا سيّما في عالمنا الذي تستوجب تحدياته العابرة للحدود من جهة ووفرة وسائل الاتصالات المخترقة للحدود من جهة أخرى، التفاهم والتعاون الجماعي لبقاء البشرية ونموها[1].

٥- ١- ١ تسهيل عمليات التعاون وازدياد مجالاتها وأطرافها

بما أن ثورة الاتصالات قد فتحت آفاقاً واسعة أمام الشفافية في كثير من الأمور على الساحة الدولية، فقد انحسر تأثير مفاهيم سابقة تتعلق بفقدان الثقة والشك المتبادل في عمليات التعاون الدولي. كما أن هذه الثورة تبعتها ثورات أخرى تتعلق بالمكان والزمان والكلفة، ما غيّر كثيراً من المفاهيم التقليدية في مجالات الاقتصاد والسياسة وغيرهما. كما أن هذه الثورة قد مكّنت أطرافاً أخرى من غير الدول من القيام بأدوار متنوعة على الساحة الدولية، لا يمكن تجاهلها في تحليل دراسة التعاون الدولي. وكل ذلك أدى إلى تسهيل عمليات التعاون الدولي واتساع نطاقه وازدياد مجالاته وتعميق مفاهيمه وتعدد أطرافه أيضاً.

---

(١) د. لويس بوسيتا فاكورو، العولمة وتقانات المعلومات والاتصالات، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء السادس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ص٢٥-٢٦.

٥- ١- ١- ١ تسهيل عمليات التعاون وازدياد مجالاتها

يمكن تقسيم أثر ثورة الاتصالات في تسهيل عمليات التعاون الدولي وازدياد مجالاته على صعيدين: الأول: على صعيد وحدات المجتمع الدولي بشكل عام، والثاني: على صعيد الدول الموجهة للنظام الدولي.

٥- ١- ١- ١- ١. على صعيد وحدات المجتمع الدولي بشكل عام

إذا كان التطور التكنولوجي، بشكل عام، يشكل أحد أسباب توجه الإنسان نحو توحيد السياسة الشاملة والسلم العالمي[١]، فإن التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات؛ يساعد في توفير امكانيات جديدة لحل المشاكل العالمية، عن طريق تسهيل عمليات التعاون الدولي.

فبعد أن استطاعت شبكات الاتصال عن بُعد، نقل الأصوات والصور والمعلومات عبر العالم في جزء من الثانية، وجعلت شركات الطيران العالمية كل أرجاء المعمورة في المتناول خلال ساعات قليلة ومريحة، وأوجدت التكنولوجيا في نشرها للغات عالمية –أبرزها الإنجليزية– مراكز انطلاق جديدة للمشاريع والتجارة والاتصالات عبر الحدود الدولية، بدأت الأنظمة العالمية التي تعطي شكلاً جديداً لعالمنا تنمو وتتطور بخطى شديدة السرعة[٢]، كما وفّرت شبكات الاتصال العالمية الشفافية للكل، ومن ثمّ أبرزت مشكلة معالجة القضايا العالمية، مثل الاحتباس الحراري، والمشاكل التي لم تعد باستطاعة صناع القرار في دولة واحدة معالجتها لكونها ذا طابع عالمي[٣]، وهذه الخطوة تعدّ من

---

(١) أليس لاندو، م. س. ذ، ص٣٥.

(٢) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٨٣.

(3) Jonathan D. Aronson, The Communications and Internet Revolution, from: John Baylis and Steve smith, The Globalization of World Politics, (Oxford:

أولى خطوات البدء بالتعاون الدولي في مجالات عدة جديدة لم تحظ من قبل بالتعاون على المستوى العالمي، وقد شهدت مجالات عدة تطورات كبيرة في طريق تسهيل عمليات التعاون الدولي.

على الصعيد الدبلوماسي، هناك إمكانية لاستخدام مخترعات ثورة الاتصالات للحيلولة دون وقوع الحروب أو إيقافها؛ فنجد أن الدبلوماسية كفن للتفاوض تتمّ –بفعل ثورة الاتصالات– على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين، وزادت سرعة الاتصال بين صناع القرار بشكل كبير، ممّا وفّرت إمكانية أكبر لحل الأزمات، حيث حققت هذه الثورة القدرة على الربط فيما بين عملية رصد جبهات القتال أو أبعاد النزاع والخلاف وبين طاولة المفاوضات ممّا يولّد الثقة لدى الأطراف المختلفة ويؤدي إلى تفادي سوء فهم محتمل، ومن ثمّ يؤدي إلى تحقيق النجاحات[1].

وممّا يؤكد ذلك، ظهور دبلوماسية جديدة وتطورها، ألا وهي دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الشخصية أو دبلوماسية الأقمار الصناعية، حيث تتأتى من خلال المؤتمرات المرئية والخطوط الساخنة. وفي المقابل تراجعت الدبلوماسية التقليدية، كما تطورت علاقات خاصة ناشئة بين الرؤساء

2001), p. 549. <http://scholar.google.com/scholar?q=%22The+Communications+and+Internet+Revolution%22&hl=ar>

(١) د. خالد المعيني، م. س. ذ، ص١٣٣. ونتيجة لثورة الاتصالات شهدت العلاقات الدولية كثافة وتنوعاً كبيراً، وقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطوراً ملموساً في السفارات، وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت – حين قلّت دورها كمراكز للتأثير السياسي– إلى أشبه ما تكون مراكز للتطور التجاري والثقافي، حيث يشهد العمل الدبلوماسي تزايداً واضحاً للتكنوقراط، وذلك لأهمية نمط العلاقات الفنية والتجارية وازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول. المصدر نفسه.

والمسؤولين، واتصالات مباشرة، لحل النزاعات الدولية[1]، ولتقريب وجهات النظر مباشرة بين الأطراف المعنية، ما أثر في النتيجة في تسهيل الاتفاق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية عن طريق رؤساء الدول وصناع القرار مباشرة؛ فسرعة المواصلات سهلت سفر رؤساء الدول أو وزراء الخارجية، ووفّرت لهم الجهد والوقت ممّا يتيح سرعة الاتصال التي جعلت دور الدبلوماسي يتحول من مفاوض إلى منسق للتفاوض[2].

وفي المجال الاقتصادي، لعبت ثورة الاتصالات دوراً بارزاً في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق على المستوى العالمي. تمثّل هذا الدور في مجال الإنتاج في احتلال المعرفة والمعلومات الأهميةَ النسبيةَ الأولى في عملية الإنتاج. وفي مجال تقسيم العمل الدولي، ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول عديدة وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية. كما ترتبت عن ثورة الاتصالات والمواصلات ثورة في مجال التسويق؛ فقد مكّنت

---

(١) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، م. س. ذ، ص١٦٩. حيث يمكن الوصول إلى أي مكان بعيد في العالم خلال ساعات قليلة ومريحة بفضل شركات الطيران العالمية. وإذا لم يتمكن صناع القرار في الوحدات الدولية من السفر للتواصل مع طرف أو أطراف أخرى بشأن عملية تعاونية؛ فبمقدور شبكات الاتصال عن بُعد اليوم نقل الأصوات والمعلومات والصور عبر العالم في جزء من الثانية. مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٨٣.

(٢) د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ، ص ص٢١٩-٢٢٠. وقد ظهر مفهوم (الدبلوماسية الآنية) التي نتج عن دمج تقنيات الأقمار الصناعية والبث والاستقبال التلفزيوني والحاسوب والهاتف، ممّا أدى إلى تداخل الدبلوماسية الإعلامية مع الدبلوماسية الرسمية ممّا أدى إلى اتساع المساحة المشتركة بينهما. وقد أحدثت ثورة الاتصالات تغييراً كبيراً في ممارسة العلاقات الدبلوماسية؛ فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية، تقلّصت المهام التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية من أي مضمون، فلم تعد صنّاع القرار من المحتاجين إلى خدمة السفارات للقيام بالاتصال فيما بينها، حيث بإمكانهم الاتصال مباشرة فيما بينهم عن طريق وسائل الاتصال الحديثة بالصوت والصورة، هذا فضلاً عن إمكانية انتقالهم باستمرار وبسرعة من بلدهم إلى البلدان الأخرى، والتقائهم بشكل دوري في المؤتمرات الدولية. وقد تقوم وكالات الأنباء والصحافة والإذاعة والتليفزيون في الدول ذات الأنظمة الشمولية بنقل رسائل شبه رسمية كان من الممكن أن تنقل من خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية. المصدر نفسه، ص ٢٢٦. و د. خالد المعيني، م. س. ذ، ص١٣٢.

الأسواق العالمية أن تعمل كسوق واحدة، ومن خلالها أمكن نقل المعلومات الاقتصادية والمخترعات، والسياسات المالية والنقدية وغيرها إلى مئات الآلاف من المنظرين والباحثين والتجار والمستهلكين المرتبطين بهذا النظام الدولي للاتصالات ووفرت فرص البيع والشراء لمن يشاء من أي مكان دون اعتبار للدولة المنتجة. وقد يفسّر ذلك جزئياً الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي وتكوين التكتلات الاقتصادية، وقيام التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسية التي تلعب دوراً متزايداً في هذا المجال[١].

شهدت الأعمال المصرفية في واقعها تغييرات جذرية إثر ثورة الاتصالات، فجرى الاعتماد على مزودات النقد الإلكترونية، والبطاقات المالية بأنواعها المختلفة التي شهدت تطوراً وصل إلى حد البطاقة الماهرة أو الذكية، كما شهدت أنظمة تحويل الأموال ونقلها إلكترونياً تطوراً كثيراً، ويحلّ الإلكتروني محل المال النقدي والطرق التقليدية لتبادله شيئاً فشيئاً. كما شهد العمل والخدمة المصرفية ثورة باتجاه استغلال الكمبيوتر ونظم الاتصال، والبنك الناطق، وأمام ذلك كله كان لا بد من ضمّ كل هذه التقنيات وغيرها وإعادة تنظيمها ضمن مفاهيم أداء جديدة ليولد البنك الافتراضي أو بنك الإنترنت أو بنك الويب، وجميعها اصطلاحات دالة على ما يعرف بالبنوك الإلكترونية[٢].

أصبحت الأسواق المالية الدولية تعتمد على منتجات الثورة الإلكترونية، بوصفها وسائل رئيسة لتسهيل عملية التبادل الدولي للأوراق المالية، وسرعة إنجازها، وذلك بجعل خطوات الأسواق المالية الدولية أسرع بكثير من قبل؛ فقد

---

(١) حشماوي محمد، م. س. ذ، ص٨٠. و د. عبد الستار أبو غدة، ثورة الاتصالات وآثارها، محاضرة ألقاها في جدة بالسعودية، ٢٣ مايو ٢٠٠٥، ص٦، على متوفر على الرابط التالي:
<www.kantakji.com/fiqh/Files/Studies/3201.doc>

(٢) المصدر نفسه (د. عبد الستار أبو غدة)، ص٧.

مكنت الثورة الإلكترونية الأسواق المالية من معالجة أكبر حجم من المعاملات المالية والمصرفية، كما ساعدت التطورات الإلكترونية على إنشاء هيكل مؤسسي وتنظيمي كفء يسهل من عمل الرقابة والتحكم في آلية عمل الأسواق المالية، ويمنع عمليات التزوير والفساد، الأمر الذي يدعم الثقة في التعامل في الأسواق المالية الدولية(١).

أصبحت التجارة ميسّرة، بالوسائل كافة، بل نمت التجارة الإلكترونية بشكل كبير وتزايد حجمها سنوياً بشكل واسع على مستوى العالم، وتتسابق الدول نحو استخدامها، شهد العالم تطور التجارة الإلكترونية عالمياً، وتصاعداً كبيراً في الأرقام منذ العام (١٩٩٥)، من صفر بالمائة، لتصل إلى (٧) تريليون دولار بنهاية عام (٢٠٠٩)(٢). فضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من المواقع والصفحات تستفيد من العمليات التجارية على المستوى السياحي، بل كثير من السلع ترتبط بالمنتجات السياحية، ويتمّ عرضها على مستخدمي الإنترنت في شكل تطبيقات دعائية سياحية. وهناك الآن ما يعرف بالسياحة الإلكترونية، التي ترتبط في عروضها بالتجارة الإلكترونية، ومن أهم عناصرها أنشطة الدولة "الحكومية"، لا سيّما تلك التي تُعِّرف بالدولة ومواردها الطبيعية وإمكاناتها السياحية والجغرافية، والفنادق، والخطوط الجوية، وقنوات المواصلات الأخرى(٣).

---

(١) ينظر للتفصيل: عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ص٢١٩-٢٢١.

(٢) يحيى محمد المطري، التجارة الإلكترونية الوطنية، مجلة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، م. س. ذ، السنة العاشرة، العدد (١١١)، سبتمبر ٢٠١٠، ص٥.

(٣) د. علي محمد رحومة، م. س. ذ، ص١٨٥.

وقد اعترف الاقتصاديون منذ زمن بعيد بالأهمية الكبيرة لدور كلفة الاتصالات في التجارة الدولية، حيث إن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والانخفاض الكبير المرتبط بها في أسعار الاتصالات، أسهم بشكل كبير في نمو التجارة العالمية في الربع الأخير من القرن الماضي –ولحد الآن–؛ فالبنية التحتية للاتصالات تعدّ عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات بشأن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، بل تؤثر أيضاً في تكاليف التجارة والاستثمار[1].

وفي مجال تجارة الخدمات، توفر تكنولوجيا الاتصال الجديدة، وسيلة للتبادل من أجل التغلب على العقبات التجارية التأريخية للكثير من الخدمات – حيث كان الاتصال المباشر ضرورياً بين المنتج والمستهلك–، ممّا قلّلت بصورة كبيرة من تكاليف النقل، وزادت من تجارة الخدمات[2].

وعلى الرغم من أن معظم الحواجز الهامة أمام التجارة عبر الحدود ليست مادية، بل هي لغوية وثقافية، لكن مترجمات الشبكة المعروضة على بعض الأجهزة المحمولة الأكثر شعبية، لديها إمكانية القيام بأعمال دولية أقل كلفة وأكثر فاعلية؛ فعندما يدخل المستخدم كلمة أو عبارة أو عنوان موقع الشبكة تظهر الترجمة على الشاشة في ثوانٍ، وهو أمر مبهج لممارس العمل الذي اعتاد على الانتظار أياماً أو أسابيع حتى يعيد المترجم البشري ترجمات الرسائل الأجنبية أو معلومات حول العمل. حتى من دون الترجمات، فإن طبيعة العملية

---

(1) Carsten Fink, Aaditya Mattoo and Ileana Cristina Neagu, Assessing the Impact of Communication Costs on International Trade, World Bank Policy Research Working Paper 2929, November 2002, p. 3. <http://scholar.google.com/scholar?q=%22Assessing +the+Impact+of+Communication+Costs%22&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi =scholart>

(2) Caroline Freund and Diana Weinhold, The Internet and International Trade in Services, The Economics Of Technology and Innovation, Vol. 92 No. 2, May 2002, p 236. <http://eprints.ucl.ac.uk/18140/1/18140.pdf>

المحوسبة القائمة على النص تجعل الاتصالات عبر الحدود وصفقات العمل أكثر دقةً وفهماً[١].

من هنا يتبيّن أن الطابع العالمي للعمل ليس تهديدياً بالضرورة، بل يمكن أن يعدّ فرصة لتحقيق غايات مشتركة، ومنشأ لأفكار جديدة، فضلاً عن تسريع العمل والإنتاج في استراتيجيات مشتركة[٢].

وفي المجال العلمي والمعرفي، تطورت العلاقة التعاونية بين العلماء والتكنولوجيين على المستوى العالمي، مستفيدين من تقدم تكنولوجيا الاتصالات. وهذا شكل من الشراكة المعلوماتية أو العولمة في العلوم والتكنولوجيا. وببروز شبكات الانترنت وتقدمها وتوسعها، تزايدت إمكانية التحاور والتشارك بين العلماء في مجالات علمية وتكنولوجية مختلفة خصوصاً في القضايا التي تخص الجميع كمشكلة تلوث البيئة، الطاقة، الإنتاج الغذائي، التعليم[٣]، الأمراض، الهجرة غير الشرعية، القرصنة بأنواعها، الإرهاب بأشكالها المختلفة؛ فبإمكان العلماء المشاركة في المؤتمرات العلمية عن بعد، من خلال ما أتاحته الأقمار الصناعية لمثل هذه المشاركات، ما يؤدي إلى الانتفاع من التقدم الراهن في المجالات المختلفة[٤].

ترتبط الجامعات ومراكز البحوث ارتباطاً وثيقاً من خلال الإنترنت. البحوث المتقدمة وشبكات التعليم لا تخدم في مجال ازدياد المعرفة وتسهيل الاكتشافات العلمية فحسب، بل أنها يمكن أن تساعد أيضاً بناء رأس المال البشري وتعزّز التنمية الاقتصادية. وتشكل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات البنية التحتية

---

(١) جون سي. بك، م. س. ذ، ص٤٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٤، ص٤٧٠.

(٣) د. مازن عبدالحميد كاظم، حول العلم والتكنولوجيا والعولمة، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٩.

(٤) د. تيسير أبو عرجة، الإعلام والثقافة العربية: الموقف والرسالة، ط١، (عمان- الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١١٢.

للتعاون بين الجامعات والمراكز البحثية، من خلال تبادل التجارب والمعرفة والتدريب والتعليم، لا سيّما عن طريق الإنترنت[1].

وهناك عدد من المبادرات الهامة لتحسين العروض الرقمية للمكتبات وتعزيز وجود موقعها –التي تصبح المعرفة من خلالها في متناول الجميع–، أهمها[2]:

١. هناك (٤٨) مكتبة وطنية ضمن مجموعة المكتبات الأوروبية يمكن الاستفادة منها خلال البوابة التالية على شبكة الإنترنت (www.theeuropeanlibrary.org). إنها توفر المساواة في الوصول إلى تعزيز التفاهم في جميع أنحاء العالم من ثراء التعلم والثقافة الأوروبية وتنوعهما. المفوضية الأوروبية، التي وفرت التمويل لمكتبة أوروبية، تعدّه مشروعاً رائداً للوصول الرقمي للتراث في أوروبا، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تمكّن من الاستفادة من الذاكرة الجماعية في أوروبا بنقرة من الفأرة.

٢. إن المكتبة الرقمية العالمية (WDL) مثال لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتبادل التراث التاريخي في شكل رقمي على شبكة الإنترنت. واقترح هذا المفهوم من قبل المتخصص الأمريكي في شؤون المكتبة في الكونغرس الأمريكي (James H. Billington) في عام (٢٠٠٦). عملت مكتبة الكونغرس مع اليونسكو وغيرها من المكتبات (مكتبة الإسكندرية، والمكتبة الوطنية في البرازيل، دار الكتب والوثائق القومية في مصر، والمكتبة الوطنية في روسيا، ومكتبة الدولة الروسية) في عملية تشاورية جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) وحوالي (٤٠) بلداً، من أجل تطوير نموذج أولي. من مزايا المكتبة الرقمية العالمية أنها تتضمن واجهة المستخدم في سبع لغات (منها العربية) ومعلومات مستفيضة حول الأعمال. انطلقت

(1) See: World Telecommunication/ICT Development Report 2010, Op. Cit., pp. 47-50.
(2) Ibid, p. 71.

المكتبة الرقمية العالمية في أبريل (٢٠٠٩) ويمكن الاطلاع عليها على هذا الـرابط (http://www.wdl.org).

٣. مبـادرة أخـرى لرقمنـة الكتـب هـي (Google Books) لموقـع جوجل، التي اطلقت في تشرين الأول (٢٠٠٤)، هذا الموقع يجعـل الكتـب متاحـة على شبكة الإنترنت. سواء للقراءة أو للشراء، حسب تعليمـات الموقـع لحقـوق النشر والتأليف. أتاح هذا الموقع حتى عام (٢٠١٠) حوالي سبعة ملايين عنوان كتاب.

هذه المبادرات تسهل عمليات التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث وتطوّر البحوث المشتركة، فنجد أن عدد البحوث المشتركة بين الباحثين من دولتين أو أكثر، على مستوى العالم، قد شهد تزايداً ملحوظاً؛ فقد زاد العدد من (٤٨٨٢) إلى (٥٩١٣)، ومنه أيضاً إلى (١٠٢٩٥)، ومنه إلى (١٦٠٩٩) للأعوام (١٩٩٠) و (١٩٩٥) و(٢٠٠٠) و(٢٠٠٥) على التوالي[١]، وهذا دليل واضح على ازدياد التعاون بين الأفراد والمؤسسات العلمية والجامعية، الحكومية منها وغير الحكومية، بفضل وسائل الاتصال الحديثة.

يُوحّد الإنترنت شبكات الاتصال، ويسمح لأي طرف الاتصال بكمبيوتر آخر بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال بما فيها شبكة الهاتف العالمية، ليضـع الأجيال فيما يمكن تسميته مشـاعية المعرفـة[٢]. كمـا يخلـق الإنترنـت علاقـات مستمرة بين خبراء العالم، وتمـس تأثيراتهـا الشـاملة كـل المجتمعـات بأشـكال مختلفة، إذ يجمع بـين عناصـر أساسـية لـربط الكـون في: الشـمولية، والسـرعة الفائقة غير المسبوقة، وكذلك العالمية؛ أي لا تقتصـر علـى دول أو أقـاليم دون أخرى بل تشمل العالم كله[٣].

---

(١) أنطوان زحلان، م. س. ذ، ص ص٢٥-٢٦.

(٢) د. ستار بدر سدخان المالكي، م. س. ذ، ص٩٥.

(٣) د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ، ص ص٢٠٩-٢١١.

لقد تأثّر التعليم بثورة الاتصالات، حتى اتسمت بها معظم ملامحه؛ وتمثل تأثيرها البالغ في ظهور التعليم عن بعد (Tele-education) وتطوره[١].

وفي مجال الطب من بعد (Tele–Medicine)، أصبحت عملية تشخيص الأمراض، وإجراء التحاليل الطبية المختلفة من بعد، تُعوّض، إلى حدّ كبير، من نقص الأطباء المتخصصين المهرة؛ حتى إن المؤسسات الطبية الكبيرة، تعقد اجتماعات استشارية لتشخيص بعض الحالات الحرجة، يشارك فيها أطباء من مختلف أنحاء العالم مشاركة تفاعلية ناشطة من خلال وسائل الاتصال الحديثة[٢].

من جانب آخر، سهّلت مخترعات ثورة الاتصالات مكافحة الجرائم والهجرة غير الشرعية؛ ففي إطار التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا، لمنع المهاجرين غير الشرعيين –بالإضافة إلى اعتماد طرق عديدة من قبيل إنشاء معسكرات احتجاز أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية– تمّ إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير

---

(١) ينظر: مايكل ديرتوزوس، ثورة لم تنتهِ: حواسيب محورها الإنسان وما يمكن أن تؤديه لنا، ترجمة: د. مصطفى إبراهيم فهمي، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٦)، ص ص١٨٨-١٩١. فقد غيرت ثورة المعلومات والاتصالات أسلوب البحث العلمي، والوسائل التي يتعاون من خلالها العلماء، أثناء جميع مراحل أبحاثهم. فالأبحاث التي كانت تستغرق، أشهراً طويلة، يمكن إنجازها، حالياً، خلال ساعات قليلة. كما يمكن، من خلال شبكة الإنترنت، الحصول على أحدث البحوث العلمية الدولية، والمساهمة فيها، والاشتراك في حلقات النقاش الدائرة أثناء إجرائها، وتبادل الآراء والوثائق العلمية؛ إضافة إلى تنفيذ العمل المشترك، والاطلاع على أحدث نتائج التجارب العلمية والمعملية. كما أتاحت ثورة الاتصالات، فرصة دخول العلماء إلى قواعد البيانات الرئيسة، في الجامعات والمراكز= =البحثية العالمية، للحصول على ما يحتاجه الباحث من معلومات ومراجع، كما أن هناك العديد من المواقع على هذه الشبكة، تعرض أحدث الكتب والمراجع العلمية عرضاً، ييسر للباحث -من دون التحرك من مكانه- تقدير حاجته إلى تلك المراجع، الموجودة، في أيّ مكان في العالم. كما أتاحت هذه الثورة للباحثين دراسة أحدث النشرات العلمية، في يوم صدورها نفسه، وهو لم يكن متاحاً قبل ذلك؛ بل كان يمثل إحدى العقبات التي تواجههم. وأتاحت كذلك الفرصة لتجنّب ازدواج الجهات التي تضطلع بالبحث في المجال نفسه؛ بل إن توحيد الجهود والتعاون، وتجنّب الجهد والوقت والمال الضائع، أصبحا سمة الأبحاث الحديثة في عصر ثورة الاتصالات. المصدر نفسه، و ثورة الاتصالات، م. س. ذ.

(٢) ينظر: مايكل ديرتوزوس، ثورة لم تنتهِ، م. س. ذ، ص ص١٧٠-١٧١.

شرعيين داخل أوروبا، حيث يتعيّن على كل من يدخل إلى الاتحاد أن يدلي بمعلومات شخصية، ويراقب جيداً إذا كان سيبقي طويلاً أم لا[1].

كل ذلك دلائل واضحة على تسهيل عمليات التعاون وازدياد مجالاته وتعدد أبعاده، جرّاء ما تمخضت من وسائل جديدة للاتصالات عن الثورة التي حدثت في هذا المجال.

٥- ١- ١- ١- ٢. على صعيد الدول الموجهة للنظام الدولي

نقصد بالدول الموجهة للنظام الدولي دول الشمال أو الدول المتقدمة التي تحظى بقدرات وتأثيرات كبيرة في معطيات الساحة الدولية ومتغيراتها، في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها أو في هذه المجالات كافة، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي كدولة رقم واحد في سلّم هيكلية النظام الدولي الحالي.

أبرزت ثورة الاتصالات الحاجة الماسة إلى عدة أنواع من التعاون على المستوى الدولي، لم تكن موجودة من قبل، على الأقل على الوجه الذي عليه الحال في ظل هذه الثورة، أو تطور مجالات التعاون ونظمه، كما مهّدت هذه الثورة السبيل أمام كثير من عمليات التعاون الدولي. فالتعاون أصبح الشغل الشاغل لصناع القرار في الدول في مواجهة الأزمات الدولية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية. قد ساعدت ثورة الاتصالات الدول باتجاه مزيد من

---

(١) نادية ليتيم و فتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، دراسة منشورة في موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12>
ذلك لأن أوروبا يدخلها نحو (٧٠) مليون شخص سنوياً، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلي تشديد شروط الدخول على غير الأوربيين عبر نظام يضمن عدة أمور، منها: تسجيل وقت الدخول والخروج، وحفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات. وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها، فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق، وتبدأ مباشرة عملية البحث، كما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العين في جهاز الكمبيوتر، لجميع من يريد الدخول إلي أوروبا، بمن في ذلك الأطفال البالغون (٦) سنوات، وحفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات. المصدر نفسه.

التعاون والتقارب من أجل الحيلولة دون نشوب أزمات أو حروب كبيرة بين الدول[1].

وقد أضعفت وسائل الاتصالات المتطورة تركيز القطبية الأحادية، ولم تسمح للدول الموجهة للنظام الدولي –لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية– باتخاذ أية اجراءات ذات طابع عالمي لوحدها وإنما العمل مع دول أخرى قريبة لها في القدرات لمواجهة التحديات والقضايا العالمية، منها، مواجهة "الإرهاب"، لا سيّما بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وحلّ الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام (٢٠٠٨).

وممّا ساعد على ذلك تسهيل وسائل الاتصال الجديدة حل المشاكل والأزمات الدولية؛ فقد اضطرت الدول للتحرك العملي باتجاه إيجاد حلول مناسبة للأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا عام (١٩٩٧) في إطار التعاون الدولي، كما كان الحال بالنسبة للأزمة المالية العالمية التي بدأت عام (٢٠٠٨). واجتمعت دول عديدة من أجل إيجاد حلول مناسبة له، أهمها الاجتماعات التي أدت إلى تشكيل دول مجموعة العشرين (G20) والقمم التي عقدتها منذ إنشاءها عام (١٩٩٩). وإن الاعتماد المتبادل أجبرت دول مجموعة العشرين على الإسراع في توقيع اتفاقيات، واتفق الجميع على أن هناك تحديات اقتصادية رئيسة اليوم تتطلب العمل الجماعي والطموح، لا سيّما وقد ساعد التطور الإلكتروني لنقل الأموال في إيجاد حلول سريعة لمثل هذه الأزمات[2].

---

(١) الأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلاً عند نشوب الأزمات بين الكوريتين الشمالية والجنوبية في الأعوام الأخيرة ولحد الآن، سارع صناع القرار في الدولتين وفي الدول المعنية بالأمر إلى الحيلولة دون وقوع الحرب عن طريق الاتصال المباشر عن بُعد بين صناع القرار أو بين السفارات والوزراء بشكل متزامن، ممّا ساعد على تخفيف التوتر والسير باتجاه عدم حدوث حرب.

(2) See: <http://www.g20.org/about_what_is_g20.aspx>

عقدت مجموعة (G20) اجتماعات سنوية، ناقشت من خلالها التدابير اللازمة لتعزيز الاستقرار المالي في العالم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. ولمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي انتشر في جميع أنحاء العالم في عام (٢٠٠٨)، وقد تمّ

إن التحولات العالمية بكل أشكالها قد بلغت ذروتها مع اندلاع الأزمة المالية العالمية في نهاية عام (٢٠٠٨)، ممّا دفع الدول الغربية الصناعية إلى السعي نحو إدماج الدول الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا في وضع الحلول للأزمة وصياغة سياسات عالمية بديلة، ومن ثم أُرغمت الدول الغربية على أن تصبح مجموعة العشرين "الإطار العالمي الرئيسي للتشاور حول القضايا الاقتصادية العالمية"[(١)].

ونجد الآن صعوداً مستمراً لمجموعة العشرين –المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي– من حيث الدور والأهمية العالمية في مقابل تراجع دور مجموعة الثماني. إن هذا يعني بوضوح أن تغييراً في النظام الاقتصادي العالمي آخذ في الظهور على مسرح العلاقات الدولية، حيث أرست تحولاً في النظام الاقتصادي العالمي لم تتضح مجمل قواعده بعد، نظام يعترف بصعود الدول الناشئة ودورها العالمي، وقدرتها على التأثير في مسار الأزمة المالية والاقتصادية[(٢)].

استدعاء أعضاء (G20) لمواصلة تعزيز التعاون الدولي. تبعا لذلك، تمّ عقد قمة في واشنطن في (٢٠٠٨)، وفي لندن وبيتسبرغ في عام (٢٠٠٩)، وسيول وتورنتو في عام (٢٠١٠)، وباريس (٢٠١١)، من أجل تحديد إجراءات منسقة وحاسمة، للتعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية بشكل فعال، وأفرزت هذه القمم عدداً من النتائج: أهمها: توسيع نطاق النظام المالي إلى حد كبير وتعزيز التنظيم والإشراف، وتقدم كبير بفضل تنسيق= =السياسات بشأن إنشاء إطار لنمو قوي ومستدام ومتوازن يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الكلي بين أعضاء (G20)، ومن ثمّ للتخفيف من أثر الأزمة. أخيراً، تحسين الإدارة العالمية على نحو أفضل لدور البلدان النامية واحتياجاتها الناشئة، ولا سيّما من خلال الاصلاحات الطموحة لإدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. المصدر نفسه.

(١) إسلام أون لاين، مجموعة العشرين.. نواة أولى لتحول عالمي وشيك، على الرابط التالي:
<http://www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1252188420652>

(٢) عدنان السيد، وعود مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية، على موقع قناة العربية الفضائية:
<http://www.alarabiya.net/views/2010/11/19/126614.html>

يقول كسينجر: "إن روح التعاون أمر جوهري، لأننا دخلنا حقبة جديدة من التعقيد والبحث عن إطار جوهري، وعلينا أن نتكيف مع دخول سلسلة كاملة من اللاعبين الجدد على الساحة العالمية.. الأداة الرئيسة للتكيف تتمثل في مجموعة العشرين، حيث يجب أن تعمل كل دولة في المجموعة على أن تتناسب تطلعاتها الوطنية في إطار هذا النسق الدولي، الذي يتجنب منافسة محصلتها صفر في النمو الاقتصادي"[١].

تُعدّ اجتماعات "قمة العشرين" إيذانا بتشكل نظام اقتصادي عالمي جديد، تلعب فيه الاقتصادات الناشئة، مثل الصين، دورا كبيراً، حيث إن قادة دول العشرين، من الدول النامية والمتقدمة، قد اتفقوا على قرارات من شأنها التأثير في الترتيبات المؤسسية العالمية الخاصة بالاقتصاد، حيث اتفقوا على أن تصبح مجموعة العشرين "المنتدى العالمي الرئيسي للتشاور بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وكذلك على إصلاح صندوق النقد الدولي بشكل يجعله أكثر تمثيلا لدول العالم، وذلك من خلال زيادة القوة التصويتية للبلدان النامية التي ظلت لمدة طويلة تعاني من نقص التمثيل في الجسم المالي العالمي. وقد نجمت عن هذه التحولات جملة استنتاجات أهمها هي[٢]:

١. إن هذه التحولات تعكس اعترافاً من قبل الولايات المتحدة وأوروبا بالواقع الاقتصادي العالمي الجديد الذي تلعب فيه الاقتصادات الناشئة دوراً أكبر، لا سيّما في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أضرت باقتصادات الدول المتقدمة بشكل أكبر من الدول النامية.

---

(١) نقلاً عن: ناثان غارديلز، الصين وصياغة النظام العالمي الجديد، مقال منشور في موقع:
<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-12-1.1470361>

(٢) إسلام أون لاين، مجموعة العشرين.. نواة أولى لتحول عالمي وشيك، م. س. ذ.

٢. إن تحـول مجموعـة العشـرين لتصـبح إطـاراً دوليـاً للتنسـيق حـول القضـايا الاقتصادية من شأنه أن يجعل الدول ملتزمة بالحفاظ على التعـاون فيمـا بينهـا حتى بعد الاضـطرابات الماليـة العالميـة والكسـاد. وجـدير بالـذكر أن مجموعـة العشرين تحولت لمنتدى لاجتماع قادة دول العشرين بعد أن كانت قاصرة علـى وزراء المالية، وذلك عقب الأزمة المالية العالمية مباشرة.

٣. يثير اعتماد مجموعة العشرين كـ"لجنة توجيهية اقتصـادية جديـدة" تسـاؤلات حـول مـا إذا كانـت مجموعـة الثمـاني، الـتي تمثـل بلـدان العـالم الصـناعي، ستتلاشـى في نهايـة المطـاف، أو أن تسـتمر في العمـل لكـن مـع التركيـز علـى القضايا غير الاقتصادية.

إن هذه التداعيات وغيرها ستجعل من مجموعة العشرين الفاعـل الأهـم علـى الصعيد الاقتصادي العالمي. وهي حالة ربما تمثل بداية إعادة التشكل العالمي، يلاحظ أنها –على عكس نمط التشكل بعد الحرب العالمية الثانية– تقـوم علـى تحولات اقتصادية لا عسـكرية أو سياسـية، وهـو الأمـر الـذي يعيـد الاعتبـار في العلاقـات الدوليـة لأسـس المدرسـة الليبراليـة الـتي ترتكـز علـى أنمـاط القـوة الناعمة، الاقتصادية والثقافية، كما تقوم سياسياً على مبدأ التوازن القائم على التعاون بين مجموعة من الكبار لإدارة العـالم وفـق مؤسسـات تعكس هيراركيـة واضحة لتوزيع القوة الناعمة لا الصـلبة. ومـن ثـم يمكـن القـول إن ثمـة حـدوداً للقوة العسكرية، فيما لا حدود للقوة الاقتصادية والتكنولوجية، في عـالم الغـد.. عالم بدأ بإعادة التشكل من قوة الدفع التي حظيت بها مجموعة العشرين[1].

في القـرنين الماضـيين، كانـت بريطانيـا، ثـم الولايـات المتحـدة، همـا القـوة المهيمنة التي فرضت العناصر العامة العالمية للأمن والاستقرار المـالي والعملـة

(١) المصدر نفسه.

الاحتياطيـة الرئيسـة والتجـارة المفتوحـة. واليـوم، فـإن الولايـات المتحـدة والاقتصادات المتقدمة لمجموعة السبع الكبار، غـير قـادرة بشـكل متزايـد علـى توفير هذه العناصر. ومع ذلك، فإن الاقتصادات الناشئة بقيادة الصين، ليست قادرة على القيام بذلك، لهذا السبب، يتعين على مجموعة العشرين، الـتي تضـم كـلا مـن الاقتصـادات المتقدمـة والناشـئة، أن تـوفر هـذه العناصـر بشـكل جماعي[1].

من جانب آخر، هناك ما يدفع على مستوى الأقاليم المختلفة إلى بـزوغ هـذه النزعة العالمية في إدارة الشؤون السياسية، وهو دفع اقتصادي بالأساس؛ حيث من المتوقع أن يحدث تفعيل للتكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل أكـبر، وهـو عامل يقلل من حدة الأزمة المالية إقليمياً. وعلى سبيل المثال شهدت آسيا بعد أزمة (١٩٩٧) مزيداً من التعاون المالي وتوحيد المعـايير الاقتصـادية والماليـة، وأقامت ترتيبات جديدة جعلت منطقـة شـرق آسـيا وجنوبهـا أقـل خسـارة مـن الأزمة الراهنة مقارنة بأمريكا وأوروبا واقتصادات الدول النفطية. ومن هنا فـإن تفعيـل الكيانـات الاقتصـادية يتوقـع أن يوازيـه تفعيـل للتعـاون السياسـي الإقليمي. ولننظر هنا إلى منظمة مثل آسيان وشنغهاي على سبيل المثـال، وإلى محاولات التعاون بين روسـيا والصـين والهنـد علـى الـرغم مـن وجـود خلافـات سياسية كبرى بين هذه الدول الثلاث[2].

إن مزيـداً مـن الوقـت في سـبيل تفعيـل التكـتلات الإقليميـة الاقتصـادية والسياسية، سوف يتيح لهذه التكتلات أن تخرج شيئاً فشيئاً عن عالم القطبيـة الواحدة إلى إقليم متعدد الأقطاب بدايةً ثم إلى نظام عالمي تعددي ثانياً. ويعـزز

---

(١) ناثان غارديلز، م. س. ذ.

(٢) إسلام أون لاين، مجموعة العشرين.. نواة أولى لتحول عالمي وشيك، م. س. ذ.

من ذلك التعاون "الاضطراري" في مجالات أخرى لا تقل مواجهتها أهمية عن الأزمات العسكرية والاقتصادية؛ فالحديث يدور عالمياً عن أنه خلال سنوات الـ(٢٥) المقبلة، سوف يواجه العالم أزمات بيئية كبرى وتطورات تكنولوجية ومعرفية ستجبر دول الجوار الكبرى على التعاون في إطار من التنافس لا الارتكان إلى الصراع كمحرك للسياسات الدولية(١).

ومن جهة أخرى، نجد الدول العظمى، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكنها الاستمرار في أية عملية عسكرية دون التعاون مع حلفائها. فمثلاً، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة إلى جمع حلفائها في العمليات العسكرية التي قامت بها خارج حدودها، ومنها حرب الخليج الثانية والحرب على أفغانستان واحتلال العراق، وإذا لم يتيسر لها ذلك قامت بإضفاء طابع من الشرعية الدولية على أعمالها هذه، وذلك بحمل الأمم المتحدة على إصدار قرار في مجلس الأمن يشرعن ما قامت بها، مثلما حدث ذلك في العراق(٢).

وهذا يدل على أن الدول الموجهة للنظام الآن، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تؤدي دورها القيادي في العالم دون الشروع في التعاون مع حلفائها، كما لا يمكن لمشاريعها أن تنفذ دون الدخول في اتفاقيات تعاونية مع غيرها، وأيضاً لا يمكن لها الاستمرار في هيمنتها على العالم من دون التعاون

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ففي الأول من أيار / مايو (٢٠٠٣) أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش الابن) انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة (وليس الحرب) في العراق، ثم اعترفت قوات الاحتلال بمسؤولياتها كقوة احتلال، وذلك في تصريح خاص للرئيس بوش من الثامن من أيار/ مايو (٢٠٠٣)، وذلك تمهيداً لصدور القرار رقم (١٤٨٣) في ٢٢ أيار / مايو (٢٠٠٣) من مجلس الأمن الذي اعترف بالأمر الواقع ووضع مسؤوليات الاحتلال على عائق القوتين الأمريكية والبريطانية، سواء من حيث حقوقها أو واجباتها. للاطلاع على ترجمة نص خطاب بوش الذي ألقاه آنذاك على البحارة يو إس إس ابراهام لنكولن، ينظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57AA290F-55Ao-4E45-8712-CF60CD4430CO.htm>

مع حلفائها. وكل ذلك يقلل من احتمالية حدوث حرب محتملة بين الولايات المتحدة والأطراف الأخرى ذات النفوذ في النظام الدولي.

وممّا ساعد على ذلك هو أن التعاون يعتمد على وجود الثقة المتبادلة[1]، وأن ثورة الاتصالات الجديدة زوّدت أطراف النظام الدولي بأدوات اتصالية جديدة ليست بقليلة لمعرفة تحركات الأطراف بعضها عن بعض، والتي تمهّد السبيل لمعرفة النيات وراء أي عمل يريد أي طرف القيام به، ممّا يمكن أن يشكل وسيلة لإيجاد الثقة بين أطراف التعاون أو على الأقل يجعل الأطراف على بصيرة في قرارها الاشتراك في عملية تعاونية من عدمها.

المبدأ المرشد هو إيجاد التعاون المشترك بين الدول الكبرى لمعالجة التحديات المشتركة بشكل يوفر الإمكانية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية بأسلوب مختلف، وإيجابي، ودائم نوعياً. وستكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى تعديل سياستها الخارجية ليزداد تعاونها مع البلدان الأخرى، ذلك لأنها لا يمكنها القيام بأي عمل بصورة أفضل بمعزل عن الآخرين، وهي بحاجة إلى شركاء، والأحادية قلّما تكون خياراً قابلاً للبقاء، لذلك ينبغي إيجاد أشكال من التعاون واسعة النطاق لحل القضايا العالمية وتحقيق المصالح المشتركة[2].

كل هذه المتغيرات جعل النظام الدولي في الوقت الحاضر يعيش حالة مقاربة أو مشابهة نسبياً للنظام الدولي الذي ساد النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي يوصف بنظام "التوازن التوافقي"، أي إن جميع القوى متقاربة في القدرات ومؤمنة بالوضع القائم، وحتى بريطانيا التي كانت هي الدولة الموجهة للنظام آنذاك، لم تكن قادرة على اتخاذ أي إجراء عالمي التوجه وكبير لوحدها، مثلما هو حال الولايات المتحدة اليوم، لا سيّما على الصعيد

---

(١) د. عبد العزيز السعيد و شارلز ليرتشي الابن وشارلز ليرتشي الثالث، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل: عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة: نافع أيوب لبّس، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص٤٣٦.

(٢) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التأريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ص٢٣٩-٢٤٢.

الاقتصادي. ويظهر ذلك جلياً في حالة ضعف قوة الولايات المتحدة التساومية في المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين[1].

٥- ١- ١- ٢. ازدياد عدد أطراف التعاون ومستوياته

إن القدرة على الاتصال على نحو أفضل وأسرع، بفضل وسائل الاتصالات الجديدة، لا تقتصر على الدول فحسب، بل تمتد لتشمل الفاعلين الآخرين من غير الدول من أفراد ومؤسسات ومنظمات دولية، حكومية وغير حكومية، ونجد تفاعلاً واضحاً بين هذه الوحدات تأثيراً وتأثّراً، بشكل يجعل دورها دوراً صاعداً في الساحة الدولية، لا سيّما في مجال التعاون الدولي.

تجري الآن إعادة توزيع لدعائم القوة، ولطبيعتها؛ وهناك سببان رئيسيان لكشف ذلك: أولاً، الفكرة القائلة إن ظهور السوق الإلكترونية العالمية سوف يُحدث انهياراً لا مفرّ منه في دعائم القوة الاقتصادية للدولة، ذلك لأن الشركات يزداد دورها، والحدود الاقتصادية لم تعد متوافقة مع الحدود السياسية. ثانياً،

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي هو مصرف الدول الصناعية المتقدمة. ويرأسه أوروبي دوماً، بينما يرأس أمريكي البنك الدولي منذ تأسيس المؤسستين عام (١٩٤٥)، فيما النائب الأول للصندوق أمريكي دوماً. ومع أنه يضم في مجلس إدارته حالياً (١٨٧) دولة، فإن أصوات تلك الدول لا تتساوى، بل تتناسب مع حصتها في الصندوق. = =مثلاً، للولايات المتحدة (١٧٪) من الأصوات، وإن أي قرار مهم للصندوق يجب أن يؤخذ بأغلبية (٨٥٪) من الأصوات، ممّا يعني منح الولايات المتحدة حق فيتو خاص بها وحدها. ولا يعني التناسب بين حصة أي دولة من أصول الصندوق، وحصتها من الأصوات في مجلس إدارته، إن بإمكان أي دولة زيادة حصتها في الصندوق كيفما شاءت. وقد واجهت الصين مشكلة عام (٢٠٠١) عندما حاولت زيادة حصتها. وتسيطر الدول الصناعية المتقدمة معاً على (٥٧٪) من أصوات الصندوق. وبعد مباحثات استمرت سنوات، تم الاتفاق في عام (٢٠٠٨) على زيادة حصة الاقتصاديات الصاعدة الأربعة: الصين، الهند، البرازيل، وروسيا، ويفترض أن حصة الصين وكوريا والمكسيك وتركيا قد زيدت في (٢٨/٤/٢٠٠٨)، فيما تم تخفيض حصة الدول الصناعية المتقدمة قليلاً بما لا يهدد سيطرتها. ولا تزال حصة الولايات المتحدة (١٧٪) طبعاً. في نيسان (٢٠٠٩)، قررت مجموعة العشرين، عقب الأزمة المالية الدولية، زيادة القدرة الإقراضية لصندوق النقد الدولي من (٢٥٠) إلى (٧٥٠) مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد الرأسمالي العالمي. د. إبراهيم علوش، صندوق النقد الدولي، على موقع:
<http://www.falestiny.com/news/6843>

الفكرة القائلة إن ثورة الاتصالات والمعلومات تمكّن أشكالا جديدة من الأطـراف الدولية، ممّا يشكل تحدياً لموقف الدولـة باعتبارهـا اللاعـب الـرئيس في النظـام الدولي, حيـث تـؤثر هـذه الثـورة في موقـف ونفـوذ فـاعلين آخـرين في الشـؤون الدوليـة، إلى جانـب الـدول، وهـي أساسـا المنظمـات الدوليـة غـير الحكوميـة، والشركات المتعددة الجنسيات. أكثر مـن ذلـك تمـارس نفـوذاً كـبيراً علـى دور الفرد وتعزيز هذا الدور، وذلك بالسماح للأفراد ليصبحوا أكثر كفاءة، فضلاً عن تعزيز مهاراتهم التحليلية، وهذا التطور يسمى "ثورة المهارة"[١].

مـن هنـا، يحـدث نقـل السـلطة في اتجاهـات مختلفـة، كمـا يـتم اسـتيعاب التغييرات ووضعها موضع التنفيذ من قبل مختلف الجهات الفاعلة، على مختلف المستويات، بطرق مختلفة وبسرعات مختلفة، النتيجة النهائية لهـذه التطـورات هي أن الدولة لم تعد فاعلاً رئيساً وحيداً في التفاعلات الدولية[٢].

ففي المجال الاقتصـادي، أدت سياسـات الخصخصـة إلى تحويـل الدولـة إلى جهاز لا يملك، وقد أصبحت قدرة الدولة على السيطرة والرقابة ضعيفة، لا سيّما في ظـل رفـع الحـواجز أمـام الشـركات والمؤسسـات والشـبكات الدوليـة الاقتصادية[٣].

فضلاً عن ذلك، شهدت فترة ما بعد الحـرب البـاردة ازديـاداً كـبيراً في حجـم ترابط العلاقات بين الدول وبين التكتلات والمنظمات الدولية، فضلاً عـن بـروز المنظمات التجارية والاقتصادية والمالية العالميـة الـتي بـدأت تلغـي تـدريجياً

(1) See: Myriam A. Dunn, Securing the digital age: The challenges of complexity for critical infrastructure protection and IR theory, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit., pp. 89-91.
(2) See: Ibid., pp. 90-91.

(٣) د. عثمان أبو حرب، م. س. ذ، ص٨٩.

مفهوم السيادة المطلقة[1]، وبدأ دور الفاعلين من غير الدول يشهد تزايداً ملحوظاً، لا سيّما في مجال التعاون.

فقد برزت المنظمات غير الحكومية، والشركات العابرة للحدود الوطنية، كفواعل أقوياء، وقد لعبت ثورة الاتصالات دوراً مهماً في ظهور هذه الجهات الفاعلة وتنامي دورها؛ فبعد أن كانت معزولة بعضها عن بعض، أصبحت المنظمات غير الحكومية جهات فاعلة عالمية، مع زيادة قدرتها على التواصل، حيث لعبت دوراً بارزاً في الأمم المتحدة والمحافل العالمية الأخرى في تناول قضايا مهمة مثل حماية البيئة ونزع السلاح وحقوق الإنسان والمستهلك وقضايا حقوق الإنسان وغيرها من المشاكل التي لا يمكن حلها على المستوى الوطني[2].

ويمثل ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة؛ فالترابط المتزايد المقترن جزئياً بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل أسهم في إنشاء آلاف المنظمات، والوكالات، والمجموعات المختصة، ولا يمكن إغفال أن هذه المنظمات تقيم شبكات وصلات معقدة بين

---

(١) د. إنتصار إبراهم عبدالرزاق و د. صفد حسام الساموك، م. س. ذ، ص٢٠.

(2) Jonathan D. Aronson, Op. Cit., p. 550.

فمثلاً، أبرز مؤتمر (الكوارث: الحد من آثارها وإدارة الأزمات-التعاون الدولي ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أهمية التنسيق والتعاون، لا سيّما من جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بحالات الكوارث والطوارئ. وذلك بالتنسيق الإنساني في حالات الكوارث والطوارئ والاستجابة لها ودور الاتصالات الراديوية للهواة كإسعاف أولي وأداة للاتصالات في حالات الطوارئ والتعاون على إدارة الكوارث وعمليات الإغاثة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في مجال إدارة الكوارث. كما أوصى أنه ينبغي إقامة آلية للتعاون والتنسيق في إدارة الكوارث على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية من أجل إشراك السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي للقطاع الخاص أن يضطلع بدور أكثر نشاطاً في هذا التعاون والتنسيق من حيث توفير الموارد من أجل الجهات الفاعلة الإنسانية. ينظر: تقرير المؤتمر الإقليمي المشترك تحت عنوان (الكوارث: الحد من آثارها وإدارة الأزمات-التعاون الدولي ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، الاتحاد الدولي للاتصالات، مكتب تنمية الاتصالات، ٢٠٠٧، ص٢. على العنوان الإلكتروني التالي:
<http://www.isdm.gov.sa/Forum/archive/index.php?t-376.html>

الأفراد في العالم أجمع[1]. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية (٣٧) ألف منظمة على مستوى العالم، مع الازدياد المستمر في اعتماد الجهات المانحة على مثل هذه المنظمات[2].

من جهة أخرى، أخذت الشركات متعددة الجنسيات تحلّ تدريجياً محل الدولة، إذ لم تعد حدود الدولة الوطنية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق، سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع أو

---

(١) ينظر: مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص٤٠٠-٤٠٢. تقول الحكمة التقليدية: إن هذه الكيانات ثانوية بالنسبة إلى دراسة العلاقات الدولية، ولكن من الصعب الأخذ بهذا الرأي. ويمكن ذكر ثلاث نقاط حول تأثير المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية: أولاً، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جهات مستقلة ذاتياً إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع منظمات حكومية دولية أنشأتها دول بغية ترويج مصالحها، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي(ناتو)، ويمثل جميع أعضائها دولاً لا أفراداً. وتتميز سياسة شبكة الاتصالات بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بفاعليتها، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان والتنمية. وإن المنظمات غير الحكومية -التي تتمتع بالخبرة في تأمين المساعدات وأعمال الإغاثة وتسليمها، بالإضافة إلى تجميع المعلومات وتحليلها- كثيرة ، بينما تؤمن منظمات حكومية دولية تمويل نشاطات منظمات غير حكومية. فعلى سبيل المثال، تدعم الحكومات الوطنية نصف ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تقريباً، بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات حيادية سياسياً في أكثر الأحيان، ما يعني أنها قادرة على الانتقال إلى مناطق القتال، وإقامة الصلات مع الفصائل المتنازعة، وتأمين المساعدة للمدنيين. ولا يسهل على الدول إنجاز أعمال مماثلة من دون انتهاك مبدأ عدم التدخل. لهذه الأسباب، تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً مفيداً بالنسبة إلى الدول؛ ويصح القول إن المنظمات الحكومية الدولية تستغل على نحو متزايد مكانة المنظمات غير الحكومية الفريدة. وفي الوقت نفسه، تمارس بعض المنظمات غير الحكومية الضغط على مثيلاتها. وتتمكن المنظمات غير الحكومية من أداء مهامها بالضغط على السياسيين، وفضح الممارسات الفاسدة من خلال الإعلام، وحشد الجماهير وتنظيمها. ثانياً، يحاجج بعض العلماء قائلين إن المنظمات غير الحكومية قد أصبحت جزءاً مهماً من الصورة الدولية إلى درجة أن مجتمعاً مدنياً عالمياً يظهر على الساحة. فهل نستنتج من هذا أن المنظمات غير الحكومية تدمّر تدريجاً سلطة الدولة؟ ليس تماماً. ففيما تدير آلاف المنظمات غير الحكومية أعمالها حرفياً حول العالم، تمثل هذه المنظمات على الصعيد العالمي عدداً ضئيلاً من الأفراد. فإذا رأى مجتمع مدني عالمي النور، سيضم أفراداً من النخبة والاختصاصيين. ثالثاً، يسلط نمو المنظمات غير الحكومية الضوء على نمو "سلطة الشعب" الملحوظ في العلاقات الدولية، بسبب فشل الدول أساساً في تلبية حاجات الأفراد الصحية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية العاجلة. وليس من دليل يشير إلى أن نزعة المنظمات غير الحكومية إلى التدخل على نحو متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة ستتضاءل. المصدر نفسه.

(٢) روبرت جلاسر، م. س. ذ.

لمستخدمات وعناصر الإنتاج أو لمعلومات وأفكار. وأخذ دور الدولة الاقتصادي يتضاءل، سواء تمثل في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات المالية والنقدية، أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار، ولا تقوم الشركات المتعددة الجنسية بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنها وكالات الأمم المتحدة ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام[1].

تأسيساً على ما سبق، لا يجانب الصوابَ من يؤيّد الرأي القائل بتراجع دور الدولة أمام هذه الثورة العالمية، في سلطة تنفيذ القوانين والهوية وممارسة الحكم، حيث إن المفهوم التقليدي للدولة القومية تراجع فعلياً مع تدخّل الثورة العالمية المعاصرة في عناصر الدولة: الأرض، الشعب، السلطة المجسّدة للسيادة؛ فالإقليم يتمّ اختراقه بالمعلومات والتفاصيل المعرفية، كما تعبر المعلومات حدود الدولة لتصل إلى مواطنيها دون حاجز أو مانع، أي تَراجَع عامل المكان والجغرافيا أمام شبكة الاتصالات. وتبقى الحكومة محدودة الدور والأفق، ولم تعد الدولة سبيلاً وحيداً للاتصال بين الشعوب في دول مختلفة، بل تخطت العلاقات الانسانية حدود الدول وحواجزها التقليدية[2]، كما لم يعد الإقليم وحدوده محصنة كما كان قبل، حيث أصبحت وسائل الاختراق وأساليبه متعددة ولا تقتصر على الوسيلة المادية، من هنا فمن الصعب معرفة جهة الاختراق وأبعاده والعمل على وقفه أو مقاومته. فمثلاً، يمكن أن تتعرض الوحدات الدولية لاختراق العديد من القنوات الفضائية الدولية، التي هي ليست

---

(١) جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، بحث منشور في موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=478994&archid=17>

(٢) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، م. س. ذ، ص١٦٨.

مجرد وسائل إخبارية فهي تدل على التحوّل باتجاه عالم بلا حدود ومن هنا تراجع مفهوم السيادة الوطنية، ذلك لأن الدول الآن فقدت السيطرة المفروضة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها ومن ثمّ صعوبة حصر الأضرار الناجمة عن ذلك، سواء ما يتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى انعكاس هذا الأمر على درجة الولاء للأنظمة السياسية أو للدولة بوجه عام(١).

وبعدما كان في السابق بإمكان الدولة التحدث عن السيادة الاعلامية وعن التحكم شبه الكامل في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل حقوق أبناء شعبها وضمان ولائهم التام لصالحها، فقد صار اليوم مع تزايد فرص الاتصال عن طريق شبكات المعلومات والاتصالات من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع المعلومات وكمِّها التي تصل إلى مواطنيها(٢)؛ فالأدوار المختلفة التي تضطلع بها قنوات التلفزيون الفضائية -بالإضافة إلى خدمات الإنترنت والهاتف النقال- من خلال البث الفضائي المباشر لأخبار وأحداث مختلفة في العالم على مدار الساعة بالصوت والصورة والمشاركة الجماهيرية، تشهد تطوراً مهماً، يتدخل في تشكيل المواقف والآراء والقرارات والتصورات بشأن الكثير من المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية(٣).

وقد أدت ثورة الاتصالات إلى انكشاف واضح للمجتمعات المغلقة أو السلطات التي تمنع الحريات وتمارس القهر السياسي والاجتماعي أو التطهير العرقي، بما يعنيه هذا الانكشاف من إمكانية إثارة الرأي العام والتغيير(٤)، بل

---

(١) ينظر: د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص ص٣٤٩-٣٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٣٤٧-٣٤٨.

(٣) د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، ط١، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٢١.

(٤) تيسير أبو عرجة، م. س. ذ، ص ص ١١١-١١٢.

وإسقاط بعض الأنظمة السياسية، (مثلما حدث في تونس ومصر في بدايات عام ٢٠١١). كما أن الثورات والانتفاضات التي شهدتها وتشهدها الدول العربية وتداعياتها هذه الأحداث (في ليبيا واليمن وسوريا..)، قد أثّرت فيها وسائل الاعلام العالمية وخدمات الإنترنت والهاتف النقال وغيرها من وسائل الاتصال الجديدة، التي أصبح من المستحيل السيطرة التامّة عليها وضبطها من قبل الحكام. كما أن هذه الوسائل لا تؤدي خدماتها ومن ثمّ لا تلقي بتداعياتها على مجريات الأحداث داخل الدولة التي تعمل فيها فحسب، بل تتعداها إلى ما وراء الحدود، وتربط بين الداخل والخارج لتنظيم النشاطات، مثلاً بين الأطراف المعارضة لنظام الحكم في دولة ما.

كل ذلك يدلّ على أن عالمية وسائل الاتصال وتناميها تمثل تحدياً لاستقلالية الدولة – الأمة واستمراريتها، أو على الأقل للطريقة التي عملت بها طيلة تأريخها[(١)]، ولذلك زادت التنظيمات الإقليمية والعمليات السياسية التعاونية التي تتجاوز القوميات، كما أصبحت القوة لا تحتل سوى مكان محدود فيها[(٢)]، ذلك لأن ثورة الاتصالات أدت إلى مضاعفة إمكانات وقنوات التواصل والتفاعل داخل النظام الدولي، فلم يعد مقتصراً على الدول بل أصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات، وأصبحت المجتمعات على تواصل مباشر وعلى دراية بما يحدث حولها من تطورات وتغيرات، ما يجعلها تتفاعل وتؤثر في الأحداث وتتأثر بها[(٣)].

---

(١) أسعد مفرِّج ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسةً، ج١، (بيروت: NOBILIS، ٢٠٠٦)، ص١١٣.

(٢) أليس لاندو، م. س. ذ، ص٥٧.

(٣) د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص٣٨٦.

فقد أسهمت شبكة الإنترنت –التي تعد أحد منجزات ثورة الاتصالات– في تشكيل فضاء جديد وهو الفضاء الرمزي (Cyber space)، الذي يعد إطاراً جديداً لعلاقات اجتماعية عابرة للقوميات والأماكن، حيث أسهمت الإنترنت في تشكيل علاقات تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني وتفاعل الوجه بالوجه وشكل مستخدميه –ولا سيّما الذين تجمع بينهم اهتمامات مشتركة– جماعات يطلق عليها مجتمع افتراضي (Virtual Community)، وهو شكل جديد من أشكال التفاعل الإنساني. فهذه العلاقات الكونية الجديدة وليدة التقدم في وسائل الاتصالات(1)، وهذا يوكّد على أن مراقبة الدولة لمحتوى الثقافة الواردة أصبحت مستحيلة عملياً؛ أي إن دور الدولة في مجال الثقافة والاتصال يتدهور بشكل مستمر(2).

وقد أصبح دور الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني دوراً صاعداً ومؤثراً في صنّاع القرار بفضل وسائل الاتصالات الحديثة، حيث ازداد تأثير هذه الوسائل في تيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية، وقد ظهر شعار الحكومة الإلكترونية

---

(1) وليد رشاد زكي، المجتمع الافتراضي.. نحو مقاربة للمفهوم، موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96350&eid=897>
تتكون هذه التجمعات من مجموعة من الأفراد والذين يستعملون الحاسب الآلي للاتصال بينهم وذلك يختلف عن اتصال الوجه بالوجه. إن هذه الجماعات تجمعات اجتماعية تشكلت من أماكن متفرقة في أنحاء العالم يتقاربون= =ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني يتبادلون المعارف فيما بينهم ويكونون صداقات يجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ولكن ليس عن قرب وتتمّ هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصالية هي الإنترنت الذي بدوره أسهم في حركات التشكل الافتراضية. إن الشكل الجديد للتفاعل هو نظام الدردشة والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي. إن أهم ما يميز هذه التجمعات الافتراضية هي أنها متاحة للأفراد الذين يريدون المشاركة في أحد أنماطها. فالمدينة الافتراضية على حد قول "Alberta Ropert" و"Jenkinson Michael" مدينة لا تنام؛ فهناك دائماً أفراد مشتركون في التفاعلات الافتراضية حتى في منتصف الليل، فلقد أصبح الإنترنت بشكل عام جزءا من حياة الناس والجماعات الافتراضية بأنماطها المختلفة باتت تشكل أهمية للعديد من المهتمين بالإنترنت على وجه خاص. المصدر نفسه.

(2) د. عثمان أبو حرب، م. س. ذ، ص٨٩.

في دول عديدة، وقد أصبح الموقع الإلكتروني للمؤسسات الرسمية في الدول وسيلة لتلقي اقتراحات المواطنين ومطالبهم وشكاويهم، ومن ثمّ تزويد المؤسسة بمشاكل المواطنين ومطالبهم. فضلاً عن ذلك، فإن ذلك يساعد الاتجاه نحو الشفافية والديمقراطية الإلكترونية القائمة على خلق اتجاهات سياسية واقتصادية غير نمطية من خلال زيادة التفاعل بين المواطن والمؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى خلق ثقافة المجتمع المدني الذي لا يعيش منعزلاً عن المؤسسات الرسمية. إن ذلك يدلّ على مؤشرات، منها ديمقراطية العمل البرلماني، ومدى احترام حقوق المواطنين، ومدى تحقّق الشفافية والمساءلة وسيادة القانون[1]، وهذا يؤثر بالنهاية في نمط العمل الرسمي للحكومات في تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى، وعمليات التعاون الدولي ليست بمنأى عن هذا التأثير. كما يسّرت ثورة الاتصالات أيضاً ظهور الرأي العام العالمي، ويتشكل الرأي العام العالمي حول نوعين من المشاكل، مشاكل وطنية واسعة النطاق، مثل التخلف والجوع والتفاوت الاجتماعي، وأزمة الطاقة،

---

(١) مجموعة من الخبراء (إعداد)، البرلمان الإلكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني للمجالس التشريعية العربية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧)، ص٢٤. الحكومة الإلكترونية : هي فكرة تقوم على تشبيك المؤسسات الحكومية كافة ووضعها ضمن إطار تفاعلي واحد يستلزم ابتداء أتمتة كل دائرة على استقلال وربطها معاً لتؤدي الخدمة للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية. وفكرة الحكومة الإلكترونية استثمار للوقت والجهد والمال، ورغبة بسرعة الأداء بأقل وقت متاح، وهي تغطي تسجيل الشركات، والمصنفات المحمية لدى هيئات الملكية الصناعية أو الأدبية، وتدقيق الأسماء التجارية القائمة وغير ذلك من العلاقات اليومية بين هيئات ومؤسسات الدولة. إن تسهيل خدمات الأعمال والإجراءات المتنوعة باستخدام تقنيات الدولة الإلكترونية، يقدِّم مزايا ملموسة أهمها: (توفير وقت معالجة الأعمال المختلفة، الخلو من الأعمال الورقية، العمل طوال الوقت (٢٤) ساعة في اليوم، الترتيب المحكم والدقة في حركة الأعمال، توفير الأموال والمصروفات، تحقيق التحكم والسيطرة الإدارية المناسبة، الدقة في المراجعة والسرعة في المتابعة والوصول إلى الحقائق والمعلومات، والاتصال السريع والدقيق والشامل) ينظر: د. علي محمد رحومة، م. س. ذ، ص ص١٨٨-١٩١. و د. عبد الستار أبو غدة، م. س. ذ، ص٧.

والمشاكل التي هي عالمية في نطاقها، مثل التنمية والبيئة ونزع السلاح، وحقوق الإنسان.

وقد أصبح لتبادل إعلاميي الاتصال دور متميز في العلاقات الدولية، لا سيّما فيما يتعلق بمكونات الشخصية القومية لمختلف الشعوب، وتشكيل السياسة الخارجية وتوظيفها للدول، وسائر السياسات الدولية بشكل عام(١).

وقد تتدفق المعلومات، بفضل وسائل الاتصالات وأجهزة الإعلام، على الرأي العام المحلي والعالمي، ممّا يشير إلى انهيار سيادة الدولة في مجال الاعلام، حيث لم يعد من السهولة إخفاء الخبر المحلي عن الرأي العام الشعبي وحتى العالمي، حيث إن وسائل الاتصال المتعددة، والمتطورة باستمرار، قادرة على اختراق الحدود والمسافات في وقت قصير(٢).

كما أدى ظهور الإعلام الإلكتروني إلى تحرر الشعوب من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله، وهو تحرر مزدوج يشمل حرية الإرسال، وحرية الاستقبال. ومن مظاهر هذه الثورة الإعلامية الجديدة ما يأتي(٣):

---

(١) د. صابر فلحوط و د. محمد البخاري، م. س. ذ، ص٨٤.

(٢) د. عدنان السيد حسين، م. س. ذ، ص١٦٩.

(٣) محمد بن المختار الشنقيطي، الإنترنت.. ثورة الفقراء في عصر التواصل، دراسة منشورة على موقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/08806D71-3787-40EC-AE02-139CBA977E1A.htm>

على الرغم من أن الحكام الدكتاتوريين يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل الإنترنت، خوفاً من انفلات الأمور من قبضتهم، فقد بدأ الإعلام الإلكتروني يقضي على إعلام الورق "الصحف" وبدأ يضايق إعلام الصورة "التلفزيون" وهو مرشح للسيادة في المستقبل، بسبب المزايا العديدة التي يمتاز بها على الإعلام الاحتكاري التقليدي، ومن هذه المزايا:

أ. أن الإعلام الإلكتروني يعطي القارئ فرصة اطلاع أكبر من الناحية الكمية، ودون تكلفة مالية تذكر.

ب. أنه يعطي القارئ حرية الانتقاء والمقارنة، من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة الرؤى والخلفيات، واستخلاص النتيجة التي يراها أقرب إلى الحقيقة.

١. تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصادرها المباشرة، فبمجرد نقرة على شاشة الكمبيوتر ينتقل القارئ من موقع إلى موقع أينما أراد على وجه الأرض، ويقرأ عن أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم، دون مصادرة أو قيود.
٢. تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام المستبدين أو رجال المال المحتكرين لملكية وسائل الإعلام، وتوفير المعلومات الصحيحة.
٣. التمكّن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل، دون تدخل موجه من أباطرة الإعلام، الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم، على حساب المرسل الأصلي ورسالته، بل قد يقدّمون الرسالة بصورة تخدم نقيض ما أراد مرسلها.
٤. رخص ثمن الاتصالات، ممّا يجعلها متاحة للجميع، ممّا يساعد على إشراك عامة الناس في المعلومات، وتلك هي الخطوة الأولى لاتخاذ الموقف السياسي الرشيد.

كل ذلك يجعل المواطن قادراً على أن يكون له دور مراقب ومتابع آني لوسائل الإعلام الرئيسة أو الرسمية، والأعمال التجارية، والمحاسبة السياسية، بطريقة لم تكن موجودة من قبل.

ت. أنه يمكِّن من القراءة المتخصصة، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثاً عن موضوع معين، أو انتظار برنامج مخصوص في إحدى القنوات التلفزيونية، بل أصبح الإنترنت، بوسائل البحث في مادته، يمكنك من الاطلاع على الموضوع الذي تريد في الوقت الذي تريد.

ث. أنه يوصل الرسالة الإعلامية إلى مدى عالمي، ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المطبوعة، فهذه تحدها حدود "المكان" فلا يتجاوز بعضها مساحة معينة من البسيطة، كما تحدها حدود "الإمكان" فلا يستطيع الجميع الوصول إليها لأنها غير مجانية، بخلاف الإنترنت فلا تحده حدود المكان، وهو مجاني أو شبه مجاني في العادة. المصدر نفسه.

وقد تتأثر حياة مجتمعات أو ملايين البشر في أماكن بعيدة بقرار سياسي أو اقتصادي يصدر في دولة ما. كما أن الأحداث السياسية والتطورات في جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة في العملية السياسية في مجتمعات أخرى بعيدة[1]. ومن النتائج المباشرة للثورتين التونسية والمصرية – اللتين حدثتا في بدايات عام (٢٠١١)– كانت سرعة الأحداث والتطورات التي جرت من أجل تغيير النظام السياسي عن طريق الثورات والانتفاضات والاحتجاجات في دول عربية، مثل ليبيا واليمن وسوريا وغيرها، بل كانت الثورتان التونسية والمصرية تحت تأثير وسائل الاتصال الحديثة، لا سيّما الإنترنت والموبايل، التي تمّ استخدامهما من قبل الثوار من أجل تنظيم نشاطاتهم من جهة، ولإيصال صوتهم إلى العالم عن طريق القنوات الفضائية والإنترنت، ولا سيّما مواقع التواصل الاجتماعي، مثل (Facebook, Tweeter, YouTube)، من جهة أخرى، ولذلك قامت السلطات المصرية أثناء الثورة بإيقاف الخدمات الاتصالية لفترة من الوقت.

إذاً، إن ثورة الاتصالات اليوم وفّرت أهم الوسائل التي تستخدمها الشعوب أو القوى السياسية لتحرير الشعوب من الاستبداد والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما وفّرت ثورة الاتصالات –لا سيّما الإنترنت– إمكانات جديدة لهذه القوى، خصوصاً في مجالات البناء التنظيمي، والعمل الإعلامي، والنضال السياسي[2]. كما أدت هذه الثورة إلى الخروج من إطار العزلة على صعيد الفرد والمجتمع، إلى مجال أوسع من الاتصالات والمشاركة والمعرفة بفضل التنوع الكبير في البرامج التي يمكن مشاهدتها ومتابعتها، وهذا

---

(١) د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، م. س. ذ، ص٣٨٩.

(٢) محمد بن المختار الشنقيطي، م. س. ذ.

يشير إلى انتهاء العصر الذي يمكن فيه لطرف احتكار وسائل الوصول إلى المعرفة والمعلومات وحتى التجارب. أكثر من ذلك، بإمكان وسائل الاتصال، ولا سيّما القنوات الفضائية، التأثير في وضع الأجندات السياسية للدول، نتيجة إثارتها لأخبار ومعلومات تفرض المناقشة السريعة الضرورية بهذه الأجندات[1].

في ضوء ما سبق يمكن القول، إن ثورة الاتصالات أحدثت تغييراً كبيراً في عمليات التعاون الدولي كمّا وكيفاً، على المستوى الأفقي وعلى المستوى العمودي؛ فالتغيير حصل في عدد المشاركين وأنواعهم في عمليات التعاون الدولي، كما حصل التغيير في مستويات التعاون الدولي وأبعاده، بل أصبح التعاون ذا بعد عالمي.

إن ازدياد الفاعلين من غير الدول كمّاً وكيفاً والتغيير في طريقة نشاطاتها ووسائلها ونطاقها، أديا إلى تصاعد دور هذه الفواعل، في مقابل انحسار تدريجي بطيء لدور الدولة وعناصرها، ممّا يعني ازدياد دور الفاعلين من غير الدول في مسار عمليات التعاون الدولي، سواء كفاعل رئيسي في هذا المجال (القائم بالتعاون)، أو كمساعد أو محفّز للدول باتجاه التعاون.

٥- ١- ٢. تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف

من أهم الآثار الإيجابية لثورة الاتصالات تعظيم المكاسب من جهة، وتقليل التكاليف من جهة أخرى، من وراء عمليات التعاون، وذلك بفضل ما أفرزته هذه الثورة من تطبيقات عملية في ميدان الاتصالات.

---

(١) د. تيسير أبو عرجة، م. س. ذ، ص١١١.

فقد فرضت ثورة الاتصالات إعادة تعريف الكلفة والزمن والمسافة، وتم ربط المعرفة والمعلومات عالمياً فانعدمت المسافة وبزمن يكاد لا يحسب لـه حسـاب وبكلفة زهيدة إذا تمّ قياسها بأي قياس معلوماتي سابق، ممّا يولّد بيئـة قـرار جديدة تفرض على الوحدات الدولية التكيّف معها[1].

إن هذه المعادلة تؤثر تأثيراً بالغاً في نسب المكاسب والتكاليف في مجالات التعاون الدولي كافة. فقد قلّلت التطورات التكنولوجية الحديثة، لا سيّما تقنيات الهاتف النقال، وتقانة المعلومات، وتسهيلات النقل، على نحو مثير، من الوقت المطلوب لنقل المعلومات والبضائع والخدمات والموارد والأشخاص إلى أي جزء من العالم[2]. كما ساعدت على تخفيض أجور وسائل المعلومات ومعداتها والاتصالات بصورة كبيرة ممّا أدى استخدامها والاستفادة منها من قبل كثير من الأطراف على جميع الأصعدة[3].

وقد أدت تقنيات الاتصالات والنقل دوراً فعّالاً في خفض تكاليف التجارة والسفر والتعاون الدولي. ولا يقوم الاقتصاد العالمي الجديد الآن بتعزيز الازدهار فحسب، بل بإنعاش الفنون أيضاً، فقد تضاعفت الاستعارات العالمية في حقوق الموسيقى والفنون والعلوم والإبداع والطب والإذاعات والرياضة، كلها تتعزز خلال الاتصالات الدولية، فنحن نعيش الآن في عصر من الاعتماد المتبادل العالمي، وأصبحت المجتمعات أكثر ترابطاً، مدفوعة بالتقدم التكنولوجي، وإلغاء القيود على نطاق واسع في الاتصالات السلكية واللاسلكية[4]؛ فقد

(١) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص٣٤٧. و د. مازن عبدالحميد كاظم، م. س. ذ، ص١٠.

(٢) د. لويس بوسيتا فاكورو، م. س. ذ، ص٢٥.

(٣) د. داخل حسن جريو، م. س. ذ، ص١٦.

(٤) وليام هلال و كينث ب. تايلر، م. س. ذ، ص٧٢.

انخفضت معدلات تكلفة المكالمات الدولية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مثلاً، بنسبة (٥٦٪) بين عامي (١٩٩٣) و(٢٠٠٣). كما انخفضت تكلفة مكالمة مدتها ثلاث دقائق من الولايات المتحدة إلى فرنسا من (٤,١٤) دولار في عام(١٩٨٨) إلى أقل من (٠,٠٦) دولار أمريكي عام (٢٠١٠). نتيجة لذلك، زاد عدد المكالمات الهاتفية الدولية بنسبة (١٢٥٪) بين عامي (١٩٩٧) و(٢٠٠٦)[١].

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في عالمنا اليوم، مفتاحاً تقنياً له الأولوية في عالم الاقتصاد. وأدت أهمية الاتصالات في النشاطات الاقتصادية إلى تضمينها في اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، وأصبحت التجارة الإلكترونية في دول كثيرة حقيقة قائمة وهي آخذة بالازدياد والتنافس. هذا مع تشريع القوانين والأنظمة الضامنة لحقوق جميع الأطراف الذين يتعاملون مع هذا النمط من التجارة، والمحددة لالتزاماتهم، والتي تعطي مصداقية عالية للتبادل التجاري وعقد الصفقات واعتماد التواقيع الإلكترونية[٢].

وبعد أن كانت النقود تظهر في شكل سلعة أو معدن ثمين أصبحت ورقة بنكنوت، لتصبح بعد ذلك مجرد قيد في حسابات البنوك، وأصبحت الآن، في ظل ثورة الاتصالات، مجرد تعبير إلكتروني تحتفظ به ذاكرة الكمبيوتر في البنوك. هذا فضلاً عن الأدوات المالية الأخرى، حيث ساعدت ثورة الاتصالات

---

(١) مبادرة إعادة التصميم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي تحت عنوان (عمل يخص الجميع: تعزيز التعاون الدولي في عالم أكثر ترابطا: مشروع تقرير لإعادة تصميم المبادرة الدولية)، 30مايو ٢٠١٠، ص١٨. على موقع:
<https://members.weforum.org/pdf/grs2010/report/Executive-Summary_Arabic.pdf>

(٢) د. داخل حسن جريو، م. س. ذ، ص١٧.

انتقال الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية، تتصل بين البلدان المختلفة دون أن تصطدم بحواجز أو حدود سياسية. وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية، وأصبحت تتوافر لها حياتها الخاصة التي تتجاوز الحدود السياسية، ما أدت إلى حدوث أزمات مالية، تعجز الحكومات الوطنية عن حلها بوحدها[١].

من أهم مزايا العمل المصرفي الإلكتروني هو السرعة وقلة التكلفة، حيث تقدر كلفة إجراء المعاملات المصرفية بواسطة الإنترنت بنحو (٨٪) من تكلفتها في حالة استخدام جهاز الصراف الآلي، و(٣,٦٪) في حال استخدام خدمة الهاتف، و(٠,٢٪) فقط من كلفة إجراء المعاملة المصرفية من خلال فرع المصرف التقليدي، ويمتد عنصر التكلفة ليشمل أيضاً عدم الحاجة إلى الاستثمار المكلف في إقامة الفروع وتقليص عدد المستخدمين، فضلاً عن تقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة تلائم احتياجات العملاء ورغباتهم في دفع الفواتير وتحديث المعلومات الخاصة بالأرصدة وسحب وتحويل مبالغ من الحسابات وغيرها، ناهيك عن ضرورة مواكبة التحوّل المتزايد نحو البطاقات الذكية والإمكانات الكبيرة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية للأسواق المصرفية المحلية[٢].

من جهة أخرى، أحدثت التجارة الإلكترونية تغييرات جذرية في المجال السوقي والتجاري، وإن الانتشار الواسع لاستعمال التجارة الإلكترونية سيؤدي إلى ظهور تحولات هيكلية وتنظيمية في أغلبية الدول (المحيط الاقتصادي

---

(١) ينظر للتفصيل: د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٥٧"، ٢٠٠٠)، ص ص١٣٠-١٣٥.

(٢) حازم نعيم الصمادي، م. س. ذ، ص ص٢٤-٢٥.

وتنظيم المؤسسات وسلوك المستهلكين ونشاط الحكومات وميادين النشاط الإنساني كلها)، وستمنح التجارة الإلكترونية وسائل متطورة تتطلب القيام بتكييفات ومؤهلات كبرى، أي القيام بمعاملات تجارية من نوع آخر، إذ إنها ستعمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، كما أن الوظائف التقليدية للوسطاء ستتبدل، وستتطور منتجات وأسواق وتولد أخرى جديدة، وستنمو علاقات جديدة ما بين المؤسسات والمستهلكين، وسيتغير تنظيم العمل، وستنتشر قنوات جديدة للتوزيع بسرعة، وستتطلب الكفاءات والمؤهلات تغييرات وتكيفات كبرى مع هذه التطورات[1].

وعلى الرغم من أن توافر نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية أو للتعاون في أي مجال آخر، يؤدي إلى ازدهار العلاقات التجارية الدولية والأنواع الأخرى للتعاون، يبقى الحافز وراء التعاون الاقتصادي أو أي تعاون آخر استراتيجياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وإن التعاون

---

(١) زايري بلقاسم و طوباش علي، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة، ضمن كتاب: أسامة الخولي وآخرون، العرب وثورة المعلومات، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٤)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ص٥٥-٥٦. وهناك خصائص تميّز التجارة الإلكترونية، أهمها: سهولة توافر المعلومات، وذلك بفضل انتشار الإنترنت في كل الدول، كما أن صدق المعلومات المتوافرة وشفافيتها عبر الإنترنت يعدّ أساساً لتطوير التجارة الإلكترونية وتعزيز الثقة بها كوسيلة رئيسة لتبادل السلع الدولية. وسهولة الاتصال، إذ يكفي وجود كمبيوتر وخط هاتفي في كل من موقعين معينين لتأمين الاتصال، ومن ثمّ تحقيق التبادل التجاري. فكيف يكون الحال إذا انتشر الكمبيوتر والهاتف في المنازل والشركات والمؤسسات الرسمية، بحيث تتبادل المعلومات والسلع والخدمات. تخفيض كلفة التبادل، حيث تقوم التجارة الإلكترونية بتخفيض المسافة الاقتصادية التي تفصل المنتجين عن المستهلكين الذين بإمكانهم القيام مباشرة بالمشتريات دون اللجوء إلى الطرق العادية، كتجارة الجملة، أو حتى الموزعين الذين سيستفيدون من معلومات جيدة، وتكاليف ضعيفة للتبادل، وأسعار منخفضة، واختيارات متنوعة، وإمكانية طلب سلع متكيفة مع احتياجاتهم الخاصة، والتسليم في وقت معين لخدمات وسلع غير مادية في شكل رقمي. كما أن البائعين أيضاً يستطيعون الوصول إلى الأسواق العالمية. وإلغاء الموانع والحواجز أمام التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية تتخطى الحواجز الطبيعية والإدارية والاصطناعية التي تترافق مع التجارة الكلاسيكية، مّما يسهل حركة التبادل الدولي ويسرعها. هذا فضلاً عن أن الشركات تتمكن من إيجاد مصادر دخل جديدة، ممّا يفرض عليها أن تتهيأ بسرعة وتنظم نفسها بدقة في الميادين المالية والإدارية والتسويقية وغيرها. المصدر نفسه، ص ص٦٣-٦٦.

الدولي تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون مع دولة أخرى، وتراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي أو أطراف التعاون، وليس شرطاً أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين؛ فقد ترمي الدولة تحقيق انتعاش اقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل ميسّر دون فائدة. ومهما تباينت أهداف الدول في التعاون الدولي، إلا أن التعاون في حد ذاته يعدّ سبباً مُهمّا لنمو العلاقات الدولية وازدهارها[1].

إن دول الشمال، باعتبارها هي الأقوى من دول الجنوب، وهي مبتكرة ومنتجة للوسائل التكنولوجية التي تسهل التعاون وتجرى عمليات التعاون من خلالها في معظم الأحوال، فهي المستفيدة الأولى من عمليات التعاون، وقد تستخدم ذلك من أجل فرض هيمنتها على دول الجنوب.

ممّا يدلّ على ذلك هو أن ثورة الاتصالات أثّرت بصورة كبيرة في قوة العمل، وفي القدرة على المنافسة أو التعاون، في أسواق السلع والخدمات والعمل داخل وعبر الحدود الدولية، إلى جانب إعادة هيكلة مؤسسّات العمل، مهما كان حجمها، ودخل العالم المتقدم إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات، لمصلحة المعاملات التجارية، وإنجاز الأعمال عبر شبكة الإنترنت، وأصبح تعبير الحكومة الإلكترونية شائعاً، في العديد من دول العالم؛ إذ إنه علامة للتيسير في المعاملات، والسرعة في إنجازها، واختصار الجهد والوقت، ومؤشراً إلى المهارة في العمل[2]، وإن دول الشمال تستخدم كل

---

(١) د. قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة التكوين المتواصل، (للتعليم عن بعد)، على الرابط التالي:

<http://www.ao-academy.org/docs/al3ilaqat_altijariyah_aldowaliyah_2403009.pdf>

(٢) ثورة الاتصالات، م. س. ذ. فضلاً عن ذلك، فالبنية الأساسية التحتية للاتصالات، هي العمود الفقري لتطبيق مجال واسع من خدمات الاتصال والوسائط المتعددة؛ فنجد خدمة شبكات الهاتف، هي أساس المشاركة في مجتمع المعلومات العالمية

إمكاناتها التكنولوجية في هذه المجالات في إطار التعاون الدولي، ممّا يجعلها تهيمن على أطراف التعاون الضعيفة.

تستفيد كل أطراف عمليات التعاون من تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف اللذَين أفرزتهما ثورة الاتصالات، لكن بصورة متفاوتة؛ فالأطراف القوية تسيطر بشكل قوي على شروط التعاون وآلياته، ما يجعلها تحظى بالنصيب الأكبر من فوائد التعاون، أما الأطراف الضعيفة فإن فوائدها أقل بكثير من فوائد الأطراف القوية، وهذه هي النتيجة الطبيعة للتعاون بين طرفين غير متكافئين في القدرات التي تمتلكانها، حيث في التحصيل النهائي يحظى كل طرف بنصيب من فوائد التعاون تتقارب مع قدراته التي دخل بها إلى التفاوض على التعاون مع طرف أو أطراف أخرى. لكن الخطر يكمن في استخدام هذه عمليات التعاون من قبل الأطراف القوية من أجل فرض السيطرة والهيمنة على الأطراف الأخرى، والإجحاف بحق الأطراف الأخرى.

في كثير من الحالات تأتي عمليات التعاون نتيجة اتفاق بين أطرافها كصفقة يريد كل طرف من خلالها تحقيق أهداف لا تماثل أهداف الأطراف الأخرى بشكل تام، لكن في نهاية الأمر يستفيد كل طرف من الوسائل التكنولوجية التي أفرزتها ثورة الاتصالات على الرغم من التفاوت في المستويات ودرجة الفائدة، التي هي لصالح الأطراف القوية.

وأسواقها، وما يتبعها من تنمية للثروات. كما أصبحت جودة البنية التحتية للاتصالات، عاملاً منافساً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يُستفاد، في عمليات العرض والطلب، من وسائل الاتصال الحديثة في تغيير الأنماط، واختيار البدائل المتاحة، وتعديل الصفقات التجارية، واستنباط أساليب جديدة في التحكم في مصادر الإنتاج وتمويلها؛ إلى أن ظهر، حديثاً، التوقيع الإلكتروني، لسرعة إنجاز الاتفاقيات التجارية. تأثير آخر هو سهولة عمليات الرقابة على الأعمال، ومن ثمّ إمكانية إعادة هيكلة الإدارة في المشروعات، التي تعتمد على الأيدي العاملة؛ ما سيسهم في تعديل نُظُم العمل والرقابة المركزية. المصدر نفسه.

٥- ١- ٣. تعزيز التقارب والمواطنة والثقافة العالمية

بداية لابد أن نعرف أن وسائل الاتصال تلعب دور الناقل الأساس للثقافة، كما يمكن اعتبارها أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف والتأثير فيها، وعلى تحفيز أنماط سلوكية معينة وتعزيزها ونشرها وتحقيق التكامل الاجتماعي. وهي تشكل لمعظم الناس، الوسيلة الأساسية للحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلّاق، كما بإمكانها، بمرور الزمن، إعادة صياغة القالب الاجتماعي للمجتمع[١]، ومن ثمّ التأثير على المجتمعات البشرية باختلافاتها المتعددة.

وبما أن وسائل الاتصال تقوم بأداء وظائف أساسية، أهمها: الأخبار وتقديم المعلومات، والتحليل والتفسير، والتعليم والتنشئة الاجتماعية، والإقناع والعلاقات العامة، والتعبئة وخلق الدوافع، والمبيعات والإعلان، والتسلية والفن[٢]، لا سيّما في ظل تقنيات الاتصال الحديثة، التي تملك قوة تواصلية وإبداعية عظيمة تشمل كل فنون المنطوق والمسموع والمرئي معاً، فإن التواصل يخلط بين القيم والمصالح، والأفكار والمبادئ[٣]، وجعل العالم قرية صغيرة، وإلغاء حواجز العزلة بين الدول والشعوب والحضارات، وقد أظهر آثاره على الحضارة الإنسانية وصبغها بالوسائل التكنولوجية التي تملك القدرة على تغيير العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها، كما يعصف بجوانب الحياة كافة في التجارة والسياسة والتربية والتعليم إلى التسلية والألعاب[٤].

---

(١) ينظر: د. تيسير أبو عرجة، م. س. ذ، ص ص١١٣-١١٤. و د. محمد منير حجاب، م. س. ذ، ص ص٤٩-٥٥.

(٢) د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، م. س. ذ، ص٧٣.

(٣) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٣٣، ص٩٩.

(٤) د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ، ص١٩٤.

إن ظهور الطريق السريع للمعلومات أدى إلى هدم الحدود وربما إلى بروز ثقافة عالمية أو على الأقل نوعاً من المشاركة المتبادلة في الأنشطة والقيم المتبادلة[١]؛ أي أصبح العالم اليوم –بفضل ثورة الاتصالات– يشهد بصورة متزايدة عمليات التبادل بين البشر والثقافات المتنوعة، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى، كما يكتشفون قيماً متغايرة ويتعرفون على تجارب عديدة في أجزاء العالم[٢].

إن من أبرز ما تتميّز به تكنولوجيا الاتصالات الجديدة هو أنها ستلغي المسافة؛ فلن يهمّ في شئ ما إذا كان الشخص الذي تتصل به موجوداً في الغرفة المجاورة أو في قارة أخرى، أن شبكة الإنترنت ذات الطابع الوسائطي عالي الكفاءة لن تتقيد بالأميال أو بالكيلومترات[٣].

فقد وفرت ثورة الاتصالات تجربة إضافية قد لا تتوفر محلياً كأن ينتقل الفرد من ثقافة إلى أخرى، وذلك ما يجعل الفرد ينظر إلى ذاته ومحيطه من أبعاد مختلفة، وتجعله يفلت جزئياً من تلك المسلمات التي تمثل جلّ ما يعرفه ويدركه عن ذاته ومجتمعه[٤].

يقول الفن توفلر "الثورة في وسائل الاعلام والاتصال تعني ثورة في العقل. حيث إن وسائل الاتصال والاعلام حالياً تفرز تنوعاً كبيراً للنماذج الوظيفية

---

(١) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص١٠٧.

(٢) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص٣٤٧.

(٣) بيل جيتس، م. س. ذ، ص١٧. وكما قالت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للديمقراطية والشؤون العالمية "بولا دوبريانسكي" في (ديسمبر ٢٠٠٦): "تستطيع شبكة الإنترنت التي يمكن الوصول إليها واستعمالها بحرية أن تفضح الفساد، وتشجع الشفافية، وتشجع المشاركة في العملية السياسية، كما أنها تستطيع أيضاً دفع عجلة التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية. فالإنترنت باختصار وسيلة حاسمة لتمكين الناس". نقلاً عن: الإعلام يصنع التغيير، المجلة الإلكترونية- يو إس أيه، وزارة الخارجية الأميركية- مكتب برامج الإعلام الخارجي، المجلد ١٢، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧، ص28. (سحب في: ٢٠١٠/٨/١٢) على الرابط التالي:

<http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html>

(٤) د. عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص١١٤.

والأساليب الحياتية والمستويات المعيشية التي يقارن الفرد خصائصه بها، وإن هذه الوسائل أصبحت الآن تفاعلية"[1]. وهذا بالنتيجة يؤثر في نمط تفاعل المجتمعات المختلفة وطريقة التأثير والتأثر بالأحداث التي تجري خارج حدود الوطن.

من جهة أخرى، تقدم المتاحف مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً أساسياً لرقمنة التراث الثقافي العالمي ونشره إلكترونياً. وقد زاد عدد المتاحف التي لديها موقع إلكتروني على مستوى العالم، كما زاد عدد زوّار هذه المتاحف التي تنشر معالم ثقافة وحضارة معينة؛ ففي فرنسا مثلاً وصل عدد زوّار (١١٧٣) متحفاً، في عام (٢٠٠٣)، إلى (٤٠,٤٦٩,٦٠٠) زائر، (٧٣٠) متحفاً منها لديها موقع إلكتروني، أي بنسبة ٦٢٪. ووصل عدد زوّار متحف " Musée du Louvre, Paris, France" عن طريق موقعها الإلكتروني التالي (www.louvre.fr) في عام (٢٠٠٧)، إلى (٩,٨٦) مليون زائر، هذا في حين وصل عدد الزائرين جسدياً إلى (٨,٢٦٠,٠٠٠) في العام نفسه. وفي اليونان فإن كل المتاحف الموجودة فيها التي يصل عددها إلى (١٧٦) متحفاً، كلها لديها موقع إلكتروني، ووصل عدد زوّار هذه المتاحف عام (٢٠٠٧) إلى (٤,٧٥٥,٥٣٥). وهذا يدلّ على ازدياد دور الإنترنت في التقارب بين الثقافات وتعريف بعضها ببعض[2].

وقد أسهمت وسائل الاتصال الجديدة في تشكيل وعي الفئات الاجتماعية التي تتفاعل بداخلها وتلعب أيضا دوراً حيوياً في تكامل منظومة الثقافة والأهم في هذا الصدد هو أن البنية المعلوماتية الجديدة توفر تفاعلاً بين منظومات الثقافات المختلفة؛ فالثقافة التي تجمع بين الأفراد الذين يتفاعلون عبر خدمات

---

(١) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط١، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٠)، ص٤٢٩.

(2) See: World Telecommunication/ICT Development Report 2010, Op. Cit., pp. 82-84.

الإنترنت أطلق عليها لفظ الثقافة السيبرية (Cyber Culture)، وهي مجموعة متكاملة من النقلات النوعية على الصعيد الثقافي، يشكل هذا النمط الثقافي الجديد إطاراً ثقافياً خاصاً يجمع بين المنخرطين في التفاعلات الافتراضية[١].

إن انفتاح الثقافات على بعضها من دون غرض الهيمنة يمكن أن يشكل وسيلة فعّالة في جعل "مجتمع المعلومات" مجتمعاً متعدداً ثقافياً[٢].

إن أحد المظاهر المهمة للتقنيات الحديثة، أنه ساعد على نمو علاقات ثقافية جديدة، لم يكن النظام القديم قادراً على إنشائها، وهي العلاقات الثقافية التي مهدت لتطوير وعي وإدراك وقيم ثقافية عالمية، حيث ساعدت وسائل الاتصالات الحديثة، توسيع دائرة الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وأسهمت في تشكيل قناعات وأنماط سلوكية معينة ذات طابع عالمي، وأصبحت قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والشفافية ومكافحة الفساد وحماية البيئة وحقوق المرأة وغيرها قضايا عالمية يهتم بها المواطن في جميع الدول[٣].

إذاً، نتيجة لتأثير ثورة الاتصالات في إدراك المرء للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية الذي يمكن أن يؤدي إلى إمكانية تكوّن نوع من الإحساس بالولاء والمشاركة، وهو ما يطلق عليه "المجتمعات الإلكترونية"، عن طريق شعارات ترسيخ الثقافة العالمية وقيم المعرفة العلمية والبحث العلمي، فإن ثورة الاتصالات أدت إلى الضعف في ولاء الشعوب لأنظمتها السياسية وللدول التي يتواجدون داخلها شيئاً فشيئاً[٤].

وبالمقابل فإن ظهور التقارب والثقافة العالمية التي تشترك في مفاهيم أساسية تجتمع عليها الأمم والشعوب المختلفة، سوف يؤدي إلى وجود تفاهم

---

(١) وليد رشاد زكي، م. س. ذ.

(٢) د. الصادق رابح، الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، ط١، (العين-الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٨٥.

(٣) د. عثمان أبو حرب، م. س. ذ، ص ص٨٢-٨٣.

(٤) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص٣٥٠.

مشترك، ومن ثمّ إجماع على حلول القضايا المشتركة والتحدّيات والمخاطر التي تهدّد الجميع ويشترك الجميع في طريقة إيجاد حل أمثل لها. هذا فضلاً عن إمكانية الاتفاق على الطرق المؤدية إلى تحقيق المصالح المشتركة طبقاً للرؤى المشتركة، ومن ثمّ ظهور واستمرار التعاون الدولي. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة (وجود ثقافة مشتركة ومواطنة عالمية تؤدي إلى التفاهم المشترك ومن ثمّ إلى التعاون) نتيجة نسبية من جهة، ومن جهة أخرى هي معادلة غير مباشرة، أي إن صناع القرار قد يتأثرون بهذه النتيجة بطريقة غير مباشرة.

في ضوء ما سبق يمكن القول، إن ثورة الاتصالات تركت تأثيرات كبيرة في مجال التعاون الدولي، منها تأثيرات مباشرة، ومنها غير مباشرة، أهمها تكمن في التأثير في صناع القرار باتجاه إيجاد هموم مشتركة تجاه تحديات مشتركة تشترك البشرية كلها في مخاطرها، ما يجعل القادة في المستويات كافة يفكّرون بحلول مشتركة عن طريق التعاون الدولي أو بالأحرى التعاون العالمي. فضلاً عن ذلك، فقد أفرزت هذه الثورة نوعاً من الثقافة العامة لدى معظم الشعوب حول عالمية حقوق الإنسان ومعاييرها وأجيالها وأنواعها، ما أدى إلى انتشار نوع من الثقافة العامة لدى الشعوب، بشكل عام، سترسى أساساً للمواطنة العالمية وثقافة مشتركة تؤدي بالنهاية بدورها إلى التأثير في صناع القرار والشعوب باتجاه ميل أكثر فأكثر إلى التعاون بين الوحدات الدولية، لإيجاد حلول مشتركة للتحديات والمشاكل والقضايا العالمية الطابع، والجهد المشترك باتجاه تحقيق المصالح المشتركة.

٥- ٢. الآثار السلبية

كما أشرنا سابقاً، هناك جملة تداعيات تظهر نتيجة لثورة الاتصالات، تعرقل، بشكل أو بآخر، عمليات التعاون الدولي على الصعيد الدولي. إن التطبيقات العملية لهذه الثورة قد تستخدم لأغراض غير مشروعة ممّا قد يتسبب في إيقاف أو تأخير التعاون الدولي، أو عدم إيجاد مناخ مناسب لبدء عمليات التعاون أو لاستمرارها، ذلك لأن نظم الاتصالات لا تقتصر في عملها على إيجاد الوسائل والفرص، بل يمكن أن ينقلب مصدر الفرص ذاته إلى تهديدات، ويعتمد ذلك على مقاصد ونتائج أعمال مستخدميها[١].

تكمن أبرز الآثار السلبية لثورة الاتصالات على التعاون الدولي في تعميق الهوة بين دول الشمال والجنوب وتهديد الخصوصية الثقافية، وسهولة ارتكاب الجرائم والأعمال غير المشروعة.

٥- ٢- ١ تعميق الهوة بين دول الشمال والجنوب وتهديد الخصوصية الثقافية

يظهر جدل بشأن النيات الكامنة وراء عمليات التعاون وكيفية توزيع ثمارها بين أطرافها؛ حيث إن الطرف أو الأطراف القوية في إطار أية عملية تعاونية ستكون بطبيعة الحال رابحاً أكبر من التعاون، ذلك لأنها تمتلك القدرة التكنولوجية، لا سيّما في مجال الاتصالات، بشكل أفضل بكثير من الأطراف الضعيفة، وهي المنتج والمصدّر للتكنولوجيا للأطراف الضعيفة، ممّا يسهل ممارسة سيطرتها وهيمنتها على الأطراف الضعيفة، مادياً ومعنوياً، ومن هنا سيكون التعاون —في هذه الحالة— وسيلة لفرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء،

---

(١) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٨٤.

مع أن هذا التعاون قد يحقق مصالح مشتركة أو متبادلة أو تدفع مخاطر مشتركة. بعبارة أخرى، قد يفرز التعاون مزايا وايجابيات يشترك فيها جميع أطرافه، على الرغم من التفاوت في المستويات، إلا أن أطرافه القوية قد تجعل هذا التعاون وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، أهمّها تحقيق الهيمنة على أطراف التعاون الضعيفة منها. إن لثورة الاتصالات، التي أفرزها التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الاتصال في دول الشمال، دوراً كبيراً في هذا الإطار، أي في تحقيق هدف الأقوياء، وأهمها الهيمنة على الأطراف الضعيفة للتعاون، أو ترسيخ هيمنة الأقوياء بشكل عام.

وهذا ما يؤكد عليه المنظرون الراديكاليون أو النقديون، فمثلاً ركّز (Johan Galtung) على العنف البنيوي في العلاقات الدولية، وأكد على تقسيم العالم إلى أمم مركزية ومحيطية، كما أكّد على أن هناك آليتين للإمبريالية: الأولى هي إن نتيجة علاقات التفاعل بين المركز والمحيط، أي بين الدول المتقدمة والدول النامية، أن يكسب كلاهما من خلال التفاعل، إلا أنهما لا يحققان ذلك على قدم المساواة. والثانية هي أن علاقات التفاعل الرأسي تحدث ضمن بيئة تفاعل إقطاعية عالمية؛ حيث إن التفاعل بين المركز والمحيط تفاعل رأسي، وإن التفاعل بين المحيط والمحيط مفقود، كما أن التفاعل متعدد الأطراف، الذي يشمل الثلاثة كلها، مفقود، ويحتكر المركز التفاعل مع العالم الخارجي[1].

إن ما جات به ثورة الاتصالات من تطور كبير في قدرات القوى المهيمنة، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد بقاء صحة ما جاء به (Johan Galtung) حول تبعية دول المحيط لدول المركز، ولو بصورة نسبية، حيث

---

(1) Martin Griffiths, Op. Cit., pp. 129-133.

إن التكنولوجيا بشكل عام، وتكنولوجيا الاتصالات بوجه خاص، مكّنت دول "المركز" من فرض هيمنتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً على دول "المحيط".

وقد أدت ثورة الاتصالات إلى ترسيخ المزيد من التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب[1]، كما وسّعت التطورات الراهنة في الحاسوب والاتصالات الهوة بين دول الشمال والجنوب[2]؛ ويعود ذلك إلى أن تأثير ثورة الاتصالات يختلف باختلاف نمو وتقدّم الدولة أو الوحدة الدولية؛ فالدول المتقدمة علمياً أو تقنياً بمقدورها استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة بكفاءة عالية، أما الدول المتخلفة علمياً وتقنياً تعاني من محدودية الأداء اقتصادياً وأمنياً بسبب تأثيرات الاعتمادية وتدني القرارات الدفاعية وعدم إدراك عوامل الرقي الحضاري. من هنا فالتفاوت في مدى امتلاك وسائل الاتصال أو طريقة توزيعها يعدّ من الآثار السلبية لهذه الثورة[3].

فضلاً عن ذلك، يوجد تفاوت في حقل الاتصالات الإلكترونية؛ فعلى الرغم من أن تكاليف الاتصالات لم تعد ممّا تتأثر بالمسافة بدرجة متزايدة، فإن هناك اختلافات جغرافية واجتماعية في مدى الوصول إلى هذه التقنيات. فلا توجد للطرق الإلكترونية لعصر المعلومات صلات عالمية متبادلة شاملة، وإن الأماكن التي تستفيد أكثر من الاختراعات في وسائل الاتصال هي الأماكن الهامة الرئيسة، حيث إن الاستثمارات في تكنولوجيا الاتصالات مرتبط بالسوق وتتجه إليه لأن العائد المتوقع يكون عالياً، وإن أثرها التراكمي يقوي قنوات

(١) د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ، ص١٩٧.

(٢) د. ستار بدر سدخان المالكي، م. س. ذ، ص٨٩.

(٣) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، م. س. ذ، ص١١٧.

الاتصالات المؤكدة على النطاق العالمي ويعزز أهمية المراكز (المدن مثلاً) في تلك القنوات؛ فمع أن الدول النامية تضم (٧٥٪) من سكان العالم، مثلاً، فإنها لا تمتلك سوى (١٢٪) من خطوط الهاتف العالمية، هذا في حين أن هذه التكنولوجيا ليست في متناول الجميع، وأن تكاليف استعمالها ليست قليلة[١].

إذاً، يشهد العالم فقراً وثراءً في مجال الاتصالات، حتى أن دول الجنوب أصبحت مهددة بالتعرض لتبعية الدور، أو تهميشه.

وقد أدت وسائل الاتصال إلى تعرّف الشعوب على أنماط حياة الشعوب الأخرى وثقافتها ومستويات معيشتها، لا سيّما من ناحية التقدم العلمي والرفاه الذي تعيشه الدول المتقدمة، مقارنة مع أشكال التخلف والأمية والفقر الذي ترزح تحت أثقاله بعض الشعوب[٢].

وكانت نظرية الاتصال الثقافي القديمة التي صاغها العالم البريطاني ""فوديتسي" في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي تقوم على فكرة مفادها: إن الثقافات القوية تنتشر بسبب التفوق التكنولوجي أو السلطة السياسية، وإن الثقافة الأقوى تعدّ كأنها وعاء تنصهر فيه الثقافة الأضعف. ولكن نظرية "التثاقف" ترى أن ثقافة جديدة أو أكثر تنشأ عادة من تداخل عدة ثقافات. ويطلق البعض على الاتصال الثقافي مصطلح "الاتصال عبر الثقافات"، ويقصد به عملية تبادل الأفكار والمعاني بين الشعوب بغض النظر عن مستوى الثقافة أو درجة التطور الحضاري[٣].

---

(١) وليام هلال و كينث ب. تايلر، م. س. ذ، ص١١١.

(٢) د. تيسير أبو عرجة، م. س. ذ، ص١١٢.

(٣) د. محمد منير حجاب، م. س. ذ، ص ص١٠٦-١٠٧.

ولكن نتيجة لثورة الاتصالات، شهد تـأثير الاتصـال بـين الثقافـات، كأحـد أشكال الاتصال المهمة والمعقدة، ازديـاداً وتطـوراً؛ حيـث إنـه يـرتبط بجوانـب وقضـايا ومتداخلـة ومعقـدة، مثـل قضـايا الهويـة الثقافيـة للشـعوب، الهيمنـة الثقافيـة، مشـاكل التفـاوت في التكنولوجيـا وآثـاره السياسـية والاجتماعيـة والثقافية، بالإضافة إلى تعلق الاتصال بين الثقافات بسـيادة الدولـة، والاخـتراق والإضرار بأمن الدولة[1].

وقد ركز علماء مثل (Samuel P. Huntington) علـى أن الثقافـة أو الهويات الثقافية، التي هـي علـى المسـتوى العـام هويـات حضـارية، هـي الـتي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحـرب البـاردة، وهـي التي ستصبح –بدلاً من الاقتصاد والثـروة أو الآيـديولوجيات– الأسـاس الـذي تبنى عليه العلاقات الصراعية والتعاونية بين الكيانات المختلفة[2].

فوسائل الاتصال الجديدة تزيد من التباينات الجديدة بين الدول؛ فالإنترنت، مثلاً، وسيلة ممتازة للوصول إلى المعرفة والمعلومات بصـورة فوريـة، بالنسـبة إلى الذين يحسنون استخدامها فقط. وهذا يشير إلى أن التكنولوجيا هـذه يمكـن أن تستبعد الذين لا يملكون الوسائل المادية أو الفكرية للاستفادة مـن المـوارد الهائلة المتوفرة، عن طريق التباين في امتلاكها. هذا التباين قد يعمّق الهوة بـين الثقافات، فتتعرض أضعفها لخطر يتزايد في إطار حرية العمل وحريـة المـرور في ظل ثورة الاتصالات، وسـتزيد الـدول المتقدمـة اقتصـادياً وعلميـاً مـن تقـدمها

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٢) قام (Samuel P. Huntington) بنشر مقال بعنوان "صدام الحضارات؟"، في فصلية "Foreign Affairs" في صيف عام (١٩٩٣)، والذي أثار جدلاً واسعاً إستمرّ ثلاث سنوات. وبعد ذلك طوّر (Huntington) أفكاره ليخرج بها نظريته المعروفة بـ "صدام الحضارات" في كتاب صدر له في (١٩٩٦) بعنوان "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي". للإطلاع على نظرية هنتنغتون يراجع: صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط١، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨).

بفرضها سيطرة كبيرة على المواقع الإلكترونية، ويؤدي هذا التسارع في الهيمنة الثقافية إلى عدم التوازن وربما إلى ردود فعل تترجم إحباطات وصراعات[١].

فهناك اختلاف واضح في النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في عام (٢٠٠٩) بين الأقاليم والمناطق المختلفة في العالم؛ فقد وصلت هذه النسبة في أوروبا إلى (٦٢,٧٪)، وفي الأمريكتين إلى (٤٨,٧٪)، وفي رابطة الدول المستقلة إلى (٢٥,٧٪)، أما في الدول العربية فقد وصلت إلى (١٩,٦٪)، وفي آسيا والباسيفيك إلى (١٩,١٪)، وفي أفريقيا إلى (٧,٥٪). أما نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فقد قدّرت في أوروبا، مثلاً، بـ(٥٨,١٪)، وفي الأمريكتين بـ(٣٩,٢٪)، أما في الدول العربية فقد قدّرت بـ(١٤,٣٪)، وفي أفريقيا بـ(٢,٥٪)، وذلك في عام ٢٠٠٨[٢]، هذا إذا علمنا أن نسبة استخدام اللغات على شبكة الإنترنت، تشير إلى عدم توازن كبير بينها. ففي عام (٢٠٠٩) مثلاً، كانت نسب استخدام اللغات العشر الأوائل على الشكل التالي وعلى التوالي (بالملايين): (الإنكليزية: ٤٦٤، الصينية: ٣٢١، الإسبانية ١٣١، اليابانية: ٩٤، الفرنسية: ٧٤، البرتغالية: ٧٣، الألمانية: ٦٥، العربية: ٤١، الروسية: ٣٨، الكورية: ٣٧)، وبقية اللغات: (٢٥٨)[٣].

كما تختلف نِسَب استخدام الهاتف الخلوي النقال حسب الأقاليم المختلفة في العالم؛ فقد وصلت هذه النسبة، مثلاً، في أوروبا إلى (١١٨,٦٪)، وفي رابطة الدول المستقلة إلى (١٠٦,٦٪)، وفي الأمريكتين إلى (٨١,٠٪)، أما في الدول العربية فقد وصلت النسبة إلى (٥٧,٦٪)، وفي آسيا والباسيفيك إلى (٤٦,٤٪)،

---

(١) ينظر: غي هرميه وآخرون، م. س. ذ، ص ص٨٧-٨٨.

(2) World Telecommunication/ICT Development Report 2010, Op. Cit., pp. ٢٠٢, 204.

(3) Ibid., p. 182.

وفي أفريقيا (٣١,٥٪)[1]. وهذا يدلّ على اختلاف واضح وكبير في نِسَب استخدام الموبايل، حسب المناطق والأقاليم طبقاً للتطور والتقدم الحاصل في بلدان هذه المناطق، لا سيّما في هذا المجال.

لكن هل تسود قِيَم الأطراف الأقوى، المتسلحة بالوسائل التكنولوجية الجديدة؟ أم يسود الأصح من هذه القِيَم، أم ستكون هنالك خليط من قِيَم ومبادئ وأفكار وثقافات جديدة، تلائم مع المجتمع العالمي المعاصر؟

بما أن التكنولوجيا، ومنها تكنولوجيا الاتصالات، محايدة؛ تخدم من يمتلكها ويحسن استخدامها ويجعلها وسيلة لتحقيق مصالحه وأهدافه، وأن دول الشمال الموجهة للنظام الدولي، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك، وتنتج ما تستهلكه وتستخدمه دول الجنوب من تكنولوجيا الاتصالات، فبالتأكيد ستكون الغلبة والسيادة لقيم الأقوى، والمعادلة ستكون لصالح دول الشمال، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك لأنها بإمكانها وضع قيود على دول الجنوب وفقاً لما تقتضيها مصلحتها.

(1) Ibid., p. ١٩٨.

٥- ٢- ٢. سهولة ارتكاب الجرائم والأعمال غير المشروعة

على الرغم من أن عمليات الجرائم والأعمال غير المشروعة –التي تتم على الصعيد الرسمي وغير الرسمي باستخدام وسائل الاتصال الجديدة بصورة سهلة– من قبيل التجسّس وجرائم غسل الأموال، والسرقة في مجال البحث وبراءات الاختراع..، يمكن اعتبارها كمتغير حافز باتجاه تعميق التعاون بين الدول والوحدات الدولية الأخرى من أجل مواجهتها، إلا أنه من جهة أخرى تؤثر هذه الجرائم والأعمال غير المشروعة في العلاقة الودية بين بعض الدول أو الوحدات الدولية الأخرى.

فيمكن أن تتعرض الدول إلى حرب معلوماتيه في عدة مجالات يمكن تلخيصها في: اللعب، الجريمة، حقوق الفرد، الأمن الوطني. ويتعلق مجال اللعب بخرق نظم المعلومات لغايات التسلية والتحدي، في حين يتعلق مجال الجريمة بالسلوكيات غير القانونية المتعلقة بجرائم الملكية بالحاسب وسوء استخدامه، ويمثل الصراع بين الضحايا والفاعلين للجريمة، مثل جرائم الملكية الفكرية، سرقة الأرصدة، سرقة البرامج، إعادة نسخ البرامج، التجسّس. أما مجال حقوق الفرد فتغطي الصراعات في مجال حرية التعبير والكلام والخصوصية وهذا يظهر بين الأفراد والمنظمات او الحكومات. أما مجال الأمن الوطني والذي يتعلق بالصراع على المستوى الوطني ويشمل عمليات التجسّس الأجنبية والحروب والصراعات العسكرية والعمليات ضدّ الدولة من خلال لاعبين غير الدول، وهذه المجالات متصلة بعضها مع بعض[١].

وتعدّ أعمال التجسس من أخطر السلبيات لشبكات الاتصال العالمية، فقد أصبحت الدول تخشى من اختراق غير مسبوق للمعلومات السرية المتعلقة

---

(١) للتفصيل ينظر: ذياب البداينة، م. س. ذ، ص ص١٣٢-١٤٥.

بأمنها القومي؛ سواء كان التجسس في المجال العسكري، أو الصناعي أو التجاري أو البحث العلمي. وممّا يدلّل على سهولة اختراق الشبكات الحكومية الرسمية، هو تعرض شبكة وزارة الدفاع الأمريكية للاختراق أكثر من (٣٠٠) مرة فقط خلال عام (١٩٩٤)[١].

إن أهداف مكان التجسس في الولايات المتحدة هي التقنية العالية، والصناعات العسكرية، حيث إن امتلاك هذه التقنيات يمكّن الدول من تطوير نظم أسلحة ذات فعالية، دون الإنفاق المادي الكبير في مجال البحث والتطوير. ومن أهم مواضع التجسّس على الولايات المتحدة كانت في المجال التجاري في عام (١٩٩٨) كان هناك (٨٠٠) حالة رسمية[٢].

وبما أن شبكات المعلومات ونظمها، ولا سيّما في الدول المتقدمة، أصبحت تمثل العصب الرئيس لكل أنشطة الدول والمجتمعات، وإن أي اختراق خارجي لشبكات المعلومات في دولة من الدول، أو أية عمليات تخريبية تلحق أضراراً كلية أو جزئية بها، فإنه يمكن أن تترتب عليه إصابة الدولة أو بعض قطاعاتها الحيوية بالشلل، فضلاً عن تعريض مصالحها الحيوية للخطر[٣].

فوسائل الاتصال الجديدة، ولا سيّما الإنترنت، أظهرت العديد من التحديات الأمنية التي يمكن أن تعيق جهود تحقيق الأمن الشامل. أبرز هذه التحديات هي: تحدي الأمن الوطني (تزايد حالات الاختراق للأمن الوطني بتنسيق الأعمال الإجرامية والتجسس المعلوماتي والاقتصادي، وبثّ الشائعات،

---

(١) د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص١٣٢.

(٢) ذياب البداينة، م. س. ذ، ص ص١٤١-١٤٢.

(٣) عبد الله بن بيه، م. س. ذ. يتراوح مجرمو الكمبيوتر الجدد في عملهم مستقبلاً بين المريض اجتماعياً المنصرف لعمله بمعزل عن الناس إلى تجمعات إجرامية دولية بمقدورها التوصل إلى مبالغ نقدية هائلة وإلى أنظمة لا ديمقراطية ترعى الهجوم على أهداف معينة. مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٣١٠.

والأخبار المكذوبة عن طريق الإنترنت)، تحدي الأمن الفكري والثقافي (الهجمات الثقافية سواء لنشر التطرف أو الإباحية أو أي قيم غير محبّذة لدى المجتمع)، تحدي الأمن العلمي والحضاري (مدى مساهمة كل حضارة في شبكة الإنترنت بما لديها من القيم والأفكار والمساهمات يشكل أحد المؤشرات على مدى تأثير هذه الحضارة على غيرها، ومن هنا فإن قلة هذه المساهمة تدلّ على مستوى الخطورة)، التحدي الأمني "الجنائي" (فقد بدأ عصر الجريمة الذكية غير العنيفة عن طريق وسائل الاتصال الجديدة)(١).

وهماك مبررات كثيرة تدفع باتجاه انتشار الجرائم والإرهاب المعلوماتي، ومنها امتلاك القائمين بهذه الجرائم لمجموعة من المزايا الفريدة(٢)؛ فجرائم

---

(١) للتفصيل ينظر: د. فايز بن عبدالله الشهري، م. س. ذ، ص ص٤٨-٥١.

(٢) د. حسن مظفر الرزو، م. س. ذ، ص٢١٩. وأهم هذه المزايا هي:

- قابلية الاختراق: لاحتواء نظم المعلومات على ثغرات معلوماتية في معماريتها، يمكن للإرهابيين استغلالها في التسلل إلى البنى التحتية، وممارسة عمليات تخريبية بمستويات مختلفة.

- غياب الحدود: أي غياب الحدود المكانية عن الفضاء المعلوماتي، وعدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم المستوطن في بيئته المفتوحة ممّا يمكن الإرهابي من تغييب هويته بعيداً عن أنظار السلطة والمجتمع.

- توسيع رقعة الاهتمام: عن طريق إعلان الإرهابيين عن أنشطتهم، والظفر باهتمامات متزايدة تتجاوز حدود السلطة أو المجتمع الذي يقيمون فيه، ما يزيد من قدرتها التأثيرية.

- السهولة وتدنّي الكلفة: إن توافر الأدوات المعلوماتية على الإنترنت، وتمكن قراصنة المعلومات بفك الشيفرات البرمجية يوفر عدداً كبيراً من النظم البرمجية والوسائل الكافية لتوجيه ضربات موجعة من قبل الإرهابيين لخصومهم بسهولة، ومن دون الحاجة إلى مصادر تمويل ضخمة.=

- غياب العنصر المادي للمخاطرة: أي قدرة قراصنة المعلومات على ممارسة الأنشطة الإرهابية دون الحاجة إلى الاحتكاك بخصومهم، او تعريض النفس لمخاطر مباشرة.

- تراكم الخبرة المعلوماتية لدى الكثير من مستخدمي الكمبيوتر، مع توفر المعلومات التي تساهم في تطوير المهارات على مواقع منتشرة على الإنترنت، يشكل عاملاً حاسماً في زيادة الاهتمام بالإرهاب المعلوماتي. بل أصبح الإرهاب المعلوماتي يتمتع ببيئة خصبة لنموه في عالم اليوم، بوصفه بديلاً مناسباً للإرهاب التقليدي. المصدر نفسه، ص ص٢١٩-٢٢٠.

الإنترنت، فضلاً عن أنها جريمة عابرة للدول والقارات، هي جرائم لا يوجد دليل مادي كالبصمات أو أية آثار للجريمة، وإن كان الدليل موجوداً فبمقدور الجاني مسح آثاره عن الشبكة. هذا فضلاً عن الفراغ التشريعي في مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية الذي يقلل من القيود التي تحكمها، كما أن هناك صعوبة في تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم، خصوصاً إذا تواجدوا في إقليم أكثر من دولة، ممّا يزيد من فرصة ارتكاب هذه الجرائم(1).

فمثلاً، على الرغم من المزايا الكثيرة للتجارة الالكترونية والعمل المصرفي الإلكتروني، نجد أن هذا العمل محفوف بالمخاطر؛ فقد أصبح هناك ارتباط وثيق بين إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية وأمن المعلومات، بما يشمل حماية المعلومات ضد كل الأطراف غير المسموح لهم بالاطلاع عليها، الذين يعبثون بسرية المعلومات المصرفية أو يعبثون بالأرصدة ذاتها أو عبر إجراء تحويلات مصرفية إلكترونية وهمية وتعطيل وتنفيذ عمليات مصرفية إلكترونية، فضلاً عن إصدار أوامر وهمية وعمليات غسل الأموال(2).

إذاً، على الرغم ممّا قدمته ثورة الاتصالات من إنجازات غير مسبوقة في وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، وأداء الخدمات الحكومية وغير الحكومية إلكترونياً، وانحسار الحدود الجغرافية والزمنية بين الدول، ومع تضاؤل قبضة الرقابة الأمنية والقانونية على العديد من الاستخدامات التكنولوجية الحديثة، فقد أتاحت ثورة الاتصالات فرصة لعديد من القائمين بأعمال إجرامية على شبكة الإنترنت من ذوي المهارة التكنولوجية في ارتكاب العديد من الجرائم التي تتضمن ممارسة العنف عن بُعد دون مواجهة مباشرة مع الضحية، سواء كانت

(1) زكريا أبو دامس، م. س. ذ، ص ص٩٤-٩٥.

(2) حازم نعيم الصمادي، م. س. ذ، ص ص١٤-١٥.

محلية أو إقليميـة أو دوليـة، بوسـائل حماية وتمويـه تكنولوجيـة تصعِّب مـن تتبعه إلكترونياً، وهذا ما يمكن تسميته بجرائم العنف الإلكتروني[1].

وعلى الرغم من أن سهولة الاتصالات وتطور وسائل النقـل والكلفـة الزهيـدة للسفر جواً عبر العالم، سهّل عدة مهام صعبة، إلا أن هذه الفرصـة العالميـة قـد زادت في سرعة انتشار الإرهاب والإيدز والأمراض والمشاكل الأخرى الـتي تهـدد حياتنا[2]، كما أن حرية تنقّـل الأمـوال والبضـائع والخـدمات تَحمِـل في طياتهـا مشاكل كثيرة، فقد أدت حرية وسهولة تنقل الأشـخاص بـين الحـدود إلى زيـادة مستوى الإرهاب الدولي؛ فيمكن أن تُنسف طائرات بقنابل يزرعها إرهابيون، أو يخطفها ركّاب مسلحون، كما يمكن استغلال حرية تنقل البضائع والخدمات مـن قبل المتاجرين بالبضائع المنوعة مثل المخدرات[3].

وقد شهد عام (٢٠١٠) قضية نشر الوثائق التي نشرتها موقع (Wikileaks)، حول سياسات بعض الدول الخارجية، التي أثرت في العلاقات الشخصية بين قادة الدول ورؤسائها، لا سيّما بعد نشر حوالي ربع مليون وثيقة رسمية خاصة بالدبلوماسيين الأمريكيين، متبادلة بين البعثات

---

(١) محمود الرشيدي، م. س. ذ، ص٣٤. هذه الجرائم هي أحد أشكال الجرائم المعلوماتية وتشمل "كل أنواع السلوك غير المشـروع أو المخالف أو غير المرخص به؛ الذي يستهدف أو يستخدم التقنيات التكنولوجية الحديثة كالحاسبات الآلية وشبكات المعلومات والاتصالات وغيرها على نحو غير آمن ويتسبب في الإضرار المادي أو المعنوي بحقوق وحرمـات وخصوصـيات الغـير (عـادي/ اعتباري)". وتتميز بخصائص أهمها هي: (صعوبة الكشـف عـن مرتكبيهـا، وتطورهـا بصـفة مسـتمرة، صـعوبة إثباتهـا، صعوبة رصد الأدلة تجاه مرتكبيها، سهولة قيام المتهم بالتخلص من الآثار الإلكترونية لجريمته حال شعوره بالملاحقة الأمنيـة، إمكانية تعدد المجنى عليهم وكذلك مسرح الجريمة، جريمة مسـتمرة في معظـم أحوالها كمـا في حـالات جـرائم السـب والقـذف والتشهير ما لم يتم ضبط الفاعل والتدخل الفني لإنهاء الجريمة، عدم= =استخدام أية أسلحة تقليدية مسببة للعنف المادي، عدم حدوث مواجهة مباشرة بين الجاني والمجني عليه (تنفيذها عن بُعد)، فهي تخلو عن العنف المـادي، صـفة الدوليـة؛ حيـث إنها تتخطى الحدود الجغرافية والسياسية، تعتمد على المهارة والكفاءة الذهنيـة والعقليـة لا الجسـدية، وصـعوبة الـتحكم في حجم الضرر الناجم عنها قياساً بالجرائم التقليدية). ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص٣٥-٤٠.

(٢) مارك هاينز دانيال، م. س. ذ، ص٨٤.

(٣) أسعد مفرِّج ولجنة من الباحثين، م. س. ذ، ص١١٠.

الدبلوماسية الأمريكية بالخارج ووزارة الخارجية الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تمّ نشر ما يقرب من ألف وثيقة حتى ديسمبر (٢٠١٠)، ممّا سبّب الكثير من الحرج في تلك العلاقات[(١)].

وبعد أن استهدفت هجمات إنترنت كبيرة –في عام (٢٠١١)– صندوق النقد الدولي ووكالة المخابرات المركزية الأميركية ومجلس الشيوخ الأميركي وشركات مثل "سيتي غروب" و"لوكهيد مارتن كورب"، وأثارت الهجمات تساؤلات بشأن أمن أنظمة الحاسوب الخاصة بالحكومات والشركات وقدرة سلطات تنفيذ القانون على تعقب المتسللين، حذرت وزيرة الأمن الداخلي الأميركي "جانيت نابوليتانو" من أن التطور التقني لمرتكبي جرائم الانترنت يفوق قدرة العالم على مواجهته وطالبت بشن حملة سريعة عبر الحدود لمكافحة هذا التهديد الأمني، ذلك لأن معظم الدول تفتقر حتى إلى إطار قانوني يحكم الإنترنت فعلياً، لأنها ظاهرة جديدة، لذا فان النظم القانونية سواء المحلية أو الدولية لم تواكب التقدم التقني، وينبغي التسرع في الرد على ذلك. وكل ذلك يؤكد ضرورة أن تزيد الدول قدرتها على التعاون، حيث ما زلنا في المراحل الأولى، وينبغي أن يكون هناك في الوقت الحالي إطار قانوني دولي ما للتعامل مع ذلك وهذا غير متاح حتى الآن[(٢)].

---

(١) ينظر للتفصيل: محمود الرشيدي، م. س. ذ، ص ص٨٨-٩٢. إن تسريب هذه الوثائق في الغالب لم يتم بطرق تقليدية (نقل مادي لصور الوثائق)، لاستحالة تصور تنفيذه عملياً في ظل إجراءات أمنية بالغة التعقيد المحيطة بالجهات المصدرة والمرسلة لتلك الوثائق؛ فالأرجح أن التسريب تمّ من خلال عمليات سطو إلكتروني على تلك المعلومات، سواء تم ذلك من خلال اختراق معلوماتي داخلي أو خارجي. وكل ذلك استوجب -إلى جانب تطبيق قواعد أمنية صارمة بشأن أنواع التعامل الإلكتروني كافة- تعاوناً دولياً تكنولوجياً، ومواكبة تشريعية عاجلة للمواجهة القانونية لهذه الحالات. ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص٩١-٩٤.

(٢) موقع قناة الحرة الفضائية، آخر الأخبار: وزيرة أميركية تدعو إلى زيادة التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإنترنت، (٢-٧-٢٠١١)، على الرابط التالي:

<http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?ID=8060867>

إذاً، قد تستخدم وسائل الاتصال الحديثة كآلية لإثارة المشاكل والأزمات وإدارة الصراع بين الدول والوحدات الدولية، ممّا يعني أن هذه الوسائل قد تصبح أداة معرقلة لعمليات التعاون.

تأسيساً على ما سبق من تحليل للآثار الإيجابية والسلبية لثورة الاتصالات في التعاون الدولي، يصحّ القول إن هناك علاقة تفاعلية بين هذين المتغيرين (التعاون الدولي وثورة الاتصالات)، وهنا يظهر التعاون الدولي كمتغير تابع يتأثر بالثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، التي تشكل بدورها المتغير المستقل. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا، بشكل عام، سلاح ذو حدين أو بالأحرى يمكن اعتبارها وسيلة محايدة، ويرتبط تأثيرها بمن يستخدمها وبالنية في استخدامها وطريقة استخدامها، إلا أن ذلك لا يلغي تراكم الآثار التي تتركها أية وسيلة تكنولوجية حديثة، لا سيّما إذا ما أُسندت إليها صفة الثورة، مثلما هو الحال في مجال تكنولوجيا الاتصالات؛ فقد تركت هذه التكنولوجيا تأثيرات كبيرة في كيفية سير العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة، لا سيّما في مجال التعاون الدولي. وأن آثارها الإيجابية أكثر من آثارها السلبية، بعبارة أخرى، إن معظم جوانب هذا الأثر يظهر في الجانب الإيجابي.

فقد قرّبت هذه الثورة المساحات الجغرافية وغيّرت مفاهيم سابقة مرتبطة بالزمن والكُلفة والمكاسب والتواصل، وانتقلت بكثير من التفاعلات والنشاطات من التناظري إلى الرقمي. وكل ذلك أدى إلى تقريب وجهات النظر وتعددها وشفافيتها، ومن ثمّ ازدياد مجالات التعاون الدولي وأبعاده وتعدد أطرافه. فضلاً عن ازدياد المكاسب المتبادلة وتقليل التكاليف واختصار الزمان وتقارب المكان في إجراء عمليات التعاون. لكن كل ذلك لا يلغي وجود آثار سلبية لثورة الاتصالات على التعاون الدولي، حيث إن الخوف من انحسار الثقافات المحلية

في مقابل هيمنة الثقافة الغربية أو الأمريكية بالذات، أو بالأحرى ثقافة الأقوى، قد يعرقل الخوض في عمليات تعاونية، فضلاً عن ذلك، فإن سهولة ارتكاب الجرائم عن طريق تكنولوجيا الاتصالات، واستخدامها بطريقة غير مشروعة، قد يعكّر صفو العلاقات بين الوحدات الدولية، ومن ثمّ يعرقل تدشين مرحلة تعاونية مشتركة بين هذه الوحدات.

وليس بالإمكان التنبؤ إلا بتأثيرات مستقبلية قليلة لثورة الاتصالات، ذلك لأن التقدم التكنولوجي سوف يجبر المجتمع كله على مواجهة مشاكل جديدة شائكة. ذلك أن ايقاع التيار التكنولوجي هو من السرعة بحيث يبدو في بعض الأحيان أن العالم سيكون مختلفاً تماماً من يوم لآخر، وهو لن يكون كذلك، وسوف تصبح المجتمعات مدعوة لاتخاذ خيارات صعبة في مجالات مثل الإنتاجية العالمية والاستثمار في التعليم، والقوانين المنظمة والتوازن بين الخصوصية الفردية والأمن المجتمعي[(١)]، سيّما في إطار ثورة الاتصالات غير المكتملة وغير معروفة العواقب، وفي ظل قانون "مور"[(٢)] الذي أثبت صحته، بصورة نسبية، لحد اللحظة الراهنة.

---

(١) د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٩٨.

(٢) قانون مور (Moore's law) هو القانون الذي ابتكره (غوردون مور) عام (١٩٦٥). حيث لاحظ أن زيادة عدد الترانزستورات على شريحة المعالج بدون تكلفة يتضاعف تقريباً (١٨) شهراً، وأدت هذه الملاحظة إلى بدأ دمج السيليكون والدوائر المتكاملة، ممّا أسهم في تنشيط الثورة التكنولوجية في شتى أنحاء العالم. وفي عام (٢٠٠٥)، تنبأ الباحثون بأن تلك النظرية سيستمر تطبيقها لعقد أخر من الزمان على الأقل. كما يعني قانون مور أيضاً خفض التكاليف. وترتبط قدرات العديد من الأجهزة الإلكترونية الرقمية ارتباطاً وثيقاً مع قانون مور: سرعة المعالجة وسعة الذاكرة والحساسات وحتى عدد وحجم البكسل في الكاميرات الرقمية كل هذه آخذة في التحسن بمعدلات أسية (تقريبا). وهذا قد زاد بشكل كبير من فائدة الالكترونيات الرقمية في كل قطاع تقريباً من الاقتصاد العالمي. قانون مور يصف بدقة قوة الدفع للتغير التكنولوجي والاجتماعي في أواخر القرن (٢٠) وأوائل القرن (٢١). ينظر للتفصيل:

Myriam A. Dunn, Op. Cit., pp. 89-91.

و مصطفى عبده توفيق محمد، قانون مور وسرعة المعالجات، على الرابط التالي:

لكن من المهم أن نبدأ في التفكير في المستقبل، وعلى المجتمع الدولي أن يحترس من الاندفاع إلى اتخاذ خطوات متسرعة، لأنه ليس بإمكاننا أن نسأل اليوم سوى الأسئلة الأكثر عمومية فحسب، فإن من غير المفهوم أن نطرح على بساط البحث قوانين منظمة نوعية، مفصّلة. لقد استغرق تلمس مجرى الثورة غير المكتملة عدداً غير قليل من السنوات، وينبغي الاستفادة من ذلك الوقت في اتخاذ قرارات ذكية ومدروسة، لا مجرد ردود أفعال مباشرة ومتسرعة[١].

بما أن التعاون الناجح بحاجة إلى مساهمة مجتمعية لا عوائق أمامها، وأن الحدود المفتوحة بحاجة إلى مجتمعات مفتوحة وإلى إشراكها في القرار، وبما أن نجاح العلاقات التعاونية الحقيقية بين الوحدات الدولية يرتبط بوجود الثقة المتبادلة[٢]، فإن الوحدات الدولية والشعوب بحاجة ماسة إلى وسائل الاتصال الجديدة لبدء التعاون وتنفيذه واستمراره والوصول إلى مرحلة جديدة من التعاون الشامل.

وقد ساعدت ثورة الاتصالات في فتح الحدود بين المجتمعات والوحدات الدولية، كما ساعدت في تلاشي عدم الثقة المتبادلة في النظام الدولي، ممّا يمهّد السبيل أمام التعاون بين الوحدات الدولية.

<http://www.aljlees.com/11s2698191-2259.html>
&<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(١) قارن مع: د. مي العبدالله سنو، م. س. ذ، ص٩٨.

(٢) ينظر: د. محمد عيسى عبدالله و د. موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ١٩٩٨)، ص ص١٨٤-١٨٥.

الخاتمة والاستنتاجات

يشكل التعاون –في مقابل الصراع– أحد جناحي العلاقات الدولية، وإذا كان هذا التعاون –بأنواعه المختلفة ومستوياته العديدة– يتأثر بمتغيرات، فإن للاتصال –كمتغير مستقل– تأثير كبير فيه، ذلك لأن أية عملية تعاونية لا يمكن الشروع فيها بدون الاتصال والتواصل بين أطرافها.

وبما أن الاتصال بين البشر وبين الوحدات الدولية قد شهد تطورات كبيرة في وسائله وآلياته حتى وصل هذا التطور إلى مرحلة وصفت بالثورة في مجال الاتصالات، فقد وقع التعاون بين الوحدات الدولية –والذي هو المتغيّر التابع في هذا البحث– تحت تأثير هذه الثورة، وقد نتج عن ذلك آثار سلبية وايجابية.

ففي الوقت الذي حفزت ثورة الاتصالات الوحدات الدولية للتقارب والتعاون أكثر فأكثر، جرّاء ما تمخضت عنه من ازدياد في المكاسب وانخفاض في التكاليف من جهة، واختصار للزمان والمكان من جهة أخرى، فإن لثورة الاتصالات آثاراً سلبية، سواء فيما يتعلّق بتمكين القوى العظمى أو الأطراف القوية في التعاون لتنفيذ مشاريعها وترسيخ هيمنتها على الأطراف الضعيفة، أو فيما يتعلّق بتمكين المجرمين لتنفيذ جرائمهم بسهولة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.

من خلال دراسة التعاون الدولي في الجانب النظري وفي الجانب العملي؛ وتناول أنواعه ومستوياته والمتغيرات المؤثرة فيه، لا سيّما متغير ثورة الاتصالات، تمّ التوصل إلى جملة من الاستنتاجات تلخّص ما جاءت به هذه الأطروحة من أفكار ورؤى.

أهم هذه الاستنتاجات ما يلي:

١. إن العلاقات الدولية –كحقل معرفي جديد– شهدت تطوراً كبيراً، وإن التعاون الدولي –كأحد جانبي العلاقات الدولية الرئيسة في مقابل الصراع الدولي– حظي باهتمام دارسي العلاقات الدولية، في شروطه وآلياته ومكاسبه وآفاقه وتنفيذه ومتابعته والمتغيرات المؤثرة فيه؛ وقد تناولت المدارس الفكرية الرئيسة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والبنائية) هذه المسائل بالتفصيل؛ فالواقعية القائمة على القوة ترى أن التعاون هو المفروض، في المقام الأول، من قبل الأقوياء، وأحياناً، من خلال المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، تقول إن التعاون هو دال للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما النظريات البنائية، القائمة على المعرفة، فتؤكد على أن المعرفة والمؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك الذي يعيق التعاون أو يعززه.

٢. إن للاتصال ووسائله أهمية بالغة في التعاون الدولي، ويعدّ الاتصال بين المتعاونين متغيراً أساسياً؛ فمن دون الاتصال بين الوحدات الدولية، يصبح التعاون أمراً مستحيلاً، لكن عندما تقوم الدول بالاتصال فيما بينها، يصبح التعاون أمراً وارداً وممكناً. وفي إطار ثورة الاتصالات يصبح هذا التعاون أكثر ثمرة ومكسباً لأطرافه، كما تساعد وسائل الاتصال الحديثة الوحدات الدولية في تشكيل المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تنفيذ التعاون ومتابعته.

٣. إن للتطورات الأخيرة في مجال التعاون علاقة مباشرة بما أنتجته ثورة الاتصالات من نتائج إيجابية، لا سيّما فيما يتعلق بازدياد عدد الوحدات الدولية

ونوعها، وتمكينها، وفيما يتعلق بدراسة المُثُل والأفكار وفعالية النظام، أو أثر التعاون الدولي، ممّا دفع حدود نظرية التعاون الدولي إلى الأمام.

٤. إن هناك علاقة ترابطية بين العلاقات الدولية كحقل للدراسة وبين العلاقات الدولية كميدان للممارسة؛ قد يتأثر المنظرون بما يجري في الواقع، كما قد يقع الواقع تحت تأثير تنظير المنظرين والعلماء للواقع وآفاقه. وقد يتأثر صنّاع القرار بأفكار ومبادئ ومُثُل تصبح بمرور الوقت –تحت تأثير ثورة الاتصالات– عالمية، ومن ثمّ تصبح عملية التعاون، بشأن هذه الأفكار والمبادئ والمُثُل، سهلة.

٥. إن العالم، منذ انتهاء الحرب الباردة، شهد تزايداً كبيراً لمجالات التعاون في مستوياته المختلفة، الثنائية والإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، بل هناك نماذج للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي تجمع بين مجالات كثيرة للتعاون بين الوحدات الدولية.

٦. إن العديد من الأزمات والمشاكل والقضايا أصبحت ذا طابع دولي أو عالمي، ولا تبقى في حدود دولة معينة. إن قضايا مثل البيئة والإرهاب والجرائم المنظمة والجرائم المعلوماتية والهجرة غير الشرعية والأزمات المالية وما شابه ذلك، لا تتم مواجهتها عبر جهد أحادي، بل تتطلب جهوداً جماعية ومتعددة الأطراف، بشكل لا تتوقف –في معظم الأحوال– عند الدول فحسب، بل ينبغي أن تشمل الفاعلين الآخرين مثل المنظمات الدولية غير الحكومية والجامعات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية.

وما "مؤتمر البيئة" المنعقد في عام (١٩٩٢)، و"مؤتمر حقوق الإنسان" في عام (١٩٩٣)، وغيرهما من الجهود الدولية، ما هي إلا دلائل واضحة على أن هذه القضايا العالمية يتطلب الاهتمام بها في إطار تعاون دولي وعالمي يشمل جهود

الفواعل من غير الدول، أهمها المنظمات غير الحكومية، بغض النظر عن الاختلاف في الآيديولوجيات والتوجهات، ذلك لأن هذه القضايا وغيرها تتجاوز الحدود السياسية.

٧. يتأثر التعاون الدولي –سواء كان تعاوناً ثنائياً أو دولياً أو عالمياً– بجملة من المتغيرات، في مقدمتها المتغير الاقتصادي والتجاري، الذي يقف وراء عقد الكثير من الاتفاقيات التعاونية. إن التعاون الاقتصادي يحقق مصالح مشتركة للجميع، ويمكن من خلاله حل الأزمات المالية ومواجهة التحديات المشتركة. وبما أن الاعتماد المتبادل أصبح سمة من سمات النظام الدولي، ولا يمكن لأي طرف دولي أن يعيش بمعزل عن الآخرين، فإن هذا التعاون أصبح ضرورياً، بل أصبح النظام الاقتصادي الدولي الآن يتطلب التعاون، في الإنتاج والتجارة والتسويق والترويج والتصدير وغيرها من العمليات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك فالتحديات التي قد تواجه الجميع من قبيل الأزمات المالية، وجرائم غسل الأموال، وما شابه ذلك، تحتاج إلى التعاون بين الدول وحتى بين الشركات المتعددة الجنسية.

يشكل المتغير السياسي والأمني متغيراً رئيساً يتأسّس عليه التعاون بين الدول، حيث أصبح أمن الدول مكشوفاً الآن أمام الجرائم، لا سيّما المعلوماتية منها. فينبغي أن يشمل التعاون في مواجهتها التعاون القانوني والقضائي والاستخباراتي والتعاون في مجال التدريب، فقد أصبحت قضايا عديدة –مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب– قضايا أمنية مشتركة ومواجهتها لا تتم إلا عبر التعاون المشترك.

فضلاً عما سبق، أصبح مفهوم الأمن يشمل أبعاداً إنسانية ودولية. فالأمن البشري يشمل الصحة والبيئة والجوانب الاجتماعية وغيرها من الجوانب،

ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً، بل تعاوناً عالمياً. كما أصبحت مسؤولية الحفاظ على الأمن العالمي تقع على عاتق الجميع ولا يمكن لطرف أن يقوم بها بمفرده.

٨. شهد التاريخ البشري ثورات غير سياسية عديدة؛ منها الثورة الزراعية التي امتدت تأثيراتها آلاف السنين، ومنها الثورة الصناعية التي تركت آثاراً كبيرة على مجالات الحياة المختلفة، لكن الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات منذ أواسط القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة امتزجت بالثورة المعلوماتية بشكل أصبحت تأثيراتها أضعافاً مضاعفة، وإن ثورة الاتصالات الجديدة ثورة غير مكتملة وغير معروفة العواقب وهي تتطور بسرعة كبيرة، ولذلك تتضاعف تأثيراتها بشكل مستمر.

وإن دور ثورة الاتصالات واضح في تزايد حجم التعاون بين الدول، فمثلاً، كان حجم التبادل التجاري بين الوحدات الدولية لم يتجاوز (١٣-١٤) مليار دولار في بدايات القرن الماضي، إلا أنه تجاوز في الوقت الحاضر أكثر من (٣٠) ترليون دولار.

٩. أعطت ثورة الاتصالات دوراً متزايداً لوسائل الإعلام العالمية ومن ثمّ للشعوب والرأي العام الداخلي والعالمي، لتؤثر في الأوضاع الداخلية والقضايا الدولية، وما التأثيرات الكبيرة التي تركتها وسائل الاتصال الجديدة من الموبايل والانترنت والفيسبوك والتويتر واليوتيوب، في الثورات والانتفاضات العربية، لا سيّما في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، إلا دلائل واضحة على التأثير الكبير لهذه الوسائل في تعزيز دور الشعوب في تقرير مصيرها، لكن من جهة أخرى تلعب هذه الوسائل دوراً كبيراً في إعطاء أطراف خارجية حكومية وغير حكومية لتترك تأثيراتها في هذه الأوضاع، لا سيّما إن هذه وسائل الاتصال لا تعرف الحدود، ومن الصعب الرقابة على كلها. أما بالنسبة لتأثير هذه الوسائل

على القضايا الدولية والعالمية وإثارة رأي صناع القرار والشعوب بشأنها، فإن لهذه الوسائل أيضاً دوراً كبيراً في تدويل قضايا مثل مخاطر تلوث البيئة والانحباس الحراري.

١٠. زادت ثورة الاتصالات من الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية، وينعكس ذلك في ناحيتين: الأولى هو سرعة انتشار تداعيات الأحداث والأزمات، بحيث تتجاوز تأثيرات حدث أو أزمة في دولة معينة أو إقليم أو شركة متعددة الجنسية إلى غيرها بشكل مباشر، ذلك لأن أجزاء العالم المختلفة أصبحت متصلة تؤثر وتتأثر –في الوقت نفسه– بعضها ببعض. أما الناحية الثانية فيتمثل في أن إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الأزمة العابرة للحدود، أصبحت أسرع من قبل.

فالأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام (١٩٢٩)، مثلاً، لا تضاهي الأزمات المالية التي تحدث الآن في ظل ثورة الاتصالات، لا في سرعة انتشارها وتداعياتها، ولا في سرعة إيجاد الحلول المناسبة لها. فقد كانت تداعيات أزمة عام (١٩٢٩) وسرعة إيجاد الحلول المناسبة لها لم تكن بحجم الأزمة المالية التي شهدها جنوب شرق آسيا في عام (١٩٩٧–١٩٩٨)، ولا بحجم الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام (٢٠٠٨)، فقد قامت (G8) بنشاطات سريعة إثر أزمة جنوب شرق آسيا المالية لإيجاد حلول مناسبة لها، كما أن الاجتماعات المتعددة لـ (G20) منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة لإيجاد حلول مناسبة وسريعة لتداعياتها دليل آخر على أن ثورة الاتصالات سرّعت بإيجاد الحلول المناسبة للأزمات التي يتضرر منها أطرافها.

١١. لا تخلو تأثيرات ثورة الاتصالات في التعاون الدولي من جوانب سلبية؛ فهذه الثورة مكّنت الدول المتقدمة في الشمال وزادتها غنىً و وفّرت لها الوسائل الكافية لفرض هيمنتها على دول الجنوب أو بالأحرى على الأطراف الضعيفة في

التعاون الدولي، ومن هنا ازدادت الهوة بين دول الشمال والجنوب لصالح الشمال.

١٢. أن الشركات المتعددة الجنسية، التي تتبع معظمها للمثلّث الأمريكي – الأوروبي– الياباني، استفادت من وسائل الاتصال الحديثة بشكل كبير لتنفيذ مشاريعها كافة، حيث انخفضت الكلف وتقاربت المسافات واختصر الوقت المطلوب للإنتاج، كما أصبحت طرق المعاملة والتصدير والتسويق والتوزيع أسهل من قبل بكثير، ومن ثمّ أصبحت قوة هذه الشركات تتعاظم يوماً بعد يوم، من خلال ما تمتلكها من قوة اتصالية كبيرة إثر ما أنتجته ثورة الاتصالات من وسائل جديدة.

١٣. مكّنت الوسائل الجديدة للاتصال المجرمينَ من القيام بجرائمهم بكل سهولة، كما مكّنتهم من تسبيب أضرار كبيرة باقتصادات ومصالح الدول والوحدات الدولية والأشخاص والمؤسسات خلال ثوان، ودون سهولة اكتشاف مصدر التهديد، هذا فضلاً عن جرائم غسل الأموال ونشر الفيروسات والتجسس على الآخرين والدعارة وما شابه ذلك، وقد يؤدي بعض هذه الجرائم إلى تعكير صفو العلاقات بين وحدات دولية معينة، ومن هنا لا يتيسّر لهذه الوحدات الخوض في عمليات تعاونية بسهولة.

١٤. إن القوى العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية –ومن خلال وسائل الاتصال الحديثة التي تمتلكها– تمكّنت من فرض هيمنتها الثقافية على العديد من مناطق العالم والثقافات المختلفة فيه.

وأخيراً يمكن لنا القول إن هذا البحث حاولت، من خلال مناقشة ومداولة جملة من الفرضيات والنظريات والاحصاءات والبيانات، تحقيق أهداف البحث وتحقيق فرضيته

قائمة المصادر

القسم الأول/ المصادر العربية

أولاً/ القواميس والموسوعات

١. أسعد مفرِّج ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسةً، ج١، (بيروت: NOBILIS، ٢٠٠٦).

٢. د. عيسى الدبّاح، موسوعة القانون الدولي: أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام، ط١ (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٣. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

٤. غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، (عربي– فرنسي– إنكليزي)، ترجمة: هيثم اللمع، ط١، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

٥. محمد محمود ربيع و اسماعيل صبري مقلد (المحرران)، موسوعة العلوم السياسية، المجلد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤).

ثانياً/ الكتب العربية والمعرَّبة

١. د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، (بلا: مطبعة الشباب الحر، ١٩٨٨).

٢. د. أحمد محمد موسى، المدخل إلى الاتصال الجماهيري، بلا (المنصورة– مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٣. آر. إيه. بوكانان، الآلة وقوة السلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٥٩"، ٢٠٠٠).
٤. أسامة الخولي وآخرون، العرب وثورة المعلومات، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٤)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).
٥. د. أسما حسين حافظ، تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي والرقمي، ط١، (بلا: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
٦. د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧).
٧. الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط١، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٠).
٨. إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط١، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).
٩. أليس لاندو، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، بلا (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب "سلسلة الترجمة –٢–"، ٢٠٠٨).
١٠. أمجد سعود الخريشة، جريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة، ط١، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
١١. د. إنتصار إبراهيم عبدالرزاق و د. صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع– الكتاب الأول، ٢٠١١).
١٢. د. إنشراح الشال، الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية: دراسة لشبكات التليفزيون، ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣).

١٣. د. أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط١ (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧).

١٤. إياد شاكر البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، ط١ (عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

١٥. بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة: عبدالسلام رضوان، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٣١"، ١٩٩٨).

١٦. د. تيسير أبو عرجة، الإعلام والثقافة العربية: الموقف والرسالة، ط١، (عمان– الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

١٧. د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط١، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

١٨. د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١).

١٩. جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، (الأردن– عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

٢٠. جون سي. بك، ليس هذا هو عمل أبيك الدولي، ضمن كتاب: روبرت إي. غروس (المحرر)، كلية ثندربيرد Thunderbird تبحث في استراتيجية العولمة، تعريب: د. إبراهيم يحيى الشهابي، ط١، (الرياض: العبيكان، ٢٠٠١).

٢١. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، ط١، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، و مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

٢٢. د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الأول: أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت، ترجمة: د. السيد محمد الألفي و د. رضوان السعيد عبد العال، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١٠).

٢٣. د. جيمس كيروز و د. كيث روس، شبكات الحاسب والإنترنت، الجزء الثاني: موضوعات متقدمة، ترجمة: د. السيد محمد الألفي و د. رضوان السعيد عبد العال، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١٠).

٢٤. د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٥٧"، ٢٠٠٠).

٢٥. حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٢٦. د. حسن عبدالله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤).

٢٧. د. حسن عماد مكاوي و د. ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط٦، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦).

٢٨. د. حسن عماد مكاوي و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بلا (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٠).

٢٩. د. حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط٤، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).

٣٠. حسين الخزاعي، مهارات الاتصال في الخدمة الاجتماعية، ط١، (عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٣١. د. خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، ط١، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٣٢. د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧).

٣٣. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب: فاضل جتكر، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣).

٣٤. ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التأريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧).

٣٥. د. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، ط١–الاصدار الثاني، (عَمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

٣٦. زايد عبيدالله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس: منشورات ELGA، ١٩٩٤).

٣٧. زكريا أبو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، ط١، (الأردن: عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العربي، ٢٠٠٥).

٣٨. د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط١، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٣).

٣٩. سليمان القرطاس، مدخل إلى أنظمة الاتصالات، ط١، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١٠).

٤٠. د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط١/الاصدار الثاني، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٤١. سي. بي. راو، العولمة (الكونية) وأبعادها الإدارية، ترجمة: عبدالحكم الخزامي، ط١، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٤٢. د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨).

٤٣. د. صابر فلحوط و د. محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، ط١، (دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٩).

٤٤. د. الصادق رابح، الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، ط١، (العين–الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤).

٤٥. صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط١ (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).

٤٦. طاهر حمدي كنعان و إبراهيم سعدالدين عبدالله (محرران)، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، أيار ١٩٨٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

٤٧. د. عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٤٨. د. عبد العزيز السعيد و شارلز ليرتشي الابن وشارلز ليرتشي الثالث، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل: عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة: نافع أيوب لبّس، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩).

٤٩. د. عبدالعزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام: الصحافة – الإذاعة ـ التلفزيون ـ السينما ـ المسرح ـ أقمار الاتصالات، ط٢، (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩.

٥٠. د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي: دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي، ط١، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦).

٥١. د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط١، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

٥٢. د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١، (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٧).

٥٣. د. عبدالله علي عبو سلطان، المنظمات الدولية: الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط١، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك،٢٠١٠).
٥٤. د. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).
٥٥. د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٨).
٥٦. د. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط١، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).
٥٧. د. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتأريخ والنظريات، ط١ (ليبيا: دار الجماهيرية، ١٩٩٦).
٥٨. د. علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية-سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥).
٥٩. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط١، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
٦٠. فرانك جي. لَتشنر و جون بولي (المحرران)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٦١. د. فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة: حسام الدين زكريا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة -رقم ٢٥٣"، ٢٠٠٠).
٦٢. د. فؤاد أحمد الساري، وسائل الإعلام: النشأة والتطور، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٦٣. فؤاد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية، (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٦٤. فيليب برايار و محمّد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، ط١، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٩).
٦٥. كابرون (H. L. CAPRON)، الحاسبات والاتصالات والإنترنت، تعريب: د. سرور علي إبراهيم سرور، بلا (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٣).
٦٦. كارت ريدمان وأندرو إيتيتغر، بناء بيئة عالمية للتعليم الإلكتروني، في كتاب: ثول كيركبرايد و كارين ورد (المحرران)، تعريب: د. هشام الدجاني، ط١(الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣).
٦٧. د. ماجد سالم تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية "رؤية مستقبلية"، ط١، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨).
٦٨. مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط١ (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨).
٦٩. مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب: أكرم شاكر عضيمة، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢).
٧٠. مايكل ديرتوزوس، ثورة لم تنتهِ: حواسيب محورها الإنسان وما يمكن أن تؤديه لنا، ترجمة: د. مصطفى إبراهيم فهمي، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٦).
٧١. د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١).
٧٢. د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ط١، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).
٧٣. د. مجد الهاشمي، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري: مدخل إلى الاتصال وتقنياته الحديثة، ط١ (الأردن– عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

٧٤. مجموعة من الخبراء (إعداد)، البرلمان الإلكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني للمجالس التشريعية العربية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧).
٧٥. د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠١).
٧٦. د. محمد بهي الدين عرجون، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢١٤"، ١٩٩٦).
٧٧. د. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، ط١، (بيروت: دار الجيل/ طرابلس: دار الرواد، ١٩٩٩).
٧٨. د. محمد عيسى عبدالله و د. موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ١٩٩٨).
٧٩. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، إعداد: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (الكويت: عالم المعرفة "١٤٢"، ١٩٨٩).
٨٠. د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، ط١، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).
٨١. محمود الرشيدي، العنف في جرائم الإنترنت.. أهم القضايا: الحماية والتأمين، ط١، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١).
٨٢. د. مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، (دمشق: اتحاد كتاب العرب (سلسلة الدراسات "١٥")، ٢٠٠٨).
٨٣. د. منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، ط١، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢).
٨٤. د. مي العبدالله سنو، الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

٨٥. د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٦٥"، ٢٠٠١).

٨٦. د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ١٨٤"، ١٩٩٤).

٨٧. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب و د. هاشم حمادي، ط١، (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

٨٨. نيكولاس نيجروبونت، التكنولوجيا الرقمية: ثورة جديدة في نظم الكمبيوترات والاتصالات، ترجمة: د. سمير إبراهيم شاهين، ط١، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨).

٨٩. هانس و بيترمارتن و هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمـــــة: د. عدنان عباس علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة –رقم ٢٣٨"، ١٩٩٨).

٩٠. د. هاني إلياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، (بغداد: جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

٩١. د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، ط١، (دمشق: مركز الشرق للدراسات، ٢٠٠٧).

٩٢. د. هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ج١، ط١ (دمشق: مركز الرضا للكومبيوتر، ١٩٩٨).

٩٣. وليام هلال و كينث ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية– اجتماعية لعالم متغير، ترجمة: د. حسن عبد الله بدر و عبد الوهّاب حميد رشيد، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩).

٩٤. Micro Modeling Associates (إعداد), حلول التجارة الإلكترونية من مايكروسوفت, ترجمة: مركز التعريب والترجمة, ط١ (بيروت: الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٠).

ثالثاً/ رسائل الماجستير

١. فينوس غالب كامل السعدي، المعلوماتية ودورها في الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩.

٢. وسن إحسان عبدالمنعم العزاوي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي (الأبعاد السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠١.

رابعاً / البحوث والدوريات

١. د. أحمد الموسوي، التعاون الدولي ودوره في دعم التنمية، ورقة قدمت الى سمينار "التعاون الإقليمي والدمقرطة"، الذي نظمه معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، بأربيل، في ٥–٧ مايس ٢٠٠١.

٢. أنطوان زحلان، العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية التعاون العلمي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٧، أيار/ مايو، ٢٠١١/٥، السنة ٣٣.

٣. أوين غرين، قضايا البيئة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

٤. جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

٥. د. حسن عبدالله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد: ١٢٤، ابريل ١٩٩٦.

٦. د. حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

٧. د. داخل حسن جريو، أثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع إشارة خاصة للاقتصاد العربي، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤–١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

٨. رنا علي خلف، البنيوية في العلاقات الدولية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (١٨٦)، شباط ٢٠١٠.

٩. روجر توز، الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

١٠. ريتشارد ليتل، الأنظمة الدولية، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

١١. د. ستار بدر سدخان المالكي، أثر ثورة المعلومات والاتصالات في ظل العولمة على الاقتصاد العربي، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤–١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

١٢. شكراني الحسين، المادة الرقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة: الأمين العام والبعد البيئي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، ربيع/٢٠١٠.

١٣. صباح محمد كلو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسات المعلوماتية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد (٦)، عدد (٢)، أكتوبر ٢٠٠٠–مارس٢٠٠١.

١٤. عبد النبي بورزيكي، هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد "يوتوبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠.

١٥. د. عبدالله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد: ١١، يناير، ٢٠٠٦.

١٦. د. فايز بن عبدالله الشهري، التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة: دراسة الظاهرة الإجرامية على شبكة الأنترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد (٢٠)، العدد (٣٩)، محرم ١٤٢٦هـ–فبراير٢٠٠٥.

١٧. كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت (محددات الطموح الأمريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٧، أيار/مايو، ٢٠١١/٥، السنة ٣٣.

١٨. د. لويس بوسيتا فاكورو، العولمة وتقانات المعلومات والاتصالات، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤–١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء السادس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

١٩. د. مازن عبدالحميد كاظم، حول العلم والتكنولوجيا والعولمة، بحث منشور ضمن: العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤–١٦ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الخامس، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

٢٠. محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٦٦)، آب (أغسطس)، ٢٠٠٩/٨.

٢١. د. مصطفى طلاس، التعاون التركي – الإسرائيلي، مجلة الفكر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الأول، شتاء ١٩٩٧.

٢٢. منير الحمش، الأزمة العالمية الراهنة.. ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٤، حزيران– ٦/٢٠٠٩، السنة ٣٢.

٢٣. د. هاني إلياس الحديثي، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٤/١٩٩٨).

٢٤. هاني إلياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، بغداد، العدد (١)، أيلول ٢٠٠١.

٢٥. يحيى محمد المطري، التجارة الإلكترونية الوطنية، مجلة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، اليمن، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، السنة العاشرة، العدد (١١١)، سبتمبر ٢٠١٠.

سادساً/ المصادر المأخوذة من الإنترنت

أ. الكتب

١. محمد جاسم فلحي الموسوي، اتجاهات إعلامية معاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب والتربية– قسم الإعلام والاتصال، على الرابط التالي:

<http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060114-324.html>

ب. أطروحات الدكتوراه:

١. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦. تتوفر على الرابط التالي:
<http://sites.google.com/site/bouibia/bouibia-tk-th-do>

ج. البحوث والمقالات والدوريات

١. د. أحمد عباس عبد البديع، أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة، دراسة منشورة في موقع:
<http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4406.html>

٢. الإعلام يصنع التغيير، المجلة الإلكترونية– يو إس أيه، وزارة الخارجية الأميركية– مكتب برامج الإعلام الخارجي، المجلد ١٢، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧. (سحب بتأريخ: ١٢–٨/٢٠١٠)
<http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html>

٣. جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، بحث منشور في موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=478994&archid=17>

٤. جواد الفرخ، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني ، بحث منشور على موقع:
<http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com/124/%D>

٥. د. حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، منشور على موقع:
<http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358/

٦. د. حسين بن سعيد الغافري، التعاون الدولي في مواجهة جرائم الإنترنت، دراسة منشورة على موقع:
<http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=1830>

٧. د. حسين عبدالله، تداعيات كوبنهاجن: كيف يمكن تغيير انماط استهلاك الطاقة والكربون؟، على موقع:
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=171416>

٨. د. حسين عبدالله، ماذا تحقق في ظل بروتوكول كيوتو؟، على موقع:

<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=159694>

٩. د. حسين عبدالله، مؤتمر كوبنهاجن وحماية البيئة، على موقع:
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=158424>

١٠. د. حمدون إ. توري، الاتحاد الدولي للاتصالات، على موقع الاتحاد: www.itu.int

١١. د. خالد زهدي خواجه، دور المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في بناء القدرات في مجال قياس مجتمع المعلومات في الدول العربية (ملخص)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المتابعة الإقليمية لتنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ١٦–١٨ حزيران / يونيو 2009 ، دمشق، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. نشرت على موقع:
<http://www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/c_b_arab-09.pdf>

١٢. خديجة عرفة محمد (إعداد)، تأسيس وتطور منظمة شنغهاى للتعاون، نشرت في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات استراتيجية، على موقعها الالكتروني:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM>

١٣. دي آي هندرسون، الرابط العالمي للصحة، قضايا عالمية: تحديات العولمة، المجلة الإلكترونية – يو اس أيه، شباط/فبراير، ٢٠٠٦، وزارة الخارجية، مكتب الإعلام الخارجي. (سحب بتأريخ: ٢٠١٠/١١/١٢) على موقعها الالكتروني:
<http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html>

١٤. روبرت جلاسر، ما مدى كفاءة منظمات الإغاثة من الكوارث، صحيفة المؤتمر، العدد (٢٣٠٦) ليوم ٢٣ حزيران ٢٠١١. متوفر على موقعها الإلكتروني:
<http://www.almutmar.com/index.php?id=20088662>

١٥. سامية الشريفي، عالم الإكسترانت، مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، اليمن، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، السنة العاشرة، العدد (١١١)، سبتمبر ٢٠١١. نسخة إلكترونية على الرابط التالي:
<http://www.titmag.net.ye/autohtml.php?filename=pdf/index10.html>

١٦. د. سكوت هورووِتز، مستقبل استكشاف الفضاء يتوقف على التعاون الدولي، مقال (سحب بتأريخ: ٢٠١٠/١٠/١٢) منشور في موقع:
<http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2006/October/20061012 111739bsibhew0.4199793.html>

١٧. طلال أبو غزاله، الابتكار التقني والتنمية – تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية: تشجيع التعاون الدولي، منشور على موقع:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

١٨. عـادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على موقـع:
<http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=503762>
١٩. عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، يناير ٢٠١١، على الرابط التالي:
<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf5.htm&DID=10544>
٢٠. عامر جنحي، بحث التكامل الاقتصادي، منتديات العلوم الاقتصادية والتجارية، منتدى علوم التسيير والتجارة، تجارة دولية، بحث التكتل الاقتصادي، على موقع:
<http://etudiantdz.net/vb/t19905.html>
٢١. عبد الله بن بيه، جلب المصالح ودرء المفاسد في التعاون الإقليمي والدولي، بحث نشره الباحث في موقعه الإلكتروني:
<http://www.binbayyah.net/portal/research/186>
٢٢. عدنان السيد، وعود مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية، على موقع قناة العربية الفضائية:
<http://www.alarabiya.net/views/2010/11/19/126614.html>
٢٣. عصام بن سعود، ترانزستور، منتديات الهندسة. نت، على الرابط التالي:
<http://www.elhandasa.net/vb/showthread.php?t=724>
٢٤. عمر كوش، العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، على موقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ACEA52CE-67F9-4066-B717-87670D9FCEC8.htm>
٢٥. فؤاد جمال عبد القادر (إعداد)، الجهود الدولية في مكافحة عمليات غسل الأموال، على موقع:
<http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=604&std_id=91>

٢٦. ماتياس فون هاين و منى حفنى، التسلح الاليكتروني – استراتيجيات حروب افتراضية قادمة!، مراجعة: عماد مبارك غانم، مقال منشور في قسم "علوم وتكنولوجيا" على موقع:

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5755619,00.html>

٢٧. د. مازن إسماعيل هنية، التعريف بأهم وأشهر وسائل الاتصال الحديثة، بحث نشره على موقعه الإلكتروني:

<http://www.drmazen.ps/sub_index.php?scid=6&id=783&type=34&title=% C7%E1%D1%%>

٢٨. محمد بن المختار الشنقيطي، الإنترنت.. ثورة الفقراء في عصر التواصل، دراسة منشورة على موقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/08806D71-3787-40EC-AE02-139CBA977E1A.htm>

٢٩. محمد صادق، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً، دراسة منشورة على موقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1184649218862>

٣٠. محمد عبدالرحمن باشا، تبسيط نظم الاتصالات اللاسلكية، الجزء الأول، دراسة منشورة على الرابط التالي:

<http://www.laselki.net/download/su3mb-amateur-radio-book-arabic.pdf>

٣١. محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية: شيء من النظرية و آخر من التطبيق، موقع: الحوار المتمدن – العدد: ١٧٦٦ –١٦/١٢/٢٠٠٦، على العنوان الالكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

٣٢. محمد ولد المنى، مفاوضات المناخ... من ريودي جانيرو إلى كانكون، صحيفة الاتحاد، الإمارات، العدد ٢٠٣٦، ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، على موقعها الإلكتروني:

<http://www.alittihad.ae/archives/2010/12/13/n%2036.pdf

٣٣. مصطفى عبده توفيق محمد، قانون مور وسرعة المعالجات، على الرابط التالي:
<http://www.aljlees.com/11s2698191-2259.html>

٣٤. د. معتز محيي عبد الحميد، تفعيل جهود التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب، مقال منشور على موقع:
<http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=74>

٣٥. موقع إسلام أون لاين، العمود الفقري للإنترنت... شعرة سحرية، بتأريخ (٢٠١٠/٠٨/١٨)، على الرابط التالي:
<http://www.islamonline.net/ar/IOLYouth_C/1278406865333/1278406720653/العمود-الفقري-للإنترنت...-شعرة-سحرية/>

٣٦. موقع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مراجعة لكتاب: د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، (سحب بتأريخ: ٢٠١٠/١١/٥) على العنوان التالي:
<http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Identit%C3%A9%20et%20 Mondialisation /p4.php>

٣٧. ميرل ديفيد كلرهالس، المحرر في موقع أميركا دوت غوف–واشنطن، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، (سحب بتأريخ: ٢٠١١/١/٧) في موقع الحكومة الأمريكية:
<http://www.america.gov/st/business-arabic/2010/December/201012 14105039x0.170422.html?CP.rss=true>

٣٨. ناثان غارديلز، الصين وصياغة النظام العالمي الجديد، مقال منشور في موقع:
<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-12-1.1470361>

٣٩. نادية ليتيم و فتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا، دراسة منشورة في موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12>

٤٠. نسرين الحمداني، مفاتيح السلام العالمي، نشرت على العنوان الإلكتروني:
<http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=25489>

٤١. هادي يحمد، "الاتحاد من أجل المتوسط".. ماذا يريد ساركوزي؟، على موقع:
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=121387 1790534&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>

٤٢. وليد رشاد زكي، المجتمع الافتراضي.. نحو مقاربة للمفهوم، موقع الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96350&eid=897>

٤٣. Kaushik Basu، لعبة مأزق المسافر، مجلة العلوم، الترجمة العربية لمجلة ساينتفيك أمريكان، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، يوليو–اغسطس ٢٠٠٧/ المجلد٢٣، على العنوان الالكتروني التالي:
<http://www.oloommagazine.com/Articles/ArticleDetails.aspx?ID=2249>

د. الوثائق والاحصاءات والمبادرات

١. إحصائيات الإنترنت للعام ٢٠٠٩، موقع:
<http://www.min-mag.com/studies/index.php?page=more&id=52&t=إحصائيات الإنترنت للعام الفائت ٢٠٠٩>

٢. بيان مشترك للرئيسين أوباما و مدفيديف حول التعاون النووي، على موقع:
<http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2009/July/2009 0707173210bsibhew0.7811548.html>

٣. تقرير الإنتربول: الإنتربول: مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين ٢٠٠٠–٢٠١٠، (ليون، فرنسا، 200, quai Charles de Gaulle، ٢٠١٠). على موقع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول):

<http://www.interpol.int/Public/ICPO/Publications/Fighting21stCenturyCrimear.pdf>

٤. تقرير المؤتمر الإقليمي المشترك تحت عنوان (الكوارث: الحد من آثارها وإدارة الأزمات–التعاون الدولي ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، الاتحـاد الدولـي للاتصالات، مكتـب تنميـة الاتصالات، ٢٠٠٧. على العنوان الإلكتروني التالي:
<http://www.isdm.gov.sa/Forum/archive/index.php?t-376.html>

٥. شيريل بليرين، تقرير نشرته تحت عنوان: الولايات المتحدة وإندونيسيا تكثفان التعاون العلمي، سحب بتأريخ (٢٠١١/١/٨) في موقع:
<http://www.america.gov/st/scitech-arabic/2010/October/2010 101914 2300x0.6960347.html?CP.rss=true>

٦. شيريل بيليرين، تقرير نشرته تحت عنوان: مؤتمر الإيدز للعام ٢٠١٠ يطالب بموارد ويختتم أعماله باستنتاجات علمية قوية، سحب بتأريخ (٢٠١٠/١٢/٩) على موقع:
<http://www.america.gov/st/scitech-arabic/2010/August/20100813 162101x0.1788403.html>

٧. صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن، (Washington DC. : ٢٠١٠) على الرابط التالي:
<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/pdf/ar10_ara.pdf>

٨. مبادرة إعادة التصميم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي تحت عنوان (عمل يخص الجميع: تعزيز التعاون الدولي في عالم أكثر ترابطا: مشروع تقرير لإعادة تصميم المبادرة الدولية)، 30مايو ٢٠١٠. على موقع:
<https://members.weforum.org/pdf/grs2010/report/Executive-Summary _Arabic.pdf>

٩. موقع البوابة العربية للأخبار التقنية، الأسواق الناشئة ستشكل (٦٠٪) من سوق الهواتف المتُحركة العالمية بحلول عام (٢٠١٣)،
<http://www.aitnews.com/news/14146.html>

١٠. موقع قناة الحرة الفضائية، آخر الأخبار: وزيرة أميركية تدعو إلى زيادة التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإنترنت، (٢-٧-٢٠١١)، على الرابط التالي:
<http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?ID=8060867>

هـ. المحاضرات

١. د. عبد الستار أبو غدة، ثورة الاتصالات وآثارها، محاضرة ألقاها في جدة بالسعودية، ٢٣ مايو ٢٠٠٥، ص٦، على متوفر على الرابط التالي:
<www.kantakji.com/fiqh/Files/Studies/3201.doc>

٢. د. قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة التكوين المتواصل، (للتعليم عن بعد)، على الرابط التالي:
<http://www.ao-academy.org/docs/al3ilaqat_altijariyah_aldowaliyah_2403009.pdf>

٣. د. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، على الرابط التالي:
<http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456. html>

و. مواقع إلكترونية رسمية:

١. إسكوا: <www.escwa.un.org>

٢. الاتحاد الدولي للاتصالات: <http://www.itu.int/net/about/index-ar.aspx>

٣. الأمن والدفاع العربي: <http://www.sdarabia.com/>

٤. الحكومة الأمريكية: (هذا الموقع كان متوفراً حتى ٢٠١١/٣/٣١ وأصبح الآن أرشيفاً)<http://www.america.gov/>

٥. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: <http://www.icrc.org/web/ara/>

٦. المعرفة: <http://www.marefa.org/index.php/>

٧. المقاتل: <http://www.moqatel.com/>

٨. صحيفة الشعب اليومية أونلاين_ عربي:
<http://arabic.peopledaily.com>

٩. مجموعة العشرين:
<http://www.g20.org/about_what_is_g20.aspx>

١٠. منتدى هندسة الاتصالات:
<http://www.dbaasco.com/vb/t1148.html>

١١. منظمة الأمم المتحدة: <http://www.un.org/>

١٢. منظمة التعاون الاقتصادي (ECO):
<http://www.ecosecretariat.org>

١٣. منظمة العفو الدولية:

١٤. <http://www.amnesty.org/ar/who-we-are>

١٥. منظمة اليونسكو: <http://www.unesco.org/ar/efa/>

١٦. منظمة مراقبة حقوق الإنسان: <http://www.hrw.org/ar/about>

١٧. مؤسسة أنا ليند الأورو– متوسطية للحوار بين الثقافات:
<http://www.euromedalex.org/ar/>

١٨. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki/

القسم الثاني/ المصادر الإنكليزية

A. Reports

1. Global report: UNAIDS report on the global AIDS epidemic 2010, “UNAIDS/10.11E | JC1958E”, Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS).
2. <http://www.unaids.org/documents/20101123_GlobalReport_em.pdf>
3. International Telecommunication Union, Child Online Protection Statistical Framework and Indicators 2010, Geneva,October 2010. <www.itu.int/md/dologin_md.asp?lang=fr&id=D10-WTIM8-C...E>
4. The World In 2010: The Rise of 3G, ITU, ICT Facts and Figures, <http://www.itu.int/ITU-D/ict/material/FactsFigures2010.pdf>
5. United Nations, International Trade After the Economic Crisis: Challenges and New Opportunities, (New York: United Nations Publication, 2010), UNCTAD/DITC/TAB/2010/2.
6. United Nations, The Millennium Development Goals Report 2010, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), June 2010.
7. <http://www.adb.org/documents/books/key_indicators/2010/pdf/MDG.pdf>
8. World Telecommunication/ICT Development Report 2010, Monitoring The WSIS Targets: A mid-term review, 2010 ITU.
9. World Trade Organization, International trade Statistics 2010, WTO Publications, World Trade Organization.

   <http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010_e/its2010_e.pdf>

B. Books

10. S. Hornby, Oxford Advanced Learner’s Dictionary, 7th Edition, (New York: Oxford University Press, 2006).
11. Colin hay, political analysis, A Critical Introduction, (Hampshire: Palgrave, 2002).
12. Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999).
13. Gordon Brebner, Computers in Communication, (UK: McGraw-Hill International, 1997).
14. Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Theories of International Regimes, Cambridge University Press, 1997. (Summary) on: <http://www.cooperationcommons.com/node/414>
15. Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (Editors), International Relations and Security in the Digital Age, (London and New York: Routledge, 2007).
16. Johannes Urpelarnen, Enforcement and Capacity Building in International cooperation, International Theory, Cambridge University Press, 2010.
17. John Bray, Innovation and the Communications Revolution: From the Victorian pioneers to broadband Internet, 1st Ed, (London: The Institution of Engineering and Technology, 2002).
18. K. J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis, 3rd Edition, (New Delhi: Prentice Hall of India, 1978).
19. Mark N. Cooper (EDITOR), Open Architecture as Communications Policy: Preserving Internet Freedom In The Broadband Era, (California: Center for Internet and Society Stanford Law School, 2004).

20. Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, (London, New York: Routledge, "Taylor &Francis e-Library", 2001).
21. Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, (London and New York: Routledge, 2001).
22. Michael M. A. Mirabito and Barbara L. Morgenstern، The New Communications Technologies: Applications، Policy، and Impact، Fifth Edition، (Blsevier: New york، 2004).
23. Michael Tooley and Steve Winder, Newnes Data Communications Pocket Book, Fourth edition, (Oxford: Newnes, 2002).
24. Myrna S. Austria, East Asian Regional Cooperation: Approaches and Processes, (Philippines: Philippine Institute for Development Studies, March 2003).
25. Paul Wilkinson, International Relations: A Very Short Introduction, (New York: Oxford University Press, 2007).
26. Robert Keohane, International Institutions and State power, (Colorado: Westview Press, 1989).
27. Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (New Jersey: Princeton University Press,1984).
28. Scott Burchill and others, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005).

C. Academic Theses & periodicals

1. Alexander Wendt, Anarchy Is what states Make of It? The social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, Issue 2, (Spring, 1992).
2. Alyson J. K. Bailes And Others, The Shanghai Cooperation Organization, (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 2007).
3. Andrea Fernández-Ribas and Philip Shapira, The Role Of National Innovation Programs In Stimulating International Cooperation In Innovation, Forthcoming in International Journal of Technology Management, October 2007.
   <http://www.prism.gatech.edu/~af128/ijtm_afr-ps(2007).pdf>
4. Andrew G. Long and Brett Ashley Leeds, Trading For Security: Military Alliances and Economic Agreements, Journal of Peace Research, London, 2006, Vol. 43, No. 4-2006.
5. Antje Ellermann, The Limits of Unilateral Migration Control: Deportation and Interstate Cooperation, Government and Opposition, Vol. 43, Issue. 2, (Spring, 2008).
   <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1477-7053.2007. 00248.x/abstract>
6. Benedict Kingsbury, the Concept of Compliance as a Function of Competing Conceptions of International Law, Michigan Journal of International Law, Vol. 19, No. 2, (Winter, 1998).
7. Bruce Russett, Why Democratic Peace?, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed.

(United State of America: the McGraw-hill companies, 1999).

8. Caroline Freund and Diana Weinhold, The Internet and International Trade in Services, The Economics Of Technology and Innovation, Vol. 92 No. 2, May 2002. <http://eprints.ucl.ac.uk/18140/1/18140.pdf>
9. Carsten Fink, Aaditya Mattoo and Ileana Cristina Neagu, Assessing the Impact of Communication Costs on International Trade, World Bank Policy Research Working Paper 2929, November 2002. <http://scholar.google.com/scholar?q=%22Assessing +the+Impact+of+Communication+Costs%22&hl=ar&as _sdt=0&as_vis=1&oi=scholart>
10. Ethan B. Kapstein, The Political Economy Of International Cooperation: A View From Fairness Economics, INSEAD and Center for Global Development, December 2005/Revised January 2006. <http://www.ethankapstein.com/Art/peicrev.doc>
11. Fulvio Attina, The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region, Institute of European Studies, UC Berkeley, 05-08-2004. <http://escholarship.org/uc/item/7821m737>
12. George W. Downs, David M. Rock, and Peter N. Barsoom, Is the good news about compliance good news about cooperation?, International Organization 50, 3, (Summer 1996).
13. Giulio Ecchia and Marco Mariotti, Coalition Formation in International Environmental Agreements and the Role of Institutions, September, 22, 1997.

<http://www.feem.it/userfiles/attach/Publication/NDL1998/NDL1998-013.pdf>

14. Goo Lee, Cooperation under the Security Dilemma: Evolving Inter-Korean Relations in the Early 1990s, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. XVII, No. 3, (Winter 2005).
15. James D. Fearon, Bargaining, Enforcement, and International Cooperation, International Organization 52, 2, Spring 1998.
16. James N. Rosenau (Editor),Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Policy-Making After Bretton Woods, (United States of America: State University of New York Press, Albany, 2002).
17. Joel E. Cohen, Cooperation and self-interest: Pareto-inefficiency of Nash equilibria in finite random games, The National Academy of Sciences, USA, Vol. 95, (August 1998).
18. John J. Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, International Security, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994-1995).
19. Jonathan D. Aronson, The Communications and Internet Revolution, from: John Baylis and Steve smith, The Globalization of World Politics, (Oxford: 2001).
20. Kal Raustiala, States, NGOs, and International Environmental Institutions, International studies Quarterlies, (1997) 41. <https://www.law.ucla.edu/raustiala/publications/States%20NGOs%20and%20 International%20Environmental%20Institutions.pdf>

21. Kate O’Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Actors, Norms, and Impact: Recent International Cooperation Theory and the Influence of the Agent-Structure Debate, Annu. Rev. Polit. Sci. 2004.
22. Kyung Yung Chung, Building A Military Security Cooperation Regime in Northeast Asia: Feasibility and Design, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2005, Copyright 2005 Chung, Kyung Yung. <http://drum.lib.umd.edu/handle/1903/2431>
23. Masahiro Kawai and Ganeshan Wignaraja, Regionalism as an Engine of Multilateralism: A Case for a Single East Asian FTA, Working Paper Series on Rehional Economic Intergration, NO. 14, Asian Development Bank, 2008.
<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1151062>
24. Men Honghua, Critiques of the Theory of International Regimes: The Viewpoints of Main Western Schools of thought. <http://www.irchina.org/en/pdf/mhh1.pdf>
25. Michael Finus، Game Theory and International Environmental Cooperation: Any Practical Application?، Diskussionsbeitrag Nr. 282، April 2000.

<http://www.feu.de/WIWI/forschung/beitraege/pdf/db282.pdf>

26. Michael w. Doyle, Liberalism and World politics, The American Political science Review, Vol. 80, No. 4, (Dec., 1986).
27. Mike Westling, Expanding the Public Sphere: The Impact of Facebook on Political Communication, May 2007.
<http://www.thenewvernacular.com/projects/facebook_and_political _communication.pdf>
28. Parkash Chander and Henry Tulkens, Cooperation, Stability and Self-enforcement In International Environmental Agreements: A Conceptual Discussion, July 2005, Paper prepared for the David Bradford Memorial Conference “The Design of Climate Policy” held at the Venice Summer Institute organized in San Servolo island by CESifo, Munich, July 22-23، 2005. It will be published as chapter 8 in Roger Guesnerie and Henry Tulkens, eds., The Design of Climate Policy, CESifo Seminar Series، The MIT Press, Cambridge MA.
<http://www.core.ucl.ac.be/services/abstrPDF/abstr06/ABSTRACT2006_3.pdf>
29. Patrizia Tumbarello, Are Regional Trade Agreements in Asia Stumbling or Building Blocks? Some Implications for the Mekong Countries, Paper prepared for the seminar “Accelerating Development in the Mekong Region—the Role of Economic Integration”, Siem Reap, Cambodia, June 26–27, 2006.
<http://www.perjacobsson.org/external/np/seminars/eng/2006/mekong/pt.pdf>

30. Robert Axelrod and Douglas Dion, The Further Evolution of Cooperation, Source: Science, New Series, Vol. 242, No. 4884 (Dec. 9, 1988), Published by: American Association for the Advancement of Science Stable.
31. Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security, vol. 24، No. 1 (Summer 1999).
32. Robert Keohane and Joseph. S. Nye, Jr, Power and Interdependence in The Information Age, Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 (September/October, 1998).
33. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Complex Interdependence, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999).
34. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence Revisited, International Organization, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987).
35. Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Scandinavian Political Studies, Nordic Political Science Association, Vol. 29 – No. 2, 2006.
36. Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work?, Foreign Policy, Spring 1998, Research Library Cor.
37. Roberto V. Fiorentino, Luis Verdeja and Christelle Toqueboeuf, The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 Update, DISCUSSION PAPER, NO. 12, (Geneva, Switzerland: World Trade Organization, 2007). <http://www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2010/05131.pdf>

38. Scott Barrett, a Theory of International Cooperation, London Business School, 1998. <http://www.feem.it/userfiles/attach/Publication/NDL1998/NDL1998-043.pdf>
39. Scott Barrett, International Cooperation and the International Commons, 10 Duke Envtl. L. & Pol'y F. 131. <http://www.law.duke.edu/shell/cite.pl?10+Duke+Envtl.+L.+&+Pol'y+F.+131>
40. Scott Barrett, International cooperation for sale, European Economic Review 45 (2001). <www.elsevier.com/locate/econbase> & <http://scholar.google.com/scholar?hl=ar&q=%22International+cooperation+for+sale%22&as_ylo=&as_vis=0>
41. Scott Burchill, Liberalism, within: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005).
42. Stephen J. Majeski and Shane Fricks, Conflict and Cooperation in International Relations, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 4 (Dec., 1995).
43. Steven L. lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Neo-raelism and Neo-liberalism, in: John Baylis and Steve Smith (Editors): The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 2001).
44. Yulia Lamasheva, International Cooperation and Competitiveness on a Regional Level: Theoretical Overview, 鐝句唬绀句細鏂囧寲鐮旂┒, No. 29, (Mar-2004). <http://dspace.lib.niigata-u.ac.jp:8080/dspace/bitstream/10191/975/1/18_0139.p>

الجداول

المخططات

المحتويات